تقرير
الحالة المصرية

العدد الأول ٢٠٢٥م

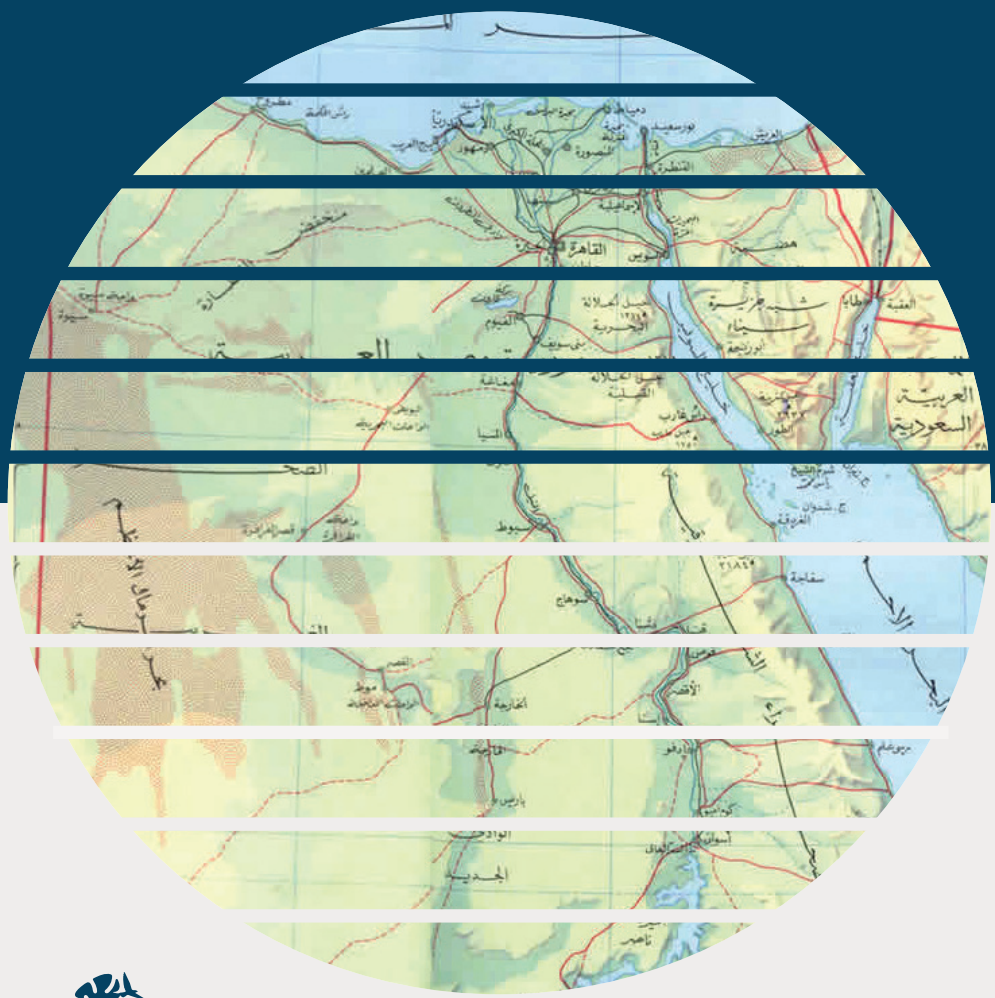

FUTURE STUDIES FORUM
منتدى الدراسات المستقبلية

future.studies.forum
Fut_Stu
future-studies-forum.com

تقرير
الحالة المصرية

FUTURE STUDIES FORUM
منتدى الدراسات المستقبلية

اسم الكتاب
تقرير الحالة المصرية

العدد الأول – ٢٠٢٦م

الطبعة الأولى
فبراير ٢٠٢٦م

الترقيم الدولي
978-625-6332-41-6

منسق التقرير
عبد الحافظ الصاوي
مدير منتدى الدراسات المستقبلية

رئيس التحرير
د. أحمد حسين

الإخراج الفني
يوسف سيهان

الباحثون
أحمد حسين
إمام الليثي
عبَّاس قبَّاري
عبدالحافظ الصاوي
عبدالله السيد
عمر عابدين
قطب العربي
مالك الشافعي
محمد رأفت
محمد عبده
محمد فتحي النادي

دار النشر
Nida Yayıncılık
Dağıtım Pazarlama İç ve Dış Ticaret Ltd. Şti.
Sertifika No: 50123
Balaban Ağa Mah. Büyük Reşit Paşa Cad. Yümni İş Merkezi No: 16/11 Fatih/İstanbul
Tel: 0212 527 93 86, nida@nidayayincilik.com.tr

دار الطباعة
ACK Ajans
Reklam Basın Yayın Bilgi Teknolojiler San. ve Tic. Ltd. Ş.
Sertifika No: 53569

منتدى الدراسات المستقبلية – إسطنبول، تركيا ٢٠٢٦ ©

جميع الحقوق محفوظة لمنتدى الدراسات المستقبلية. لا يجوز إعادة نشر هذا التقرير أو أي جزء منه، أو تخزينه في أنظمة استرجاع المعلومات، أو نقله بأي وسيلة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو التسجيل أو غير ذلك، دون إذن كتابي مسبق من المنتدى.

صدر هذا التقرير عن: **منتدى الدراسات المستقبلية** – إسطنبول

نشر وتوزيع: **دار النداء** للنشر والتوزيع – إسطنبول

تقرير
الحالة المصرية

العدد الأول/ ٢٠٢٥م

FUTURE STUDIES FORUM
منتدى الدراسات المستقبلية

أسماء المشاركين في التقرير
بحسب الترتيب الأبجدي

أحمد حسين	(باحث في منتدى الدراسات المستقبلية)
إمام الليثي	(إعلامي وباحث في الشؤون الثقافية)
عبَّاس قبَّاري	(باحث في السياسات التشريعية)
عبدالحافظ الصاوي	(باحث وكاتب متخصص في الشؤون الاقتصادية، ومدير منتدى الدراسات المستقبلية)
عبدالله السيد	(باحث في الشأن المصري)
عمر عابدين	(باحث في علم الاجتماع)
قطب العربي	(كاتب صحفي)
مالك الشافعي	(باحث متخصص في الشأن المصري)
محمد رأفت	(باحث في العلوم السياسية)
محمد عبده	(باحث في العلوم السياسية)
محمد فتحي النادي	(باحث في الفكر الإسلامي)

مقدمة

تحظى متابعة الحالة المصرية في عام ٢٠٢٥م بأهمية خاصَّة، نظرًا لما شهدته البلاد في ذلك العام من تطورات متسارعة وتحديات عديدة على مختلف المستويات: السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية والمجتمعية، فضلًا عن التفاعل المباشر لهذه التطورات مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

وفي هذا السياق، تتجلَّى الحاجة إلى مقاربة وصفية تحليلية شاملة لهذه الحالة، لا تكتفي برصد الأحداث والتحولات، بل تسعى إلى تفسير أنماطها واتجاهاتها، وربطها بالبنى الحاكمة لمسار الدولة والمجتمع، وبالسياسات التي توجّه عملية صنع القرار، بما يَسمَح بتقدير التداعيات المستقبلية لهذه التطورات.

وانطلاقًا من إدراكه لأهمية القراءة الشاملة والمتوازنة لهذه الأحداث والتطورات، حرص «منتدى الدراسات المستقبلية» بإسطنبول على إصدار هذا التقرير السنوي، لرصد ملامح الحالة المصرية في ٢٠٢٥م، من خلال تفكيك مستوياتها الرئيسة، وتقديم صورة كلية متكاملة لكل مستوى على حدة، وصولًا إلى استشراف مستقبل هذه الحالة في ٢٠٢٦م.

يَهدِف تقرير الحالة المصرية إلى تقديم رصدٍ منهجي وتوثيق شامل لأبرز الأحداث والتحولات التي شهدتها البلاد خلال عام ٢٠٢٥م، مع تحليلها وتفسير أنماطها واتجاهاتها وربطها بسياقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بما يتيح تقييم أداء السياسات العامة وفاعلية المؤسسات وانعكاس ذلك على واقع الدولة والمجتمع.

كما يَسعى التقرير إلى تشخيص التحديات والفرص واستخلاص المؤشرات والدلالات، وتقديم قراءة مرجعية داعمة للباحثين وصُنَّاع القرار، بما يُسهِم في استشراف السيناريوهات المحتملة للحالة المصرية في عام ٢٠٢٦م وبناء تقديرات مستقبلية دقيقة.

ويحتوي تقرير الحالة المصرية في عدده الأول على اثني عشر محورًا، تغطي مجمل الحالة المصرية خلال عام ٢٠٢٥م، من خلال مقاربة وصفية تحليلية، متعددة الأبعاد، بما يوفر قراءة شاملة ومترابطة لمختلف مسارات الدولة والمجتمع، ويُسهِم في بناء فهم أدق لطبيعة التحديات والفرص التي شهدتها البلاد في العام محل الدراسة.

يتناول المحور الأول في التقرير السياسة الخارجية المصرية في ٢٠٢٥م عبر دوائر متدرجة، تبدأ بدول الجوار المباشر وغير المباشر، وتشمل فلسطين والسودان وليبيا، ومنطقة القرن الإفريقي، وحوض النيل، والبحر الأحمر. ثم ينتقل إلى علاقات مصر بالقوى الإقليمية، لا سيما دول الخليج وشرق المتوسط وإسرائيل، وصولًا إلى تفاعلاتها مع القوى الدولية الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، مع استشراف حالة السياسة الخارجية في عام ٢٠٢٦م.

وقد رصد التقرير في هذا المحور نمط سياسة خارجية مصرية يَغلُب عليها الطابع الدفاعي الحذر، حيث تركز على إدارة الأزمات أكثر من المبادرة والحسم، مع وجود فجوة واضحة بين الإمكانات الجيوسياسية لمصر ومستوى توظيفها الفعلي. كما كشف عن أولوية الحفاظ على الاستقرار الداخلي وبقاء النظام، وتأثير الاعتبارات الاقتصادية والتحالفات الخليجية والدولية في تقييد استقلالية القرار الخارجي.

ويَعرِض التقرير في محوره الثاني المشهد السياسي المصري الداخلي في ٢٠٢٥م، عبر مدخل تحليلي يبدأ بالملامح العامة للمشهد، ثم ينتقل إلى تقييم الأداء السياسي لمؤسسة الرئاسة، خاصَّة في تعاطيها مع تعديلات قوانين مجلسي النواب والشيوخ وإصدار قانون الإجراءات الجنائية. كما يناقش القضايا والملفات السياسية الداخلية، وعلى رأسها الانتخابات النيابية، والملف الحقوقي، والحوار الوطني، وانتخابات النقابات، ويختتم بإطلالة استشرافية لحالة السياسة الداخلية في ٢٠٢٦م.

وقد خلص التقرير في هذا المحور إلى أن عام ٢٠٢٥م يمثل مرحلة ترسيخ هادئ وممنهج لإحكام السيطرة السياسية، في ظِل هدوء ظاهري للمشهد العام. وكشف عن اعتماد السلطة على التشريع وإدارة الانتخابات وضبط النخب لإنتاج مجال سياسي منضبط وخالٍ من المفاجآت، مع تراجع ملموس للمشاركة والمساءلة، وتحول الاستقرار الظاهري إلى كبت سياسي طويل المدى.

وفي المحور الثالث، يُقدم التقرير صورة للمشهد البرلماني المصري في ٢٠٢٥م، عبر خمسة مباحث رئيسة، تبدأ بالإطار الدستوري والتشريعي للمجالس النيابية، مرورًا بقوانين الانتخاب وحدود السلطة التشريعية، ثم ملامح المشهد الانتخابي وظواهره، وتركيبة البرلمان ووظائفه

الدستورية وتطبيقاته العملية، وصولًا إلى الحصاد البرلماني الكمي والموضوعي، واستشراف الفرص والآفاق المستقبلية للعمل البرلماني.

وقد توصَّل التقرير في هذا المحور إلى أن المشهد البرلماني في ٢٠٢٥م اتسم بتغليب منطق الضبط والهندسة السياسية على التمثيل والمنافسة، ما أفرز برلمانًا تهيمن عليه أحزاب الموالاة، ومحدود الفاعلية الرقابية، وقريبًا من السلطة التنفيذية. وكشف عن فجوة واضحة بين الصلاحيات الدستورية الواسعة لمجلس النواب ومستوى ممارستها الفعلية، مع تحوُّل التشريع إلى وظيفة تكميلية للسياسات الحكومية.

أمَّا المحور الرابع من التقرير فإنه يَستعرِض الحالة القضائية في مصر خلال ٢٠٢٥م، عبر مدخل تحليلي يبدأ برصد الملامح العامة للمشهد القضائي، ثم تقييم أداء مؤسسة القضاء وقضايا رسوم التقاضي والتدخلات التنفيذية. كما يناقش علاقة القضاء بالسلطتين التنفيذية والتشريعية، والتقاطع مع الإصلاحات السياسية والاقتصادية، واستقلال المؤسسة القضائية، والمواقف الحقوقية المحلية والدولية، وصولًا إلى فرص الإصلاح والآفاق المستقبلية.

وقد أبرز التقرير في هذا المحور المفارقة الواضحة بين الخطاب الرسمي الداعم لاستقلال القضاء، والواقع العملي الذي يشهد تراجعًا في هذا الاستقلال بفعل التشريعات وآليَّات التعيين والتدخلات التنفيذية. وكشف عن توظيف القضاء ضمن توازنات السلطة، بما أثر في ضمانات العدالة وثقة المجتمع، رغم وجود فرص إصلاح مؤسسي مشروطة بإرادة سياسية حقيقية.

وإذا انتقلنا إلى المحور الخامس، الخاص بالاقتصاد المصري في ٢٠٢٥م، فسنجد أن التقرير يتناوله عبر تحليل الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦م وملامحها واختلالاتها. ويناقش أزمة الطاقة من حيث الإنتاج والاستهلاك والميزان البترولي وصفقة الغاز مع إسرائيل، ثم مفاوضات صندوق النقد الدولي، وتحسُّن بعض المؤشرات الاقتصادية، قبل الانتقال إلى استشراف مستقبل الاقتصاد في ٢٠٢٦م.

وقد انتهى التقرير في هذا المحور إلى أن التحسُّن النسبي في بعض المؤشرات الاقتصادية خلال ٢٠٢٥م لا يعكس تعافيًا حقيقيًّا، بل يخفي أزمة هيكلية عميقة قوامها الاعتماد على الديون والموارد الريعية، وتآكل العدالة الاجتماعية، وتراجع دور الإنتاج الحقيقي. وكشف عن فجوة متزايدة بين الخطاب الرسمي وواقع المعيشة.

ويأتي المحور السادس من التقرير ليَعرِض الحالة العسكرية لمصر في ٢٠٢٥م، عبر مقاربة شاملة تبدأ بتعامل الجيش مع ملفات الأمن القومي الإقليمي، من غزة وسيناء إلى السودان وليبيا والبحر الأحمر والقرن الإفريقي وسد النهضة. ثم يتناول العلاقات العسكرية الخارجية، والتسليح والتحديث، والفعاليات الداخلية للمؤسسة العسكرية، ودورها المتنامي في الشأن العام، وصولًا إلى استشراف ملامح الدور العسكري في ٢٠٢٦م.

وقد أظهر هذا المحور اعتماد الجيش المصري خلال ٢٠٢٥م على استراتيجية «الردع المرن»، التي توازن بين التلويح بالقوة وتفادي المواجهة المباشرة، في ظِل بيئة إقليمية شديدة الاضطراب. كما كشف عن توسُّع أدوار المؤسسة العسكرية إقليميًّا وداخليًّا، مع تصاعد تأثير القيود السياسية والاقتصادية والتحالفات الدولية على استقلال القرار العسكري وحدود الفعل والردع.

بعد ذلك يَنتقل التقرير في محوره السابع إلى الحالة الأمنية في ٢٠٢٥م، من خلال مدخل نظري للأمن الشامل، ثم يناقش شرعنة استراتيجية الضربات الاستباقية. ويَعرِض القضايا ذات البُعد السياسي والإقليمي، مثل الإخفاء القسري، وأحداث قسم المعصرة، وتنظيم ولاية سيناء، وحركة «حسم»، ورقابة حركة المال. كما يتناول القضايا الأمنية الاجتماعية، من الجرائم الجنائية والعنف الأسري إلى الجرائم الإلكترونية، ويختم باستشراف للحالة الأمنية في ٢٠٢٦م.

وقد أبرز التقرير في هذا المحور نموذج «الاستقرار المِدار» بوصفه السمة الحاكمة للحالة الأمنية في ٢٠٢٥م، حيث تعتمد الدولة على السيطرة الأمنية والردع الاستباقي والرقمي لفرض الهدوء، مقابل تآكل الأمن المجتمعي. وكشف عن وجود فجوة بين سردية الاستقرار الرسمية وواقع يتسم باحتقان اجتماعي، وتنامي العنف اليومي، واتساع كلفة المقاربة الأمنية سياسيًّا واجتماعيًّا.

وفي المحور الثامن، يُسلِّط التقرير الضوء على الحالة الاجتماعية في ٢٠٢٥م، عبر مقاربة شاملة تشمل الخطاب والحراك المجتمعي، والجريمة والعنف، وأوضاع الأسرة، وقضايا الشباب المرتبطة بالبطالة والإدمان والانتحار، والتحوُّل الرقمي، والتعليم، والهجرة، والفساد، والعدالة الاجتماعية، والانقسام الطبقي والتحولات العمرانية، وصولًا إلى قراءة مستقبلية للحالة الاجتماعية في ٢٠٢٦م، وخاتمة عن خطاب الدولة وسياساتها.

وقد رَسَم التقرير في هذا المحور صورة لمجتمع واقع تحت ضغط مركب، حيث تتقاطع الأزمات الاقتصادية مع التفكُّك الأسري، وتصاعد العنف، وتآكل العدالة، واتساع الفجوة الطبقية. وكشف عن تعمُّق الفجوة بين الخطاب الرسمي والواقع المعاش، مع اعتماد الدولة على إدارة الأزمات لا معالجتها، بما يُنذِر باستمرار الهشاشة الاجتماعية وتنامل الاحتقان المجتمعي.

أمَّا المحور التاسع فيتناول حالة المجتمع المدني في مصر خلال ٢٠٢٥م، عبر تقديم خلفية تاريخية لما قبل العام محل الدراسة، ثم مناقشة مأسسة رقابة الدولة على العمل الأهلي من خلال وثيقة تطوير العمل الأهلي والصناديق التمويلية. كما يستعرض أنماط النشاط الأهلي والحقوقي والنقابي، والتحديات والقيود القانونية والأمنية، ومواقف المجتمع المدني من قضية غزة، ويختتم برؤية استشرافية لمستقبل المجتمع المدني في مصر.

وقد بيَّن التقرير في هذا المحور أن المجتمع المدني قد تحوَّل في ٢٠٢٥م إلى فضاء منضبط ومؤطَّر، من خلال إعادة هندسته عبر التمويل والرقابة بدل القمع المباشر، مع اتساع النشاط الخدمي مقابل تراجع الدور الحقوقي والرقابي. وكشف عن مفارقة مركزية بين خطاب الشراكة والدعم الرسمي، واستمرار القيود التي تُفرّغ العمل المدني من استقلاله ووظيفته في المساءلة والتعبير الحر.

ويتناول التقرير في محوره العاشر واقع المعارضة المصرية في عام ٢٠٢٥م، عبر محاور متعددة، شملت الملامح العامة لمشهد المعارضة الراهن في الداخل والخارج، والتحالفات السياسية والمراجعات والتحولات في معارضة الخارج، وموقف المعارضة من ملفات المعتقلين السياسيّين والانتخابات البرلمانية والأزمة الاقتصادية، بالإضافة إلى موقفها من التشريعات الجديدة والقضايا الخارجية، فضلًا عن العلاقات البينية داخل المعارضة وعلاقتها بالنظام الحاكم، وصولًا إلى التحديات والفرص وآفاق المستقبل.

وقد انتهى التقرير في هذا المحور إلى أن عام ٢٠٢٥م كان فرصة جديدة للمعارضة المصرية، لكنها لم تُحسِن استثمارها بسبب استمرار التضييق الأمني وتعمُّق الانقسامات وضعف القدرة على بناء تحالفات انتخابية فعَّالة، ما انعكس في تمثيل برلماني محدود وتأثير سياسي ضعيف. وكشف التقرير عن تشتت معارضة الخارج رغم بروز حراك شبابي جديد، مقابل نجاح النظام في هندسة المجال السياسي وتفتيت الخصوم، وهو ما يَجعل مستقبل المعارضة مرهونًا بإعادة التنظيم وتوحيد الصف.

ويَعرِض المحور الحادي عشر في التقرير الحالة الدينية في مصر في عام ٢٠٢٥م، من خلال تفكيك منهجي لمكونات المشهد الديني، المتمثل في الأديان السماوية: الإسلام بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية والجماعات الصوفية والجمعيات الدينية والشيعة وأهل الشبهات، ثم المسيحية بطوائفها المختلفة، واليهودية. يلي ذلك الأديان الوضعية وتيارات الإلحاد والتحديات الدينية.

وقد انتهى التقرير في هذا المحور إلى أن المشهد الديني المصري في ٢٠٢٥م شهد حضورًا مؤثرًا للمؤسسات الرسمية، وعلى رأسها الأزهر والأوقاف ودار الإفتاء، بوصفها أدوات ضبط وتوجيه. كما لفت إلى تداخل الدين بالدولة في ملفات الداخل والخارج، مع استمرار حساسية بعض المكونات، بسبب علاقاتها بالدولة أو موقف المؤسسات الدينية الرسمية منها.

أمَّا المحور الثاني عشر والأخير فيَستعرِض الحالة الثقافية والفكرية في مصر في عام ٢٠٢٥م، عبر عرض السياسات الثقافية العامة واتجاهاتها، ثم تحليل تسييس الثقافة وصراع الهُويَّة، وأزمة المؤسسات الثقافية التقليدية، إلى جانب الرقمنة وتحولاتها، والممارسات الثقافية المتخصصة، والمشهد الأدبي والنقدي، ودور المهرجانات والفعاليات.

وقد خلص التقرير في محوره الأخير إلى أن الملمح الرئيس للمشهد الثقافي في ٢٠٢٥م هو هيمنة الدولة على المجال الثقافي بوصفه أداة للشرعية والقوة الناعمة، مع تغليب المشاريع الرمزية الكبرى على العدالة الثقافية اليومية. كما كشف عن صراع هُويَّة بين سردية رسمية فرعونية وأخرى شعبية عربية إسلامية، وتراجع فاعلية المؤسسات التقليدية أمام المنصات الرقمية، وتنامي تدخل الدولة في توجيه الإبداع، بما يفضي إلى تضييق نسبي على الحرية الثقافية.

وفي ختام هذه المقدمة، يتقدم «منتدى الدراسات المستقبلية» بالشكر لكل مَن شارك في إعداد هذا التقرير، من باحثين وكُتَّاب. كما يتمنى المنتدى أن يُسهِم التقرير في تقديم إضافة معرفية للباحثين والمهتمين وصُنَّاع القرار، بما يساعدهم على فهم السياق العام للحالة المصرية خلال عام ٢٠٢٥م، واستيعاب اتجاهاتها الرئيسة ومسارات تطورها، وأن يُشكِّل إطارًا مرجعيًّا داعمًا لجهودهم في التحليل والتقييم.

منتدى الدراسات المستقبلية

إسطنبول

يناير ٢٠٢٦م/شعبان ١٤٤٧هـ

سياسة مصر الخارجية في عام ٢٠٢٥م

محمد رأفت

باحث في العلوم السياسية

المحتويات
مقدمة
أولًا: السياسة الخارجية المصرية تجاه دول الجوار
١ – دول الجوار المباشر
أ/ فلسطين، ب/ السودان، ج/ ليبيا
٢ – مناطق الجوار غير المباشر
أ/ منطقة القرن الإفريقي، ب/ منطقة حوض النيل، ج/ منطقة البحر الأحمر
ثانيًا: السياسة الخارجية المصرية تجاه القوى الإقليمية والدولية
١ – القوى الإقليمية
أ/ دول الخليج، ب/ منطقة شرق المتوسط، ج/ إسرائيل
٢ – القوى الدولية الكبرى
أ/ الولايات المتحدة، ب/ دول الاتحاد الأوروبي، ج/ روسيا والصين
السياسة الخارجية المصرية في ٢٠٢٦م
خاتمة

سياسة مصر الخارجية في ٢٠٢٥م

مقدمة

تشهد المنطقة العربية تطورات مهمة تؤثر على النسق الإقليمي ومِن ثمَّ على مستقبل المنطقة، لاسيما منذ عام ٢٠٢٣م، مع اندلاع حرب السودان في منتصف أبريل، ثم عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر من نفس العام، وتداعياتهما المستمرة –حتى كتابة هذا التقرير – على جميع الدول بالمنطقة، ومنها مصر التي تقف في القلب من هذه التطورات، لموقعها وإمكاناتها الجيوسياسية وارتباطاتها التاريخية والحضارية.

فمصر تمتلك مقومات جيوسياسية تعطيها وزنًا كبيرًا في المنطقة، منها موقعها الجغرافي الرابط بين قارتي آسيا وإفريقيا، وسيطرتها على قناة السويس أحد أهم الممرات البحرية العالمية والشريان التجاري الذي يربط آسيا بأوروبا، بالإضافة إلى كونها دولة الجوار الأهم لفلسطين المحتلة. كما أنها أكبر دولة عربية في تعداد السكان البالغ أكثر من ١١٦ مليونًا في العام ٢٠٢٤م، ما يَعني أنها تمثل تقريبًا ربع إجمالي العرب البالغ عددهم أكثر من ٤٩٢ مليونًا، وفق بيانات البنك الدولي في ٢٠٢٤م[١]، كما تصنف رابع قوة عسكرية في الشرق الأوسط وأول قوة عسكرية عربية[٢].

وتواجه مصر تحديات عدة تتصل بأمنها القومي وتأثيرها المستقبلي في النسق الإقليمي والدولي، تتمثل في حرب غزة الواقعة على حدود مصر الشرقية، والتي تمتد تداعياتها الإقليمية والدولية منذ «طوفان الأقصى» في ٢٠٢٣م وحتى الآن، رغم إعلان وقف إطلاق النار. وكذلك حرب السودان الواقعة على حدود مصر الجنوبية والممتدة منذ ٢٠٢٣م، فضلًا عن الملف الليبي على حدود مصر الغربية الذي يشهد تطورات متتالية، وملف القرن الإفريقي، وملف سد النهضة الإثيوبي وما يمثله من تهديد لأمن مصر المائي.

ونظرًا لتعدد المهددات للأمن القومي المصري، وضعت وزارة الخارجية المصرية في محددها الأول من أربع محددات للسياسة الخارجية المصرية «الحفاظ على ثوابت الأمن القومي المصري في ظِل التحديات الإقليمية والدولية الراهنة»[٣].

(١) مجموعة البنك الدولي، تعداد السكان الإجمالي - جمهورية مصر العربية، https://tinyurl.com/5fzvzr5d

(2) Global Fire Power, Middle East Military Strength (2025), Retrieved December 1, 2025, https://2cm.es/1nF0M

(٣) موقع وزارة الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج، «محددات وأولويات السياسة الخارجية»، ٢١ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iELb

وتأتي هذه التحديات في وقت يشهد تحولات استراتيجية في النظامين الإقليمي والدولي، ما يَطرح تساؤلًا عن مدى استجابة السياسة الخارجية المصرية في ٢٠٢٥م للتحديات التي تواجهها مصر في علاقاتها الخارجية وفق إمكاناتها الجيوسياسية، وهو ما يتطلب تقسيم دوائر العلاقات الخارجية إلى عدة دوائر، تشتمل على دول الجوار الجغرافي المباشر، ثم دول القرن الإفريقي، ثم القوى الإقليمية، ومن بعدها القوى الكبرى، لنحلل التحديات التي تواجه مصر في النسقين الإقليمي والدولي والفرص المتاحة أمامها.

يَهدِف هذا التقرير إلى توصيف حالة السياسة الخارجية المصرية خلال العام ٢٠٢٥م، ثم دراسة الفرص والتحديات، ومن ثم استشراف المستقبل وتقديم توصيات. وذلك من خلال مقاربة تحليلية تجمع بين توصيف السياسات الرسمية وتفكيك محدداتها الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية، مع تقييم مستوى الفاعلية والتأثير.

وينقسم التقرير إلى عدة محاور رئيسة، يبدأ أولها بتحليل السياسة الخارجية المصرية تجاه دوائر الجوار الجغرافي المباشر ودول القرن الإفريقي، بوصفها الدائرة الأكثر اتصالًا بالأمن القومي المصري، ثم ينتقل إلى دراسة علاقات مصر بالقوى الإقليمية الفاعلة، قبل أن يتناول تفاعلاتها مع القوى الكبرى في النظام الدولي. ويعتمد التقرير على قراءة نقدية للخطاب والممارسة معًا، بما يسمح برصد الفجوة بين الإمكانات الجيوسياسية لمصر وحدود الدور الذي مارسته فعليًّا خلال العام محل الدراسة، وصولًا إلى استشراف مسارات السياسة الخارجية المصرية في ٢٠٢٦م.

أولًا: السياسة الخارجية المصرية تجاه دول الجوار

يُعَد الجوار الجغرافي لمصر، المباشر وغير المباشر، أحد المحددات الرئيسة لأمنها القومي، لما ينطوي عليه من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الاستقرار السياسي والأمني للدولة. وتتضاعف أهمية هذا الجوار في ضوء الروابط التاريخية والحضارية الممتدة، فضلًا عن تداخل الدوائر الإقليمية الأوسع بامتداداتها العربية والإسلامية والإفريقية.

وفي هذا الإطار، يتناول هذا المحور السياسة الخارجية المصرية تجاه دول الجوار والقرن الإفريقي، من خلال تحليل أبرز الملفات التي شغلت صُنَّاع السياسة الخارجية المصرية، وتقييم انعكاساتها على الأمن القومي المصري خلال عام ٢٠٢٥م.

١ - دول الجوار المباشر:

أ/ فلسطين

استمرت السياسة الخارجية المصرية في عام ٢٠٢٥م تجاه فلسطين بأسلوب احتواء الأزمة، والحفاظ على الدور المركزي لمصر في الملف الفلسطيني، من خلال سياسة خارجية تركز على حضور دبلوماسي كثيف ومتعدد المسارات، مَكَّن القاهرة من ترسيخ موقعها كفاعل لا غِنى عنه في إدارة الأزمة، ووسيط مركزي في مفاوضات وقف إطلاق النار.

لكن القاهرة لم تستثمر كامل ثقلها الجيوسياسي للانتقال نحو إعادة تعريف الصراع أو فرض إطار سياسي جديد له أو وقف الحرب، وهو ما يَعكس الإشكالية في سياسة خارجية مصرية لا تتناسب مع إمكاناتها الجيوسياسية، رغم امتلاكها شبكة واسعة من الاتصالات الإقليمية والدولية، وقدرتها على توظيف الأطر العربية–الإسلامية والأممية[١]. غير أن هذا الحضور اتسم في جوهره بطابع تفاعلي دفاعي/انكفائي أكثر منه مبادر، حيث انصبت الجهود المصرية المعلَنة رسميًّا على احتواء تداعيات الحرب وتثبيت التهدئة وإدارة اليوم التالي. كما كشفت التحركات المصرية عن اضطلاع القاهرة بدور منفذ ومنسق أكثر منه مبادر، وهو ما ظهر في قبولها بمسار التسوية الذي طرحه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من ٢٠ نقطة، تخدم في مجملها الكيان الصهيوني، ولا تعود على الشعب الفلسطيني في غزة سوى بوقف «شكلي» لحرب الإبادة[٢]، وذلك على الرغم من انتشار خطاب إعلامي موال للنظام المصري يُظهر مصر في دور مَن أوقف الحرب. وعلى الرغم من ذلك تستمر إسرائيل في خرق متواصل للهدنة منذ إعلانها في أكتوبر ٢٠٢٥م دون حل من جانب الوسطاء، وفي مقدمتهم مصر، دولة الجوار العربية الكبرى لقطاع غزة، ما يَجعل الحرب رغم الإعلان عن وقفها مستمرة عمليًّا، ويُعزِّز الضعف الذي اعترى الدور المصري في الملف الفلسطيني[٣].

(١) موقع الهيئة العامة للاستعلامات، «الجهود المصرية لتهدئة الاوضاع في غزة»، ٢١ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://h7.cl/1h6-D

(٢) فرانس ٢٤، توقيع اتفاق المرحلة الأولى من خطة ترامب بشأن غزة في مصر بمشاركة جميع الأطراف، ١٠ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://2u.pw/c1mbw

(٣) تي آر تي عربي، «حماس تتحدث عن خروقات جيش الاحتلال في غزة وتحذر من انهيار الاتفاق»، ١٦ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nF1f

في المقابل، تبرز مجموعة من الفرص التي يمكن لمصر توظيفها؛ فالتعاطف الشعبي الدولي المتنامي مع القضية الفلسطينية يَمنح القاهرة رصيدًا أخلاقيًّا وسياسيًّا يمكن البناء عليه لتعزيز مواقفها في المحافل الدولية. كما أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لمصر، ولا سيما وجود معبر رفح على الحدود بين مصر وقطاع غزة، يتيح لها اتخاذ خطوات عملية مؤثرة، من بينها إعادة تحرير معبر رفح ومحور صلاح الدين (فلاديلفيا) من الاحتلال الإسرائيلي وفق اتفاقية كامب ديفيد، والفتح الكامل والمنظم للمعبر بما يُسهِم في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية في غزة.

إلى جانب ذلك، تمتلك مصر أدوات ضغط سياسية ودبلوماسية يمكن تفعيلها، مثل إعادة تقييم مستوى التمثيل الدبلوماسي أو سحب السفراء، أو التحشيد العسكري غير المنسق مسبقًا على الحدود مع الكيان الصهيوني.

كما يتيح الحضور المصري الفاعل في المحافل الدولية، فرصة لتدويل هذه الانتهاكات وحشد دعم دولي أوسع للضغط من أجل وقفها وضمان الالتزام بالاتفاقات القائمة، فضلًا عن فتح الباب للقوى السياسية في مصر لممارسة ضغط سياسي سلمي على أقل تقدير في منطقة شمال سيناء وعلى الحدود مع قطاع غزة.

ب/ السودان

شهدت السياسة الخارجية المصرية تجاه الأزمة السودانية في عام ٢٠٢٥م تطورًا ملحوظًا؛ تمثل في الانتقال من نمط إدارة الأزمة الذي مَيَّز المرحلة ما بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤م، إلى مرحلة صياغة خطوط حمراء في الخطاب السياسي، حيث أكَّدت الرئاسة المصرية – في بيان لها أعقب زيارة لرئيس المجلس السيادي السوداني، عبدالفتاح البرهان، في ديسمبر ٢٠٢٥م – على وحدة السودان ودعم مؤسساته، مع التلويح العلني بإمكانية تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة بين البلدين[١]. هذا التطور يَعكِس تصاعد القلق المصري من تمدد قوات الدعم السريع في دارفور وكردفان، وما يحمله ذلك من مخاطر تفكك الدولة السودانية أو نشوء كيانات موازية على حدود مصر الجنوبية، كما يُوضِّح أن القاهرة باتت ترى أن سياستها الخارجية الحالية لم تعد كافية، وأن حماية وحدة السودان ومؤسساته قد تستدعي استخدام أدوات عسكرية أو أمنية.

(١) صحيفة الشرق الأوسط، ماذا تعني الخطوط الحمراء المصرية لحرب السودان؟، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://h7.cl/1nGK7

وتكشف السياسة الخارجية المصرية عن مفارقة واضحة بين إدراك القاهرة المعلَن لخطورة الصراع على أمنها القومي المباشر، وبين محدودية الأدوات التي فعَّلتها فعليًّا للتأثير في مسار الأزمة. فعلى الرغم من اللقاءات الرئاسية والاتصالات الدولية، ظلَّ الدور المصري أقرب إلى إدارة التداعيات ومنع الانهيار الشامل للحكومة السودانية، دون العمل على مبادرة سياسية ضاغطة قادرة على فرض وقف الحرب أو تقديم دعم حقيقي لتمكين الجيش السوداني من الحسم، وهو ما يَعكِس استمرار تبنِّي مقاربة حذِرة تميل إلى تجنب التصعيد أكثر من السعي إلى الحسم، رغم امتلاك أوراق ضغط جيوسياسية مُعتبَرة بحكم الجوار الجغرافي والتشابك الأمني.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أثر العلاقة مع الإمارات على موقف القاهرة من الصراع في السودان؛ فالإمارات أحد أكبر الشركاء الاستثماريّين والماليّين لمصر في السنوات الأخيرة، خاصَّة في قطاعات استراتيجية (العقارات، الموانئ، الطاقة، الصناديق السيادية). هذا التشابك خلق حساسية سياسية عالية لدى القاهرة تجاه أي تصعيد علني مع أبو ظبي في ملفات إقليمية متداخلة، من بينها ملف السودان.

وضمن هذا السياق، يُفسَّر الحذر المصري في توصيف أو إدانة ميليشيات الدعم السريع باعتباره تجنبًا لفتح مواجهة سياسية مع دولة حليفة اقتصاديًّا في لحظة ضغط مالي داخلي. هذا النهج يَعكِس مقاربة براغماتية تحاول الحفاظ على شبكة التحالفات والدعم الاقتصادي من جهةٍ ومراعاة متطلبات المسؤولية السياسية من جهةٍ أخرى، ولو على حساب متطلبات الأمن القومي.

ويمكن القول إن الاستثمار الإماراتي يُسهِم في تحديد الموقف المصري السياسي، لكنه ليس العامل الوحيد، فهناك اعتبارات أخرى مُكمِّلة، منها الخشية من الانزلاق إلى صراع إقليمي مفتوح، والرغبة في الإبقاء على قنوات اتصال مع جميع الفاعلين السودانيّين تحسبًا لأي تسوية مستقبلية. غير أن تراكم هذه الاعتبارات أدَّى عمليًّا إلى تمييع الموقف المصري تجاه ميليشيات الدعم السريع، وإضعاف القدرة على ممارسة ضغط فعَّال لوقف الحرب.

في المقابل، تمتلك مصر فرصًا استراتيجية مهمَّة، أبرزها العمق الجغرافي والتاريخي والتشابك المؤسسي مع السودان، وهو ما يمنحها شرعية طبيعية للقيام بدور قيادي في أي مسار تسوية

مستقبلية، كما يتيح موقعها المركزي في المنظومات العربية والإفريقية، وعلاقاتها المتوازنة مع القوى الكبرى، إمكانية إعادة صياغة مبادرة سياسية أكثر فاعلية إذا ما توفرت الإرادة السياسية.

وثمَّة فرصة إضافية تتمثل في مرحلة ما بعد الصراع، حيث يمكن لمصر أن تتحوَّل إلى شريك رئيس في إعادة إعمار السودان، بما يُعزِّز نفوذها الاقتصادي والأمني طويل الأمد، ويُحوِّل الاستقرار السوداني إلى رافعة للأمن القومي المصري. كما يُتيح الملف الإنساني لمصر تعزيز دورها الدولي، إذا ما انتقلت من خطاب الدعم إلى قيادة فعلية لمسارات الإغاثة والحماية المدنية.

إن مستقبل الدور المصري في السودان مرهون بقدرة السياسة الخارجية على الانتقال من إدارة الأزمة من منظور دفاعي حذر إلى التأثير في مسارها عبر بلورة موقف أوضح، وتوظيف أدوات الضغط السياسية والاقتصادية والأمنية المتاحة.

ج/ ليبيا

تعكس مجمل التحركات والتصريحات المصرية خلال عام ٢٠٢٥م نمطًا واضحًا لعمل السياسة الخارجية المصرية تجاه ليبيا، يقوم على العمل الدبلوماسي والدعم العسكري، مع محدودية القدرة أو الرغبة في المبادرة لفعل سياسي حاسم.

بشكل عام، تتسم السياسة الخارجية المصرية تجاه ليبيا بطابع دفاعي واضح، جعل الدور المصري أقرب إلى إدارة الأزمة واحتوائها على الرغم من نجاح السياسة المصرية في تثبيت خطوطها الحمراء الأمنية بمنع وجود فصائل الثوار في الشرق الليبي المجاور لها واعتبار «خط سرت–الجفرة خطًّا أحمر».

وتحافظ مصر على كونها فاعلًا لا يمكن تجاوزه في مستقبل ليبيا، على الرغم من الانحياز لمؤسسات وقيادات بعينها (خليفة حفتر وعقيلة صالح)، وهو ما يقلص هامش المناورة السياسية لمصر.

هذا المسار يتكامل مع تحركات مصر المتزامنة على الساحة الإقليمية، لاسيما انخراطها في محور شرق المتوسط عبر التحالف مع اليونان وقبرص، بما عكس سعيًا لإعادة هندسة موازين القوة الإقليمية واحتواء التمدد التركي العسكري والجيوسياسي.

وقد انطلقت المقاربة المصرية تجاه التدخل في ليبيا من عدة اعتبارات جيوسياسية وأمنية وأيديولوجية متداخلة، أولها الضرورة الجيوسياسية، حيث تمثل الحدود الغربية المصرية مع ليبيا مجالًا مفتوحًا يفتقر إلى حواجز طبيعية رادعة، ما جعل أي تحولات عسكرية أو أمنية داخل ليبيا ذات انعكاس مباشر على الأمن القومي المصري، سواءً عبر تهريب السلاح أو تسلل الجماعات المسلحة.

وثانيها ارتباط الموقف المصري ببُعد سياسي–أيديولوجي، تمثل في دعمها الصريح لما يسمى بالجيش الوطني الليبي، بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر، باعتباره نموذجًا قريبًا من تصورها للدولة المركزية ذات الطابع العسكري، في مواجهة قوى الثورة الليبية وتشكيلاتها المختلفة، بما في ذلك الفصائل ذات المرجعية الإسلامية الحركية، خاصَّة ما ينتمي إلى فكر جماعة الإخوان المسلمين.

ويَعكِس هذا التوجُّه إسقاطًا مباشرًا لتجربة الداخل المصري بعد ٢٠١٣م على الساحة الليبية، حيث تعاملت القاهرة مع الصراع الليبي باعتباره امتدادًا لصراعها مع الإسلام الحركي، وليس مجرد نزاع ليبي داخلي.

وثالثها هو تبنِّي مصر مقاربة الردع المحدود جغرافيًّا، إدراكًا منها لصعوبة الحسم العسكري الشامل لصالح حفتر في ظِل التوازنات الدولية والإقليمية. ومِن ثمَّ، انتقلت من هدف السيطرة الكاملة على ليبيا إلى هدف أكثر واقعية يتمثل في منع تمدد الخصوم إلى مناطق تمسُّ عمقها الاستراتيجي، وهو ما تجسَّد في إعلان خط سرت–الجفرة ك»خط أحمر»، وقد مثَّل هذا الإعلان إعادة تعريف للمصالح الحيوية المصرية، وتحويل الجغرافيا الليبية إلى أداة ردع سياسي–عسكري تهدف إلى تجميد الصراع عند حدود آمنة نسبيًّا.

في هذا السياق، يمكن القول إن التدخل المصري في ليبيا لم يكن نتاج عامل واحد، بل حصيلة تفاعل بين اعتبارات جيوسياسية صارمة، وحسابات أيديولوجية مرتبطة بطبيعة النظام، بما يحفظ الحد الأدنى من أمن النظام المصري – وليس الأمن القومي المصري بالضرورة – في بيئة إقليمية شديدة السيولة.

من حيث مستوى الاهتمام، يُظهِر تواتر اللقاءات الرئاسية والعسكرية والأمنية بين القاهرة ومعسكر شرق ليبيا بقيادة خليفة حفتر، إلى جانب الاتصالات الدبلوماسية مع الفاعلين الإقليميّين والدوليّين (فرنسا، الولايات المتحدة، الأمم المتحدة، دول الجوار) أن الملف الليبي ظلَّ جزءًا من أولويات السياسة الخارجية المصرية في ٢٠٢٥م. ويَرتبط هذا الاهتمام بإدراك جيوسياسي لليبيا باعتبارها امتدادًا مباشرًا للأمن القومي المصري، سواءً عبر الحدود الغربية المفتوحة، أو في سياق الصراع الإقليمي على النفوذ في شرق المتوسط.

وعلى مستوى المقاربات والأدوات، اعتمدت مصر سياسة متعددة المسارات خلال العام المنقضي. دبلوماسيًّا، تمسَّكت القاهرة بخطاب ثابت يقوم على دعم الحل السياسي الليبي–الليبي، وضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بشكل متزامن، وتوحيد المؤسسات، مع رفض أي إملاءات خارجية. ولهذا، رحبت مصر بخارطة طريق لتسوية الأزمة الليبية أعلنتها المبعوثة الخاصَّة للأمين العام للأمم المتحدة لليبيا، هانا سيروا تيتيه. وسياسيًّا وعسكريًّا، حافظت مصر على علاقات وثيقة مع خليفة حفتر، واعتبرته ركيزة للاستقرار ومكافحة ما تصفه بالإرهاب، وتعني به «فصائل ثوار ١٧ فبراير»، مع تأكيد متكرر في الخطاب السياسي على ضرورة خروج القوات الأجنبية (التركية)، والمرتزقة، وتفكيك الميليشيات المسلحة (فصائل ثوار ١٧ فبراير).

ومع ذلك ثمَّة توتر يظهر بين الحين والآخر في العلاقات بين القيادة المصرية وقائد قوات شرق ليبيا خليفة حفتر، بسبب دعم الأخير لمليشيات قوات الدعم السريع في السودان واستمراره في ذلك، على الرغم من إرسال القاهرة برسائل واضحة إلى حفتر تطالبه بوقف أيّ شكل من أشكال الدعم أو التسهيل اللوجستي لميليشيات حميدتي عبر الأراضي الليبية، مؤكدةً أن هذا المسار يَمسُّ الأمن القومي المصري بشكل مباشر[١].

هذا الموقف المصري الحاسم هو نتيجة للتهديد الناجم عن تحوُّل «المثلث الحدودي» بين مصر وليبيا والسودان إلى بؤرة صراع؛ فسيطرة قوات الدعم السريع على هذه المنطقة الاستراتيجية، بدعم مباشر من قوات حفتر ومرتزقة تابعين له، تشكل تهديدًا لمصر في هذه

(١) العربي الجديد، القاهرة تضغط على خليفة حفتر لوقف دعم مليشيات السودان، ١ يناير ٢٠٢٦م، https://linksshortcut.com/lyThH

المنطقة التي تُعَد معبرًا حيويًّا ونقطة مركزية لتهريب الأسلحة والمرتزقة الذين يدعمون المليشيات المعادية لمصر في السودان، مما دفع القاهرة إلى اعتبار هذا التحرك خطًّا أحمر لا يمكن تجاوزه، ويتطلب ردًّا حاسمًا لحماية الحدود الجنوبية الغربية ومنع تشكل بؤر تهديد مستمرة[١].

٢ - مناطق الجوار غير المباشر:

أ/ منطقة القرن الإفريقي

تُولِي مصر أهمية استراتيجية متزايدة لمنطقة القرن الإفريقي، بوصفها امتدادًا طبيعيًّا وعمقًا استراتيجيًّا لأمنها القومي. وتنطلق الرؤية المصرية تجاه هذه المنطقة من الارتباط بين أمن مصر القومي وكلٍّ من محوري البحر الأحمر وحوض النيل، وهو ما يَجعل استقرار القرن الإفريقي عنصرًا حاسمًا في معادلات الأمن الإقليمي المصري.

وفي هذا السياق، قامت مصر بتحركات تعكس سياسة خارجية نشطة نسبيًّا، تهدف إلى إعادة التوازن الاستراتيجي في القرن الإفريقي. وقد تجلَّى ذلك في استجابة مصر لطلب الصومال بالمشاركة بقوات عسكرية وشرطية ضمن بعثة الاتحاد الإفريقي الجديدة للدعم والاستقرار (AUSSOM)، في إطار دعم مؤسسات الدولة الفيدرالية الصومالية وتعزيز قدراتها على حفظ الأمن والاستقرار[٢]. وفي السياق نفسه، التقى وزير الخارجية المصري بمبعوثة الاتحاد الأوروبي للقرن الإفريقي أربع مرات خلال عام ٢٠٢٥م، كما عقد لقاءً واحدًا مع مبعوث الأمم المتحدة للقرن الإفريقي خلال العام ذاته[٣]، إلَّا أن ذلك النشاط الدبلوماسي لم يقترن بتحرك سريع على الأرض، وهو ما ظهر في تأخر إرسال مصر لقرابة ١١٠٠ من جنودها للمشاركة في بعثة الاتحاد الإفريقي بسبب التعثر في توفير الغطاء المالي، وهي العقبة

(١) صحيفة الاستقلال، السيسي التقى حفتر والبرهان في أسبوع واحد.. ما علاقة حميدتي؟، ٣٠ يونيو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nUvm

(٢) موقع الهيئة العامة للاستعلامات، الخارجية: مصر تنتهج مقاربة شاملة لإعادة التوازن الاستراتيجي بالقرن الأفريقي، ٤ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://bit.ly/49ehFgb

(٣) المرجع السابق، توثيق هذه الزيارات خلال ٢٠٢٥م على التوالي: ١١ مارس، و١٣ يونيو، و٣٠ أكتوبر، و٧ ديسمبر، ومتاح عبر الروابط التالية:
https://url-shortener.me/5J5Z
https://url-shortener.me/5J63
https://url-shortener.me/5J66
https://url-shortener.me/5J68

التي لا تكافئ المخاطر على الأمن القومي المصري وتأخر القاهرة في هذه الجغرافية أمام ما يبذله الكيان الصهيوني والإمارات والتنافس التركي لسد الفراغ المصري وزيادة النفوذ الجيوسياسي.

ب/ منطقة حوض النيل

يُمثل نهر النيل المورد الرئيس للمياه في مصر، حيث يمثل نحو ٩٥٪ من مواردها المائية. ويَرفد النيل الأزرق (المقام عليه سد النهضة الأثيوبي) نهر النيل بنحو ٨٥٪ من إيراده. وتعاني مصر من فقر مائي بحسب منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، وفي حالة انهيار السد الإثيوبي –لأي سبب – فإنه يهدد بإغراق مساحات واسعة من مصر والسودان، وهو ما يمثل خطرًا مزدوجًا على مصر في وجود السد وانهياره(١).

وقد شهدت مصر خلال العام ٢٠٢٥م حالات غرق لمساحات واسعة بسبب فيضانات النيل، اتهمت على إثرها الحكومة الإثيوبية بالتسبب فيها، نظرًا لتحكُّم الأخيرة بتدفق مياه النيل من خلال سد النهضة الإثيوبي(٢)، دون إجراء حقيقي للردع ضد إثيوبيا، ما يُشِير لاحتمالية تكرار حالات الفيضانات مستقبلًا كلما أرادت إثيوبيا ذلك، أو حصول الجفاف إذا حبست الماء عن مصر.

وليست هناك مؤشرات على تغيُّر في السياسة الخارجية المصرية السلبية تجاه ملف سد النهضة الإثيوبي في ظِل استمرار رأس النظام الحالي. ومع استمرار مصر في موقفها السلبي، فإنه يُخشَى أن تتحقق نبوءة جمال حمدان بمستقبل جفاف لمصر(٣).

وبالرغم من ذلك فإن أبرز مواقف مصر كانت في تأكيد وزير الخارجية المصري في خطابه أمام الأمم المتحدة في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٤م أن مصر سوف تستمر في المراقبة لعملية ملء وتشغيل السد الإثيوبي، محتفظة بحقها لاتخاذ التدابير اللازمة للدفاع عن مصالح الشعب المصري، بالإضافة للتصريح بانتهاء المفاوضات بشأن سد النهضة الإثيوبي منذ ديسمبر

(١) عباس دياب، «نهر النيل وما يمثله لمصر: رؤية جيوبولتيكية»، مجلة دراسات بيت المقدس، المجلد ٢٤، عدد ١، ٢٠٢٤م، ص ٥١-٥٢، https://2cm.es/1iEMt

(٢) بي بي سي نيوز عربي، فيضان النيل يهدد محافظات مصرية... والحكومة تتهم إثيوبيا بتصرفات أحادية متهورة، ٣ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nF2D

(٣) عباس دياب، مرجع سابق، ص٥٢-٥٣.

٢٠٢٣م. كما وَجَّهت مصر خطابيّين احتجاجيّين لرئيس مجلس الأمن الدولي في سبتمبر ٢٠٢٤ و٢٠٢٥م، حيث اكتفت السياسة الخارجية المصرية بالتأكيد في الخطابات الدبلوماسية والرسمية على رفض السد والإدارة الإثيوبية الأحادية له، بما يقزم المشكلة الحقيقية من بناء السد إلى مجرد اختلاف في طريقة تشغيله، في رضوخ واضح لواقع فرضته إثيوبيا ببناء السد وتخاذل النظام المصري في منعها.

ورغم تكرار الخطاب الرسمي على استعداد مصر لاتخاذ جميع التدابير المكفولة دوليًّا للدفاع عن أمنها المائي ومصالح شعبها الوجودية، وبما تحمله الكلمات من دلالات قوية، إلَّا أنها لم تتخذ خطوات فعليه في هذا المسار، وتكتفي بالإدانة والشجب[١].

ج/ منطقة البحر الأحمر

يُعَد النفوذ الإماراتي–الإسرائيلي في منطقة مضيق باب المندب تهديدًا مباشرًا للأمن القومي المصري في جنوب البحر الأحمر؛ سواء من خلال التواجد في اليمن أو في الصومال.

لقد مثلت سيطرة الإمارات المباشرة على جزيرة سقطرى اليمنية، ذات الموقع الاستراتيجي عند مدخل خليج عدن المؤدي إلى باب المندب، ثم انتقال هذه السيطرة إلى قوات المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي المدعوم من أبوظبي، تطورًا خطيرًا في معادلات الأمن الإقليمي. وقد تعزز هذا النفوذ في أعقاب إقصاء الحكومة اليمنية الشرعية من الجزيرة، بما أتاح للإمارات توظيف سقطرى ضمن شبكة نفوذها البحري والأمني. غير أن هذا المسار اصطدم لاحقًا بتدخل التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، واستهدافه بعض مظاهر هذا التمدد، ما أسفر عن توتر غير مسبوق في العلاقات السعودية–الإماراتية، على خلفية رفض الرياض أي خطوات تهدد أمنها القومي من جانب المجلس الانتقالي.

فيما يَخصُّ الموقف المصري تجاه التوتر بين السعودية واليمن، صَرَّحت مصر بدعم موقف الحكومة الشرعية، وأكدت على وحدة اليمن، دون أن تتعرض للمجلس الانتقالي الانفصالي الجنوبي أو دور الإمارات[٢].

(١) الهيئة العامة للاستعلامات، سد النهضة - تطورات الملف ٢٠٢٤-٢٠٢٥م، ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://2u.pw/ku89aP

(٢) وزارة الخارجية المصرية، مصر تتابع باهتمام التطورات في اليمن وتؤكد دعمها لوحدته وسيادته، ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iENs

وفي الضفة اليسرى من مضيق باب المندب، وفي ديسمبر ٢٠٢٥م، اعترف الكيان الصهيوني رسميًّا بإقليم أرض الصومال (صوماليلاند) كدولة مستقلة، الأمر الذي رفضته ٢١ دولة عربية وإسلامية، في مقدمتهم مصر[١]، حيث تخشى القاهرة من ظاهرة تنافس سياسي في منطقة القرن الإفريقي وظهور تحالفات جديدة أو تواجد عسكري إسرائيلي يقوض الأمن القومي ويهدد مصالح مصر. كما تخشى من زيادة النشاط العسكري وارتفاع نسبة التوترات بين الفواعل الإقليمية والدولية التي تتضارب مصالحها في البحر الأحمر ما يُهدِّد أمن الملاحة فيه، ومِن ثمَّ يَضرُّ المصلحة القومية المصرية[٢]، مثلما أثر إسناد الحوثي للمقاومة الفلسطينية في غزة، عقب طوفان الأقصى في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، بمنع السفن التي تتصل بالكيان الصهيوني والولايات المتحدة من العبور، ما أدى إلى انخفاض إيرادات قناة السويس بمقدار ٥٠٪ تقريبًا[٣].

وأمَّا عن الخطوات المصرية في هذا الصدد، فقد أدانت في خطاب مقتضب من وزارة الخارجية المصرية، في ديسمبر ٢٠٢٥م، اعتراف إسرائيل الأحادي بما يُسمَّى أرض الصومال[٤]، وطالبت بعقد جلسة طارئة لمجلس السلم والأمن الإفريقي لرفض الاعتراف الإسرائيلي بالإقليم الانفصالي، وشاركت في الاجتماع الطارئ بالجامعة العربية على مستوى المندوبين لمناقشة القضية، والذي خرج بتقديم طلب لمجلس الأمن الدولي لاتخاذ موقف حازم تجاه الاعتراف الإسرائيلي بالإقليم الانفصالي. كما شاركت مصر في بيان مشترك لـ٢١ دولة عربية وإسلامية، منها السعودية وتركيا، رافض للاعتراف الإسرائيلي.

ويأتي الموقف الرافض لسببين: الأول التواجد العسكري المناوئ لمصر في الإقليم، حيث سبق لإثيوبيا أن وقعت مع حكومة الإقليم اتفاقية إعلان نوايا يسمح بوصول أديس أبابا

(١) أر تي عربي، «بيان عربي- إسلامي تاريخي.. ٢١ دولة ترفض اعتراف إسرائيل بأرض الصومال»، ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://h7.cl/1lW6W

(٢) مركز رع للدراسات الاستراتيجية، تعقيدات متسارعة: ما تداعيات الاعتراف الإسرائيلي بأرض الصومال؟، ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://rcssegypt.com/24230

(٣) الشبكة العربية للصحافة العلمية، أزمة الملاحة في البحر الأحمر.. خسائر اقتصادية وبيئية جسيمة، ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://arabicnsj.org/reports/6

(٤) وزارة الخارجية المصرية، مصر تدين اعتراف اسرائيل الأحادي بما يسمى بأرض الصومال، ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iEO4

لخليج عدن في مقابل اعترافها باستقلال الإقليم، وهي الاتفاقية التي ما لبثت أن جُمدِّت إثر اعتراض صومالي وتدخل تركي للتوفيق بين البلدين. وكذلك التواجد العسكري الإماراتي، واحتمالية تواجد عسكري إسرائيلي كما في إريتريا. والسبب الثاني يعود لاتفاقية الدفاع المشترك، الموقعة بين مصر والصومال في أغسطس ٢٠٢٤م، ما يدفع النظام الحالي في مصر إلى اتخاذ الوسائل السلمية في التعامل مع الأزمة حتى لا يُضطر للخيار العسكري(١).

ثانيًا: السياسة الخارجية المصرية تجاه القوى الإقليمية والدولية

تتشابك السياسة الخارجية المصرية في عدد من الملفات مع القوى الإقليمية، ففي الدائرة العربية تبرز القضية الفلسطينية والصراع مع الكيان الصهيوني وداعميه الغربيّين، وعلاقاته مع فاعلين إقليميّين مثل الإمارات والسعودية والدور التركي وذلك في عدد من القضايا ذات الصلة بالأمن القومي المصري، فمن ليبيا إلى السودان ومن القرن الأفريقي وحوض النيل إلى أمن الملاحة في البحر الأحمر وإلى شرق المتوسط وأمن نقل الطاقة، وفي هذا السياق نتناول علاقات مصر مع القوى الإقليمية المؤثرة في المنطقة، والتوازنات مع القوى الكبرى في سياق تنافسها خلال انتقال ميزان القوى من الغرب إلى الشرق على المستوى العالمي، ولعل أهم ما يمكن أن يؤثر على المصلحة القومية المصرية، مقترحات طرق التجارة الدولية البديلة لقناة السويس والتنافس حول مصادر وأمن نقل الطاقة في شرق المتوسط.

١ - القوى الإقليمية:

أ/ دول الخليج

شهد العام ٢٠٢٥م تباينًا في سياسات كل من مصر والسعودية في الملفات المشتركة في المنطقة، على الرغم من أن العلاقة بينهما ليست صراعية وليست تعاونية كذلك في بعض الملفات، ويمكن وصفها بالتنافسية، حيث تقترب مواقفهما وتتباعد أحيانًا.

تتنافس السعودية مع مصر في سعيها لتعزيز دورها الدبلوماسي على حساب مصر فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، الأمر الذي لا يستقيم نظرًا للميزة الجيوسياسية لمصر في ارتباطها

(١) مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، الاتفاقيات الأمنية والعسكرية المصرية مع دول شرق ووسط أفريقيا.. الأبعاد والمآلات (دراسة)، تاريخ النشر: ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٤، ومتاح على الرابط: https://h7.cl/1h1d2

بقضية فلسطين المحتلة مقارنة بالسعودية، وهو ما اتسق مع اختيار شرم الشيخ لعقد قمة السلام بخصوص حرب غزة وإقرار خطة الـ٢٠ بند التي طرحها الرئيس الأمريكي ترامب.

كما أن السعودية تنافس مصر على قيادة جامعة الدول العربية التي جَرَى العُرف على أن يكون أمينها العام مصريًّا – رغم أن ميثاقها لا يَنصُّ على جنسية محددة لرئيسها – وهو الجدل الذي ثار في صيف ٢٠٢٥م[١]. ومن المتوقع أن يثور في الأشهر الأولى من ٢٠٢٦م خلال انتخاب الأمين العام الجديد، حيث تنتهي ولاية الأمين العام الحالي، أحمد أبو الغيط، في يونيو ٢٠٢٦م.

وفيما يتعلق بإثيوبيا تعزز الرياض علاقاتها مع أديس أبابا، ولا تتخذ موقفًا مؤيدًا أو داعمًا لمصر في مسألة سد النهضة ما يثير حفيظة مصر، وكذلك تدعم النظام السوري الجديد برئاسة أحمد الشرع الذي يتوجس النظام الحالي في مصر منه، نظرًا لخلفيته الجهادية والخلفية التاريخية للنظام المصري في معاداة الإسلام الحركي بكل أطيافه[٢].

أمَّا الإمارات، فعلاقات مصر الرسمية العلنية معها لا يشوبها أي توتر أو خلاف، وهو ما يَنعكِس في الزيارات المتبادلة خلال ٢٠٢٥م[٣]. وبالرغم من ذلك تتعارض السياسات المصرية الإماراتية في عدد من الملفات؛ ففي القرن الإفريقي تتمتع الإمارات بنفوذ كبير، حيث دعمت إثيوبيا في مسألة سد النهضة، وأجرت مصالحة بين إريتريا وإثيوبيا، وأقامت قاعدة عسكرية في إقليم أرض الصومال الانفصالي (صوماليلاند) الذي ترفض مصر انفصاله عن الدولة الصومالية وتعتبره مهددًا لأمنها القومي. كما أن الإمارات تدعم ميليشيات الدعم السريع في حرب السودان، وهو ما يُهدِّد حدود مصر الجنوبية ومصالحها الاستراتيجية المرتبطة باستقرار السودان وازدهاره.

من المرجَّح أن تستمر مصر في سياسة تستفيد من التنافس القائم بين السعودية والإمارات للحفاظ على قدر مُعيَّن من استقلاليتها، شرط ألَّا يحدث انشقاق واسع النطاق بين الرياض

(١) القدس العربي، دعوة نائب رئيس «مركز الأهرام» لنقل مقر الجامعة العربية إلى السعودية تثير جدلا، ٨ يونيو ٢٠٢٥م، https://h7.cl/1lX8l

(٢) مركز الدراسات العربية الأوراسية، مصر والسعودية.. الشراكة الإستراتيجية بين التعاون والتحديات، ١٠ يوليو ٢٠٢٥م، https://h7.cl/1h1cb

(٣) الهيئة العامة للاستعلامات، مصر والإمارات العربية المتحدة، ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://h7.cl/1lXh0

وأبوظبي، حيث تقلق القاهرة من احتمال نشوب صدام مباشر أو قطيعة دبلوماسية عميقة بين البلدين، يمتد تأثيرهما إلى ساحات أمنية حيوية كالبحر الأحمر أو السودان. وفي مثل هذا السيناريو قد تجبر الجغرافيا والتاريخ والأولويات البحرية مصر على الميل إلى الرياض، ولو بشكل رمزي. ومع ذلك فإن العلاقة الشخصية الوثيقة بين الرئيسين المصري والإماراتي قد تلقي بظلال من التعقيد على أي افتراض بالانحياز التلقائي للسعودية، مما قد يدفع القاهرة نحو أبوظبي في حال تفاقم الأزمة، حتى لو كانت مؤسسات الدولة تفضل اتجاهًا مغايرًا.

ويُمثل البُعد الاقتصادي مسألة مهمة بالنسبة لمصر، التي تعتمد على السعودية والإمارات كشريكين ماليّين بأساليب متباينة. ويمكن تفسير الاستراتيجية المصرية الراهنة بأنها «نهج قائم على الفصل المدروس للمسارات»، ففيما يتعلق بالتدفقات النقدية العاجلة والصفقات الكبرى، تقترب مصر من الإمارات، بينما تتحالف مع السعودية في ملفات الأمن الإقليمي والتمويل المتوسط وطويل الأجل. ويُعَد استثمار الإمارات في مشروع «رأس الحكمة» عام ٢٠٢٣م، والذي بلغ نحو ٣٥ مليار دولار مثالًا على ذلك، في حين يُنظَر إلى رأس المال السعودي على أنه أكثر رسوخًا مؤسسيًّا، من خلال الودائع طويلة الأجل في البنك المركزي، وتوريد المنتجات النفطية بشروط مفضلة عبر شركة «أرامكو»، فضلًا عن تحويلات أكثر من مليون عامل مصري في المملكة، التي تشكل شريان حياة لملايين الأسر المصرية.

وبشكل عام، تتوافق وجهات نظر مصر مع الرؤية السعودية بشأن الأمن البحري الإقليمي والملفات اليمنية والسودانية، فكلا البلدين يضع حماية الممر المائي بين قناة السويس ومضيق باب المندب، وضمان حرية الملاحة، ودعم الحكومات المركزية كركيزة للنظام الإقليمي في قمة أولوياته.

وعلى الجانب الآخر تتبنى القاهرة موقفًا متحفظًا من نمط النفوذ الإماراتي القائم على السيطرة على الموانئ والجزر والاعتماد على وكلاء محليّين، كما في جنوب اليمن والقرن الإفريقي والسودان، ولذا عملت على تنويع خياراتها الاقتصادية الخارجية، فانضمت إلى مجموعة «بريكس» في يناير ٢٠٢٤م، كما حسَّنت علاقاتها مع قطر بعد فترة من التوتر، مما فتح قناة استثمارية جديدة[1].

(1) Haisam Hassanein, Egypt's Tightrope Walk Between Saudi Arabia and the UAE, The Washington Institute for Near East Policy, 23 January 2026, https://2cm.es/1iTNv

ب/ منطقة شرق المتوسط

في شرق المتوسط، تتصادم المصالح، وتتشابك خيوط العلاقات بين أطرافها. وتشهد العلاقات المصرية التركية تحولًا نحو التطبيع الوظيفي بعدما كانت بنمط صراع غير مباشر منذ ٢٠١٣م، وهو التحوُّل الذي بدأ منذ ٢٠٢٣م.

يتسم هذا النوع من العلاقات بتعاون في مجالات محددة، مثل التجارة والأمن والطاقة، ولكنها علاقات غير شاملة مع استمرار الخلافات السياسية الكبرى. ومع ذلك تسعى مصر لشكل من أشكال التعاون الأمني والعسكري في الصناعات العسكرية مع تركيا، فضلًا عن الوصول لصيغة مناسبة للطرفين في الملفات السياسية الإقليمية ذات الصلة بالمصالح القومية لكل منهما.

وفي هذا السياق، أجرى رئيس أركان القوات المسلحة المصرية خلال العام ٢٠٢٥م زيارة إلى تركيا بهدف زيادة التعاون العسكري في مجالي التدريب والصناعات العسكرية. كما أجرى وزير الداخلية التركية زيارة إلى القاهرة لزيادة التعاون الأمني. وعلى المستوى السياسي، وفي ديسمبر ٢٠٢٥م، عمل وزيرا الخارجية على الترتيب لاجتماع المجلس الاستراتيجي الثاني على مستوى الرؤساء، والمقرر انعقاده في ٢٠٢٦م، وهو ما يمثل نقلة نوعية جديدة في العلاقات بين البلدين.

يمكن اعتبار شرق المتوسط أهم ساحة صراع بين مصر وتركيا تأثيرًا على الموقف التركي تجاه المصالحة مع النظام المصري بعد ٢٠١٣م؛ فبعد ترسيم الحدود البحرية بما فيها من موارد طبيعية في (المناطق الاقتصادية الخالصة) بين تركيا وليبيا من جهةٍ وبين مصر واليونان وقبرص من جهةٍ أخرى، أصبح المستوى التالي من الصراع متعلقًا بأمن نقل الطاقة في شرق المتوسط، فتركيا وقعت اتفاقية ترسيم حدود بحرية مع ليبيا في ٢٠١٩م ويقطع هذا الخط بين قبرص واليونان لكون المياه بينهما أصبحت مياه تركية ليبية[١]، لتوقع بعدها مصر مع اليونان في ٢٠٢٠م اتفاقية ترسيم حدود بحرية[٢]، رغم تقليصه لحقوق مصر الاقتصادية إلَّا أنه شكل ضغطًا كافيًا على تركيا التي اتجهت فيما بعد لإصلاح العلاقات مع مصر.

(١) المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين ليبيا وتركيا: الأهمية الجيواستراتيجية لتركيا ومواقف الأطراف الفاعلة، ١٢ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nF4q

(٢) الجزيرة نت، اتفاقية الحدود البحرية مع اليونان.. هل تنازل السيسي عن حقوق مصر نكاية في تركيا؟، ١٠ أغسطس ٢٠٢٠م، https://2cm.es/1nF48

وخلال ٢٠٢٥م، عزز النظام المصري علاقاته السياسية مع إسرائيل، من خلال توقيع صفقة غاز كبرى مع تل أبيب[١] وذلك على الرغم من الإبادة الإسرائيلية بحق سكان قطاع غزة والخروقات الإسرائيلية لاتفاق وقف إطلاق النار الذي شاركت فيه مصر كوسيط وضامن. ومن المرجَّح أن يسعى النظام الحاكم في مصر للحصول على دعم إسرائيل لتطوير حقل غاز «غزة مارين» في المرحلة التالية للحرب في ٢٠٢٦م، وهو ما يُشكِّل ورقة ضغط إسرائيلية على مصر في ظِل كونها وسيطًا وضامنًا لوقف إطلاق النار، لتغض الطرف عن الخروقات الإسرائيلية في غزة، ولكسب تأييد مصر لمواقف إسرائيل في مفاوضات المرحلة الثانية من اتفاق الهدنة في غزة.

تسعى إسرائيل لتحويل منتدى غاز شرق المتوسط إلى إطار إقليمي أكثر تأثيرًا، حيث يضم المنتدى حاليًا ثمانية أعضاء كاملين (إسرائيل، مصر، فرنسا، اليونان، قبرص، إيطاليا، الأردن، والسلطة الفلسطينية) وثلاثة أطراف مراقبة (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، والبنك الدولي)، وفي المستقبل، وبحسب التوافق مع المصالح الإسرائيلية يمكن النظر في ضم أعضاء جدد مثل تركيا ولبنان وليبيا، وتنظر إسرائيل بإيجابية نحو التعاون في مجال أمن نقل الطاقة مع مصر، حيث يمكنها ربطه بمكاسب سياسية تحتاجها (فيما يتعلق بقطاع غزة) في مقابل موارد الطاقة والمكاسب الاقتصادية التي تحتاجها مصر[٢].

وتناقش مراكز الفكر الإسرائيلية في خيارات نقل الغاز الطبيعي من إسرائيل الى أوروبا عن طريق مصر أولًا، حيث يتم تسييله ثم نقله بسفن خاصَّة إلى قبرص فاليونان وأوروبا. والخيار الثاني من خلال مشروع خط غاز «إيست ميد» من إسرائيل إلى قبرص ثم اليونان وأوروبا. وأما الثالث من خلال خط غاز من إسرائيل إلى تركيا ثم أوروبا. والخيار الأخير مستبعد نظرًا لمستوى العلاقات الإسرائيلية التركية وتخوف إسرائيل من تأثير أيديولوجيا القيادة السياسية التركية على تشغيل الخط الذي يمكن أن يمثل ورقة ضغط في يد تركيا ضد إسرائيل. لذا تطور إسرائيل علاقات ثلاثية مع قبرص واليونان في آليَّة أخرى أقرب للتحالف العسكري،

(١) الجزيرة نت، وصفها بالصفقة الأكبر.. نتنياهو يعلن المصادقة على اتفاق الغاز مع مصر، ١٧ ديسمبر ٢٠٢٥، https://2cm.es/1nF0u

(2) Institute for National Security Studies (INSS), Light in the Darkness: How Can Israel-Egypt Energy Relations Be Strengthened?, https://2cm.es/1nEZF

في حين تتعاون مصر مع قبرص واليونان في آليَّة تعاون ثلاثية تأسست منذ ٢٠١٤م وتطورت تدريجيًّا، وكان آخر قمة لهذه الآليَّة في يناير ٢٠٢٥م في القاهرة[١].

ثلاثة أهداف رئيسة تُشكِّل إطار حركة السياسة الخارجية المصرية الإقليمية، الأول هو درء التهديدات الأمنية القريبة من الحدود، ولا سيما في غزة والسودان والقرن الإفريقي، حيث تسعى القاهرة إلى منع نشوء فراغات أمنية أو تحولات جيوسياسية تمس أمنها القومي المباشر. والثاني هو الحفاظ على بقاء النظام والاستقرار الداخلي، وهو ما يُفسِّر تبنِّي القيادة المصرية نهجًا حذرًا ومتجنبًا للمغامرات الخارجية، مع إعطاء أولوية لتفادي الصدام مع القوى الكبرى أو الانخراط في نزاعات بعيدة عن الحدود. ويتمثل الهدف الثالث في إنعاش الاقتصاد وجذب الاستثمار الأجنبي، إذ توظف السياسة الخارجية كأداة لدعم التعافي الاقتصادي في ظِل الديون المزمنة وتراجع الموارد، ما يجعل الوساطة الإقليمية وتحسين العلاقات مع الفاعلين الإقليميّين والدوليّين وسيلة لا غاية بحد ذاتها.

وفي هذا السياق، تبرز معضلة العلاقة مع الإمارات والسعودية بوصفها أحد القيود على الدور الإقليمي المصري. فمن جهةٍ، تعتمد مصر بدرجة كبيرة على الدعم المالي والسياسي القادم من الدولتين، ما يَحدُّ من قدرتها على اتخاذ مواقف مستقلة أو تصعيد الخلافات، كما في الحالة السودانية، حيث يتقاطع الموقف المصري مع السعودي ويفترق ضمنيًّا مع الإمارات، ومن جهةٍ أخرى، يؤدي هذا الاعتماد على الدعم الخليجي إلى تنازل مصر عن أدوار أكثر فاعلية لصالح القوى الخليجية، في ظِل حرصها على عدم إغضاب شركائها الرئيسيّين. ونتيجة لذلك، تتبنَّى القاهرة سياسة وسطية قائمة على الحذر واللجوء إلى دور الوسيط وتجنب الحسم المبكر، وهو ما يجعل سياستها الخارجية «قليلة ومتأخرة» في قدرتها على التأثير العميق في التوازنات الإقليمية[٢].

(1) Institute for National Security Studies (INSS), Normalization between Turkey and Israel: Will it Last?, INSS Insight No. 1637, August 28, 2022, https://2cm.es/1nEZO

(2) Chatham house, Egypt's foreign policy will remain too little, too late in 2026, 19 December 2025, https://2cm.es/1iEKk

ج/ إسرائيل

تُعَد العلاقات المصرية الإسرائيلية شديدة التعقيد وكثيرة المحددات، فقد حافظت مصر في ٢٠٢٥م على التزامها الاستراتيجي بمعاهدة السلام، مع تقليص مستوى الحوار السياسي دون المساس بالتنسيق الأمني أو الاتفاقات الاقتصادية الأساسية(١). ويُعَد الضغط الداخلي محددًا أساسيًّا يُشكِّل مواقف القاهرة العلنية تجاه تل أبيب، حيث هاجمت المعارضة المصرية الموقف الرسمي من الحرب على غزة والعلاقات مع إسرائيل، وسلطت الضوء على إخفاقات النظام الحاكم الداخلية، الأمر الذي عمق الفجوة بين الرأي العام والنظام الحاكم(٢).

وفي قلب جهود الدبلوماسية المصرية خلال عام ٢٠٢٥م، برز اتفاق وقف إطلاق النار في شرم الشيخ، والذي قُدِّم في الإعلام الرسمي والموالي للنظام في مصر كـ«إنجاز دبلوماسي كبير»، لكن هذا الزخم الاحتفالي سرعان ما تراجع مع انكشاف واقع مغاير، حيث بَدَا الاتفاق عاجزًا عن إيقاف الخروقات الإسرائيلية، ما جعله أقرب إلى التزام شكلي بلا أثر فعلي، وتصاعد الجدل حول الدور المصري بعد أن اتضح أن الاتفاق منح إسرائيل مكاسب عجزت عن تحقيقها عسكريًّا، من دون أن يَفرِض عليها التزامات واضحة، ما جعله موضع تشكيك وانتقاد متواصلين في الرأي العام العربي(٣).

وتعمقت أزمة المصداقية التي تواجهها السياسة المصرية مع الإعلان في أغسطس ٢٠٢٥م عن توقيع صفقة غاز ضخمة مع إسرائيل بقيمة ٣٥ مليار دولار، حيث جاء الإعلان في ذروة حرب الإبادة على غزة، مما أثار موجة غضب عارمة في الشارعين المصري والعربي، حيث رأى فيه منتقدون طعنة لقضية الشعب الفلسطيني وتواطؤًا صريحًا، وسَعَت الحكومة المصرية إلى احتواء ردود الفعل بمحاولة نزع البُعد السياسي عن الاتفاق وتأكيد طابعه الاقتصادي البحت، لكن هذه التبريرات لم تُفلِح في وقف الانتقادات التي حوَّلت القاهرة من وسيط إلى طرف متهم بالتواطؤ(٤).

---

(1) Institute for National Security Studies (INSS), The Egyptian Agenda and Relations with Israel in the Shadow of the War in the Gaza Strip, 23 November 2025, https://2cm.es/1iUW5

(2) Institute for National Security Studies (INSS), The Muslim Brotherhood's Influence Campaign in Egypt, 30 September 2025, https://2cm.es/1nVIn

(٣) نون بوست، مصر ٢٠٢٥م: عام التناقضات والشعبوية، ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nUz9

(٤) المرجع السابق.

٢ - القوى الدولية الكبرى:

أ/ الولايات المتحدة

يَرى محللون أن مصر تشهد تراجعًا لأهميتها في حسابات الأمن القومي الأمريكي، ليس لتراجع دور مصر الإقليمي فقط، ولكن من منظور أوسع لتراجع أهمية منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، التي ترى أن الشرق الأوسط لم يَعُد ساحة صراع، ولم يَعُد يُهيمن على السياسة الخارجية الأمريكية كما في السابق، ولكنه فرصة للاستثمار والشراكة، لا سيما في مجالات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة، أمام تهديد أكبر، هو الصين[١]، وهو ما يُعزِّز أهمية دول الخليج التي يمكنها الاستثمار في هذه المجالات في مقابل تراجع نسبي لأهمية مصر للمصالح القومية الأمريكية. إلَّا أنها تظل الدولة العربية الأكبر والأقوى وصاحبة السيادة على قناة السويس ذات الأهمية الكبيرة في التجارة الدولية وعبور السفن الحربية[٢].

هذا لا يَعني أن مصر سوف تفقد دورها بالنسبة للولايات المتحدة بالكلية، كركيزة للاستقرار في المنطقة، فقد أكدت وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، في نهاية ٢٠٢٥م، على الخطوط الحمراء فيما يتعلق بالشرق الأوسط، فقالت: «نريد منع أي قوة معادية من الهيمنة على الشرق الأوسط، وعلى إمداداته من النفط والغاز، وعلى المضائق التي تمر عبرها تلك الإمدادات، مع تجنب الحروب الأبدية التي استنزفتنا في تلك المنطقة بتكلفة باهظة»[٣]، وهو ما يَعني استمرار اعتماد الولايات المتحدة على مصر كركيزة استقرار في المنطقة إذا ما قررت سحب جزء من أصولها من مسرح عملياتها في المنطقة لتغطية مسارح عملياتها في مناطق أخرى في العالم[٤].

(1) National Security Strategy of the United States of America, THE WHITE HOUSE, WASHINGTON, November 2025, P: 29, https://2cm.es/1nUNp

(٢) المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مستقبل الشرق الأوسط في ظل استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، ١٦ ديسمبر ٢٠٢٥، https://2cm.es/1iEKu

(٣) المرجع السابق، ص٢٨.

(٤) المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مستقبل الشرق الأوسط في ظل استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، ١٦ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nUNK

ولكن بقاء الاعتماد على مصر لا يَعني أيضًا انتهاء الضغوط الأمريكية عليها، فثمَّة تقارير تفيد بأن الولايات المتحدة تتجه إلى خفض المساعدات العسكرية لمصر، وهو ما يُرجعه البعض إلى الخلاف الحاد مع القاهرة حول ملف قطاع غزة، في ظِل رفض مصر – حتى الآن – لتهجير الفلسطينيّين من القطاع إلى سيناء، وهو ما ظهر في تلويح مسؤولين أمريكيّين بإمكانية تعطيل المساعدات وقطع الغيار والصيانة العسكرية، إضافة إلى التلويح باقتطاع جزء من المساعدات (نحو ٣٠٠ مليون دولار) مرتبط أصلًا بملفات مثل حقوق الإنسان.

في المقابل تتمسَّك مصر بالموقف الرافض لتهجير الفلسطينيّين باعتباره مسألة أمن قومي مصري وإقليمي غير قابلة للمساومة، حتى في ظِل الضغوط الأميركية، وتوجهت لتحرُّك دبلوماسي مكثف عبر وفود مصرية غير رسمية ورسائل رسمية لواشنطن والكونغرس، لتوضيح خطورة التهجير على استقرار مصر والأردن والمنطقة ككل. كذلك اعتبار خفض المساعدات إخلالًا باتفاق دولي (مذكرة التفاهم الموقعة عام ١٩٨٠م المرتبطة باتفاقية السلام «كامب ديفيد» مع إسرائيل)، ما يَمنح القاهرة سندًا قانونيًا وسياسيًا في مواجهة القرار.

وإجمالًا يراهن النظام في مصر على أن الولايات المتحدة لن تذهب بعيدًا في قطع المساعدات بسبب ارتباطها باتفاقية السلام المصرية–الإسرائيلية، وبسبب قناعة واشنطن بأن مصر ما زالت منسجمة عمليًّا مع أولوياتها الاستراتيجية في المنطقة[١].

ب/ دول الاتحاد الأوروبي

تتجه العلاقات المصرية الأوروبية نحو تعزيز الدور الأمني المصري في جنوب المتوسط، وتنظر مصر للاتحاد الأوروبي كمصدر تمويل ودعم اقتصادي، في مقابل خدمات أمنية تقدمها مصر لأوروبا بمنع تدفق المهاجرين من شمال إفريقيا.

في هذا السياق، عُقِدت أول قمة بين الاتحاد الأوروبي ومصر، في بروكسل، في ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٥م، وأسفرت عن توقيع ثلاث اتفاقيات رئيسة، شملت الاتفاقية الأولى تقديم مساعدة مالية لمصر بقيمة ٤ مليارات يورو لدعم الاستقرار الاقتصادي وتحسين بيئة الأعمال ودعم التحول الأخضر، ليرتفع بذلك إجمالي المساعدات المالية إلى ٥ مليارات يورو ضمن حزمة دعم إجمالية قدرها ٧,٤ مليارات يورو. أمَّا الاتفاقية الثانية فتمثلت في منحة بقيمة ٧٥

(١) العربي الجديد، إشارات أميركية لمصر بخفض المعونة العسكرية بدءاً من ٢٠٢٦م، ١٢ مارس ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iU2C

مليون يورو لدعم الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي، وتحسين الخدمات الأساسية، وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية، خاصَّة للنساء والشباب. في حين تمثلت الاتفاقية الثالثة في انضمام مصر إلى برنامج «هورايزون أوروبا»، بما يفتح آفاقًا جديدة للتعاون في مجالات البحث العلمي والابتكار والتكنولوجيا[١].

تأتي هذه الاتفاقيات في سياق استراتيجية أوروبية تقوم على «تدويل ضبط الهجرة» عبر دعم دول الجوار الجنوبي لتعزيز قدراتها الحدودية والأمنية، بهدف الحد من تدفقات الهجرة نحو أوروبا.

تقوم الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومصر الممتدة لثلاث سنوات، على ستة محاور رئيسة هي: تعزيز العلاقات السياسية، ودعم الاستقرار الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار والتجارة، وإدارة الهجرة والتنقل، والتعاون في مجالي الأمن وإنفاذ القانون، وتنمية رأس المال البشري.

وترتبط هذه الشراكة بحزمة مالية تبلغ ٧,٤ مليار يورو، تشمل قروضًا مُيسَّرة، وضمانات لدعم الاستثمارات، ومنحًا مباشرة، حُصِّص جزء معتبر منها لضبط الهجرة غير النظامية. في المقابل، يواجه اللاجئون وطالبو اللجوء في مصر أوضاعًا حقوقية مقلقة، تشمل الاعتقالات التعسفية، والتمييز على أساس العرق أو اللون، وتصاعد خطاب الكراهية، فضلًا عن ممارسات الإعادة القسرية إلى دول تشهد نزاعات مسلحة. وقد وثّقت منظمات دولية انتهاكات جسيمة بحق لاجئين سودانيّين وإريتريّين وغيرهم، ما يثير مخاوف المنظمات الدولية أن تسهم الشراكة الأوروبية–المصرية في تعميق هذه الانتهاكات بدل معالجتها[٢].

ج/ روسيا والصين

تتجه العلاقات المصرية الروسية نحو مزيدٍ من التعاون الاقتصادي والطاقوي والسياسي، مع وجود مساحة محدودة من التعاون العسكري لتقليل سخط الإدارة الأمريكية.

(1) European Interest, Three significant agreements signed during the first ever EU-Egypt Summit, 23 October 2025, https://2cm.es/1nF4n

(2) The Tahrir Institute for Middle East Policy (TIMEP), Externalizing Migration Control to the MENA Region: Egypt, 1 May 2025, https://2cm.es/1iEJA

وقد خصصت مصر أراضٍ للمنطقة الصناعية الروسية، التي خصصتها مصر لروسيا في منطقة قناة السويس، كما وفرت لها شروط تفضيلية طويلة الأجل، مع إمكانية تحويل هذه المنطقة إلى مركز للشركات الروسية العاملة في التصنيع وتصدير السلع. هذا بالإضافة إلى مشروع محطة «الضبعة» النووية الذي تقوم بتنفيذه شركة «روسيا أتوم»، ما يُعزِّز النفوذ الروسي ويقلل من اعتماد مصر على الشركاء الغربيّين، الأمر الذي قد يَحُد من قدرة واشنطن على التأثير، ويُعزز فرص تنسيق سياسي أوسع بين القاهرة وموسكو في ملفات إقليمية حساسة مثل غزة والسودان وليبيا(١).

وأمَّا عن العلاقة مع الصين، فإن مصر تمثل أهمية كبيرة لبكين في «مبادرة الحزام الطريق» بموقعها الاستراتيجي الرابط بين آسيا وإفريقيا وأوروبا(٢). وبالنسبة لمصر، فإن الجانب الاقتصادي في علاقاتها مع الصين يحظى بأهمية كبيرة، وكذلك الجانب العسكر، لاعتبارات عدة، منها قلة الشروط والقيود التي تفرضها الصين فيما يتعلق بصفقات التسليح واستخدام الأسلحة، والميزة السعرية بالنسبة للأسلحة الغربية، دون أن يؤثر ذلك على قدراتها التقنية المتقدمة، ما جعل العلاقات بين البلدين تشهد تقدمًا في المجال الاقتصادي.

ويركز التعاون المصري الصيني على توطين الصناعة في مصر بدعم صيني، ونقل التكنولوجيا وتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية. كذلك شهدت مصر تدفقًا ملحوظًا للسياحة الصينية، خاصَّة مع افتتاح المتحف المصري الكبير، ما يعكس بُعدًا ثقافيًا وسياحيًّا للعلاقة.

وتمثل الصين شريكًا استراتيجيًّا لمصر في إطار التوجه نحو الاستدارة شرقًا وتنويع الشركاء الاقتصاديّين، إلَّا أنها كما الوضع مع روسيا، تتخذ مسافة من التعاون العسكري مع الصين بالرغم من إجراء مناورات جوية هي الأولى من نوعها بين الدولتين في أبريل ٢٠٢٥م(٣).

(1) Robert Lansing Institute for global threats and Democracies Studies, The Russian Factor in Egypt: Strategic Projects and the Reconfiguration of Power in North Africa, 23 December 2025, https://2cm.es/1iEJs

(٢) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد، السياسة الخارجية الصينية تجاه مصر بعد العام ٢٠١١م، ٣٠ أبريل ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nEYT

(٣) بي بي سي عربي، لأول مرة مناورات جوية بين مصر والصين وماذا نعرف عن السلاح الصيني الذي أثار مخاوف في إسرائيل؟، ١٧ أبريل ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nEZ2

السياسة الخارجية المصرية في ٢٠٢٦م

بصفة عامة فالسياسة الخارجية المصرية في عام ٢٠٢٦م من المرجح أن تظل محدودة التأثير ومتأخرة الاستجابة، إذ تركز مصر أساسًا على حماية حدودها والحفاظ على الاستقرار الداخلي وإنعاش اقتصادها المتعثر، ما يدفعها إلى اتباع نهج حذر وتفاعلي بدلًا من استراتيجية طويلة المدى، ورغم نشاطها في الوساطة بملفات مثل غزة والسودان وتقاربها مع قطر وتركيا والسعودية، تبقى مصر مقيّدة بأزماتها الاقتصادية واعتمادها على الدعم الخارجي، وبميل القيادة لتجنب المخاطر والصدام مع الولايات المتحدة ودول الخليج. ونتيجة لذلك، يتراجع دورها الإقليمي لصالح قوى أخرى، وتتحقق مكاسب مؤقتة دون قدرة حقيقية على تشكيل توازنات إقليمية مستدامة[١].

حيث اتسمت السياسة الخارجية المصرية في ٢٠٢٥م إجمالًا بالانكفائية، وبالنسبة لمجال الحركة ينصرف توجه السياسة الخارجية المصرية لمجالها الإقليمي مع اهتمام ضعيف بالمجال الدولي وغالبا في إطار توافي الإقليم بين الدول الكبرى، وتنتهج مصر توجه لا تدخلي في معظم الملفات الإقليمية التي تتصل بأمنها القومي ومصالحها الحيوية باستثناء الملف الليبي حيث نفذت تدخل محدود، في حين لم تتدخل في كل من السودان وحرب غزة والصراع الأثيوبي الارتري ولا حرب اليمن أو أزمات الصومال الداخلية تدخلًا حقيقيًا ومؤثرًا من خلال برامج سياسة خارجية لديها أهداف تتصل بمصلحة مصر القومية وتسعى لتحقيقها، بالعكس من ذلك اعتمدت سياسة إدارة الأزمات واحتوائها أو تجاهلها ما ترك فراغًا في المجال الحيوي المصري في الإقليم عملت الإمارات والسعودية وتركيا على ملئه وتوسيع النفوذ لتحقيق برامجهم السياسية، وتمثل المحددات الشخصية لصانع القرار المصري أحد أهم العوامل التي أثرت على توجه السياسة الخارجية المصرية وقيد فاعليتها وأدى لتراجع دور مصر الإقليمي والدولي.

سيكون على مصر أن تبنى برنامج سياسي للعامين المقبلين ٢٠٢٦ و٢٠٢٧م تجاه القوى الكبرى، حيث من المتوقع أن تتزايد حدة التوتر بين الصين والولايات المتحدة مع تحقيق الصين تقدم في صناعاتها العسكرية وتأخر الولايات المتحدة مما يعطيها ميزة نسبية ربما تنتهزها الصين لضم تايوان في ٢٠٢٧م بحسب تقرير عن الاستخبارات الأمريكية[٢]، بالإضافة للتقدم الصيني

(1) Chatham house, 2025, previous reference.

(2) Taiwan's war games to simulate 2027 Chinese invasion scenario, The Washington times, 21 March 2025, https://2cm.es/1iEJQ

كقوة كبرى تقنية واقتصادية وعسكرية في النظام السياسي الدولي، وفي هذا السياق على مصر أن تضع برامج سياسة خارجية لعلاقاتها مع الولايات المتحدة والصين وروسيا.

وفيما يتعلق بمسألة سد النهضة والصراع في القرن الأفريقي من المتوقع أن يشهد ٢٠٢٦م تنافس محموم بين إسرائيل والإمارات وتركيا والسعودية في توسيع النفوذ ونشر القواعد العسكرية، وزيادة العلاقات الاقتصادية، ويمكن أن تمثل هذه المنافسة ميزة لمصر لتحقق أقصى منفعة من علاقاتها ومن حقيقة موقعها الجيوسياسي، وعلى النقيض يمكن أن يتسبب ذلك في الإضرار بمصالح مصر القومية في المستقبل القريب إذا استمرت في سياسة الانكفاء.

خاتمة

تُظهِر قراءة السياسة الخارجية المصرية في عام ٢٠٢٥م نمطًا عامًّا يمكن وصفه بالحذر المفرط والانكفاء النسبي، حيث غلبت على التحركات المصرية مقاربة إدارة الأزمات واحتواء تداعياتها، بدلًا من السعي إلى صياغة مبادرات فاعلة أو فرض أجندة إقليمية تعكس الوزن الجيوسياسي الحقيقي لمصر.

فعلى الرغم من تعدد الملفات الحيوية المرتبطة مباشرة بالأمن القومي المصري، من غزة إلى السودان وليبيا والقرن الإفريقي وحوض النيل، ظل الدور المصري محكومًا بسقف منخفض من الحركة، يتجنب الصدام ويؤثر الوساطة المحدودة أو الانتظار، ما أتاح لقوى إقليمية ودولية أخرى ملء الفراغ وتوسيع نفوذها في المجال الحيوي المصري.

وقد كشفت السياسة الخارجية المصرية عن مفارقة واضحة، تتمثل في التناقض بين الإمكانات الجيوسياسية الكبيرة التي تمتلكها الدولة المصرية، وبين محدودية توظيف هذه الإمكانات عمليًّا. إذ انصب التركيز الأساسي على الحفاظ على الاستقرار الداخلي وبقاء النظام، وجذب الدعم الاقتصادي والاستثمارات، وهو ما جعل السياسة الخارجية في كثير من الأحيان أداة وظيفية لخدمة الاعتبارات الاقتصادية والأمنية الضيقة.

كما أظهرت علاقات مصر بالقوى الإقليمية، ولا سيما دول الخليج وتركيا وإسرائيل، حالة من التوازن الحذر المشوب بالاعتماد على الآخر، حيث قيدت الحسابات الاقتصادية والسياسية

قدرة القاهرة على اتخاذ مواقف أكثر استقلالية أو حسمًا في ملفات تمسُّ أمنها القومي مباشرة، مثل السودان وسد النهضة والبحر الأحمر. وعلى المستوى الدولي، يتراجع الموقع النسبي لمصر في حسابات الولايات المتحدة، مقابل محاولات محسوبة لتنويع الشراكات مع روسيا والصين، دون بلورة رؤية واضحة لإدارة هذا التوازن في ظِل تصاعد الاستقطاب الدولي.

وفي ضوء هذه المعطيات، يمكن القول إن السياسة الخارجية المصرية في ٢٠٢٥م حققت نجاحات تكتيكية محدودة، لكنها أخفقت في التحوُّل إلى سياسة استراتيجية قادرة على استعادة الدور الإقليمي القيادي لمصر أو منع تآكل نفوذها في محيطها الحيوي.

المشهد السياسي المصري الداخلي في عام ٢٠٢٥م

عبدالله السيد

باحث في الشأن المصري

المحتويات
مقدمة
أولًا: الملامح العامة للمشهد السياسي الداخلي
ثانيًا: الأداء السياسي لمؤسسة الرئاسة
أ. تعديلات قوانين مجلسي الشيوخ والنواب
١ – تعديلات قانون مجلس النواب
٢ – تعديلات قانون مجلس الشيوخ
٣ – ما وراء التعديلات
ب – إصدار قانون الإجراءات الجنائية
ثالثا: أهم القضايا والملفات السياسية الداخلية
أ. انتخابات المجالس النيابية
ب. السلطة التنفيذية والملف الحقوقي
ج. الحوار الوطني ومخرجاته
د. انتخابات النقابات
رابعًا: إطلالة استشرافية
خاتمة

المشهد السياسي المصري الداخلي في عام ٢٠٢٥م

مقدمة

فيما يتعلق بالمساحة السياسية الداخلية في مصر خلال عام ٢٠٢٥م؛ فإنه بقدر ما كان هذا العام يتسم بالهدوء النسبي على مستويي النخبة السياسية المعارضة والشارع السياسي، بقدر ما كان عامًا يحمل مزيدًا من إحكام سيطرة السلطة على المجال العام، إن كان قد تبقى في مصر ما يمنح اصطلاح المجال العام دلالة متحققة على الأرض.

هذا التقرير يتناول مساعي السلطة في التعاطي مع ملف إحكام السيطرة. ويتناول في هذا الإطار عملية الإحكام هذه على ٣ مساحات؛ أولها مستوى التشريع، وهو ما يتم تناوله باعتباره مجالًا منفردًا لرأس سلطة ٣ يوليو، بما تمَّ فيه من تعديلات على قانوني مجلسي النواب والشيوخ، وما صادق عليه رأس سلطة ٣ يوليو من قانون الإجراءات الجنائية الجديد بعد اعتراض صوري عليه؛ انتهى بإجراء مجلس النواب تعديلات صورية على المشروع الذي خرج أمنيًّا في جوهره أكثر منه مجتمعيًّا حقوقيًّا.

المساحة الثانية لاختبار مسار إحكام القبضة تمثلت في المؤسسات، وكان بعضها يتعلق بجهاز الدولة، ونعني به هنا وزارة الداخلية، وبعضها تعلق بمنظمات المجتمع المدني، مثل الأحزاب والنقابات.

أما المساحة الثالثة فتتعلق بمساعي السلطة للسيطرة على النخب السياسية نفسها، سواء أكانت نخبًا موالية أو معارضة.

منهج التعاطي في هذا التقرير يَعتمد الاستقراء العام لمجمل الأحداث التي وقعت من جانب سلطة ٣ يوليو، فيُقدِّم الملامح العامة للمشهد السياسي الداخلي إجمالًا، ثم يقدم التطورات التي سلكتها السلطة حيال هذه المساحات الثلاثة، فيتناولها عبر اقتراب يتعلق بعالم الأحداث والملفات، حيث يتناول ملفات التشريعات، ثم ملف الانتخابات، ثم الملف الحقوقي، ثم ملف الحوار الوطني، ثم ملف انتخابات النقابات.

أولًا: الملامح العامة للمشهد السياسي الداخلي

يمكن القول بشكل عام إن سنة ٢٠٢٥م كانت أخف وطأة من سابقتها. ربما يَعود ذلك لتوقف الملاحقات الاقتصادية الحكومية للمواطن بسبب الترتيبات الاقتصادية التي شهدتها الأعوام السابقة، ونجاح عملية احتكار وسائل الإعلام وقدرتها على تشتيت انتباه الشارع، وكذا الهدوء النسبي الذي مرت به عملية رفع أسعار الطاقة هذا العام، وذبول المعارضة السياسية بعد انخراط غالبية الأحزاب المعارضة المعتبرة في تحالفات مع «حزب مستقبل وطن»، وإلحاح وسائل الإعلام على تمتع رأس السلطة بالدعم الخارجي. وربما كان الوضع في فلسطين المحتلة مع الحرب بعد «طوفان الأقصى» قد دفع لهذا القدر من الهدوء. وفيما يلي الملامح العامة للمشهد السياسي الداخلي:

أ. هدوء نسبي على مستوى الشارع والنخب السياسية: لم يَشهد عام ٢٠٢٥م أي حراك ضد السلطة بصورة مباشرة، باستثناء حالتي حراكٍ محدودتين، أتت إحداهما في إطار التضامن مع الفلسطينيّين بسبب استمرار العدوان الإسرائيلي عليهم. أما حالة الحراك الثاني فكانت حالة حراك عمالي محدودة شملت شركات في قطاعات النقل (شركة القناة لرباط وأنوار السفن التابعة لهيئة قناة السويس)، والخدمات (عمال الأمن في مشروع مدينتي التابع لشركة الإسكندرية للإنشاءات)، والصناعة (مصنع سكر إدفو التابع لشركة السكر والصناعات التكاملية)، والرياضة (عمال وعاملات النادي الأهلي في فروع الشيخ زايد والتجمع ومدينة نصر)[١]، وحتى الصحافة (العاملين بموقع البوابة نيوز)[٢].

لم تكن الاحتجاجات واسعة النطاق، أو مؤثرة، إذ صدرت عن قرارات لشركات ومؤسسات ولم تكن قرارات سياسة عامة. كما أن السيطرة على المجال الإعلامي حالت دون بلوغ أخبار هذه الاحتجاجات للشارع؛ بما يَسمَح بإنتاج عدوى احتجاجات. هذا فضلًا عن هدوء المجال العام الاقتصادي؛ إذ مَرَّ عام كامل من دون تعويم، وحتى عمليتا رفع أسعار الوقود تمَّتا بهدوء غير متوقع[٣]، هذا فضلًا عن الموجة الأخيرة من تعديلات نظام التعليم، ما

(١) العربي الجديد، اتساع الاحتجاجات العمالية في مصر مع تصاعد أزمات المعيشة، ٣١ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iFCI

(٢) موقع الاشتراكي، «البوابة نيوز».. الاحتجاجات تصل «سلم النقابة» وتضامن دولي، ١٧ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iFD4

(٣) قناة الشرق، مصر ترفع أسعار الوقود للمرة الثانية في ٢٠٢٥ وتثبتها لعام على الأقل، ١٢ أبريل ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iFDP

استتبعه سعي شعبي لمحاولة ترتيب البيوت من الداخل، والتقاط الأنفاس. هذا علاوة على ظهور سلطة ٣ يوليو بمظهر المتمتع بمساندة قوى داخلية حيوية قادرة على توفير الدعم له في مواجهة أي حراك احتجاجي؛ مثل القوة العسكرية والمؤسستين الشرطية والقضائية، فضلًا عن المجتمع العميق وقدرته على توفير الدعم لهذه السلطة. بالإضافة إلى نجاح السلطة في بلورة صورة قدرة رأسها على إجراء مواءمات سياسية مع قوى المساندة، وقدرته على استمالتها.

وقد يكون الهدوء – كذلك – بسبب فقدان المجتمع لقيادة قادرة على حمله على التحرك للمطالبة بتغيير الوضع الراهن الضاغط على اقتصادياته واجتماعياته، وذلك النوع من القيادة القادرة على تشكيل كتلة حرجة من الاحتجاج قادرة على استلحاقه، علاوة على فقدان وسائل الإعلام الاجتماعي القدرة التقليدية على التعبئة بسبب حالة السيولة التي باتت تشوب استخدامها، وقدرة شركات إدارة الحسابات الإلكترونية على تحويل هذه السيولة لمصدر إحباط اجتماعي. هذا علاوة على غياب وسائل الإعلام العامة في مصر بسبب السيطرة «السيادية» عليها.

ب. هدوء النخبتين الليبرالية واليسارية: بقدر ما يَسود الشارع من هدوء نسبي، فإن السلطة التنفيذية بأجهزتها السيادية والأمنية؛ يبدو أنها نجحت في فرض حالة هدوء على سلوك النخبة المعارضة التي بدأت تتجه نحو التهدئة معها. فمن ناحيةٍ، نجد الأحزاب السياسية استمرت في الانخراط في «مبادرة الحوار الوطني» التي تُنسَب الدعوة إليها لرأس سلطة ٣ يوليو. كما أن هذه الأحزاب انخرطت – من قبل ذلك ومعه ومِن بعده – في تحالفات حزبية صورية مع الحزبين المدعومين من السلطة (حزب مستقبل وطن، وحزب حماة الوطن)، وهي تعلم مدى صورية هذه التحالفات.

كما بدأت النخبة في النقابات المهنية بالتهدئة مع الدولة، حيث أعلن المهندس طارق النبراوي نقيب المهندسين نيَّته عدم الترشح مجددًا لمنصب النقيب[١]. وكان فوز النبراوي بمقعد النقيب في جولة الإعادة بانتخابات مارس ٢٠٢٢م؛ ذا دلالة بعد أن تفوق على مرشح

(١) موقع درب الإخباري، النبراوي: لن أترشح في انتخابات المهندسين المقبلة لإفساح المجال للشباب والأجيال المقبلة، ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nFVX

السلطة؛ المهندس هاني ضاحي، وزير الاتصالات المصري الأسبق، بفارق نحو ٢٠٠٠ صوتًا[١]، الأمر الذي يجعل حديثه عن عدم الترشح مؤشرًا على التهدئة المشهد السياسي المصري.

كما تراجع الخطاب اليساري الحاد في نقابة الصحفيّين، على الرغم من وجود قيادة يسارية على رأس النقابة؛ ممثلةً في الإعلامي خالد البلشي، والذي تفادى السير على خطى النقيب مجدي قلاش، والذي أدت سياسته إلى اقتحام وزارة الداخلية لمبنى النقابة لأول مرة في تاريخها. وأتت ثمرة هذه التهدئة في هدوء الأجهزة الأمنية في التعاطي مع انتخابات النقابة في مايو ٢٠٢٥م، على الرغم من أن رئيس تحرير صحيفة الأهرام المصرية، عبد المحسن سلامة، كان مرشح السلطة في هذه الانتخابات.

ويبدو أن قدرة السلطة على فرض هذا الهدوء على النقابات ترجع لوفرة الدعاية التي ارتبطت برحيل «تيَّار الاستقلال» عن نقابة الأطباء، وهي الدعاية التي تضمَّنت تعبيرًا واسعًا من «أطباء» شاركوا في الجمعية العمومية بأن صدام النقابة مع الحكومة أثر سلبًا على مصالح الأطباء.

ومن جهةٍ أخرى، كان إطلاق سراح الناشط علاء عبد الفتاح إحدى العلامات الدالة على اتجاه أجهزة الدولة نحو التهدئة في التعامل مع المجتمع السياسي. ولعل مثالًا أكثر وضوحًا يتمثل في التعاطي الهادئ مع حالة الكاتب عمَّار علي حسن؛ الذي وصله خطاب استدعاء بسبب منشوراته على منصة «إكس»، وإمهاله أسبوعًا قبل حضور الاستدعاء، ثم خروجه بعد التحقيق معه دون تصعيدٍ حياله، وعودته مجددًا للنقد على نفس المنصة.

غير أن هذا الوضع من التهدئة لم يمنع السلطة من تقديم «عبرة» للنخب المعارضة عبر التنكيل بالأكاديمي اليساري عبد الخالق فاروق؛ الذي شهدت نهاية عام ٢٠٢٥م تأييد محكمة الاستئناف لحكم حبسه مدة ٥ سنوات بتهمة نشر أخبار كاذبة[٢]، بسبب كتاباته حول الأداء الاقتصادي، وإحالة المهندس يحيى حسين عبد الهادي إلى محكمة الجنايات؛ دائرة الإرهاب[٣]. هذا فضلًا عن اعتقال وحبس صحافيّين أبرزهم أحمد سراج[٤]، ورسام الكاريكاتير أشرف عمر.

(١) الوطن، من هو طارق النبراوي نقيب المهندسين، ١٣ مارس ٢٠٢٢م، https://2cm.es/1nFWw

(٢) اليوم السابع، تأييد حبس الدكتور عبد الخالق فاروق ٥ سنوات بتهمة نشر أخبار كاذبة، ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nFWJ

(٣) العربي الجديد، إحالة المعارض المصري يحيى حسين إلى المحاكمة الجنائية، ٢٩ يونيو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iFFl

(٤) مؤسسة حرية الفكر والتعبير، حرية الفكر والتعبير تدين حبس الصحفي أحمد سراج وتطالب بالإفراج الفوري عنه والتوقف

ج. استمرار الدعم المعلن من المؤسسة العسكرية لسلطة ٣ يوليو: من ملامح المشهد السياسي في مصر ٢٠٢٥م استمرار الشعور العام بالدعم الذي تقدمه المؤسسة العسكرية للسلطة الحكامة. واستمرار الشعور العام بوجود مواءمات بين هذه السلطة وبين المؤسسة العسكرية، وبخاصَّة مع المخصصات الهائلة الجديدة التي أقرها السيسي للجناح الجديد لاقتصاديات المؤسسة العسكرية؛ والمتمثل في «جهاز مستقبل مصر» التابع للقوات الجوية المصرية.

ومن البادي – من خلال تحليل محتوى منشورات المتحدث الرسمي باسم المؤسسة العسكرية – أن جهود المؤسسة العسكرية في دعم السلطة تحمل هدفين في آن، أولهما ضمان الاستقرار، أو السيطرة على الاستقرار. وثانيهما أنها تعمل لدعم علاقتها الذاتية بالمجتمع المصري. فمع حلول منتصف عام ٢٠٢٥م، وتحديدًا في ٢٤ يونيو ٢٠٢٥م، أقدمت المنطقة الجنوبية العسكرية على تنفيذ مشروع إغاثي أسمته: حملة «بشرة خير»، والذي يتضمن تعزيز الحضور العسكري الاجتماعي في محافظات صعيد مصر، والتي قال عنها المتحدث العسكري إنها تهدف إلى تعزيز أواصر الترابط بين أبناء الشعب المصري وقواته المسلحة(١).

د. انتخابات المجالس النيابية: المشهد السياسي المصري خلال عام ٢٠٢٥م كان حافلًا بترقب انتخابات مجلسي الشيوخ والنواب. هذا الترقب ربما أثر على بقية ملامح المشهد؛ لا يتحدث التقرير عن تهدئة وعزل الشارع وحسب، بل أيضًا عن تهدئة السلطة للمجال العام، لتمرير الانتخابات، من دون صناعة وهج قد لا ينطفئ، ومن دون إنتاج قيادات سياسية يمكنها إحداث ما من شأنه تعكير حالة الهدوء التي يمكن القول بأنها أقرب إلى الكبت السياسي منها لحالة الاستقرار.

ومن جهةٍ أخرى، فإن التهدئة كانت لازمة لمواجهة مشهد الانتخابات السافر، سواء عبر ما اعتبره أكاديميون «فجورًا» في حضور المال السياسي(٢)، والذي تجاوز الإنفاق على

عن ملاحقة الصحفيين على خلفية عملهم، ٢٠ يناير ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nG1w

(١) الصفحة الرسمية للمتحدث العسكري للقوات المسلحة على الفيس بوك، حملة بشرة خير، ٢٥ يونيو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iFMM

(٢) حساب قناة إم بي سي مصر على الفيس بوك، د. علي الدين هلال: المال السياسي قديما كان على استحياء ويحدث في (الضلمة).. ولكن حاليًا أصبح هناك نوع من الفجاجة والاستكبار، ٤ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nG5k

الدعاية لصالح سفور واضح فيما يتعلق بشراء المقاعد، والمبالغ التي باتت تُدفع في هذه المقاعد (وَصَلت إلى ٧٠ مليونًا للمقعد)[١]، وإصرار السلطة على التمسُّك بنظام انتخابي سافر في معاداته للصوت الانتخابي، ألا وهو نظام القائمة المطلقة المغلقة، والتي تُهدِر أصوات أكثر من ٤٩٪ من الناخبين[٢]، الذين باتوا لا يأبهون لهذه الانتخابات؛ إلَّا ما كان من مصلحة مادية تتعلق بها، وبخاصَّة للقطاع الذي يمكن تسميته بالمجتمع العميق.

في هذا الإطار من الحديث عن تأثير سياسة عدم الاكتراث للأصوات؛ والسفور المشار إليه على نسبة المشاركة، فإن نسبة المشاركة في انتخابات مجلس الشيوخ بلغت ١٧٫١٪ في مرحلتها الأولى[٣]، و ٧٫٦٨٪ في مرحلة الإعادة[٤]. أما فيما يتعلق بانتخابات مجلس النواب، فإن الأرقام الرسمية العامة وَصَلت بنسبة المشاركة إلى ٣٢٫٤١٪ في الجولة الأولى[٥]، وشهدت المشاركة انخفاضًا حادًّا بلغ أقل من ٢٪ في عدد كبير من الدوائر[٦]، في جولة الإعادة.

ثانيًا: الأداء السياسي لمؤسسة الرئاسة

أدَّت الملامح العامة المستقرة للمشهد السياسي الداخلي إلى استمرار رأس السلطة في نهجه بالتمكين للمنظومة السياسية الداعمة له، خاصَّة أن المشهد السياسي المصري كان مقبلًا على انتخابات مزدوجة لمجلسي الشيوخ والنواب على التوالي، وبَدَا أن حزب «مستقبل وطن»، وجبهة تحالفاته، بحاجة لبعض الدعم على صعيد بعض الدوائر الانتخابية. كما كان رأس السلطة بحاجة لاتخاذ بعض الإجراءات المرتبطة بصورته في الخارج. وفي هذا الإطار، يمكن الوقوف على الملامح التالية للأداء السياسي لمؤسسة الرئاسة:

---

(١) موقع زاوية ثالثة، ٧٠ مليون للمقعد: من يشتري طريقه إلى برلمان مصر؟، ١٤ يوليو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nG5s

(٢) موقع ٣٦٠، عمرو هاشم ربيع، القائمة المطلقة غير عادلة وغير دستورية وتزوير لإرادة الناخبين، ٢٩ يونيو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iFNI

(٣) اليوم السابع، ١٧٫١٪ نسبة المشاركة في انتخابات «الشيوخ» وهى الأعلى في تاريخ المجلس، ١٢ أغسطس ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nFZH

(٤) صحيفة الأهرام، أحمد الفص، نسبة مشاركة ٧٫٦٨٪ .. الوطنية للانتخابات تعلن نتيجة الإعادة في انتخابات مجلس الشيوخ، ٤ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iFNO

(٥) المصري اليوم، «الوطنية للانتخابات»: ٣٢٪ نسبة المشاركة في انتخابات «النواب»، ١١ يناير ٢٠٢٦م، https://2cm.es/1nG5H

(٦) العربي الجديد، تراجع نسب المشاركة في انتخابات النواب المصرية إلى أقل من ٢٪ في بعض الدوائر بعد إعادتها، ١٣ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iFO5

أ. تعديلات قوانين مجلسي الشيوخ والنواب

أقدم رأس السلطة على تعديل ٣ قوانين تحضيرًا لانتخابات المجلسين التي كان مقررًا لها أن تجري في شهري يوليو ونوفمبر من عام ٢٠٢٥م. فماذا عن هذه التعديلات؟ ولماذا أقدمت سلطة ٣ يوليو على إجرائها؟ ولماذا تمسكت برؤيتها لها؟ ولماذا رفضت المعارضة هذه التعديلات؟ وما الذي سوف يترتب على هذه التعديلات من مكاسب وخسائر في الحياة السياسية المصرية؟ الإجابة على هذه الأسئلة فيما يلي:

١ -تعديلات قانون مجلس النواب:

في ١٠ يونيو ٢٠٢٥م، نشرت الجريدة الرسمية في العدد ٢٤ مصادقة السيسي على القانون رقم ٨٥ لسنة ٢٠٢٥م بتعديل بعض أحكام قانون مجلس النواب الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤م والقانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٠م في شأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب. وتمثلت أبرز التعديلات في القانونين الجديدين فيما يلي[١]:

- تقسيم جمهورية مصر إلى عدد من الدوائر تخصص للانتخاب بالنظام الفردي، وعدد (٤) دوائر تخصص للانتخاب بنظام القائمة، يخصص لدائرتين منها عدد (٤٠) مقعدًا لكل دائرة منهما، ويخصص للدائرتين الأخريين عدد (١٠٢) من المقاعد لكل دائرة منهما، ويُحدِّد قانون خاص نطاق ومكونات كل دائرة انتخابية وعدد المقاعد المخصصة لها، ولكل محافظة.
- أضاف التعديل أنه يجب أن تتضمن كل قائمة انتخابية عددًا من المترشحين يساوي العدد المطلوب انتخابه في الدائرة، وعددًا من الاحتياطيّين مساويًا له.
- كما ذكر التعديل أنه يتعين أن تتضمَّن كل قائمة مخصص لها عدد (٤٠) مقعدًا الأعداد والصفات الآتية على الأقل: ثلاثة مترشحين من المسيحيّين، ومترشحان اثنان من العمال والفلاحين، ومترشحان اثنان من الشباب، ومترشح من الأشخاص ذوي الإعاقة، ومترشح من المصريين المقيمين في الخارج، على أن يكون من بين أصحاب هذه الصفات أو من غيرهم (٢٠) امرأة على الأقل.

(١) الهيئة العامة للاستعلامات، القانون رقم ٨٥ لسنة ٢٠٢٥م.

- وفيما يتعلق بالقوائم المخصص لها عدد (١٠٢) من المقاعد، يتعين أن تتضمن كل قائمة الأعداد والصفات الآتية على الأقل: تسعة مترشحين من المسيحيّين، وستة مترشحين من العمال والفلاحين، وستة مترشحين من الشباب، وثلاثة مترشحين من الأشخاص ذوي الإعاقة، وثلاثة مترشحين من المصريّين المقيمين في الخارج، على أن يكون من بين أصحاب هذه الصفات أو من غيرهم (٥١) امرأة على الأقل.
- أجازت التعديلات أن تتضمَّن القائمة الواحدة مترشحي أكثر من حزب، كما يجوز أن تُشكَّل القائمة من مترشحين مستقلين غير منتمين لأحزاب أو أن تجمع بينهم.

وفي تقييم عام، أبقت التعديلات على عدد مقاعد مجلس النواب دون تغيير، ٥٦٨ مقعدًا، وتقسيمها مناصفة بين الانتخاب بنظام القوائم المغلقة المطلقة، والنظام الفردي، بواقع ٢٨٤ للقوائم ضمن أربع دوائر؛ منها دائرتان تضم ١٠٢ مقعد، و٢٨٤ للفردي موزعة على ١٤٣ دائرة. وقد خصصت التعديلات ٢٥٪ من مقاعد المجلس للمرأة، في مقابل ١٠٪ في مجلس الشيوخ. ومن جهةٍ أخرى، أجاز التعديل، أن تضم القائمة مترشحي أكثر من حزب، كما أجاز أن تضم القائمة مرشحين مستقلين غير منتمين لأحزاب أو تجمع بينهم.

٢ - تعديلات قانون مجلس الشيوخ:

في ١٠ يونيو ٢٠٢٥م، نشرت الجريدة الرسمية في العدد ٢٤ مصادقة السيسي على القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٢٥م، بتعديل بعض أحكام قانون مجلس الشيوخ الصادر بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢٠م[١]. وكان من أبرز التعديلات الواردة في القانون الجديد ما يلي:

- فيما يتعلق بالدوائر الانتخابية: تقسم جمهورية مصر العربية إلى عدد (٢٧) دائرة تُخصص للانتخاب بالنظام الفردى، وعدد (٤) دوائر تُخصص للانتخاب بنظام القائمة، يُخصص لدائرتين منها عدد (١٣) مقعدًا لكل دائرة منهما، ويُخصص للدائرتين الأخريين عدد (٣٧) مقعدًا لكل دائرة منهما.

(١) موقع برلماني، بعد تصديق الرئيس.. ننشر النص الكامل لتعديلات قانون مجلس الشيوخ، ٩ يونيو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nG60

- فيما يتعلق بالمرشحين بنظام القوائم، أشارت التعديلات إلى أنه يتعين أن تتضمَّن كل قائمة مخصص لها عدد (١٣) مقعدًا ثلاث نساء على الأقل، كما يتعين أن تتضمَّن كل قائمة مخصص لها عدد (٣٧) مقعدًا سبع نساء على الأقل.

وتسرى الأحكام المنصوص عليها فى الفقرات الأولى والثانية والثالثة من هذه المادة على مرشحي القوائم، على أن يتولى ممثل القائمة الانتخابية اتخاذ إجراءات ترشحهم بطلب يقدم على النموذج الذي تعده الهيئة الوطنية للانتخابات مصحوبًا بالمستندات التي تحددها الهيئة الوطنية للانتخابات لإثبات صفة كل مترشح بالقائمة.

ويُلاحَظ في هذا الإطار ما يلي:

- أن التعديلات المصادق عليها –كما ذكرنا سابقا – تجاهلت مطالب الحركة المدنية الديمقراطية في مخرجات الحوار الوطني، والتي تمثلت أساسًا في الجمع بين النظامين الفردي والقائمة النسبية، حيث أصرت التعديلات على التزام المزاوجة بين النظام الفردي ونظام القائمة المغلقة المطلقة.
- أبقت التعديلات على عدد مقاعد المجلس دون تغيير، ٢٠٠ مقعد، وتقسيمها مناصفة بين الانتخاب بنظام القوائم المغلقة المطلقة، والنظام الفردي. وخصصت تعديلات قانون مجلس الشيوخ انتخاب ٢٠٠ من أعضائه بالقاعدة نفسها: ١٠٠ مقعد للقوائم المغلقة في أربع دوائر، و١٠٠ للفردي في ٢٧ دائرة (كل محافظة دائرة واحدة)، بينما يعين رئيس الجمهورية ١٠٠ عضو إضافي في الشيوخ، و٣٠ في النواب.
- خصصت التعديلات ١٠٪ من مقاعد المجلس للمرأة مقارنة بنسبة ٢٥٪ لمجلس النواب. وأجاز التعديل أن تضم القائمة مترشحي أكثر من حزب، كما أجاز أن تضم القائمة مرشحين مستقلين غير منتمين لأحزاب أو تجمع بينهم.

٣ - ما وراء التعديلات:

في هذا الصدد، نحتاج للإجابة على عدة تساؤلات، ألا وهي: لماذا أقدمت سلطة ٣ يوليو على هذه التعديلات؟ ولماذا تمسكت برؤيتها لها؟ ولماذا رفضت المعارضة هذه التعديلات؟ وما الذي سوف يترتب على هذه التعديلات من مكاسب وخسائر في الحياة السياسية المصرية؟

في هذا الإطار، ينبغي أن نتحدث عن ملمحين:

التركيب العددي للدوائر: يمكن القول بأن تعديلات قانون الدوائر الانتخابية أدَّت لتغيُّر في عدد الدوائر الكبرى والصغرى على مستوى الترشح للانتخاب بالنظام الفردي، لكن تفصيلات الدوائر شهدت تغييرات عدة.

وتفصيل ذلك أنه فيما يتعلق بعدد الدوائر الانتخابية، فإن التعديل غيَّر توزيع المقاعد المخصصة للقوائم بشكل طفيف، إذ زادت المقاعد المخصصة للقوائم الكبرى من ١٠٠ إلى ١٠٢ مقعد، وفي المقابل، انخفضت المقاعد المخصصة للقوائم الأقل عددًا من ٤٢ إلى ٤٠ مقعدًا.

أما فيما يتعلق بجغرافية الدوائر الانتخابية، فإن التعديلات شملت تغييرات جغرافية على بعض الدوائر، أبرزها: إضافة مقعد ثالث لدائرة الواسطي وناصر في محافظة بني سويف، ودمج دائرة السيدة زينب مع دائرتي الدرب الأحمر وعابدين في القاهرة، وإعطائهم ذات المقعد الذي كان يمثلهم في الانتخابات السابقة، وفصل قسم الأهرام عن دائرة ٦ أكتوبر بمحافظة الجيزة، واستحداث دائرة مستقلة لمدينة العاشر من رمضان في محافظة الشرقية. ويمكن القول بأن السلطة استهدفت من هذا الأمر عدة أمور:

فمن ناحيةٍ، أبقت التعديلات على المسارين المتلازمين للانتخاب بنظام القائمة المغلقة المطلقة مع النظام الفردي، وهو ما يؤدي إلى تحجيم أية فرصة لحدوث مفاجآت في نتيجة العملية الانتخابية. ويُحيل هذا الأمر لعيوب هذا النظام المتمثلة في إضعاف المشاركة السياسية، وإضعاف الأحزاب السياسية، وإضعاف مبدأ المساءلة.

فعندما لا يستطيع الناخب تفتيت القائمة لاختيار بعض أعضائها دون بعضهم؛ كون القائمة مغلقة، فإنه يزهد في المشاركة في حال توفر تكهنات أو أدلة بأن السلطة سوف تتدخل لصالح قائمة بعينها. كما أن التصويت لقائمة أخرى غير مؤهلة للفوز في إطار كون القوائم مطلقة؛ يعني أن الذهاب للعملية الانتخابية غير ذي جدوى، وتضافر الصفتين معًا؛ يعني أنه لن يكون بإمكان الناخب التدخل بالمشاركة لإحداث تنويع في توجهات أعضاء المجلس؛ ما يَحد من رغبة المواطن الفعَّال في المشاركة.

ومن ناحيةٍ أخرى، فإن نظام القائمة المغلقة يَحُول دون اختيار مرشحين معينين من القائمة في حال مشاركة أكثر من حزب سياسي في القائمة، كما أن كون القوائم مطلقة سيؤدي إلى تراجع شديد في فرص فوز القوائم الحزبية الضعيفة، وهو ما يؤثر على قدرة الأحزاب السياسية على بناء رصيد سياسي لها، ولا يكون أمامها إلَّا تقديم تنازلات للحزب الموعود بفوز قوائمه، وهو ما يؤثر على صورة الأحزاب السياسية المعارضة سلبا، ويفقدها رأسمالها السياسي.

ومن ناحية ثالثةٍ، فإن هذا النظام؛ بما يحمله من قيمة «تغييب المفاجآت الانتخابية»؛ من شأنه أن يقدم مجلسًا نيابيًّا متسمًا بوحدة الاتجاه، ويخلو من التنوع الذي يعكس التنوع الفعلي في المجتمع، حيث لا يضم من الأحزاب السياسية المعارضة إلَّا النسبة التي أقرها توافق الأجهزة الأمنية مع الحزب المسيطر. وفي هذا ما فيه من تغييب المساءلة؛ حيث يرتهن المرشح لقائمته، ويكون أكثر انصياعًا لها.

ومن ناحية رابعة، فإن هذا النظام يترك لدوائر الانتخاب الفردي، المحكومة بالمال السياسي؛ وبتوافق العائلات والقوى المعتبرة اقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا مع المؤسسة الشرطية، يترك لها فرصة توفير اعتذار عملي عن أحادية المجلس بالإشارة لوجود مسار فردي لم تحقق فيه المعارضة أو القوى المستقلة أي تقدُّم. كما أن المسار الفردي يكشف عن القيادات الفردية التي يمكن استقطابها لاحقًا لتكون ضمن قيادات الحزب المسيطر، وترشح على قوائمه؛ بما يوفر شرعية للقوائم.

أما تعديل الدوائر جغرافيًّا؛ فلا يعدو أن يكون مطلبًا مدفوع الثمن لمرشح غير قادر شعبيًّا على تحقيق الفوز، فيكون توسيع الدوائر؛ على النحو الذي حدث في اندماجات الدوائر؛ مما يصعب على صاحب الشعبية الفوز؛ ويُرجح كفة صاحب المال القادر على تغطية الدائرة الانتخابية بعد اتساعها.

التركيب النوعي للقوائم: أما عن التعديلات المتعلقة بنوعية المرشحين، المرأة والأقباط وذوي الاحتياجات الخاصَّة والشباب والعمال والفلاحين، فليست أكثر من أداة لمنح السلطة مزيدًا من الشرعية في مواجهة شرائح اجتماعية لها أصوات مسموعة دوليًّا، أو شرائح يُعوَّل عليها في توفير مساندة للنظام في التوقيتات الحرجة.

رفضت المعارضة هذه التعديلات التي تجاهلت مخرجات الحوار الوطني واستجابت للتعديلات التي طلبها حزب «مستقبل وطن»، والتي وافقت عليها أغلبية المجلس في جلسة ٢٢ مايو ٢٠٢٥م[١]، وجَرَت المصادقة من دون تعديلات. وفي هذا الإطار، أتى القانون بعد التعديل – كسابقه – مُقرًّا نظام القائمة المطلقة المغلقة إلى جانب النظام الفردي في انتخابات مجلس النواب ٢٠٢٥م، مع بعض التعديلات المحدودة في عدد المقاعد المخصصة للقوائم أو الفردي. هذا التوجه يتنافى مع المطالب التي دعت إليها أحزاب المعارضة التي شاركت في الحوار الوطني، وبشكل خاص مطالب «الحركة المدنية الديمقراطية».

وكانت «الحركة المدنية الديمقراطية» قد دَعَت إلى اتباع نظام القوائم النسبية إلى جانب المقاعد الفردية، على اعتبار أن نظام القائمة المطلقة المغلقة يهدر أكثر من ٤٩٪ من أصوات الناخبين الصحيحة.

ما ناشدت به الحركة المدنية في جلسات الحوار الوطني، انتهى – وفق صياغته النهائية – إلى اقتراح ثلاثة أنظمة انتخابية، اقترح وساند كل منها عدد من الأطراف المشاركة في الحوار، وهي[٢]:

- –المقترح الأول: الإبقاء على النظام الحالي بانتخاب ٥٠٪ من أعضاء مجلسي النواب والشيوخ عبر القائمة المطلقة المغلقة، و٥٠٪ بالنظام الفردي على ٤ دوائر بالجمهورية.
- المقترح الثاني: يتمثل في انتخاب كل الأعضاء بالقائمة النسبية غير المنقوصة عبر ١٥ دائرة على مستوى الجمهورية.
- المقترح الثالث: يتمثل في انتخاب ٥٠٪ من الأعضاء بالنظام الفردي و٢٥٪ بنظام القائمة المطلقة و٢٥ بنظام القائمة النسبية.

الحركة المدنية كانت تستهدف إفساح مساحة لكي تنمو أحزابها بصورة طبيعية، وأن تكتسب رصيدًا رصينًا من رأس المال السياسي، حتى ولو كان محدودًا، وأن تحافظ على خبرتها

(١) اليوم السابع، تشريعية النواب» توافق نهائيا على تعديل قانون مجلس النواب وتقسيم الدوائر، ٢٢ مايو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iFOj

(٢) اليوم السابع، توصيات المحور السياسي للحوار الوطني بشأن الانتخابات البرلمانية.. التفاصيل، ٢٩ مارس ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nG6a

النيابية. في هذا الإطار، كان طبيعيًّا أن ترفض الحركة المدنية هذه التعديلات التي تبقيها كيانات هشَّة، بدون أي رصيد في الشارع.

هذه التعديلات يترتب عليها عدة نتائج، بعضها يمكن التنبؤ به، وبعضها لا يمكن التنبؤ به على نحو دقيق بالنظر للغياب الواسع للشفافية فيما تبقى من المجال العام المصري.

فمن ناحيةٍ، فإن المجلسين، ربما يُراد لهما أن يبديا وقفة قوية مع رأس السلطة فيما يتعلق بأحد التصورات التي قد تملى عليه في المستقبل من القوى الراعية له، سواء داخليًّا أو خارجيًّا. ويرى مراقبون أن مصر مقبلة على تعديل دستوري عبر مجلس النواب المنتخب في ٢٠٢٥م[١] لفتح مدد رئاسة الجمهورية. فحصول أحزاب المعارضة مجتمعة على نسبة ٢٨٪ تقريبًا من مقاعد مجلس النواب، تعطي رأس السلطة أغلبية تفوق الثلثين؛ ما يكفي لتمرير أي إجراء يريده، ولو كان تعديل الدستور.

ومن ناحيةٍ ثانيةٍ، فإن طبيعة الشعب المصري، غير النشطة سياسيًّا بسبب السياسات القمعية، من شأنها أن تتعزز باستمرار إغلاق المجال العام، وهذا مطلب لا يريده فقط أي نظام استبدادي في مصر، بل يحرص على تصدير صورته للخارج. ويمكن التذكير بالمؤتمر الصحافي الذي عقده رأس السلطة مع الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في ٢٠١٩م، والذي احتج فيه على تلميحات «ماكرون» بخصوص ملف حقوق الإنسان بالإشارة لحالة الخصوصية الحضارية والاقتصادية، والتي لفت إلى أنه يتعين احترامها.

ومن جهةٍ ثالثةٍ، فإن رأس السلطة – بتوفيره أشكال متعددة من مصادر الشرعية، مثل الظهور بمظهر داعم حقوق المرأة وذوي الاحتياجات الخاصَّة والأقباط، يمنح نفسه فرصة تلقي الدعم الخارجي غير العربي في المستقبل، حتى وإن كان ما يقدمه محدودًا؛ لكنه يبقى إنجازًا ورقيًّا تستفيد منه وزارة الخارجية في جهود تلميعه، على نحو ما حدث فيما يتعلق بحصول مصر على مقعد في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وهو ما يمنحه بدوره فرصة للإضافة لرصيد شرعيته داخليًّا، حتى وإن كانت الإضافة محدودة للغاية، ومن ذلك متاجرته بحصول د. خالد العناني على منصب رئيس منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم «يونسكو».

(١) موقع سويس إنفو، مصر تعلن نتائج المقاعد المتبقية في انتخابات مجلس النواب، ١٠ يناير ٢٠٢٦م، https://2cm.es/1nG8j

ب - إصدار قانون الإجراءات الجنائية:

في نوفمبر ٢٠٢٥م، صادق السيسي على «قانون الإجراءات الجنائية الجديد»، بعد موافقة مجلس النواب بجلسته العامة المعقودة في ١٦ أكتوبر ٢٠٢٥م على تعديل المواد التي سبق لرأس السلطة الاعتراض عليها؛ بما يتلافى – بحسب بيان المتحدث باسم رئاسة الجمهورية – أسباب الاعتراض، ويزيد من الضمانات المقررة لحماية الحقوق والحريات العامة، ويستجيب لاعتبارات الواقع العملي، ويحقق إحكام الصياغة وغايات الوضوح التشريعي، ويحول دون وقوع اختلاف في التفسير أو إشكاليات في التطبيق، على أن يتم العمل به بدءًا من العام القضائي الجديد في أكتوبر ٢٠٢٦م[١].

أشار بيان المتحدث باسم رئاسة الجمهورية للاعتراضات اللي أعاد بموجبها السيسي مشروع القانون للبرلمان لإعادة النظر فيها في سبتمبر ٢٠٢٥م، والتي تضمَّنت عدة مسائل، منها: الحبس الاحتياطي وإيجاد بدائل تحد منه، ومسألة حرمة المنازل، ومسألة تنظيم حضور محامي المتهم. فهل جاء النص النهائي للقانون مستوفيًا احترام هذه الحقوق؟ فيما يلي أبرز معالجات مجلس النواب لاعتراضات السيسي:

- حضور محامي المتهم: قيَّد مجلس النواب الحق في الحضور أثناء التحقيق بإضافة قيد «الذي يُخشى على حياته»، وهو قيد انتقائي يُفرغ الحق الدستوري في الدفاع من مضمونه، ويتجاهل الهدف الجوهري من الحضور، وهو ضمان عدالة التحقيق وتكافؤ الفرص.
- فيما يَخصُّ حرمة المنازل: أُضِيف استثناء «حالات التلبس والضرورة أو الخطر الداهم» بما يحمله من عمومية مفرطة. ورغم تفسير «الخطر الداهم» لاحقًا، ظل مفهوم «التلبس» مدخلًا واسعًا لانتهاك حرمة البيوت دون ضوابط كافية.
- بدائل الحبس الاحتياطي: زاد البرلمان بدائل الحبس الاحتياطي إلى سبعة، استجابة شكلية لاعتراض جوهري، لكنها لم تعالج جوهر الأزمة المتمثل في إساءة التطبيق واستمرار الحبس دون تحقيق أو اتهام، مع غياب آليات محاسبة المخالفين.

(١) موقع الهيئة العامة للاستعلامات، الرئيس السيسي يصدر قانون الإجراءات الجنائية الجديد بعد موافقة مجلس النواب، ١٢ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nG8p

- العرض على النائب العام: نصَّ التعديل على عرض المتهم كل ثلاثة أشهر لتسريع التحقيق، لكنه قد يَظل إجراءً شكليًّا في ظل واقع يسمح بتجديد الحبس لسنوات، ما يعكس أزمة ضمانات لا يحلها النص القانوني وحده.
- المحاكمة الغيابية في الاستئناف: استجاب البرلمان جزئيًّا بإلزام المحكمة بتأجيل الاستئناف مرة واحدة فقط، في تقليل غير مبرر لقيمة الحرية الشخصية، ومقارنة غير متناسبة مع مرونة التأجيل في قضايا أقل خطورة.
- تصحيح الخطأ القضائي: تجاهل القانون اعتراضات قانونية واسعة على المادة ٣٣٦ التي تجيز للقاضي تصحيح الخطأ من تلقاء نفسه، بما يخالف مبدأ بطلان الإجراءات القائمة على خطأ جوهري.
- الحارس القضائي والأحكام الغيابية: أبقت التعديلات على المادة ٣٦٨ التي تفرض حارسًا قضائيًا على أموال المحكوم عليهم غيابيًّا، وهو ما يُخالِف القواعد الطبيعية لمعارضة الأحكام الغيابية ويُكرِّس فلسفة المحاكمة الغيابية المقيدة.
- السياق الحقوقي العام: جاء القانون في ظل غياب ضغط مجتمعي فعّال، وبحسب «هيومن رايتس ووتش» فإنه يقوض ضمانات المحاكمة العادلة، ويوسع صلاحيات النيابة والأمن، ويُكرِّس الإفلات من العقاب، خاصَّة مع التوسع في استخدام «الفيديوكونفرنس»[١].

خروج قانون الإجراءات الجنائية بهذا الشكل يَعنِي أن السيسي يسعى لتأكيد تطميناته للمؤسسة الشرطية المصرية، بأنه ملتزم بما وَعَد به في مطلع تسلمه للسلطة؛ من عدم محاسبة المنخرطين في عملية القمع من المؤسسة الشرطية.

ثالثا: أهم القضايا والملفات السياسية الداخلية

بالرغم من الهدوء الذي اتصف به عام ٢٠٢٥م، إلَّا أنه يمكن الوقوف على عدة قضايا مثلت أبرز تفاعلات هذا العام، منها ما يتعلق بالانتخابات النيابية، سواء انتخابات مجلس الشيوخ أو مجلس النواب، علاوة على منهج السلطة التنفيذية في التعامل مع ملفات مثل الملف الحقوقي، وملف الحوار الوطني، وانتخابات نقابة الصحفيّين. وفيما يلي أبرز ملامح هذه الملفات:

(١) موقع «منظمة هيومن ريتس ووتش»، مصر.. أحداث ٢٠٢٤م، ، يناير ٢٠٢٥م.

أ. انتخابات المجالس النيابية

يناقش هذا المحور دور السلطة التنفيذية في صياغة النخبة التي تأهلت لدخول مجلسي النواب والشيوخ، وملامح هذا التأهل. كما يجيب على تساؤلين هامين؛ أولهما: ما هو مراد السلطة من إخراج الانتخابات بهذا الشكل؟ وماذا تريد مستقبلًا من هذين المجلسين بتركيبتهما الجديدة؟

١ – صياغة السلطة للنخبة: يتعلق مدخل صياغة السلطة للنخبة بثلاثة آليَّات رئيسة:

المدخل الأول، ويتعلق بحيازة ركيزة المال كمورد أساسي للقوة لدى النخبة التي يَجري تأهيلها لدخول المجالس النيابية. التركيز على هذا المورد يأتي في إطار رؤية أخرى مغيبة؛ تقوم على موارد أخرى للقوة السياسية، وهي الموارد التي ترتبط بوجود عملية سياسية، ووجود قوى سياسية؛ بما يَعني هذا من امتلاك الرؤية السياسية، وامتلاك قدر من القوة السياسية المستندة بصورة أساسية إلى قيمتي القانون المنظم للعملية الانتخابية، والتأييد المفضي إلى تدخل الشارع لترجيح كفة رؤية على أخرى.

ونظرًا لغياب الرؤية الثانية، المتعلقة ابتداء بوجود مناخ سياسي فيه «قدر من التنافسية»، ولو كانت تنافسية مُقيَّدة على نحو ما كان الحال إبان فترة حكم الرئيس الأسبق «حسني مبارك»، بالنظر لغياب هذه التنافسية النسبية؛ صارت حيازة ركيزة المال هي المورد الأساسي لتأهيل هذه النخبة.

في هذا الإطار، نجد أن دخول هاتين المؤسستين صار مرهونًا بسعر. وفي تحقيق صحافي أجراه أكثر من موقع للصحافة الاستقصائية، فإن «سعر» المقعد في انتخابات مجلس الشيوخ قد وَصَل إلى ٣٠ مليون جنيه، فيما بلغ سعر مقعد مجلس النواب ٧٠ مليونًا، أما المقاعد المعينة في مجلس النواب فبلغ سعرها ٥٠ مليونًا[١] (بمتوسط مليون دولار لكرسي هذين المجلسين)، وتُدفع هذه المبالغ لصندوق «تحيا مصر». ولا يَمنع هذا من وجود مقاعد تُمنَح على سبيل المكافأة نظير خدمات سبق تقديمها للسلطة، سواء من جانب إعلاميين أو غيرهم.

(١) موقع زاوية ثالثة، ٧٠ مليون للمقعد: من يشتري طريقه إلى برلمان مصر؟، ١٤ يوليو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iFQT

المدخل الثاني، ويتعلق بحيازة السلطة لركيزة القهر كمورد أساسي لديها، تستخدمه في ضبط النخبة التي أهلتها لدخول المجالس التشريعية. وهنا يمكن الحديث عن مسارين:

- المسار الأول يتمثل في التعاطي مع الأعضاء الموالين، الذين دفعوا الأموال للحصول على المقاعد، وهؤلاء يبدو أنهم منساقون وراء المنافع التي يحصدونها جراء حيازتهم للمقعد البرلماني، غير أن هؤلاء يحتاجون للشعور بوجود قدرة على الضبط. ومن أمثلة هذه القدرة على الضبط دفع المستشار سري صيام رئيس محكمة النقض السابق والعضو المعيَّن في مجلس النواب بقرار من السيسي إلى الاستقالة من مجلس النواب السابق، وهو ما برره النائب بما أسماه «تهميش دوره»[١]. وفي المقابل، رفض مجلس النواب رفع الحصانة عن ١٣ نائبًا بالمجلس السابق[٢]؛ رغم وجود اتهامات فساد تقتضي التحقيق، ورفض رفع الحصانة هو برهان ثان على القدرة على الضبط ولو بالمخالفة للقانون.
- أما المسار الثاني فيتعلق بمرشحي تجميل الصورة. وفي هذا الإطار، فإن «القائمة الوطنية من أجل مصر»، والتي شكَّلها «حزب مستقبل وطن» بالتعاون مع الأجهزة الأمنية، قد ضمَّت مرشحين عن ١٣ حزبًا سياسيًّا مع «تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيّين»، وجاءت النسبة الكبرى فيها من أحزاب مستقبل وطن، وحماة الوطن، والجبهة الوطنية، والشعب الجمهوري، والوفد، والتجمع، وإرادة جيل، وتنسيقية شباب الأحزاب والسياسيّين[٣]. ويحتاج هذا المشهد إلى ضبط. فبعيدًا عن أحزاب «مستقبل وطن» و«حماة وطن» و«الجبهة الوطنية» و«الشعب الجمهوري» الذين حصلوا على ٢٤٩ مقعدًا في مجلس الشيوخ، فإن الحزب المصري الاجتماعي الديمقراطي فاز بـ ٧ مقاعد، ثم حزب الوفد الذي حصل على ٦ مقاعد، كما حصل كل من حزبي الإصلاح والتنمية والعدل على ٥ مقاعد لكل منهما، فيما نال حزبا المؤتمر والتجمع ٣ مقاعد لكل حزب[٤].

(١) موقع قناة العربية، لماذا استقال النائب المعين بقرار السيسي من برلمان مصر؟، ٩ فبراير ٢٠١٦م، https://2cm.es/1iFRw

(٢) الجزيرة نت، ١٣ حالة واتهامات بالفساد.. لماذا يرفض البرلمان المصري رفع الحصانة عن النواب؟، ٢١ مايو ٢٠٢٢م، https://2cm.es/1nG8P

(٣) قناة الشرق، مصر.. القائمة الوحيدة تفوز بالتزكية و١٧٪ نسبة المشاركة بانتخابات الشيوخ، ٤ أغسطس ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iFRF

(٤) اليوم السابع، خريطة مقاعد الأحزاب السياسية تحت قبة مجلس الشيوخ ٢٠٢٥.. إنفوجراف، ١٣ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iFRN

أما فيما يتعلق بمقاعد أحزاب المعارضة في مجلس النواب، فبلغت ٥٣ مقعدًا، موزعة على ٨ أحزاب، بما يقارب ١٠٪ من الأعضاء المنتخبين بالمجلس، نصف عدد هذه الأحزاب المعارضة من المنتمية للحركة المدنية الديمقراطية، بعدد ٣٢ مقعدًا، يمثلون ٦٠٪ من إجمالي مقاعد أحزاب المعارضة. وتوزعت المقاعد بين أحزاب المعارضة على نحو ١١ مقعدًا للحزب المصري الديمقراطي، ومثلهم لحزب العدل، و٩ مقاعد لحزب الإصلاح والتنمية، ويتساوى معه في ذلك حزب الوفد، علاوة على ٦ مقاعد لحزب النور، و٥ مقاعد لحزب التجمع، ومقعد واحد لكل من حزبي المحافظين والوعي[١].

المدخل الثالث، ويتمثل في حيازة السلطة لركيزة القدرة على إدارة المشهد الانتخابي. هذا المدخل يقوم على ضرورة الفصل بين المرشحين من جهةٍ، ونظام تأهيلهم للمؤسسة من جهةٍ أخرى، وهو ما يَعني سَعْي السلطة لمنع تراكم قوة سياسية من نوع جديد في يد المرشحين، وبخاصَّة الموالين. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى عدة عوامل تمثل ركيزة القدرة على إدارة المشهد الانتخابي:

- العامل الأول يتمثل في ركيزة احتكار التشريع، وهي الركيزة التي أفضت إلى إنتاج نظام القائمة المغلقة المطلقة. هذا النظام يتيح للقائمة بأكملها أن تفوز متى حازت ٥٠٪ + ١ من الأصوات، أي أنه يُهدِر أصوات أكثر من ٤٩٪ من أصوات الناخبين[٢].
- العامل الثاني يتمثل في ركيزة السيطرة على نخبة سماسرة الانتخابات في كل الدوائر الانتخابية، وذلك عبر سلسلة كبيرة من التفاعلات بين جهاز الدولة، وبخاصَّة الشرطة، وبين العائلات الكبيرة، والموظفين، والمدرسين، والبلطجية، وهي قائمة تضيف إليها السلطة كل يوم عنصرًا جديدًا عبر التأهيل الأمني والعسكري. والأهم في هذا الإطار، أن الدولة تحدد قائمة السماسرة الذين تتعامل معهم، وتستخدم احتكارها للعنف المشروع في الإطاحة بمَن تعتبره خارج هذه القائمة[٣].

(١) موقع الهيئة العامة للاستعلامات، في دراسة لهيئة الاستعلامات... مؤشرات أولية مهمة لنتائج انتخابات مجلس النواب، ٦ يناير ٢٠٢٦م، https://2cm.es/1nG9N

(٢) موقع مصر ٣٦٠، عمرو هاشم ربيع: القائمة المطلقة غير عادلة وغير دستورية وتزوير لإرادة الناخبين، ٢٩ يونيو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iFSb

(٣) موقع مصراوي، سيارات وفلوس وكروت دعائية.. الداخلية تطيح بسماسرة الانتخابات وتضبط المتورطين، ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nGa6

- العامل الثالث يتمثل في احتكار المال السياسي المستدام. ويتمثل المال السياسي المستدام في ظواهر صناديق تكافل، مثل تكافل وكرامة[١]، أو في ترتيبات مستدامة بين أجهزة الدولة وقيادات المجتمع العميق. وقد ورثت سلطة ٣ يوليو صلاتها بالمجتمع العميق عن نظام الرئيس الأسبق مبارك، الذي كان قد استثمر كثيرًا في الحزب الوطني آنذاك، ونتيجة هذا الاستثمار، كان لهذا الحزب فروع في كل مكان في مصر، واتصال بعدد واسع من الأعيان المحليّين في الأقاليم ومن الشخصيات المؤثرة ورجال الأعمال والتجار في المدن[٢]. هذه الشبكة تفيد منها السلطة الحالية في السيطرة على عموم المجتمع، وفي إدارة الاستحقاقات الانتخابية.

٢ – ملامح إدارة عملية تأهل النخبة: يتعلق هذا المدخل بالملامح الجديدة التي أضيفت للمشهد الانتخابي خلال انتخابات مجلسي الشيوخ والنواب في ٢٠٢٥م، ويمكن هنا الحديث عن الملامح الآتية:

- إدارة المشهد بوجه مكشوف: لم تعد الصورة الانتخابية بنفس الأهمية التي كانت عليها فيما قبل انتخابات ٢٠٢٥م، ففي هذه الانتخابات، باتت السلطة تتعامل مع الأمر بدون قفازات حريرية، وباتت أسعار المقعد في المجلسين غير مستترة، ويتحدث عنها رجل الشارع، وباتت الرشاوي الانتخابية تدار بصورة زاعقة، ولا تخشى الكاميرات[٣].
- استقرار بروتوكولات إخراج المشهد: فقد باتت ثمَّة صور يَجري تكرارها في كل عملية انتخابية منذ الانقلاب، ما يتمثل في مشاهد الرقص، والعروسين اللذين يذهبان صبيحة زواجهما للجنة الانتخابية بملابس العرس، والشيخ والعجوز اللذين يذهبان للجان الانتخابية على كراس متحركة، ومشهد ضابط الشرطة الذي يتولى مساندة عجوز خلال رحلته من آخر الطابور وحتى باب اللجنة. وأخبار ضبط محاولات التأثير على اختيارات الناخبين. وتتولى المنظومة الإعلامية المملوكة لشركة المتحدة للخدمات الإعلامية البث المنتظم لهذه الصور.

(١) موقع زاوية ثالثة، ٧٠ مليون للمقعد: من يشتري طريقه إلى برلمان مصر؟، ١٤ يوليو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iFSn

(٢) حساب «الموقف المصري» على الفيس بوك، مهزلة الانتخابات البرلمانية والإصلاح السياسي، ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nGan

(٣) حساب «قناة إم بي سي مصر» على الفيس بوك، د. علي الدين هلال: المال السياسي قديما كان على استحياء ويحدث في (الضلمة).. ولكن حاليا أصبح هناك نوع من الفجاجة والاستكبار، ٤ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nGaE

- التحكُّم في وسائل الإعلام القائمة بالتغطية: ننطلق في هذا المقام من السيطرة شبه الكاملة على المشهد الإعلامي المصري عبر آليَّات السيطرة المعروفة، وأبرزها شركة «المتحدة للخدمات الإعلامية» وتاريخ الوصول إليها عبر شركات وتفاعلات مختلفة منذ ٢٠١٣م وحتى ٢٠٢٥م، وهي عملية معروفة، ولا يمكن الحديث عن جديد فيها إلَّا الحديث عن تأهيل وسائل الإعلام الأجنبية المشاركة في التغطية.

الجديد في هذا الإطار هو أن الباب صار مفتوحًا لتغطية وسائل إعلام عربية وعالمية. وهذه الوسائل تفرض عليها عدة شروط تسمح لها بالتغطية. تتمثل هذه الشروط فيما نصَّت عليه المادة ٣٢ من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية، رقم ٤٥ لعام ٢٠١٤م، من أنه يجب على وسائل الإعلام المرخص لها بالعمل فى مصر عند قيامها بتغطية إعلامية للانتخابات أو الاستفتاء أن تلتزم بنحو ١٢ ضابطًا ورد في هذه المادة، منها: عدم سؤال الناخب عن المترشح الذي سينتخبه أو انتخبه، أو سؤاله عن الرأي الذي سيبديه أو أبداه فى الاستفتاء، وعدم إجراء أي استطلاع رأى أمام لجان الانتخاب أو الاستفتاء أو في نطاق جمعية الانتخاب.

٣ – ما وراء إدارة الانتخابات بهذه الصورة: خروج انتخابات المجلسين بهذه الصورة تثير تساؤلين هامين حول الانتخابات: فما هو مراد السلطة من إخراج الانتخابات بهذا الشكل؟ وماذا تريد مستقبلًا من هذين المجلسين بتركيبتهما الجديدة؟

يمكن القول بأن المراد من إخراج المشهد الانتخابي بهذا الشكل هو العوائد الثلاثة التالية:

العائد الأول: الحصول على مزيدٍ من الشرعية الصورية. إن خروج المشهد الانتخابي بهذه الصورة الفجَّة من شأنه أن يثير اعتراضات، قد تصل إلى حد إلغاء الانتخابات في بعض الدوائر. هذا الأمر حدث بالفعل، حيث أبطلت المحكمة الإدارية العليا، وهي أعلى محكمة إدارية في مصر، في ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٥م، نتائج التصويت في ٢٦ دائرة انتخابية في المرحلة الأولى من انتخابات مجلس النواب، بسبب «وجود خروقات في فرز أصوات الناخبين والحصر العددي لها»[١]، وذلك بعد نحو أسبوعين من قرار الهيئة العليا للانتخابات، في ١٨ نوفمبر ٢٠٢٥م، إعادة الاقتراع في عدد من الدوائر، بلغ ١٩ دائرة انتخابية[٢].

(١) الجزيرة نت، القضاء المصري يلغي نتائج الانتخابات التشريعية في ٢٦ دائرة، ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iFSX

(٢) موقع «قناة ي بي سي نيوز»، بعد دعوة السيسي.. مصر تبطل نتائج ١٩ دائرة انتخابية، ١٨ نوفمبر ٢٠٢٥م، ttps://:2cm.es/١nGaU

متوقع في هذا الإطار أن تسمح الدولة المصرية بإعادة الانتخابات في الدوائر المتنازع عليها، ما يَعني إضفاء مشروعية قضائية على العملية الانتخابية، وهو أمر يعوزه المشهد بعد إقدام الهيئة الوطنية للانتخابات على استبعاد الإشراف القضائي على هذين الاستحقاقين: انتخابات مجلسي الشيوخ ثم النواب، وحصره في مستشاري هيئتي قضايا الدولة والنيابة الإدارية[١]، وهو الأمر الذي أوعز به رئيس مجلس النواب المنتهية ولايته، المستشار حنفي جبالي، مع تصريحه عقب موافقة الجلسة العامة لمجلس النواب على مشروعي قانون تقسيم الدوائر الانتخابية لمجلسي النواب والشيوخ، بأن الانتخابات النيابية المقبلة ستُجرَى تحت إشراف عضو من أعضاء الهيئات القضائية على كل صندوق انتخابي، بما يضمن الشفافية الكاملة في جميع مراحل الاقتراع والفرز، ويعزز ثقة المواطنين في نزاهة العملية الانتخابية.

لا تتوقف مساعي السيسي للحصول على أي قدر من الشرعية عبر هذا المشهد في الوقوف عند أحكام القضاء، بل استبق الأحكام القضائية بإصدار توجيه عبر تدوينة على حسابه على منصات التواصل الاجتماعي، دعا فيها الهيئة إلى مراجعة مسار العملية الانتخابية أو إلغاء نتائجها «كليًّا أو جزئيًّا إذا اقتضى الأمر»[٢].

العائد الثاني: المزيد من إضعاف المشاركة وتعزيز سلبية الشارع. الراجح أن السيسي يستهدف إضعاف المشاركة السياسية، وعزل عموم المصريين عن العملية الانتخابية. وقد أدَّت سياسة عدم الاكتراث للأصوات؛ والسفور المشار إليه في إدارة العملية الانتخابية إلى إضعاف نسبة المشاركة، والتي بلغت في انتخابات مجلس الشيوخ ١٧.١٪ في مرحلتها الأولى[٣]، و ٧.٦٨٪ في مرحلة الإعادة[٤]، وبلغت في انتخابات مجلس النواب ٣٢.٤١٪ في الجولة الأولى[٥] ثم انخفضت انخفاضًا حادًّا بلغ أقل من ٢٪ في عدد كبير من الدوائر[٦]، في جولة الإعادة.

---

(١) موقع مدى مصر، قضاة: استبعاد قضاة «مجلس الدولة والنقض والاستئناف» من الإشراف على الانتخابات.. وناصر أمين: إشراف إداري لا قضائي، ٢٧ مايو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iFTb

(٢) موقع «قناة بي بي سي نيوز»، بعد دعوة السيسي.. مصر تبطل نتائج ١٩ دائرة انتخابية، ١٨ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iFTf

(٣) اليوم السابع، ١٧,١٪ نسبة المشاركة في انتخابات «الشيوخ» وهي الأعلى في تاريخ المجلس، ١٢ أغسطس ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nGbe

(٤) صحيفة الأهرام، نسبة مشاركة ٧,٦٨٪.. الوطنية للانتخابات تعلن نتيجة الإعادة في انتخابات مجلس الشيوخ، ٤ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iFUF

(٥) المصري اليوم، «الوطنية للانتخابات»: ٣٢٪ نسبة المشاركة في انتخابات «النواب»، ١١ يناير ٢٠٢٦م، https://2cm.es/1iFUw

(٦) صحيفة العربي الجديد، تراجع نسب المشاركة في انتخابات النواب المصرية إلى أقل من ٢٪ في بعض الدوائر بعد إعادتها،

وسبق أن ذكرنا في تعليق على الإصرار على تمرير الانتخابات بنظام القائمة المطلقة المغلقة، أن طبيعة الشعب المصري، غير النشطة سياسيًّا بسبب الميراث الاستبدادي، من شأنها أن تتعزز باستمرار إغلاق المجال العام، وهذا مطلب لا يريده فقط أي نظام استبدادي في مصر، بل يحرص على تصدير صورته للخارج. ويمكن التذكير بالمؤتمر الصحافي الذي عقده السيسي مع الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في ٢٠١٩م، والذي احتج فيه على تلميحات «ماكرون» بخصوص ملف حقوق الإنسان بالإشارة لحالة الخصوصية الحضارية والاقتصادية، والتي لفت إلى أنه يتعين احترامها.

العائد الثالث: إنتاج مجلسين مواليين تمامًا. وسبق أن تحدث التقرير عن هذا الملمح بالتفصيل، مقرنًا الموالاة التامة بتغييب مفهوم المساءلة.

وإذا انتقلنا إلى ما تريده السلطة من هذين المجلسين بتركيبتهما الجديدة، فيمكن القول بأن الإصرار على إخراج المجلسين بهذه الصورة، ربما لأنه يُراد لهما أن يُبدِيا وقفةً قويةً مع رأس السلطة فيما يتعلق بأحد التصورات التي قد تملى عليه في المستقبل من القوى الراعية له، سواء داخليًّا أو خارجيًّا. ويَرى مراقبون أن مصر مقبلة على تعديل دستوري عبر هذا المجلس[١]. فحصول أحزاب المعارضة مجتمعة على نسبة ٢٨٪ تقريبًا من مقاعد مجلس النواب، تعطي رأس السلطة أغلبية تفوق الثلثين؛ ما يكفي لتمرير أي تعديل دستوري يريده.

وفي تصريحات منسوبة لبرلماني مصري رفض ذكر اسمه، أشارت وسائل إعلام محدودة إلى أن مصر تترقب تعديلًا دستوريًّا يهدف بصورة خاصَّة لأمرين؛ أولهما التمديد الدستوري لرأس السلطة لفترة رئاسية رابعة، وثانيهما يتعلق بإجراء تعديل دستوري يمثل إطارًا لقانون المحليات[٢].

وعلى الرغم من أن رأس السلطة قد حمَّل الحكومة والمجلس النيابي المسؤولية أكثر من مرة عن عدم إصدار تشريع المحليات أمام وسائل الإعلام، إلَّا أن برلمانيون ذكروا أن رأس السلطة نفسه يرفض مبدأ انتخاب مجالس محلية للإشراف على أداء المحافظين المعينين من قبله، لا سيما

---

١٣ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nGcS

(١) موقع «سويس إنفو»، مصر تعلن نتائج المقاعد المتبقية في انتخابات مجلس النواب، ١١ يناير ٢٠٢٦م، https://2cm.es/1iFV3

(٢) موقع «أفريقيا برس»، لا انتخابات محلية في مصر قبل تعديل الدستور، ٣١ مايو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nGd6

مع صعوبة ضمان عدم تفلت معارضين من بين أكثر من ٥٠ ألف عضو مجلس محلي سيجري انتخابهم على مستوى الجمهورية، وبالتالي يؤثر تعديل مواد المجالس المحلية في الدستور أولًا، بما يسمح بإمكانية حلّها بقرار من رئيس الجمهورية، وإعادة انتخابها بعد استيفاء بعض الإجراءات الحكومية. وكان برلمانيون قد أكدوا أن قانون المحليات قد سبق إدراجه من قبل على جدول أعمال مجلس النواب، إلّا أنه سُحِب في اللحظات الأخيرة قبل بدء مناقشته في الجلسة العامة، وذلك إثر تلقّي المجلس تعليمات من «جهات سيادية» تفيد بعدم استعداد أجهزة الدولة لإجراء انتخابات المحليات. وفي هذا الإطار، شهد مجلس النواب احتجاجًا واسعًا من نواب حزب «مستقبل وطن»، الذين أصدروا ٧ بيانات آنذاك ترفض مناقشة د. علي عبد العال، رئيس مجلس النواب آنذاك، لمشروع قانون المحليات؛ باعتباره قانونًا غير دستوري[١].

ب. السلطة التنفيذية والملف الحقوقي

شهد الملف الحقوقي خلال العام ٢٠٢٥م عدة قضايا فرعية، يمكن القول بأن كلًّا منها مثل أداة من أدوات السلطة في إخضاع قطاعات مختلفة من النخب التي تؤدي دورًا بشكل أو بآخر في استقرار الوضع السياسي الراهن.

شملت تجليات هذا الملف ٤ قضايا فرعية، كان أبرزها مواجهة المؤسستين الشرطية والعسكرية، فضلًا عن إطلاق سراح الناشط علاء عبد الفتاح، وكانت القضية الرابعة متمثلة في التنكيل بالإعلامية قصواء الخلالي، أما القضية الرابعة فتختص بالمعارضة المصرية. والمداخل التي اعتمد عليها هذا المحور تتعلق فقط بدور السلطة التنفيذية في إدارة الملف، ولا تتطرق للخريطة التفصيلية. وفيما يلي نتناول هذه القضايا الأربعة:

١ – الاحتكاك بين المؤسستين العسكرية والشرطية: شهد ديسمبر ٢٠٢٥م حالة احتكاك بين الجيش والشرطة، نتيجة تجاوزات وزارة الداخلية في الملف الحقوقي وتحولها إلى ممارسات غير قانونية مؤسسية. بدأت الأزمة بحادث روتيني في قسم ثالث الإسماعيلية، حين تعرَّض ضابط جيش لتعنت وإساءة ثم عنف جسدي من ضبَّاط الشرطة. تدخلت الشرطة العسكرية وحاصرت القسم، بينما قام مدير الأمن بتهريب المتورطين. كشفت الواقعة عمق التوتر المؤسسي والتصعيد غير المسبوق بين الجهتين.

(١) موقع مدى مصر، لهذه الأسباب سقط «المحليات» في دهاليز «الدولة العميقة»، ١١ يناير ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iFVj

المشهد يُعد إذلالًا علنيًّا للمؤسسة الشرطية على يد الجيش، عبر تسريبات تُظهِر توسُّل مدير أمن الإسماعيلية لقائد عسكري لفك الحصار. يكشف ذلك اختلال ميزان القوة بين المؤسستين، وتحول الإهانة من أشخاص إلى المؤسسة ذاتها، مع غياب نفي رسمي من وزارة الداخلية.

كما أنه يحمل في طياته تحديًا مؤسسيًّا عبر حماية وزارة الداخلية للضبَّاط المتورطين وتهريبهم، وبناء مواءمة مؤقتة لتفادي التصعيد، ما كشف عن تعطيل القانون لصالح منطق القوة. كما أظهرت الأزمة حصادًا عسكريًّا تمثل في ترتيبات إدارية جديدة تمنح امتيازات مستمرة للعسكريّين، دون نفي واضح لها، في سياق توسع سابق لصلاحيات القضاء العسكري.

٢ – معاقبة عناصر موالية للسلطة: في إطار تعامل السلطة مع الملف الحقوقي، ثمَّة بُعد آخر من أبعاد التعامل مع النخبة الموالية للسلطة، إلى جانب الأول البُعد المتعلق بدفع مقابل المنصب المتمثل في كرسي المجلس النيابي. هذا البُعد هو معاقبة بعض عناصر النخبة الموالية؛ حال خروجها عن الخط المرسوم لها، وذلك عبر تجريدها من عوائد الموالاة. وكمثال على ذلك، حالة الإعلامية قصواء الخلالي، إحدى الأذرع الإعلامية السابقة لسلطة ٣ يوليو.

تعرَّضت الإعلامية المذكورة لمضايقات من إدارة شركة المتحدة التابعة للسلطة، بعد لقاءٍ أجرته ببرنامجها الذي تنتجه الشركة، فصعَّدت بنشر مقال ناقد، ما أدَّى إلى فصل فريق برنامجها بالكامل. وبعد شهور من المواجهة، وَجَّهت استغاثة للسيسي طالبت فيها باقتصار العقاب عليها بدلًا من اعتقال أخيها وشخص آخر.

ودون الدخول في تفاصيل لا يُعنى بها هذا التقرير، ورغم بيان وزارة الداخلية بتفنيد رسالة الإعلامية[١]، كانت رسائل السلطات في التعامل مع هذه الحالة كالتالي:

١. الخروج عن الحدود غير مسموح.

٢. تجاوز الخطوط الحمراء يقابله رد فعل سلطوي لا يقيده القانون.

٣. الخروج عن الحدود يجعل الضرر يمتد لدوائر مقربة من منتهك الخطوط الحمراء، تشمل العائلة وفرق العمل.

(١) بيان الوزارة بخصوص الواقعة على الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية بمنصة فيسبوك.

في هذا الإطار، يمكن الوقوف على بُعدين رئيسين يتعلقان بالمشهد الداخلي أكثر من كونهما يتعلقان بالإعلامية صاحبة الواقعة، هذان البُعدان هما:

- الترتيبات النخبوية كسبب رئيس للأزمة: يُعد السبب الرئيس لنشوب الأزمة مع الإعلامية ما صرح به ضيفها، رجل الأعمال «حامد الشيتي» في إحدى الحلقات التي أذيعت في برنامج الإعلامية، من أن البدو سبب تعطيل الاستثمارات في سيناء، ما حمل اتهامًا مبطنًا لرجل الأعمال «إبراهيم العرجاني»، الذي صَرَّح في وسائل التواصل الاجتماعي بأن «مَن أساء للبدو عليه الاعتذار فورًا». ما طلبه «العرجاني» حدث بالفعل، حيث لم يلبث رجل الأعمال حامد الشيتي أن أصدر بيانًا رسميًّا، اعتذر فيه عمَّا جَرَى على لسانه من تصريح، وأكد فيه أنه يكن كامل الاحترام والتقدير لإخوانه البدو في كافة أنحاء الجمهورية(١).
- صراع الأجنحة أحد أبعاد الأزمة: كان إعلاميون مخضرمون(٢) قد حللوا أن واقعة مهاجمة بدو سيناء كانت التكأة التي اتكأت عليها الإعلامية لتبدأ حملة إعلامية ضد قيادات شركة المتحدة، فيما يُعد صراعًا ما بين القيادات الراهنة للشركة، وبين القيادة السابقة. الإعلامي أحمد الطاهري، المحسوب على جناح ضابط المخابرات العقيد أحمد شعبان، الذي سبق له الإشراف على الملف الإعلامي قبل عملية إعادة الهيكلة التي جرت في ديسمبر ٢٠٢٤م(٣)، قبل إبعاده بسبب شعور رأس السلطة بهزالة الأداء في قطاع الإعلام.

٣ – الإفراج عن معتقلين: في سبتمبر ٢٠٢٥م، أصدر السيسي قرارًا رئاسيًّا بالعفو عن الناشط السياسي علاء عبد الفتاح، وستة آخرين، بالكاد ذكرت الصحف المصرية والإعلامية أسماءهم(٤)، وإن ذكر المحامي طارق العوضي أن باقي الأسماء المدرجة في القائمة تخص سياسيّين غير معروفين على نطاق واسع، متهمين في قضايا ذات طابع سياسي(٥).

(١) آر تي عربي، أزمة في مصر بعد تصريحات رجل أعمال كبير عن البدو.. والعرجاني يتدخل، ٢٤ فبراير ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nGbI

(٢) صحيفة القدس العربي، سليم عزوز: صراع بارونات الإعلام في مصر: إنهم يذبحون القطة؟!، ١٥ نوفمبر ٢٠٢٤م، https://2cm.es/1nGci

(٣) موقع الشرق الأوسط، مصر: هيكلة جديدة لـ«المتحدة للخدمات الإعلامية، ١٠ ديسمبر ٢٠٢٤م، https://2cm.es/1nGdW

(٤) اليوم السابع، الرئيس السيسي يقرر العفو عن باقي المدة لمحكوم عليهم بينهم علاء عبد الفتاح، ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iFVA

(٥) موقع «فكر تاني» المصري، علاء عبد الفتاح على بوابة الخروج.. حُر بالعفو الرئاسي، ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nGdH

ورغم أن مسار القرار الرئاسي سار في مسار بدأه قانونيًّا «المجلس القومي لحقوق الإنسان»؛ وذلك بتقديمه التماسًا يضم سبعة أسماء؛ استجابةً لمطالبات تلقاها المجلس من ذويهم لمنحهم فرصة جديدة في حياتهم، إلَّا أن الصورة الكبيرة لا تشي بذلك. تشي الصورة الكبيرة لتدفق الأحداث بأن التخطيط لهذا الإفراج قد بدأ مع منتصف العام ٢٠٢٥م، وكانت أولى خطواته ما تمثل في حكم «محكمة جنايات بدر» برفع اسم علاء من قائمة الكيانات الإرهابية.

التخطيط الداخلي، في إطار الصورة الكبيرة، بدا وكأنه استجابة لمطالبات خارجية، وبخاصَّة المطالبات من بريطانيا التي يَحمل علاء عبد الفتاح جنسيتها. لهذا لم يكن غريبًا أنه بعد دقائق من خروج الناشط، أن تعرب وزيرة الخارجية البريطانية، إيفيت كوبر، عن سعادتها بنبأ العفو عنه.

الضغوط الخارجية ليست وحدها المسار الذي أدَّى لهذا «العفو». بل يمكن الحديث عن ٣ أبعاد لمثل هذا القرار:

- البُعد الأول: يتمثل في مواجهة الضغوط المتعلقة بفشل المسار الاقتصادي، وخوفًا من فقدان الدعم الأوروبي.
- البُعد الثاني: وهذا البُعد مرتبط بسابقه إلى حد كبير. حيث يتمثل في استرضاء القوى الخارجية، خاصَّة الدول الأوروبية.
- البُعد الثالث: يُعد نمط إيثار المصالح الاقتصادية والمالية النمط الغالب على توجُّه السلطة. هذا النمط ربما أدَّى دورًا حاسمًا في دفع رأس السلطة لاتخاذ مثل هذا القرار.

٤ – نهج التعامل مع المعارضة: سبق أن أشرنا إلى وجود حالة من التهدئة المتبادلة بين السلطة والمعارضة. وفيما يلي يأتي الحديث عن ملمحين هامين من ملامح هذه التهدئة.

تجسد الملمح الأول في نهج «اليد الخشنة» في التعامل مع المعارضين، عبر المزج بين الترغيب للنخب الموالية والترهيب لمن يَخرج عن الخط. ورغم وجود مساعٍ لتهدئة العلاقة مع بعض رموز المعارضة ذات الحضور الخارجي، ظل ذلك مشروطًا بالانخراط في مسارات تُحسِّن صورة السلطة دوليًّا. أما مَن يرفض هذا الشرط، فيواجه بالتنكيل والملاحقة.

وفي هذا السياق، بَرزت حالة الاقتصادي عبد الخالق فاروق، الذي انتقد الأداء الاقتصادي عبر كتاباته. هذا النمط من النقد اعتبره النظام تهديدًا، فتمَّ حبسه احتياطيًّا ثم الحكم عليه بالسجن خمس سنوات، في إشارة إلى أن ما أثار حفيظة السلطة هو تقديمه لرؤية معارضة لسياساتها الاقتصادية.

وبمسارٍ موازٍ، جاءت قضية السياسي يحيى حسين عبد الهادي، الذي تعرَّض لمحاكمات وملاحقات متكررة بسبب كتاباته ونشاطه، وتعرَّض لانتهاكات أثناء محاكمته. وقد اختلفت حالته عن سابقتها في أن خطابه كان يسعى إلى إحداث تغيير سياسي مباشر، أقرب لصوت الثورة منه لصوت النقد، وهو ما اعتُبر تهديدًا لا يمكن احتماله.

وعلى النقيض من ذلك، ساد تعامل أكثر مرونة مع الكاتب عمَّار علي حسن، الذي يُقدِّم نقدًا عامًّا للأوضاع دون طرح بدائل سياسية واضحة. هذا النوع من الخطاب يَخدِم صورة السلطة كمتقبلة للاختلاف، فاقتصر الأمر على استدعائه للتحقيق ثم إخلاء سبيله بكفالة، بخلاف الحالات السابقة التي واجهت الحبس المستمر والمحاكمات.

ج. الحوار الوطني ومخرجاته

انطلقت الدعوة من الجانب الحكومي لإطلاق حوار وطني شامل بمبادرة من السيسي في ٢٦ أبريل ٢٠٢٢م، حيث كلف إدارة المؤتمر الوطني للشباب بالتنسيق مع كافة التيَّارات السياسية الحزبية والشبابية لإدارة حوار سياسي حول أولويات العمل الوطني خلال المرحلة الراهنة، ورفع نتائج هذا الحوار إليه شخصيًّا مع «وعد» بقيامه بحضور هذه الحوارات في مراحلها النهائية. ووضعت قواعد إجرائية صارمة لهذه المساحة[١]، وما لبثت أن انطلقت جلسات الحوار عبر أعوام ثلاثة، وبحلول نهاية ٢٠٢٤م، كانت محاور ثلاثة قد نوقشت، وصدرت عنها توصيات. هذه المحاور هي: المحور المجتمعي؛ والذي خرجت منه ٦٥ توصية، والمحور السياسي بعدد توصيات بلغ ٣٧ توصية، والمحور الاقتصادي بعدد ٣٤ توصية[٢]، بإجمالي ١٣٦ توصية ضمن المرحلة الأولى من الحوار.

(١) اليوم السابع، الحوار الوطني مبادرة رئاسية تخاطب كل الشرائح المجتمعية والسياسية،١٥ يناير ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iFVV

(٢) صحيفة الوطن، إنجازات الحوار الوطني ٢٠٢٤.. مخرجات استراتيجية نحو التنمية المستدامة في مصر، ٤ يناير ٢٠٢٥م،

ودخل الحوار عام ٢٠٢٥م، مستكملًا أجندة المرحلة المرحلة الأولى، وواعدًا بدخول المرحلة الثانية في أبريل، والتي خطط لها بتناول قضايا الأوضاع الإقليمية، وقضية الدعم، مع استمرار متابعة تنفيذ التوصيات المتفق عليها من قبل الحكومة.

وفي ٥ أبريل ٢٠٢٥م، افتتح رئيس الوزراء، مصطفى مدبولي، فعاليات إطلاق المرحلة الثانية، باجتماع عقده مع المستشار محمود فوزي، وزير الشئون النيابية والقانونية والتواصل السياسي، رئيس الأمانة الفنية للحوار الوطني، ليحدد فيه أجندة المرحلة الثانية من الحوار؛ ممثلة في ملفين أساسيين، وهما:

- **الملف الأول**: مستقبل المنطقة في ظِل الأحداث الحالية، وموقف الدولة المصرية مع الأطراف المختلفة، وذلك في ضوء المتغيرات السياسية المتلاحقة، والخطوات المطلوبة لدرء المخاطر عن الدولة المصرية، والعمل على تخطي هذه التحديات، وكيفية تأمين مصالحنا الوطنية في ظِل هذه التحديات.
- **الملف الثاني**: يتمثل في مناقشة الحوار الوطني للقضايا المجتمعية والثقافية المطروحة على الرأي العام حاليًّا، خاصَّة ما يتعلق بالإعلام والدراما المصرية. لفت رئيس الوزراء إلى أن الحوار الوطني سبق أن قطع شوطًا كبيرًا في الملفات الثقافية على وجه الخصوص، وله مخرجات وتوصيات جيدة، وأنه لديه استعداد كامل لسماع رؤى ومقترحات كل المثقفين والخبراء في هذا الملف(١).

جدير بالذكر أن الملف الثاني المفترض مناقشته في هذا العام كان ملف الدعم الاجتماعي. وبدلًا من ذلك أعاد رئيس الوزراء طرح ملف نوقِش من قبل.

وفيما يتعلق بفعالية الحوار، وجدوى توصياته، فإن وسائل الإعلام شِبْه الرسمية ترى أن التوصيات الخاصَّة بالمرحلة الأولى قد بدأت الدخول لمرحلة التنفيذ، مشيرين إلى أن توصيات مثل: إيجاد بدائل للحبس الاحتياطي قد دخلت حيز التنفيذ جنبًا إلى جنب مع توصيات مثل: تحسين بيئة الاستثمار، وتطوير القطاع المالي، والعمل على تطوير إطار متكامل لدعم

https://2cm.es/1iFWi

(١) حساب «رئاسة مجلس الوزراء المصري» على الفيس بوك، ملفات الحوار الوطني، ٥ أبريل ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nGei

المزارعين، ومنظومة تطوير الأكواد الصناعية، بما يتناسب مع حجم المصانع، وإصدار قانون إنشاء المجلس الوطني للتعليم والبحث والابتكار لوضع السياسات التعليمية الموحدة، وتوسيع قاعدة المنتفعين من التأمين الصحي الشامل، بالإضافة إلى تعديل قانون الإيجارات[١].

وعلى الجانب الآخر، فإن قانون الإجراءات الجنائية قدَّم معالجة شكلية لمعضلة الحبس الاحتياطي، كما تجاهلت تعديلات قانوني مجلسي الشيوخ والنواب معضلة الانتخاب بالقائمة المغلقة المطلقة، لتبدو السلطة بمظهر المنتقي لما تريد من توصيات الحوار.

أما عن نشاط جلسات الحوار الوطني في ٢٠٢٥م، فكانت آخر الجلسات العملية فيه، في ٢٧ أبريل ٢٠٢٥م، وتمثلت في تلك الندوة التي استمع فيها مجلس أمناء الحوار الوطني لوزير الخارجية بدر عبد العاطي، وكان اللقاء مقتصرًا على مجلس الأمناء، ولم تكن الجلسة مفتوحة لمدعوين من القوى السياسية المختلفة[٢].

د. انتخابات النقابات

في هذا الإطار نتحدث عن نموذجين لانتخابات النقابات شهدهما عام ٢٠٢٥م. النموذج الأول يتمثل في انتخابات نقابة الصحفيّين، في مايو ٢٠٢٥م، والثانية الانتخابات التكميلية في نقابة الأطباء في أكتوبر ٢٠٢٥م.

١ – انتخابات الصحفيّين: تمثل انتخابات نقابة الصحفيّين نموذجًا لتهدئة العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني، خاصَّة مع أسلوب إدارة خالد البلشي الهادئ مقارنة بالنهج الصدامي لسلفه مجدي قلاش الذي انتهى باقتحام الأمن للنقابة عام ٢٠١٦م. ورغم استمرار ملاحقة الصحفيّين واعتقالهم ومحاكمتهم بسبب آرائهم، اختار البلشي نهجًا أقل تصعيدًا. وشهدت الانتخابات مفاجأة بترشح عبد المحسن سلامة مدعومًا من الدولة ووعود بدعم خدمي واسع، إلَّا أن الصحفيّين أعادوا انتخاب البلشي في مايو ٢٠٢٥م بعد تأجيلين لعدم اكتمال النصاب القانوني. تعكس هذه النتيجة تمسك الجمعية العمومية باستقلال النقابة نسبيًّا، رغم الضغوط السياسية والأمنية المستمرة، واستمرار التضييق على حرية الصحافة في مصر.

(١) صحيفة الوطن، إنجازات الحوار الوطني ٢٠٢٤.. مخرجات استراتيجية نحو التنمية المستدامة في مصر، ٤ يناير ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nGeo

(٢) حساب «الحوار الوطني المصري» على الفيس بوك، مجلس أمناء الحوار الوطني يلتقي وزير الخارجية والهجرة الدكتور بدر عبد العاطي، ٢٧ أبريل ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nGes

ويمكن القول بوجود عاملين اثنين وراء هدوء السلطة في التعاطي مع ملف نقابة الصحفيّين، بخلاف الهدوء الذي يبديه نقيب الصحفيّين، «خالد البلشي» في إدارة ملف الحريات بالنقابة، هذان العاملان هما:

- تمرير الانتخابات النيابية بهدوء: حيث إن نقابة يسيطر عليها تيار يساري لا يمكن التكهن بردود أفعال أعضائها في حال الضغط عليها في عام ينتظر انتخابات نيابية على مستويي مجلس الشيوخ ومجلس النواب، بالإضافة لحداثة عهد انتخابات النقابة بعام صعب اقتصاديًّا وماليًّا على المصريين، ما مثل كابحًا للسلطة حيال انتخابات هذه النقابة، خاصَّة وأن نقيبها قد أبدى قدرًا من المرونة والهدوء في التعاطي مع ملف الحريات.
- تقديم نموذج للنقابات الأخرى: قد يكون نهج السلطة في التعاطي مع نقابة الصحفيّين بمثابة نموذج يقدم للقوى المختلفة التي تتحضر لخوض انتخابات مهمة مثل نقابات المهندسين والصيادلة، التي تعد معاقل لتيارات متعددة، وسبق لها أن جربت مذاق التيارات غير السلطوية، علاوة على تداعيات الوضع الاقتصادي، والذي قد يأتي بتيارات تعبر عن المصالح الاقتصادية – الاجتماعية للجمعيات العمومية لهذه النقابات. وكان نموذج الإطاحة بتيار الاستقلال من نقابة الأطباء لصالح تيار المستقبل، في انتخابات ٢٠٢١، يقوم على دعاية مفادها أن المعارضة القوية التي أبدتها النقابة أدَّت لتعطيل مصالح الأطباء مع الدولة.

٢ – الانتخابات التكميلية بنقابة الأطباء: أجريت انتخابات التجديد النصفي لنقابة الأطباء في أكتوبر ٢٠٢٥م، منتهيةً بسيطرة قائمة المستقبل، المقربة من السلطة، على جميع مقاعد النقابة العامة. وذلك بعد منافسة مع قائمة «ائتلاف أطباء مصر».

شهدت انتخابات النقابة انخفاضًا ملحوظًا في نسبة المشاركة، واعتذار تيار الاستقلال عن خوض الانتخابات، واقتصرت المنافسة على تيار واحد تقريبًا تقدم بقائمتين، هما «تيار المستقبل» و«ائتلاف أطباء مصر» المقرَّب من السلطة، وإنْ لم تكن قائمته في بؤرة اهتمامها.

لم تكن السلطة ترغب في عودة تيار الاستقلال للنقابة، ما عبَّرت عنه الأمين العام السابق للنقابة، منى مينا، بأن المرشحين من جانب «تيار الاستقلال» واجهوا ضغوطا أمنية

كبيرة في انتخابات النقابات الفرعية السابقة، ما أدى لتقاعس التيار عن خوض انتخابات معروف نتائجها مسبقًا[١]، غير أن السبب الذي أعلنه التيار في ١١ يونيو ٢٠٢٥م لتبرير قرار عدم خوض الانتخابات تمثل في تمرير قانون المسؤولية الطبية، وموافقة مجلس النقابة عليه[٢].

وبخلاف التضييق الأمني، أو تمرير قانون المسؤولية الطبية، فإن ثمَّة فرضية تشي باحتمال وجود توجه نحو التهدئة، وعدم توفر رغبة لدى تيار الاستقلال في تحويل النقابة لساحة مواجهة تؤدي إلى معاودة نموذج فرض الحراسة على النقابات، فضلًا عن شعور قادة هذا التيار بعدم قدرتهم على السير بنفس الخط الذي سلكته نقابة الصحفيّين، في توقيت تتصاعد فيه سيطرة شركات إقليمية على المؤسسات الصحية في مصر[٣].

رابعًا: إطلالة استشرافية

في نهاية هذا التقرير، نحاول من خلال محوره الرابع أن نقدم رؤية استشرافية للحالة السياسية الداخلية في مصر في عام ٢٠٢٦م، بناءً على ما ورد في المحاور الثلاثة السابقة. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى عدة تداعيات، يمكن إيجازها فيما يلي:

- يتوقع مع مرور بضعة أشهر من عام ٢٠٢٦م، أن يبدأ الحديث عن ضرورة إصدار قانون المحليات، وأن تتولى السلطة تقديم القانون الجديد باعتباره صادرًا عن «مبادرة الحوار الوطني»، وأن يكثر الحديث في نفس الإطار عن التخوُّف من فساد المحليات، ما يستدعي ضبطًا دستوريًّا لأداء المحليات، وهو ما يتطلب تعديل الدستور، بما يمكن السيسي من محاسبة المحليات.
- من المتوقع كذلك أن يتبع الحديث عن ضرورة تعديل الدستور بغرض ضبط إدارة المحليات، حديث آخر عن ضرورة التمديد للسيسي في الرئاسة، وإعادة إنتاج خطاب

(١) موقع مدى مصر، «المستقبل» تسيطر على كافة مقاعد «الأطباء».. ومينا: منافسة ضعيفة نتيجة «التضييقات»، ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iFXG

(٢) موقع الصفحة الأولى، «قائمة الاستقلال» تعلن مقاطعة انتخابات نقابة الأطباء بسبب قانون المسئولية الطبية، ١١ يونيو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nGeA

(٣) الجزيرة نت، استثمار أم احتكار؟ تنافس سعودي إماراتي للسيطرة على القطاع الصحي بمصر، ١١ ديسمبر ٢٠٢٠م، https://2cm.es/1iFWS

كونه البطل والكفء والقادر.. إلخ. ثم يجري إعداد تعديلات الدستور بحلول نهاية ٢٠٢٧م، على أن يبدأ مسارها القانوني مع مطلع ٢٠٢٨م.

- من المتوقع أن تشهد مصر قدرًا محدودًا من الهدوء بين السلطة وعدد من أحزاب المعارضة المصرية، أكثر مما بلغته خلال ٢٠٢٥م، ويكون ذلك على خلفية الاستعانة بأصوات هذه الأحزاب لإسباغ قدر من الشرعية السياسية الصورية على انتواء السلطة صياغة مادة دستورية تتيح لرأس هذه السلطة الترشح لفترة رئاسة رابعة.
- قد يكون من المتوقع أيضًا خلال هذه الفترة أن تتصاعد مجددًا نبرة العداء للتيار الإسلامي، وذلك نتيجة الارتباط العضوي بين التمكين للسلطة وإشاعة ظاهرة «رهاب الإخوان». فالتمديد لفترة جديدة يحتاج تحديًا؛ إما أن يكون تحدي الإنجاز أو أن يتمثل في اختلاق عدو جديد، أو إعادة إنتاج صورة العدو القديم.
- من المتوقع كذلك أن تشهد مصر موجة فساد قوية جديدة، فثمَّة نحو ١٠٠٠ عضو من أعضاء المجالس النيابية، استثمروا في مقاعد المجلسين ما بين ٣٠ إلى ٧٠ مليونًا للمقعد الواحد، بخلاف المال السياسي المنفق من المرشحين على المقاعد الفردية، ما يَعني أن أصحاب هذه المقاعد سوف يحتاجون لتعويض رؤوس أموالهم.
- من المتوقع أن تستمر في مصر ظاهرة الاستكبار الشرطي. فبعد التمكين لمؤسسة الشرطة بقانون الإجراءات الجنائية الجديد، والذي جَرَّ المؤسسة القضائية لمربع ثقافة المؤسسة الشرطية، بخلاف الطبيعي في دولة المؤسسات والقانون التي تعمل على إخضاع القوة للقانون لا العكس، ما يتوقع معه أن تشهد هذه المؤسسة موجة جديدة من الاستكبار، باستثناء العلاقة مع المؤسسة العسكرية؛ والتي سوف تشهد اتجاهًا نحو تهدئة واسعة.
- من المتوقع أن تمتد ظاهرة التسلل الهادئ للقوى الموالية للسلطة إلى النقابات المهنية، من دون ضجيج، ومن دون اللجوء لعنف سافر. حيث بَدَا – من تصريحات تيار الاستقلال في نقابة الأطباء – أن المؤسسة الأمنية المصرية قد استقرت على سياسة هادئة للسيطرة على ملف النقابات، وأنها بدأت تحقق نجاحات في هذا الصدد، وأنها ليست في عجلة من أمرها للسيطرة على المهنيّين.

- من المتوقع ألا تستمر ظاهرة الحوار المدني بنفس الوتيرة التي كانت عليها في ٢٠٢٥م، كما يتوقع أن تلجأ السلطة – في حال رغبت في توظيفها – أن تبدأ في إنتاج رموز وطنية، ثم تستخدمها في صورة هذا الحوار، مستغلة ما يمكن تصويره كتردي لوضع المعارضة المصرية؛ والذي كانت السلطة سببًا رئيسًا فيه.
- قد تبدأ حالة حذرة من التنافس العسكري – العسكري على تأييد رأس السلطة، وبخاصَّة بعد النجاح الذي أبداه سلاح الجو المصري من قدرة على إدارة ملف اقتصادي أقوى من ذلك الذي يمتلكه جهاز الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة، ما قد ينتج هذه الحالة التنافسية سعيًا وراء مغانم تخصيص جديدة لأي منهما في المستقبل.
- يبدو أن السلطة قد بدأت ملف ترهيب الأجنحة، ما يتوقع معه أن تخفت حدة صراعات أجنحة السلطة خلال الفترة القادمة.

خاتمة

الملامح العامة لعام ٢٠٢٥م على صعيد السياسة الداخلية اتسمت بقدر من الهدوء النسبي على صعيد الشارع، باستثناء حراكات محدودة داعمة لحقوق أهلنا في فلسطين المحتلة، أو حراكات احتجاجية محدودة في عدة قطاعات اقتصادية نتيجة قرارات جديدة لمجالس إدارات المؤسسات؛ أو لغياب قرارات جديدة متوقعة تتعلق بالحقوق الاقتصادية – الاجتماعية للعاملين. ربما كان الهدوء النسبي بسبب كبت التداعيات الاقتصادية لسياسات السلطة، وربما لغياب القيادة. لكن من الملامح أيضا ما بدا من استمرار الهدوء من جانب رموز القوى السياسية الليبرالية واليسارية في مصر، وهو الهدوء الذي قوبل بميل سلطة ٣ يوليو لمقابلته بهدوء مماثل؛ لم تخل من تنكيل بمحاولات الخروج على الخطوط المرسومة، سواء من جانب داعمين سابقين لسلطة ٣ يوليو أو لمعارضين رفضوا التحجيم التجميلي الذي حاصرت فيه سلطة ٣ يوليو المعارضة. وفي هذا الإطار يستمر الدعم المعلن من المؤسسة العسكرية لسلطة ٣ يوليو، وهو دعم يحمل هدفين؛ حيث يتجاوز تحقيق قدر من الاستقرار لسلطة ٣ يوليو لصالح دعم الشرعية الذاتية للمؤسسة العسكرية. وأخيرا من ملامح السياسة الدخلية لهذا العام ترقب انتخابات مجلسي الشيوخ والنواب، ما قد يكون سبب تهدئة سلطة ٣ يوليو للساحة.

وعلى صعيد أداء مؤسسة الرئاسة في ملف السياسة الداخلية، فإن البادي أنها استغلت الهدوء الذي صنعته لتمرير تعديلات خاصَّة بقوانين الدوائر الانتخابية ومجلس النواب ومجلس الشيوخ، وذلك لتوفير دعم نسبي كان حزب «مستقبل وطن» في حاجة إليه لأجل بسط سيطرته الكاملة على المشهد الانتخابي عبر تعديل بعض الدوائر. كما أن التعديلات اقتضتها بعض الاعتبارات المتعلقة بصورة أداء سلطة ٣ يوليو في الخارج، وبخاصَّة فيما يتعلق بتمكين المرأة والأقباط وذوي الاحتياجات الخاصَّة. غير أن السيطرة على المشهد السياسي استدعت تعديلات منقوصة لمشروع قانون الإجراءات الجنائية، عالجت عيوب القانون الراهن وعيوب مشروع القانون الجديد من جهة الشكل، لكن جوهر القيود على المواطن المصري ما زالت مستمرة من حيث غياب ضمانات تنفيذ مثل هذا القانون المعيب.

كان من أهم القضايا التي شهدها عام ٢٠٢٥م، هندسة انتخابات مجلسي الشيوخ والنواب، وإدارتها بدون قفازات حريرية، ورفع سعر كراسي المجلسين لتصل لأرقام كبيرة، وتغييب الرقابة لصالح استخدام المال السياسي بصورة فجة، والسيطرة على سماسرة المشهد الانتخابي؛ لكي تنتج فصلا تاما بين المرشحين ذوي المال، وبين قدرة هؤلاء المرشحين على الخروج عن النص مستندين لقدرتهم على شراء سماسرة الانتخابات.

التطورات في المشهد السياسي تمثلت في تجميد الحوار الوطني، والتجديد لنقيب الصحفيّين اليساري خالد البلشي في انتخابات حافظت سلطة ٣ يوليو على هدوئها، في حين أحكمت السلطة سيطرتها على نقابة الأطباء لتقدم نموذجين للتعاطي مع انتخابات النقابات؛ على الجمعيات العمومية أن تختار بينهما؛ نموذج موال للسلطة خاضع تماما لها؛ أو نموذج يلتزم بالخطوط الحمراء.

الاستجابة للضغوط الدولية بالإفراج عن الناشط علاء عبد الفتاح، ورد اعتباره عمليا لا قضائيا عبر سلسلة من الإجراءات برفعه عن قوائم الإرهاب وإلغاء منعه من السفر؛ كان نموذج سلطة ٣ يوليو في التعاطي مع المحتجين المدعومين أوروبيا؛ بالنظر لقصور تعامل السلطة مع ملف الهجرة غير الشرعية. أما فيما تعلق بملف المعارضين داخليًّا، فقد اتبعت معهم سلطة ٣ يوليو خلال عام ٢٠٢٥م ٣ نماذج، حيث كان تجاوز الخطوط الحمراء مصيره التنكيل واسع النطاق، سواء أكان متجاوز هذه الخطوط داعما سابقًا للسلطة كما في حالة

الإعلامية قصواء الخلالي، أو في التعاطي مع معارضين بارزين مثل المهندس يحيى حسين عبد الهادي أو الأكاديمي عبد الخالق فاروق، وكان ثمَّة التعامل الهادئ مع معارضين ذوي خطاب عام لا يمثل تهديدا حقيقيا؛ على نحو ما حدث مع د. عمَّار علي حسن.

المشهد البرلماني المصري في ٢٠٢٥م

عبَّاس قبَّاري

باحث في السياسات التشريعية

المحتويات
مقدمة
المبحث الأول: الإطار الدستوري والتشريعي للمجالس النيابية
الفرع الأول: قوانين الانتخاب وتشكيل المجالس
الفرع الثاني: قوانين ولوائح ممارسة السلطة التشريعية
الفرع الثالث: حدود السلطة التشريعية لمجلس الشيوخ
المبحث الثاني: ملامح المشهد الانتخابي وتشكيل المجالس التشريعية
الفرع الأول: ملامح المشهد الانتخابي في ٢٠٢٥م
الفرع الثالث: ظواهر انتخابية
المبحث الثالث: المشهد البرلماني في مصر
الفرع الأول: الأغلبية البرلمانية والتركيبة الحزبية ومناصب البرلمان
الفرع الثاني: وظائف مجلس النواب الدستورية
الفرع الثالث: التطبيقات النيابية
المبحث الرابع: الحصاد البرلماني لعام ٢٠٢٥م
الفرع الأول: الإحصاءات الرقمية
الفرع الثاني: التصنيف الموضوعي لتشريعات ٢٠٢٥م
المبحث الخامس: الفرص والآفاق المستقبلية للعمل البرلماني
خاتمة

المشهد البرلماني المصري في ٢٠٢٥م

مقدمة

تذخر الحياة السياسية المصرية بتاريخ قديم للتجربة البرلمانية، بدأت بواكيرها بتشكيل «المجلس العالي» عام ١٨٢٤م في عهد محمد علي باشا، والذي شهد تمثيلًا شعبيًّا ووظيفيًّا للمرة الأولى في تاريخ مصر، تلاه «مجلس المشورة» عام ١٨٢٩م، الذي ضمَّ الأعيان والعلماء وكبار موظفي الدولة، وقد ترأسه إبراهيم باشا ابن محمد علي باشا. وتطور الأمر في ١٨٣٧م إلى إنشاء مجلسين حلًّا محل مجلس المشورة، الأول «المجلس الخصوصي» ومهمته سَن القوانين، والثاني «المجلس العمومي» ومهمته دراسة ما تحيله الحكومة إليه من أمور. ثم توالت التجارب من مجلس شورى النواب في عهد الخديوي إسماعيل، إلى دستور ١٩٢٣م الذي أخذ بنظام برلماني يشمل غرفتين: «النواب» و«الشيوخ»[١].

خلال هذه التجربة الطويلة، ألقى شكل السلطة السياسية وتوجهاتها بظلاله على طرق تشكيل المجالس النيابية عبر فترات الحكم المختلفة، فكانت الحياة الحزبية التعددية هي الحاكمة في تشكيل مجالس العهد الملكي، حيث تكوَّنت وفق التحالفات السياسية والانتخابية، المشكَّلة حسب وزن الساسة والزعماء الحزبيّين، ثم أصبحت التوجهات السياسية والاجتماعية التي صاحبت تطبيق التوجُّه الاشتراكي هي صاحبة القول الفصل في تشكيل مجلس الأمة في ظِل حكم حركة الضبَّاط الأحرار، عبر تشكيلات إلزامية تضم نسب حاكمة من العمال والفلاحين، ثم برلمانات الاتحاد الاشتراكي والمنبر الواحد المهيمن على مقاعد البرلمان بغرفتيه، ثم حق تكوين الأحزاب، وما ترتب عليه من قضايا دستورية كبري متعلقة بالأوصاف الانتخابية وثنائيات المستقلين والحزبيّين، الفردي والقائمة، ثم في مرحلة متأخرة أصبحت «الكوتة» عنصرًا أساسيًّا ينبغي مراعاته عند خوض الانتخابات، ما أنتج صعوبات بالغة أثرت على جودة العملية الانتخابية ذاتها، حيث ألجأت الشروط والأوصاف الانتخابية الأحزاب السياسية إلى اختيار كوادر لا تتمتع بالخبرة السياسية، ولا يتوفر فيها سوى شرط الكوتة، أو الأوصاف المتعلقة بالعمال والفلاحين، أو الشباب، أو مصريي الخارج، وهي الأوصاف التي أضافت تعقيدات جديدة إلى نظام الانتخابات المعقد أصلًا.

(١) منقول بتصرف عن «نبذة تاريخية»، الموقع الرسمي لمجلس النواب المصري، ١١ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://urli.info/1emDl

إلى أن وَصَلنا للمرحلة الحالية، التي بلغت فيها طرق تشكيل المجالس مرحلة جديدة ألزمت الأحزاب أو التحالفات بتقديم مرشحين أساسيّين واحتياطيّين بنظام القائمة، ما ترتب عليه وجود طبقة من «**الورثة**» للمقاعد النيابية في حال خلو المقعد، حيث يضع أصحاب الحظوة في القوائم أبناءهم وذويهم في القوائم الاحتياطية، ما أدَّى لوجود ورثة للمقاعد بالمعنى الحرفي والقانوني، حيث يحل فيها الأبناء محل آبائهم.

وقد بدأت الحقبة البرلمانية الحالية عام ٢٠١٦م في ظِل تعديلات دستورية أجريت في ٢٠١٤م، تشكَّل بموجبها مجلس نواب فقط، ثم لحق به مجلس الشيوخ في ٢٠٢٠م، عقب تعديلات دستورية أخرى في ٢٠١٩م.

ونستعرض في هذا التقرير حصاد المجالس النيابية في مصر عبر خمسة مباحث، كالتالي:

المبحث الأول: الإطار الدستوري والتشريعي للمجالس النيابية، ويتضمن ثلاثة فروع: قوانين الانتخاب وتشكيل المجالس، وقوانين ولوائح ممارسة السلطة التشريعية، وحدود السلطة التشريعية لمجلس الشيوخ.

المبحث الثاني: ملامح المشهد الانتخابي وتشكيل المجالس التشريعية، ويتضمن فرعين: ملامح المشهد الانتخابي في ٢٠٢٥م، والظواهر الانتخابية.

المبحث الثالث: المشهد البرلماني في مصر، ويتضمن ثلاثة فروع: الأغلبية البرلمانية والتركيبة الحزبية ومناصب البرلمان، ووظائف مجلس النواب الدستورية، والتطبيقات النيابية.

المبحث الرابع: الحصاد البرلماني لعام ٢٠٢٥م، ويتضمن فرعين: الإحصاءات الرقمية، والتصنيف الموضوعي لتشريعات ٢٠٢٥م.

المبحث الخامس: الفرص والآفاق المستقبلية للعمل البرلماني.

المبحث الأول: الإطار الدستوري والتشريعي للمجالس النيابية

تنشأ السلطات العامة عبر الدساتير، فلا سلطة بغير تنظيم دستوري. وقد خصص الدستور المصري في نسخته الأخيرة مواد تنظم السلطة التشريعية، وطرق ممارسة مجلسي النواب والشيوخ لمهامهما، فنصَّت المادة ١٠١ من الدستور على: «يتولى مجلس النواب

سلطة التشريع، وإقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، ويمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وذلك كله على النحو المبين في الدستور».

وفي التعديلات الدستورية التي تمَّت في ٢٠١٩م موادٌ عاد مجلس الشيوخ للعمل بها، حيث نصَّت المادة ٢٤٨ (مضافة) على: «يختص مجلس الشيوخ بدراسة واقتراح ما يراه كفيلًا بتوسيد دعائم الديمقراطية، ودعم السلام الاجتماعي، والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا، والحقوق والحريات والواجبات العامة، وتعميق النظام الديموقراطي وتوسيع مجالاته».

وبهذا رسم الدستور حدود السلطة التشريعية، والأخذ بنظام الغرفتين التشريعيّتين: «مجلس نواب، ومجلس شيوخ»، ومِن ثمَّ أحال الدستور تفاصيل تنظيم المجلسين للقوانين التي تعد في قسم منها مكملة للدستور، وتناولت هذه القوانين مستويين: الأول وهو الانتخابات وطرق تشكيل المجالس، والثاني وهو اختصاصات المجالس وحدود وظيفتها وسلطتها. وسوف نلقي الضوء في هذا المبحث على القوانين المنظمة للسلطة التشريعية وفق هذين المستويين.

الفرع الأول: قوانين الانتخاب وتشكيل المجالس

تُسهِم في تنظيم العملية الانتخابية وتشكيل المجالس النيابية ثلاثة قوانين رئيسة، يأتي على رأسها قانون مباشرة الحقوق السياسية، الذي يُنظِّم حق المواطنين في الترشح والإدلاء بأصواتهم. وقد أجريت على هذا القانون تعديلات عدة، أهمها التعديلات المتعلقة بالعزل السياسي التي أقرها البرلمان في ٢٠١٢م، وكانت مسار مبارزة سياسية بين القوي السياسية الرئيسة لثورة يناير من جهةٍ والمجلس العسكري والمحكمة الدستورية من جهةٍ اخري[١]. ومَرَّ قانون مباشرة الحقوق السياسية الحالي رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤م هو الآخر بعدة تعديلات لها علاقة وثيقة بالعمل البرلماني وتأسيس المجالس النيابية[٢]، وقانون تقسيم الدوائر الانتخابية الذي يُنظِّم مسألة شديدة الحساسية طالما أثارت خلافات حادة أدَّت لجدل دستوري وسياسي، وصدر

(١) حكمت المحكمة الدستورية بعدم دستورية المادة الأولى من قانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٢م بتعديل قانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦م بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وسقوط مادته الثانية، في الدعوي رقم ٥٧ لسنة ٣٤ قضائية دستورية المنشور في الجريدة الرسمية، العدد ٢٤ تابع (أ)، في ١٤ يونيو ٢٠١٢م.

(٢) القانون ٤٥ لسنة ٢٠١٤م بإصدار قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية، المنشور بالجريدة الرسمية، العدد ٢٣ (تابع)، في ٥ يونيو ٢٠١٤م، وتم تعديله بالقانون ٩٢ لسنة ٢٠١٥م، والقانون ١٤٠ لسنة ٢٠٢٠م.

القانون ٢٠٢٠ لسنة ٢٠١٤م بشأن تقسيم الدوائر وتمَّ تعديله في ٢٠١٥م قبيل إجراء الانتخابات النيابية[١]، ثم ألغي بالقانون ١٧٤ لسنة ٢٠٢٠م[٢] والذي تمَّ تعديله هو الآخر بالقانون ٨٥ لسنة ٢٠٢٥م. وقد شهدت مسيرة القانون حكمًا للمحكمة الدستورية بعدم دستورية بعض مواده[٣]، وقانون الهيئة الوطنية للانتخابات التي أنشئت تنفيذًا لاستحقاق دستوري، حيث نصَّت المادة ٢٠٨ من الدستور على: «الهيئة الوطنية للانتخابات هيئة مستقلة، تختص دون غيرها بإدارة الاستفتاءات، والانتخابات الرئاسية، والنيابية، والمحلية، بدءًا من إعداد قاعدة بيانات الناخبين وتحديثها، واقتراح تقسيم الدوائر، وتحديد ضوابط الدعاية والتمويل، والإنفاق الانتخابي، والإعلان عنه، والرقابة عليها، وتيسير إجراءات تصويت المصريّين المقيمين في الخارج، وغير ذلك من الإجراءات حتى إعلان النتيجة، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون»[٤]، ومِن ثمَّ صدرت قرارات رئاسية بتشكيلها.

والهيئة تدير العملية الانتخابية برمتها، لكنها استعانت بالإشراف القضائي في كافة الانتخابات والاستفتاءات التي أدارتها حتى اليوم، وتمَّ تنظيمها بالقانون ١٩٨ لسنة ٢٠١٧م.

الفرع الثاني: قوانين ولوائح ممارسة السلطة التشريعية

صدر قانون مجلس النواب رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤م بقرار رئاسي من رئيس الجمهورية المؤقت المستشار عدلي منصور، ثم أقره البرلمان المشكَّل فيما بعد[٥]. وصدر قانون مجلس الشيوخ في دور الانعقاد الأخير لمجلس النواب السابق بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢٠م[٦]

(١) القانون ٢٠٢ لسنة ٢٠١٤م في شأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب، المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٥١ (مكرر)، في ٢١ ديسمبر ٢٠١٤م، والمعدل بالقانون ٨٨ لسنة ٢٠١٥م، المنشور بالجريدة الرسمية، العدد ٢٨ (تابع)، في ٩ يوليو ٢٠١٥م.

(٢) القانون ١٧٤ لسنة ٢٠٢٠م في شأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب، المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٣٦ (تابع)، في ٣ سبتمبر ٢٠٢٠م.

(٣) أصدرت المحكمة الدستورية حكمها بعدم دستورية المادة الثالثة من القانون ٢٠٢ لسنة ٢٠١٤م في شأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب في الدعوي رقم ١٥ لسنة ٣٧ قضائية دستورية، المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٩ (مكرر)، في أول مارس ٢٠١٥م.

(٤) القانون ١٩٨ لسنة ٢٠١٧م في شأن الهيئة الوطنية للانتخابات، المنشور بالجريدة الرسمية، العدد ٣٠ مكرر (ب)، في أول أغسطس ٢٠١٧م.

(٥) قانون مجلس النواب رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤م، المنشور بالجريدة الرسمية، العدد ٢٣ (تابع)، في ٥ يونية ٢٠١٤م، والذي تم تعديله أكثر من مرة، آخرها بالقانون ٨٥ لسنة ٢٠٢٥م بتعديل قانون مجلس النواب رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤م المنشور بالجريدة الرسمية، العدد ٢٣ تابع، في ٤ يونية ٢٠٢٥م.

(٦) القانون ١٤١ لسنة ٢٠٢٠م بإصدار قانون مجلس الشيوخ، المنشور في العدد ٢٦ مكرر (ك)، في أول يوليو ٢٠٢٠م.

مستبدلًا مُسمَّي «مجلس الشيوخ» بمُسمَّي «مجلس الشورى»[١] قبل أن يتم تعديله قبيل إجراء انتخابات مجلس الشيوخ ٢٠٢٥م[٢].

وفور انعقاد مجلس النواب، صدرت اللائحة الداخلية لمجلس النواب بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦م، والتي عُدِّلت فيما بعد بالقانون ١٣٦ لسنة ٢٠٢١م[٢]، ونظمت عمل المجلس واختصاصاته المختلفة، وحددت اللجان والأدوات، والصلاحيات، التي قررها الدستور والقوانين المعنية. وفي بادئ الأمر، أقر قانون مجلس الشيوخ سريان اللائحة الداخلية لمجلس النواب على أعمال مجلس الشيوخ لحين صدور لائحته الداخلية، والتي صدرت فيما بعد بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠٢١م[٤].

ترسم هذه القوانين واللوائح مسار أعمال السلطة التشريعية وتشكيلها، ومِن ثمَّ الأدوات التطبيقية لمهمتها حسب الوظيفة الدستورية التي أقرها الدستور للنظم الرئاسية التي تأخذ به مصر.

الفرع الثالث: حدود السلطة التشريعية لمجلس الشيوخ

بعد استعراض حدود السلطة التشريعية، يطرأ سؤال جوهري حول طبيعة عمل مجلس الشيوخ، وهل هو جزء من السلطة التشريعية أم مجرد مجلس بروتوكولي؟

إجابة هذا السؤال ضرورية قبل الشروع في الحديث عن أعمال السلطة التشريعية، وتقييم أدواتها، وأثرها في الواقع العملي للتشريع والرقابة والمحاسبة، عبر تحرير الوضعية الدستورية لمجلس الشيوخ، ومِن ثمَّ بيان أثره في العملية التشريعية والرقابية ودوره في منظومة السلطات العامة.

نصَّت المادة ٢٤٨ من الدستور على: «يختص مجلس الشيوخ بدراسة واقتراح ما يراه كفيلًا بتوسيد دعائم الديمقراطية، ودعم السلام الاجتماعي، والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمه

(١) تم حل مجلس الشورى المنتخب بموجب الإعلان الدستوري الذي أصدره رئيس الجمهورية المؤقت المستشار عدلي منصور في ٦ يوليو ٢٠١٣م، المنشور في الجريدة الرسمية، العدد ٢٧ (مكرر)، في ٦ يوليو ٢٠١٣م.

(٢) القانون ٨٤ لسنة ٢٠٢٥م بتعديل قانون مجلس الشيوخ رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢٠م، المنشور بالجريدة الرسمية، العدد ٢٣ تابع، في ٤ يونيو ٢٠٢٥م.

(٢) القانون ١ لسنة ٢٠١٦م بإصدار اللائحة الداخلية لمجلس النواب، المنشور بالجريدة الرسمية، العدد ١٤ مكرر (ب)، في ١٣ أبريل ٢٠١٦م، والمعدل بالقانون ١٣٦ لسنة ٢٠٢١م، المنشور بالجريدة الرسمية، العدد ٢٩ مكرر، في ٢٨ يوليو ٢٠٢١م.

(٤) قانون ٢ لسنة ٢٠٢١م بإصدار اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ المنشور بالجريدة الرسمية، العدد ٨ مكرر (د)، في ٣ مارس ٢٠٢١م.

العليا، والحقوق والحريات والواجبات العامة، وتعميق النظام الديموقراطي وتوسيع مجالاته». وتعَد هذه الاختصاصات فضفاضة لا يمكن ضبطها، كونها ترتبط بمعاني عامة، وقِيَم دستورية لم يتم وضع حدود عملية لتنفيذها أو قياس أثرها، كما أنها تخضع لما «يراه المجلس كفيلًا بتحقيقها»، وهو أمر يصعب تحديد صاحب المهمة فيه. وتكشف المادة ٢٤٩ عن مهمة المجلس الرئيسة والمتعلقة بأخذ رأيه في بعض الأمور، وهو أمر مرتبط بالإرادة المنفردة لمِن يمتلك سلطة العرض عليه، وهي سلطة أخرى خارج المجلس، سواء كانت مجلس النواب أو رئيس الجمهورية.

وقد نصَّت المادة ٨ من قانون مجلس الشيوخ على المهمة التشريعية لمجلس الشيوخ، والتي اكتفت بالنص على: «يؤخذ رأي مجلس الشيوخ فيما يأتي:

- الاقتراحات الخاصَّة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور.
- مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي تتعلق بحقوق السيادة.
- مشروعات القوانين ومشروعات القوانين المكملة للدستور التي تُحال إليه من رئيس الجمهورية أو مجلس النواب.
- ما يُحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها في الشؤون العربية أو الخارجية.

وينحصر الجزء العملي بعد قيام المجلس بهذه الأعمال في إبلاغ رئيس الجمهورية أو مجلس النواب برأيه في هذه الأمور على النحو الذي تنظمه اللائحة الداخلية للمجلس، ما يَعني أن المجلس لا يتخذ بنفسه إجراءً فيما ناقشه، مكتفيًا بإبلاغ المحصلة لسلطة أخري، وبالتالي، فإن الدستور والقانون واللائحة قد حسموا الشكل البروتوكولي لمجلس الشيوخ، وكونه يميل إلى فكرة المراسم أكثر منه إلى السلطة، حيث ينتهي عمل المجلس عند عتبة تقديم الرأي في المقترَح أو رفع نتيجة القبول والرفض لرئيس الجمهورية أو مجلس النواب، دون منحه سلطة تعديل أو إقرار أو رفض منتج.

يتأكد ذلك بالنظر إلى أدوات الرقابة البرلمانية التي يحق لمجلس الشيوخ ممارستها، فقد وردت في نص المادتين ١٠٧ و١٠٨ من لائحته الداخلية، والتي اقتصرتا على أداتين يتناسبان مع الوظيفة الدستورية للمجلس، وهما «طلب المناقشة»، و«الاقتراح برغبة»، وهي مهام تقتصر على الاستيضاح أو المناقشة العامة. وفي حال استجاب المجلس لطلب المناقشة ووافق المجلس عليها فإن أقصى نتيجة عقب النقاش تتمثل في رفع توصيات واقتراحات للحكومة بغرض مراعاتها في ضوء سياستها العامة(١).

ولم يخرج نتاج الاقتراح برغبة عما قررته اللائحة بخصوص طلب المناقشة، فالمحصلة الختامية تضع الرأي النهائي للمجلس في حوزة الحكومة مع التأكيد على مراعاة تنفيذها في ضوء سياستها العامة.

يُضاف لذلك، أن مجلس الشيوخ لا يملك دستوريًّا الحق في مساءلة الحكومة، حيث نصَّت المادة ٢٥٣ من الدستور على: «رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وغيرهم من أعضاء الحكومة غير مسؤولين أمام مجلس الشيوخ».

ولعل مما يفسر ضعف الأدوات الدستورية الممنوحة لمجلس الشيوخ طبيعة تركيبته وطريقة تكوينه، حيث يُعيَّن ثلث أعضائه بقرار يُصدِره رئيس الجمهورية.

هذه الأمور التي ذكرناها تجعلنا أمام مجلس بروتوكولي، خالٍ من أدوات الرقابة، محدود الأثر التشريعي، منزوع الصلاحيات، وهو ما يؤدي إلى الاقتصار على أعمال مجلس النواب عند الحديث عن السلطة التشريعية، مع الوضع في الحسبان تفنيد الحالات المتداخلة التي أقرها الدستور والقانون لمجلس الشيوخ عند بحثنا للحالة أو المناسبة التي تمَّ فيها هذا التداخل بالمتن أو الهوامش.

المبحث الثاني: ملامح المشهد الانتخابي وتشكيل المجالس التشريعية

يمكن التعرُّف على أهم ملامح المشهد الانتخابي، من خلال الاطلاع على أجواء الترشح لانتخابات مجلسي النواب والشيوخ لعام ٢٠٢٥م، ومقارنتها بما تمَّ في الانتخابات التي سبقتها في ٢٠٢٠م، كي نتمكن من استخلاص الظواهر المواكبة للمشهد، وما تكرر منها في الاستحقاقين، ورَصْد نمط تدخلات السلطة في إدارتها، أو الاستفادة من نتائجها.

(١) نصت المادة ١٢ من لائحة مجلس الشيوخ الداخلية على: «التوصيات والاقتراحات التي يوافق عليها المجلس في شأن طلبات المناقشة تخطر بها الحكومة لمراعات تنفيذها في ضوء سياستها العامة».

الفرع الأول: ملامح المشهد الانتخابي في ٢٠٢٥م

حسب الأصل، ترك الدستور الحالي طريقة تشكيل المجالس للقوانين المعنية، لكنه احتفظ ببعض الضوابط والشروط، أهمها كوتة المرأة، حيث اشترط حجز ربع مقاعد البرلمان للمرأة[١]، وأجريت انتخابات مجلس النواب في كل من ٢٠٢٠ و٢٠٢٥م في ظِل نظام انتخابي أخذ بالنظام المختلط بين القائمة والفردي[٢]، بواقع ٢٨٤ للمقاعد بالنظام الفردي، و٢٨٤ للمقاعد بنظام القائمة، بالإضافة لنسبة ٥٪ من الأعضاء يتم تعيينهم بقرار رئيس الجمهورية. واشترط القانون في انتخابات القائمة، تقديم قائمة احتياطية بذات العدد المطلوب للقائمة الأصلية، بالإضافة لحجز كوتة لمصلحة فئات وصفات من المرشحين، تشمل عددًا محددًا لكل منها، وتضم المسيحيّين، والعمال والفلاحين، والشباب، وذوي الإعاقة، والمقيمين في الخارج، بالإضافة لنسبة مقيدة محجوزة للمرأة[٣]. وفيما يبدو محاولة لتلافي عدم الدستورية، أجاز قانون مجلس النواب في آخر تعديل له تشكيل القائمة من مرشحي الأحزاب والمرشحين المستقلين بشرط أن يُدوَّن بجوار كل مرشح صفته الحزبية أو كونه مستقلًا، إلَّا أن هذا الأمر عاد للصدارة كشكوى عامة حيث لم تستطع الأحزاب توفير الأعداد المطلوبة التي تغطي القائمة الأصلية والاحتياطية.

مسألة القوائم نظمها «قانون تقسيم الدوائر» وحدد حصة مقاعدها حسب الامتداد الجغرافي، وعدد السكان، عبر تقسيم الجمهورية إلى أربعة دوائر بعدد إجمالي ٢٨٤ مقعدًا، «قائمتان» من القوائم الأربعة تتضمن ١٠٠ مقعد لكل قائمة، فيما القائمتان الأخريان بعدد ٤٢ مقعد لكل قائمة[٤]. وقد طرأ تغيير طفيف على نظام القوائم في انتخابات ٢٠٢٥م،

(١) نصت المادة ١٠٢ من الدستور على: «يُشكَّل مجلس النواب من عدد لا يقل عن أربعمائة وخمسين عضوًا، يُنتخبون بالاقتراع العام السري المباشر، على أن يُخصَّص للمرأة ما لا يقل عن ربع إجمالي عدد المقاعد. ويشترط في المترشح لعضوية المجلس أن يكون مصريًّا، متمتعًا بحقوقه المدنية والسياسية، حاصلًا على شهادة إتمام التعليم الأساسي على الأقل، وألَّا تقل سِنُّه يوم فتح باب الترشح عن خمس وعشرين سنة ميلادية. ويُبيّن القانون شروط الترشح الأخرى، ونظام الانتخاب، وتقسيم الدوائر الانتخابية بما يُراعي التمثيل العادل للسكان، والمحافظات، ويجوز الأخذ بالنظام الانتخابي الفردي أو القائمة أو الجمع بأي نسبة بينهما.

(٢) حدد قانون مجلس الشيوخ عدد نواب مجلس الشيوخ بعدد ٣٠٠ عضو: ١٠٠ عضو منهم بنظام الفردي، و١٠٠ بنظام القائمة، و١٠٠ بالتعيين من رئيس الجمهورية، وتقسم القوائم لأربعة دوائر تخصص دائرتين منهما بعدد ١٥ مقعد وبخصص للدائرتين الأخريين ٣٥ مقعد لكل منهما، ويَحجز للمرأة ثلاثة مقاعد في كل قائمة تشكل من ١٥ عضوًا وسبع نساء في كل قائمة ٣٥ عضو.

(٣) اشترط قانون مجلس الشيوخ ١٤١ لسنة ٢٠٢٠م تخصيص ١٠٪ من مقاعد المجلس بحد أدنى للمرأة.

(٤) حدد القانون أربعة دوائر لانتخابات القوائم، وهي «دائرة قطاع القاهرة وجنوب ووسط الدلتا وتشمل ٦ محافظات «القاهرة، القليوبية، الدقهلية، المنوفية، الغربية، كفر الشيخ» ونصيبها ١٠٢ مقعد، دائرة قطاع شمال ووسط وجنوب الصعيد وتشمل ١١ محافظة «الجيزة، الفيوم، بني سويف، المنيا، أسيوط، الوادي الجديد، سوهاج، قنا، الأقصر، أسوان، البحر الأحمر» ونصيبها ١٠٢

خصم مقعدين من كلا القائمتين البالغتين ٤٢ مقعدًا لصالح القائمتين الأخريين، ليكون هناك قائمتان بعدد ٤٠ مقعدًا، وقائمتان بعدد ١٠٢ مقعد[١].

رغم التعديلات التي أجريت على البنية التشريعية للانتخابات، لم يختلف المشهد في انتخابات ٢٠٢٥م عن سابقه، بل يمكن القول إن البيئة المحيطة لم تختلف كثيرًا عن الانتخابات البرلمانية التي شهدتها مصر قبل ثورة يناير، إذ أدَّت الانتخابات في المحصلة إلى سيطرة أغلبية برلمانية موالية للسلطة بنسبة هيمنة ساحقة على المشهد الانتخابي، ومن ثم على المشهد البرلماني.

حتى نقف على المشهد الانتخابي، دعونا نتعرف على الخريطة الرقمية للمرشحين وحركة الأحزاب في ترتيب ملفات مرشحيها بالفردي والقائمة، ثم نستخلص أهم الملاحظات التي تساهم في قراءة هذه الخرائط، ثم نختم بأهم الظواهر الانتخابية التي صاحبت فترة الترشح والانتخاب.

إحصاءات وأرقام

بلغ عدد المرشحين الفرديين في انتخابات مجلس الشيوخ الأخيرة التي أجريت في أغسطس الماضي ٤٢٨ مرشحًا، منهم ١٨٦ مرشحًا مستقلًا، بينما قدمت أحزاب الموالاة ١٠٠ مرشح فردي، وهو ما يُعَد انخفاضًا كبيرًا عن انتخابات ٢٠٢٠م؛ حيث تقدم للترشح ٧٧٩ مرشحًا.

وفي انتخابات مجلس النواب ٢٠٢٥م، أعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات عن قبول أوراق ترشح ٢٥٩٧ مرشحًا[٢]، منهم ٢٠٣٦ مرشحًا مستقلًا، وبلغت حصة أحزاب الموالاة التي انضم إليها حزب «الجبهة الوطنية» ٢٥١ مرشحًا للنواب، وهو الأمر الذي يقترب كثيرًا من المشهد الانتخابي في ٢٠٢٠م، حيث بلغ العدد «٣٩٦٣» مرشحًا، منهم ٣٠٩٦ مرشحًا مستقلًا، وكان العدد الأكبر من مرشحي الأحزاب من نصيب «أحزاب الموالاة»[٣].

مقعد، دائرة قطاع شرق الدلتا وتشمل ٧ محافظات «الشرقية، دمياط، بورسعيد، الإسماعيلية، السويس، شمال سيناء، جنوب سيناء» ونصيبها ٤٠ مقعد، دائرة قطاع غرب الدلتا وتشمل ٣ محافظات (الإسكندرية، البحيرة، مطروح) ونصيبها ٤٠ مقعدًا».

(١) القانون ٨٥ لسنة ٢٠٢٥م بتعديل قانون مجلس النواب رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤م، والقانون ١٧٤ لسنة ٢٠٢٠م في شأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب، المنشور بالجريدة الرسمية، العدد ٢٣ (تابع)، في ٤ يونيو ٢٠٢٥م.

(٢) الهيئة الوطنية للإعلام، انتخابات مجلس النواب.. ٢٥٩٧ مرشحًا يتنافسون لشغل ٢٨٤ مقعدًا، https://urli.info/1ja70

(٣) مصطلح تم التوافق عليه واستخدامه في التصريحات السياسية والمتابعات الإعلامية.

وفي الجدول التالي مقارنة بين أعداد المرشحين الحزبيّين والمستقلين بين انتخابات عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٥م.

الحزب	المرشحين ٢٠٢٠	المرشحين ٢٠٢٥	عدد المحافظات ٢٠٢٠	عدد المحافظات ٢٠٢٥	الحزب	المرشحين ٢٠٢٠	المرشحين ٢٠٢٥	عدد المحافظات ٢٠٢٠	عدد المحافظات ٢٠٢٥
المستقلين	٣٠٩٦	٢٠٣٩	٢٧	٢٧	المصريين الاحرار	١٤	٧	٧	٦
مستقبل وطن	٢٨٠	١٢٤	٢٧	٢٤	الجيل الديمقراطي	١٢	١١	٨	٨
حماة الوطن	١٢١	٧٠	٢٤	٢٤	أبناء مصر	١٠	٧	٦	٦
الشعب الجمهوري	٥٨	١١	٢٢	٨	الإصلاح والنهضة	٨	١٧	٤	٧
الوفد الجديد	٦٧	٤١	٢٣	١٨	مصر المستقبل	٨	٤	٨	٤
المصري الديمقراطي	١٧	٣٢	٩	١٥	الغد	٥	٣	٥	٢
التجمع	١١	٣	٨	٣	مصر الحديثة	٥	١٠	٤	٨
الإصلاح والتنمية	٧	٩	٥	٧	نداء مصر	٥	١	٣	١
الحرية المصري	٤٩	٣	٢٠	٣	الاتحاد	٣	١	٣	١
العدل	٥	٤٠	٥	١٨	صوت الشعب	٣	٥	٣	٥
المؤتمر	٤٦	٣٨	٢٠	١٨	الريادة	٣	١	٣	١
المحافظين	٢٦	١٣	١٦	٧	إرادة جيل	١	٨	١	٥
مصر القومي	٢٣	٣	١٢	٣	حقوق الإنسان والمواطنة	١	٣	١	٢
الحركة الوطنية	٢٠	٥	٩	٣	الأحرار الاشتراكيين	١	٥	١	٥
النور	١٥	١٢	٧	٨	الجبهة الوطنية	لم يشارك	٤٥	لم يشارك	٢٣
المصريين	١٧	لم يشارك	٩	لم يشارك	الدستور	لم يشارك	١١	لم يشارك	٦

التحرير المصري	١٠	لم يشارك	٧	لم يشارك	السلام الديمقراطي	لم يشارك	٥	لم يشارك	٣
العربي للعدل والمساواة	٦	لم يشارك	٢	لم يشارك	العربي الناصري	لم يشارك	١	لم يشارك	١
النصر	٤	لم يشارك	١	لم يشارك	الكرامة	لم يشارك	٢	لم يشارك	١
التحالف الشعبي	٢	لم يشارك	٢	لم يشارك	المستقلين الجدد	لم يشارك	٢	لم يشارك	٢
الصرح المصري الحر	٢	لم يشارك	٢	لم يشارك	الوعي	لم يشارك	٥	لم يشارك	٣
مصر بلدي	١	لم يشارك	١	لم يشارك					
الأحرار الدستوريين	١	لم يشارك	١	لم يشارك					

القوائم الانتخابية

تشكلت القوائم الانتخابية في كلا المرتين عبر التحالفات، ولم ينفرد حزب بتشكيل قائمة بمفرده، ويُعَد تحالف «القائمة الوطنية من أجل مصر» هو المستفيد الوحيد من نظام القوائم في كلا الانتخابين (٢٠٢٠ و٢٠٢٥م).

واللافت في تشكيل هذه القائمة أنها ضمَّت ثلاث فئات من الأحزاب حسب التوجُّه السياسي المعلَن للحزب: الفئة الأولى تضم أحزاب الموالاة للنظام «مستقبل وطن»، و«حماة وطن»، و«الشعب الجمهوري»، و«الجبهة والوطنية». ويمكن إلحاق أحزاب أخري أقل تأثيرًا في دعم النظام بهذه الفئة، وهي أحزاب «مصر الحديثة»، و«مصر المستقبل»، و«إرادة جيل». وتمثل الفئة الثانية الأحزاب ليبرالية التوجه، وهي «الوفد»، و«المصري الديمقراطي»، و«العدل»، و«المؤتمر»، و«الإصلاح والتنمية»، و«الحرية المصري». والفئة الثالثة تضم حزب «التجمع» كحزب يساري وحيد في تركيبة القائمة، وتُسوِّق أحزاب المعارضة مشاركتها في القائمة، باعتبار ذلك تحالفًا انتخابيًّا وليس سياسيًّا، وهو ما تكرر بشكل مطابق في كلتا المرتين[١].

(١) اليوم السابع، باسم كامل: تحالفنا انتخابيا وليس سياسيًا، https://urli.info/1ja7e

وفي الجدول التالي مقارنة لتشكيل تحالف القائمة الوطنية من أجل مصر في كلا الانتخابين:

الحزب	التوجه	2020	٢٠٢٥	الحزب	التوجه	٢٠٢٠	٢٠٢٥
مستقبل وطن	موالاة	145	١٢٢	المصري الديمقراطي	ليبرالي	7	9
حماة وطن	موالاة	19	٥٣	الوفد	ليبرالي	21	7
الشعب الجمهوري	موالاة	28	16	الإصلاح والتنمية	ليبرالي	9	8
إرادة جيل	موالاة	2	1	العدل	ليبرالي	2	8
مصر الحديثة	موالاة	12	لم يشارك	الحرية المصري	ليبرالي	5	2
مصر المستقبل	موالاة	لم يشارك	1	المؤتمر	ليبرالي	7	3
الجبهة الوطنية	موالاة	لم يشارك	42	التجمع	يساري	5	4
المستقلين	مستقل	22	8				

لم تكن «القائمة الوطنية من أجل مصر» هي التحالف الوحيد في انتخابات ٢٠٢٠م، حيث نافستها ثلاثة تحالفات أخري في الانتخابات[١]، لكنها انفردت في انتخابات ٢٠٢٥م بالمشهد الانتخابي للقوائم بعدما استبعدت الهيئة الوطنية للانتخابات ثلاث قوائم من الترشح، وهي قوائم «حزب الجيل»، و«نداء مصر»، و«القائمة الشعبية صوتك لمصر»، بسبب عدم استيفاء هذه القوائم للشروط القانونية والإجرائية التي وضعتها الهيئة الوطنية للانتخابات، ما أدَّى إلى عدم قبول أوراق ترشحها[٢]، ومِن ثمَّ فوز تحالف القائمة الوطنية من أجل مصر بالتزكية، بشرط الحصول على ٥٪ من أصوات الناخبين كحد أدنى حسب نص القانون.

(١) تحالف «نداء مصر» شارك بقائمتين في دوائر قطاع شمال ووسط وجنوب الصعيد، وقطاع غرب الدلتا، وتحالف «أبناء مصر» شارك بقائمة واحدة في دائرة قطاع شرق الدلتا، و«تحالف المستقلين» شارك بقائمة واحدة في دائرة قطاع القاهرة وجنوب ووسط الدلتا.

(٢) الشرق الأوسط، مصر: استبعاد ٣ قوائم من الترشح في «النواب» يثير جدلًا تزامنًا مع رفض قبول أوراق ١٨١ شخصًا على مقاعد «الفردي»، https://urli.info/1emE8

خلاصات وملاحظات حول أرقام وإحصاءات الترشح

خرائط الأرقام في ملف المرشحين الأفراد والأحزاب، أكثر ما يساعد في قراءة المشهد الانتخابي، ونلخصها في الملاحظات التالية:

تكمن الملاحظة الأولى في انخفاض عدد المرشحين على المقاعد الفردية بصفة عامة في انتخابات ٢٠٢٥م عن سابقتها، في الوقت الذي تطابقت النسبة المئوية لعدد المرشحين المستقلين على المقاعد الفردية في كلا الانتخابين؛ حيث بلغت ٧٨,١٢٪ في ٢٠٢٠م، ونسبة ٧٨,٥ في ٢٠٢٥م. ذات الأمر يمكن ملاحظته في عدد الأحزاب التي تقدمت للانتخابات الفردية، حيث اقتربت من التطابق في المرتين، فبلغت في الأولى ٣٦ حزبًا، وفي المرة الثانية ٣٥ حزبًا. بل إن عدد الأحزاب التي غابت عن الانتخابات في ٢٠٢٥م اقترب مع عدد الأحزاب التي حلت محلها، حيث غابت ثمانية أحزاب وحَلَّ محلها سبعة، في مشهد متناغم لا يمكن قراءته إلَّا في سياق تنسيقٍ ما مِن جهةٍ ما.

الملاحظة الثانية تابعة لنتائج الملاحظة الأولى، حيث انخفض عدد المرشحين عن أحزاب الموالاة، فبينما تقدمت في انتخابات ٢٠٢٠م بعدد ٤٥٩ مرشحًا (بنسبة ١١,٥٪ من إجمالي المرشحين)، بلغ عدد المرشحين عن أحزاب الموالاة في ٢٠٢٥م ٢٤٩ مرشحًا (بنسبة ٩,٥٪)، واللافت هنا أن نسبة الانخفاض ٢٪ أضيفت لصالح مرشحي الأحزاب الحليفة لأحزاب الموالاة[١]، حيث زاد عدد مرشحي تلك الأحزاب من ٢١٥ مرشحًا (بنسبة ٥,٤٪) في انتخابات ٢٠٢٠م إلى ١٨٨ مرشحًا (بنسبة ٧,٢٪) في انتخابات ٢٠٢٥م.

تكتمل الصورة أكثر عندما ندمج بين الملاحظات المتعلقة بانتخابات القائمة ونقرأ أرقام ملف الترشح على المقاعد الفردية والقائمة بصورة إجمالية، حيث نجد تطابقًا في النسبة المئوية للمرشحين المنافسين على المقاعد الفردية من المستقلين والأحزاب (من خارج أحزاب تحالف الوطنية من أجل مصر) في كلتا المرتين. فبينما بلغ عدد المرشحين في المرة الأولى ٣٢٩٧ مرشحًا (بنسبة ٨٣,١٩٪) بلغ العدد لذات الفئة ٢١٦٩ مرشحًا (بنسبة ٨٣,٥٪) في

(١) تشكلت القائمة الوطنية من أجل مصر في انتخابات ٢٠٢٠م من عدد اثني عشر حزبًا، وفي ٢٠٢٥م من ثلاثة عشر حزبًا. اشتركت أحزاب «الوفد، والتجمع، والمصري الديمقراطي الاجتماعي، والعدل، والحرية المصري، والإصلاح والتنمية، والمؤتمر، وإرادة جيل، في كلا المرتين، فيما شارك حزب مصر الحديثة في ٢٠٢٠م، وحزب مصر المستقبل في ٢٠٢٥م، وشارك من أحزاب الموالاة في المرتين أحزاب هي «مستقبل وطن، وحماة وطن، والشعب الجمهوري»، وأضيف حزب «الجبهة الوطنية» لقائمة ٢٠٢٥م.

انتخابات ٢٠٢٥م. كما نلاحظ زيادة نسبة مشاركة أحزاب الموالاة في مقاعد القائمة، فبينما كان عدد حصتها في ٢٠٢٠م ١٩٢ مقعدًا (بنسبة ٦٧,٦٪)، بلغ عددها في انتخابات ٢٠٢٥م ٢٣٣ مقعدًا (بنسبة ٨٢٪)، وهو ما قد يُفسِّر انخفاض مرشحي «الموالاة» على المقاعد الفردية، حيث مقاعد القائمة مضمونة أكثر من الفردي، في حال الفوز بالتزكية، وهو ما تمَّ بالفعل.

الفرع الثالث: ظواهر انتخابية

ظواهر انتخابية عدة واكبت العملية الانتخابية في عام ٢٠٢٥م، يمكن رصد أهمها في النقاط التالية:

هندسة الانتخابات

بالتزامن مع التحضير لانتخابات ٢٠٢٥م، شاع استخدام مصطلح «هندسة الانتخابات» على ألسنة الساسة والإعلاميّين، ويشير لتدخلات الأجهزة الأمنية والاستخبارية في إعداد مرشحي الفردي، وترتيبات تشكيل القوائم ونسب الأحزاب بها.

ويمكننا هنا استخلاص عدة نتائج تدعم فكرة هندسة الانتخابات، عبر الجمع بين كافة الملاحظات المستقاة من الأرقام والنسب على مقاعد الفردي والقائمة في كلا الاستحقاقين، حيث يمكننا القول إن ثمَّة تناغم أحدثته «جهةٌ ما» في إخراج المشهد، أولى مؤشراته تمكين أحزاب الموالاة من حسم المنافسة على القوائم، ما منحهم ٤٠٪ من مقاعد المجلس عبر قائمة وحيدة، أتاحت لأربعة أحزاب حسم ٢٣٣ مقعدًا، فيما تركوا لحلفائهم من المستقلين ومرشحي تسعة أحزاب أخري ٥١ مقعدًا فقط.

لكن المؤشرات الأقرب في تأكيد هندسة ملف الانتخابات، تكمن في تحرُّك النسب والأرقام بشكل متطابق حينًا، أو قريبة من التطابق في أحيان أخري، عبر الانخفاض أو الزيادة في حصص بعض القوى على حساب أخري، فنسبة المستقلين في الانتخابات الحالية هي ذاتها نسبتهم في الماضية، وعدد الأحزاب التي تقدمت للانتخابات الفردية والقائمة لم يتغير، وعدد المرشحين من خارج أحزاب القائمة القريبة من السلطة متطابق في كلا الاستحقاقين، هذه المقاربات تحمل وجهًا من أوجه الارتياب، وكأن أحدًا قد وضع سقفًا أو اشترط حدًا

أقصي للمشاركة، وحدد نسبة معينة لم يترك احتمالات لتغييرها. وهكذا، ما من انخفاض في اتجاه إلَّا وأمامه تعويض في اتجاه آخر بذات النسبة أو قريبة منها بشكل كبير.

من شواهد هندسة الانتخابات أيضًا استبعاد القوائم الثلاث المنافسة لأسباب واهية، واستبعاد ١٨٠ مرشحًا فرديًّا[١] من بينهم مرشحون كانوا أعضاءً في مجلس ٢٠٢٠م ممن لهم توجه سياسي معارض للسلطة، ما ينفي وجود سبب استبعاد مستحدث في الانتخابات التالية[٢].

توريث المقاعد

توريث الوظائف العامة في مصر له تاريخ طويل، وتطبيقات عدة، تتعلق بالتعيين، وتُعَد مجالات القضاء، والسلك الدبلوماسي، وبعض وظائف الدولة العليا في السلك الإداري، محلًا للتوريث، أما البرلمان فلم يَعرف التوريث إلَّا في حدود حجز الترشح على بعض الدوائر للعائلات الكبرى، فيَخوض الوريث العملية الانتخابية بديلًا عن والده أو شقيقه، أو كبير عائلته. وتدار هذه العملية بطرق عدة، منها في سياق الوفاء للعائلة، عبر انتهاج أساليب تتراوح بين منع المرشحين الأقوياء من المنافسة، والتزوير الفج، حتي يَحتفظ الوريث بالمقعد. لكن التوريث في انتخابات المجالس في انتخابات عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٥م أخذ منحى مختلفًا؛ حيث يورث المقعد ذاته بشكل حقيقي، فيَحصل الوريث على المقعد بشكل تلقائي، بمجرد ترشحه على المقاعد الاحتياطية للقائمة، حيث اشترط القانون كما أوردنا وجود قائمة احتياطية توازي ذات العدد والصفات والانتماء الحزبي، بحيث يَحل المرشح الاحتياطي محل النائب إن توفاه الله، وهو ما حدث بالفعل في أكثر من مناسبة في برلمان ٢٠٢٠م[٣].

وشهدت قوائم «الوطنية من أجل مصر» الفائزة بجميع مقاعد مجلس النواب والشيوخ، نسب كبيرة من احتمالات التوريث بين مرشحي القوائم، حيث بلغت في انتخابات النواب ٢٠٢٠ نسبة ٣٤٪ من مقاعد القائمة، بينما بلغت في انتخابات ٢٠٢٥م نسبة ١٧٪، وفي انتخابات الشيوخ ٢٠٢٠م كانت النسبة ٣٦٪ من مقاعد القائمة، بينما بلغت في انتخابات ٢٠٢٥م نسبة ١٧٪. واللافت أن نسب الانخفاض في مساحة التوريث بالقوائم تحركت

(١) موقع إيجبتك، بالأسماء.. الهيئة الوطنية تستبعد ١٨٠ مرشحا و٣ قوائم من سباق النواب ٢٠٢٥، https://urli.info/1eCg9

(٢) موقع المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، استبعاد هيثم الحريري وآخرين من انتخابات النواب إعدام سياسي للمرشحين وتفريغ الانتخابات من مضمونها، https://urli.info/1eCfb

(٣) الجزيرة نت، الأبناء مكان الآباء المتوفين في برلمان مصر... توريث أم تصعيد قانوني؟ https://h7.cl/1jLUn

بذات القدر لتنخفض بنسبة النصف تقريبًا في كلا المجلسين خلال انتخابات ٢٠٢٥م عن سابقتها. وفي المحصلة يُحدِث التوريث تفريغًا للمجلس من مستحقيه؛ لأنه يُنتِج فئةً من النواب الاضطراريين ليس لديهم غير مقوم وحيد هو القرابة للمرشح الأساسي، ما يفرض على الناخب نوابًا لم يَخترهم عندما يحلون محل المرشح الأساسي.

شراء المقاعد البرلمانية وليس الأصوات

في السابق كانت ظاهرة شراء الأصوات هي الظاهرة المصاحبة للانتخابات، حيث يَدفع المرشح بشكل عشوائي مبلغًا من المال لكل مَن ينتخبه، لكن هذا الأمر تراجع لظاهرة جديدة شهدتها انتخابات ٢٠٢٥م، تكمن في شراء المقعد النيابي ذاته، حسب إفادات كثير من المرشحين والمراقبين. وقد أجريت هذه العملية لصالح أحزاب الموالاة بالدرجة الأولى في المقاعد الفردية والقوائم على السواء[١].

الفيتو الرئاسي

في تصريحات ألقاها السيسي، برر تدخُّله في قضية الانتخابات النيابية، وملاحظاته التي أبداها بتدوينة على الصفحة الرسمية بشأن عملية التصويت، كان بمثابة «فيتو» على بعض الممارسات التي لم يكن راضيًا عنها، موضحًا أن ما يقوم به يهدف إلى الحفاظ على نزاهة العملية الانتخابية[٢]، واستخدام مصطلح «فيتو» يتناسب مع الإجراءات التي اتخذتها الهيئة الوطنية للانتخابات وألغت بموجبها العملية الانتخابية في ١٩ دائرة انتخابية، بعدما أشادت بالعملية الانتخابية في وقت سابق على هذا الإجراء، وتغاضت عن الشكاوى التي تقدم بها المرشحين، فيما لم تستجب للتظلمات إلَّا بعد «فيتو» رئاسي على الإجراءات.

المبحث الثالث: المشهد البرلماني في مصر

أسفرت الانتخابات النيابية التي تمَّت خلال شهري نوفمبر/ديسمبر ٢٠٢٠م عن تشكل مجلس النواب من عدد ٥٩٦ عضوًا، وقد اكتسب العضوية من المرشحين بالنظام الفردي ٢٨٣ عضوًا بعد تأجيل الانتخابات في دائرة دير مواس بالمنيا وفق حكم أصدرته المحكمة الإدارية العليا[٣]

(١) زاوية ثالثة، ٧٠ مليون للمقعد: من يشتري طريقه إلى برلمان مصر؟، https://h7.cl/1f14A

(٢) العربي الجديد، السيسي: فيتو ضد أي ممارسات تخلّ بنزاهة الانتخابات، https://url-shortener.me/519C

(٣) اليوم السابع، الهيئة الوطنية: تأجيل انتخابات النظام الفردي بدائرة دير مواس بعد إدراج علاء حسانين، https://urli.info/1ja7C

و٢٨٤ مقعدًا عن القوائم، وانضم للعضوية عبر التعيين ٢٨ عضوًا بالقرار الرئاسي رقم ٤ لسنة ٢٠٢١م[١]، وفق ما أقره قانون مجلس النواب بتعيين رئيس الجمهورية لنسبة ٥٪ من النواب، ويُعد هذا البرلمان هو الأكبر من حيث عدد الأعضاء منذ بداية الحياة البرلمانية في مصر[٢].

تشكَّل المجلس من ثلاثة عشر حزبًا بالإضافة للمستقلين، وتنوعت طرق نجاح الأحزاب، حيث حصلت ثمانية أحزاب على مقاعدها بالجمع بين نظامي القائمة والفردي[٣]، فيما حصلت أربعة أحزاب على مقاعدها عبر نظام القائمة فقط[٤]، وانفرد حزب النور بطريقة الحصول على مقاعده عبر النظام الفردي فقط.

الفرع الأول: الأغلبية البرلمانية والتركيبة الحزبية ومناصب البرلمان

عزز تحالف «الوطنية من أجل مصر» تواجده البرلماني عبر الفوز بجميع القوائم الأربعة، ما منح حزب «مستقبل وطن» وهو الحزب الرئيس بالقائمة أغلبية مريحة، حيث جاء أيضًا في مقدمة الأحزاب الحائزة على مقاعد النظام الفردي، ما أدَّى في المحصلة إلى إنتاج برلمان تتمتع فيه أحزاب الموالاة بنسبة ثلثي المجلس بشكل مباشر دون الحاجة لتحالفات داخل البرلمان، وهو ما ألقى بظلاله على تشكيلات مجلس النواب، ومَكَّن حزب الأغلبية من إدارة المشهد النيابي بعدما أدار المشهد الانتخابي. وقد أفرزت الانتخابات الداخلية لمناصب المجلس، حصول حزب مستقبل وطن على أحد منصبي وكيل مجلس النواب وهو المستشار أحمد سعد الدين، ورئاسة «١٧» لجنة من لجان المجلس البالغة «٢٥» لجنة، بالإضافة للجنة برئاسة عضو عن حزب حماة الوطن، وهي أغلبية إدارية تمكنه من مفاصل المجلس، لا سيما وأن التحالف حاز على أغلبية تشكيل اللجان أيضًا.

تكرر ذات الأمر بشكلٍ أكبر في مجلس الشيوخ حيث حصل تحالف أحزاب الموالاة على أغلبية ساحقة من مقاعد المجلس، بعدد ٢٤٩ مقعدًا من إجمالي ٣٠٠ مقعد[٥].

(١) القرار ٤ لسنة ٢٠٢١م بتعيين أعضاء مجلس النواب، المنشور بالجريدة الرسمية، العدد ٥٣ مكرر (هـ)، في ٧ يناير ٢٠٢١م.

(٢) اليوم السابع، بالأسماء.. ٥٦٧ نائبًا فائزون بمجلس النواب ٢٠٢٠م، https://urli.info/1emEv

(٣) أحزاب تحالف قائمة الوطنية من أجل مصر «مستقبل وطن، والشعب الجمهوري، والوفد الجديد، وحماة وطن، ومصر الحديثة، والمؤتمر، والحرية، والتجمع الوطني الديمقراطي».

(٤) باقي أحزاب ذات القائمة الوطنية من أجل مصر، وهي «العدل، وإرادة جيل، الإصلاح والتنمية، والمصري الديمقراطي الاجتماعي».

(٥) اليوم السابع، مجلس الشيوخ ٢٠٢٥.. ١٩ حزبا تحت القبة و١٠ هيئات برلمانية ترسم المشهد الجديد، https://h7.cl/1jlOw

أفرزت تلك التركيبة برلمانًا يمارس مهامه بالقرب من الحكومة وبالتعاون معها، ولم يختلف كثيرًا عن النسخة السابقة في برلمان ٢٠١٥م، فكيف مارس المجلس مهامه؟ وماهي تلك المهام؟

الفرع الثاني: وظائف مجلس النواب الدستورية

قدمنا عند الحديث عن دور مجلس الشيوخ، أنه أقرب للدور البروتوكولي منه للتشريعي أو الرقابي، وعلى العكس من ذلك، فإن مجلس النواب يمتلك – بحسب الدستور والقانون ولائحته الداخلية – كافة أدوات الرقابة والتشريع بشكل حقيقي. وامتلاك هذه الأدوات لا يَعني بالضرورة حُسْن استخدامها، فإن جودة هذا الاستخدام تمثل الفارق الرئيس بين مجلس قوي يؤدي دوره الدستوري في الرقابة على السلطة التنفيذية، ويحاسبها، وينهض بمهمته في التشريع باستقلال، ومجلس تابع للسلطة التنفيذية، ينفذ رغباتها ويتغاضى عن مساوئها، ويشاركها انحيازاتها.

كما قدمنا، فإن الدستور قد حدد وظيفة مجلس النواب وسلطاته، فبحسب نص المادة ١٠١: «يتولى مجلس النواب سلطة التشريع، وإقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، ويمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وذلك كله على النحو المبيَّن في الدستور».

وحسب الدستور، فإن وظائف المجلس تتضمن سلطتين رئيستين: هما «التشريع والرقابة». ويمارس المجلس الوظيفة التشريعية عبر عدة أدوات، تتضمَّن اختصاصه بتعديل الدستور[١]، وإقرار قوانين الخطة والموازنة[٢]، وإقرار مشروعات القوانين[٣]. كما يختص المجلس باعتماد القرارات

(١) وقد نظم الدستور طرق تعديله، حيث تتم وفق طلب رئيس الجمهورية، أو خمس أعضاء مجلس النواب لتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، ويعقد المجلس جلسة خاصة لمناقشة المواد المطلوب تعديلها، وفي حال الموافقة تصاغ المواد وتطرح للاستفتاء على الشعب. وقد نصت المادة ٢٢٦ على: «لرئيس الجمهورية، أو لخُمس أعضاء مجلس النواب، طلب تعديل مادة، أو أكثر من مواد الدستور، ويجب أن يذكر في الطلب المواد المطلوب تعديلها، وأسباب التعديل. وفي جميع الأحوال، يناقش مجلس النواب طلب التعديل خلال ثلاثين يومًا من تاريخ تسلمه، ويصدر المجلس قراره بقبول طلب التعديل كليًّا، أو جزئيًّا بأغلبية أعضائه. وإذا رُفِض الطلب لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل حلول دور الانعقاد التالي. وإذا وافق المجلس على طلب التعديل، يناقش نصوص المواد المطلوب تعديلها بعد ستين يومًا من تاريخ الموافقة، فإذا وافق على التعديل ثلثا عدد أعضاء المجلس، عرض على الشعب لاستفتائه عليه خلال ثلاثين يومًا من تاريخ صدور هذه الموافقة، ويكون التعديل نافذًا من تاريخ إعلان النتيجة، وموافقة أغلبية عدد الأصوات الصحيحة للمشاركين في الاستفتاء. وفي جميع الأحوال، لا يجوز تعديل النصوص المتعلقة بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية، أو بمبادئ الحرية، أو المساواة، ما لم يكن التعديل متعلقًا بالمزيد من الضمانات».

(٢) ويشمل إقرار مشروعات قوانين خاصة بخطط التنمية، وربط الحسابات الختامية، ومشروعات ربط الموازنة للدولة وموازنات الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، ومناقشة التقارير المحاسبة والمالية كتقارير الجهاز المركزي للمحاسبات ووزارات المالية والتخطيط والاقتصاد.

(٣) يقر مجلس النواب مشروعات القوانين المقدمة من رئيس الجمهورية أو الحكومة أو عشر أعضاء مجلس النواب، التي تتضمن إصدار قوانين جديدة أو تعديل قوانين قائمة.

بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية في غياب مجلس النواب حسب الإجراءات التي أوردتها المادة ١٥٦ من الدستور[١]، وأخيرًا فإن مجلس النواب يُقِر المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يبرمها رئيس الجمهورية، فإما يُجري استفتاءً بشأنها، إن كانت من الاتفاقيات التي تحتاج لذلك، كمعاهدات الصلح أو المتعلقة بحقوق السيادة، وفي غير هذه الفئات من المعاهدات للمجلس أن يوافق أو يرفض، وفي كل الأحوال لا يُصدِر رئيس الجمهورية قرارات الاتفاقيات بالجريدة الرسمية إلَّا بعد موافقة المجلس[٢].

ونظمت لائحة مجلس النواب عددًا من أدوات الرقابة والمحاسبة على السلطة التنفيذية في كافة مستوياتها من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء، ولأهميتها، نجمل تعريفها بشكل مختصر فيما يلي:

اتهام رئيس الجمهورية وسحب الثقة منه ومناقشة بياناته وبيانات الحكومة

منحت اللائحة الحق لأغلبية أعضاء المجلس بتقديم طلب اتهام رئيس الجمهورية بانتهاك أحكام الدستور، ويُحيل رئيس المجلس طلب الاتهام إلى النائب العام للتحقيق مع رئيس الجمهورية، وعند ورود نتيجة التحقيق للمجلس، يُحال إلى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية التي تكتب تقريرًا يُعرَض على المجلس الذي يُمرِّر طلب الاتهام بأغلبية الثلثين، ويترتب على ذلك إيقاف رئيس الجمهورية[٣].

(١) نصت المادة ١٥٦ على: «إذا حدث في غير دور انعقاد مجلس النواب ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، يدعو رئيس الجمهورية المجلس لانعقاد طارئ لعرض الأمر عليه. وإذا كان مجلس النواب غير قائم، يجوز لرئيس الجمهورية إصدار قرارات بقوانين، على أن يتم عرضها ومناقشتها والموافقة عليها خلال خمسة عشر يومًا من انعقاد المجلس الجديد، فإذا لم تعرض وتناقش أو إذا عرضت ولم يقرها المجلس، زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون، دون حاجة إلى إصدار قرار بذلك، إلا إذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة، أو تسوية ما ترتب عليها من آثار.

(٢) نصت المادة ١٥١ من الدستور على «يمثل رئيس الجمهورية الدولة في علاقاتها الخارجية، ويبرم المعاهدات، ويصدق عليها بعد موافقة مجلس النواب، وتكون لها قوة القانون بعد نشرها وفقا لأحكام الدستور. ويجب دعوة الناخبين للاستفتاء على معاهدات الصلح والتحالف وما يتعلق بحقوق السيادة، ولا يتم التصديق عليها إلا بعد إعلان نتيجة الاستفتاء بالموافقة. وفي جميع الأحوال لا يجوز إبرام أية معاهدة تخالف أحكام الدستور، أو يترتب عليها التنازل عن أي جزء من إقليم الدولة».

(٣) وردت مواد اتهام رئيس الجمهورية في لائحة مجلس النواب بالقانون ١ لسنة ٢٠١٦م، بالمواد أرقام (١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤).

ويُقدَّم طلب اقتراح سحب الثقة من رئيس الجمهورية من أغلبية النواب[١]، تمهيدًا لانتخابات رئاسية مبكرة، ويُنظَر باللجنة العامة التي تقدم تقريرها للمجلس وفق إجراءات خاصَّة، وللمجلس أن يسحب الثقة بعد إجراء استفتاء عام حسب حكم المادة ١٦١ من الدستور[٢].

ويُناقِش الأعضاء بيان رئيس الجمهورية كتابة أو في جلسة عامة، كما حددت اللائحة طريقة منح الثقة للحكومة أو حجبها[٣]. وفي حال حجب الثقة تعد الحكومة مستقيلة، ويُكلَّف الرئيس الحزب أو الائتلاف الحائز على الأغلبية بتشكيل حكومة، ويمكن للمجلس حجب الثقة عن الحكومة للمرة الثانية، وفي المقابل يُعَد مجلس النواب منحلًا عقب هذه الخطوة حسب نص المادة ١٤٦ من الدستور[٤].

الأدوات الرقابية المباشرة على الحكومة

جملة من الأدوات الرقابية تمكن المجلس من مراقبة أداء الحكومة ومحاسبتها أو إدانتها، ويمكن تقسيم هذه الأدوات إلى مستويين حسب درجتها والصلاحيات الممنوحة لأعضاء مجلس النواب بموجبها، بالإضافة لمستوى المساءلة أو الإدانة التي تضمنتها الأداة:

(١) وردت مواد سحب الثقة من رئيس الجمهورية في اللائحة بالمواد (١١٦ - ١١٧ - ١١٨).

(٢) تنص المادة ١٦١ من الدستور على: «يجوز لمجلس النواب اقتراح سحب الثقة من رئيس الجمهورية، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، بناءً على طلب مسبب وموقع من أغلبية أعضاء مجلس النواب على الأقل، وموافقة ثلثي أعضائه. ولا يجوز تقديم هذا الطلب لذات السبب خلال المدة الرئاسية إلا مرة واحدة. وبمجرد الموافقة على اقتراح سحب الثقة، يطرح أمر سحب الثقة من رئيس الجمهورية وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة في استفتاء عام، بدعوة من رئيس مجلس الوزراء، فإذا وافقت الأغلبية على قرار سحب الثقة، يُعفى رئيس الجمهورية من منصبه ويُعد منصب رئيس الجمهورية خاليًا، وتجرى الانتخابات الرئاسية المبكرة خلال ستين يومًا من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء. وإذا كانت نتيجة الاستفتاء بالرفض، عُد مجلس النواب منحلا، ويدعو رئيس الجمهورية لانتخاب مجلس جديد للنواب خلال ثلاثين يوما من تاريخ الحل».

(٣) وردت مواد سحب الثقة من الحكومة بالمواد أرقام (١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩) من لائحة مجلس النواب.

(٤) نصت المادة ١٤٦ من الدستور على: «يكلف رئيس الجمهورية رئيسًا لمجلس الوزراء، بتشكيل الحكومة وعرض برنامجه على مجلس النواب، فإذا لم تحصل حكومته على ثقة أغلبية أعضاء مجلس النواب خلال ثلاثين يومًا على الأكثر، يكلف رئيس الجمهورية رئيسًا لمجلس الوزراء بترشيح من الحزب أو الائتلاف الحائز على أكثرية مقاعد مجلس النواب، فإذا لم تحصل حكومته على ثقة أغلبية أعضاء مجلس النواب خلال ثلاثين يومًا، عُد المجلس منحلًا ويدعو رئيس الجمهورية لانتخاب مجلس نواب جديد خلال ستين يومًا من تاريخ صدور قرار الحل. وفي جميع الأحوال يجب ألا يزيد مجموع مدد الاختيار المنصوص عليها في هذه المادة على ستين يومًا. وفي حالة حل مجلس النواب، يعرض رئيس مجلس الوزراء تشكيل حكومته، وبرنامجها على مجلس النواب الجديد في أول اجتماع له. في حال اختيار الحكومة من الحزب أو الائتلاف الحائز على أكثرية مقاعد مجلس النواب، يكون لرئيس الجمهورية، بالتشاور مع رئيس مجلس الوزراء، اختيار وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والعدل».

المستوي الأول: ويتضمن الأدوات التي تمكن النواب من مساءلة الحكومة أو إدانتها، ما يؤدي إلى اعتذار الحكومة أو سحب الثقة منها، وتشمل الاستجواب، وسحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم، وتشكيل لجان تقصى الحقائق أو لجان الاستطلاع والمواجهة، واتهام رئيس مجلس الوزراء وأعضاء الحكومة، وهي أدوات قوية في أثرها ونتائجها، تمكن مجلس النواب من القيام بدوره وتوازن بين السلطات الممنوحة له في مقابل الصلاحيات التنفيذية الواسعة الممنوحة للحكومة في النظام الرئاسي.

المستوي الثاني: يتضمَّن أدوات استفهامية مهمتها الاستفسار أو مناقشة الحكومة حول موقف إجراء ما، وتشمل تقديم الأسئلة، وتقديم طلبات الإحاطة، والبيانات العاجلة، وطلبات المناقشة العامة، والاقتراحات برغبة، وهي أدوات قد تمهد إلى الانتقال للمستوي الأول إن وُجِد ما يستدعي تحويلها لاستجوابات أو طلبات سحب ثقة.

بعد استعراض هذه الأدوات القوية التي أتاحها الدستور والقانون لمجلس النواب، يأتي السؤال المهم: هل مارس المجلس مستخدمًا هذه الأدوات؟ وهو ما نستعرضه في الفرع التالي.

الفرع الثالث: التطبيقات النيابية

المراقب للعمل البرلماني في مصر منذ عودته في ٢٠١٦م يسهل عليه التوصُّل لعدة ملاحظات، أولها أن المجلس تحوَّل لما يشبه قناة رسمية لتمرير التشريعات التي تطرحها الحكومة، كما أنه في الوقت ذاته لم يمارس دوره الرقابي بالشكل المطلوب. فبرغم المعاناة التي تشهدها قطاعات الدولة في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لم نشهد طوال فصلين تشريعيّين (٢٠١٦ – ٢٠٢٥م) تفعيلًا للأدوات الرقابية التي يمتلكها مجلس النواب، أو مجرد التلويح بها، فلم يتقدم أيٌّ من النواب باستجواب للحكومة، كما لم تقدم بالتبعية طلبات سحب ثقة، ولم نشهد طلبات لمناقشة بيانات رئيس الجمهورية، بل على العكس تقدم المجلس في أكثر من مرة بالشكر لرئيس الجمهورية[١]، ورئيس الحكومة[٢]، أو الوزراء في مناسبات مختلفة.

(١) قناة إكسترا نيوز، فيديو، رئيس مجلس النواب: أتوجه بالشكر والعرفان إلى الرئيس السيسي، https://urli.info/1ja80

(٢) موقع برلماني، رئيس مجلس النواب: نوجه الشكر لحكومة مدبولي على ما بذلته من جهد فى ظل تحديات صعبة.. كانت خير مثال للتعاون مع البرلمان. ونتمنى التوفيق في اختيار أعضاء الحكومة الجدد، https://urli.info/1emF0

تفعيل أدوات الرقابة البرلمانية

حسب الحصاد الذي أعلنه المجلس عن عمله البرلماني في دور الانعقاد الخامس في الفترة بين أكتوبر ٢٠٢٤ ويوليو ٢٠٢٥م، فقد اقتصرت الأدوات الرقابية على أداتين فقط، وهما الأضعف على سلم أدوات الرقابة، حيث ناقش المجلس ٤١٧ اقتراحًا برغبة، وتقدم بعدد ٢٢٣٠ طلبًا بالإحاطة، وهي أدوات يؤول الأمر فيها إلى اللجان المختصة، التي يقتصر دورها على تقديم تقرير للمجلس، ومِن ثمَّ ترفع بشأنه توصيات للحكومة. وفي كثير من الأحيان يُحفظ طلب الإحاطة أو الاقتراح برغبة من قبل مكتب المجلس قبل أن يناقش، والأداتان بحسب الأصل يناسبان عمل المجالس المحلية أكثر منها المجالس النيابية، كونها تناقش شكاوي المواطنين بشأن العمل الخدمي للوزارات المختلفة، وهذا يتضح من تتبع أغلبية طلبات الإحاطة والاقتراحات التي نوقشت، حيث تمَّت في معظم الأحيان داخل لجان المجلس المختصة بالنقل، والصحة، والمحليات، والزراعة، عن أمور متابعة ميدانية، تخص محيطًا جغرافيًّا في نطاق حي أو قرية، أو خاصَّة بشأن عمالي أو شكوى متعلقة بمجموعة محدودة من المواطنين، وهذه الأمور على أهميتها لا تمثل الوظيفة الرقابية للمجلس، فضلًا عن الاقتصار عليها في غياب الوظائف الرقابية الأخرى[١].

المبحث الرابع: الحصاد البرلماني لعام ٢٠٢٥م

يتضح مما سبق أن المجلس أقرب إلى سلطة تابعة للسلطة التنفيذية، لا يراقبها، ولا يزاحمها، كما لا يمارس مهامه الرئيسة في التشريع بمعزل عنها، إلى الحد الذي يمكن معه القول إنها كانت ملبية للطموحات ومنفذة للأفكار الحكومية أكثر منها سلطة رقابة ومحاسبة وتشريع.

ويتضح ذلك من عدة شواهد وظيفية، وأخري موضوعية. فمِن الناحية الوظيفية، كانت «اللجنة العليا للإصلاح التشريعي» أقرب إلى المطبخ التشريعي الذي يدير خطط الدولة التشريعية ويصنع أطر المسار التشريعي بالكامل، بدءًا بالأهداف والغايات، وصناعة التشريعات بما يتناغم مع السياسات التشريعية التي وضعتها الحكومة[٢].

(١) موقع برلماني، حصاد إنجازات مجلس النواب بدور الانعقاد الخامس.. ١٨٦ قانون و٦٣ اتفاقية و٢٢٣٠ طلب إحاطة، https://urli.info/1emF9

(٢) هي لجنة أنشأها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧ لسنة ٢٠١٤م، وضمت في عضويتها قضاة وأكاديميين وقانونيين بالإضافة لممثلين عن الجهات الحكومية، على رأسهم نائب وزير الدفاع للشؤون القانونية. يراجع دراسة للباحث عن دور وسلطة اللجنة العليا للإصلاح التشريعي بعنوان: «اللجنة العليا للإصلاح التشريعي المقصلة التشريعية في مصر»، نشرت بموقع المعهد لمصري للدراسات، https://h7.cl/1kfs2

من ناحيةٍ أخري، وفي كلمته التي ألقاها بمناسبة انتهاء الدور الأول من انعقاد مجلس النواب عام ٢٠١٦م، كشف رئيس البرلمان، الدكتور علي عبد العال، عن أساليب خمسة اتبعها البرلمان في العمل، منها: «... الأمر الثاني هو علاقة المجلس والحكومة التي تقوم على التفاهم والتنسيق، والأمر الثالث هو رقابة البرلمان للحكومة والتي تقوم على تقدير جسامة العبء الذي يقع على عاتق الأجهزة السياسية والتنفيذية»(١). فالتفاهم والتنسيق، وتقدير جسامة العبء لا ينبغي أن يكون سياسة أو أسلوب عمل؛ لأن نتائجه سوف ترتبط حتمًا بهذا الأسلوب في العمل. وفي كثير من الأحيان كانت حجج الأمن القومي والتحديات التي تواجه مصر سبيلًا للتماهي بين البرلمان والحكومة، وهو ما عبَّر عنه المستشار حنفي الجبالي رئيس مجلس النواب بقوله: «نجدد الاصطفاف خلف سيادته (السيسي) الذي أثبتت الأحداث يومًا بَعد يوم بُعد بصيرته وحكمته في إدارة ملفات الأمن القومي والسياسية الخارجية وحزمه في الدفاع عن ثوابت الأمة»(٢). وهو الأمر الذي تكرر بشكل لافت خلال دورتي مجلس النواب من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٥م.

وتبرز عدة شواهد للدلالة على هذا التنسيق، يأتي على رأسها تمرير عدد من القوانين الهامة، في فترة وجيزة، يجمع بينها أن معظمها كانت مشروعات قوانين مقدمة من الحكومة وفق خططها وسياساتها المعلنة، في الوقت الذي نظمت فيه موضوعات على قدر كبير من الأهمية والتأثير على حياة المواطنين.

وقد شهد عام ٢٠٢٥م تداخلًا بين دورين من أدوار الانعقاد، دور الانعقاد الخامس والذي بدأ في أكتوبر ٢٠٢٤م وانتهى في يوليو ٢٠٢٥م، ودور الانعقاد السادس الذي يُطلَق عليه «الانعقاد المنقوص»، والذي يبدأ في أكتوبر ٢٠٢٥م، وينتهي في ديسمبر ٢٠٢٥م. في المبحث التالي نلقي الضوء على أهم التشريعات التي أصدرها البرلمان(٣).

(١) موقع برلماني، رئيس البرلمان يشكر السيسي والحكومة والإعلام والنواب. ويؤكد: المجلس بذل جهدا عظيما ولجانه كانت خلية نحل.. المعارضة والأغلبية أعانوني على النجاح.. والرئيس حدد المهام و«شريف» تحمل المسؤولية، https://urli.info/1jwlf

(٢) الشروق، مجلس النواب يجدد الاصطفاف وراء الرئيس: أثبتت الأحداث بُعد بصيرته وحكمته في إدارة ملفات الأمن القومي، https://urli.info/1eIbe

(٣) المرصد التشريعي، بعد دعوة مجلس النواب للانعقاد.. ماذا تعرف عن دور الانعقاد السادس المنقوص؟، https://h7.cl/1ePcS

الفرع الأول: الإحصاءات الرقمية

يَصدر عن مجلس النواب في الجانب التشريعي عدة إصدارات كما قدمنا عند الحديث عن الوظيفة التشريعية، وتشمل إقرار التشريع، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية قبل أن يصدرها رئيس الجمهورية.

التشريعات

أصدر مجلس النواب خلال العام المنقضي ١٧٥ قانونًا، تتضمن ثلاث مجموعات من التشريعات حسب موضوعها، كالتالي:

المجوعة الأولى تتمثل في القوانين الرئيسة التي يُصدرها البرلمان سنويًّا بشكل نمطي وتشمل التالي:

- قوانين ربط الموازنة العامة للدولة وربط موازنة المؤسسات والهيئات العامة.
- قوانين الحساب الختامي للموازنات.
- قوانين اعتماد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- قوانين الترخيص لوزير البترول في إبرام اتفاقيات التنقيب مع شركات النفط والغاز الطبيعي.
- قوانين الإذن لوزير المالية بضمان بعض الجهات الحكومية في إبرام اتفاقيات القروض.

المجموعة الثانية تتمثل في قوانين الإصدار، وهي التي تنظم أمور مستحدثة، بمعني أنها ليست تعديلات لقوانين سابقة.

وتشمل المجموعة الثالثة القوانين التي تضمنت تعديلات على قوانين سابقة.

في هذا الجدول بيان عدد القوانين في هذه المجموعات من واقع المنشور بالجريدة الرسمية حتى كتابة هذا التقرير.

قوانين الموازنة	قوانين الترخيص لوزير البترول	قوانين الإذن لوزير المالية	قوانين الإصدار	قوانين التعديل
١٢٩	٦	١	١٤	١٨

المعاهدات والاتفاقيات الدولية

حتى الانتهاء من كتابة هذا التقرير، نشرت الجريدة الرسمية ٢٨ اتفاقية وافق عليها مجلس النواب، يأتي على رأسها اتفاقيات القروض التي وقعتها الحكومة مع البنوك الدولية والدول المانحة والتي بلغت ٢٠ اتفاقية، تليها اتفاقيات الاستثمار والتجارة ومنع الازدواج الضريبي، وهي ٥ اتفاقيات، وأخيرًا ٣ اتفاقيات دولية لتنظيم بعض الأمور والموضوعات الثنائية الخاصَّة، على رأسها اتفاقية تشكيل مجلس التنسيق الأعلى المصري السعودي[١].

وتُعد اتفاقيات المنح والقروض الموقعة عام ٢٠٢٥م استمرارًا لنهج حكومي يعتمد الاقتراض سبيلًا لحل المشكلات، وتوفير الاحتياجات، ما أدَّي في المحصلة لدفع الحكومة لمزيدٍ من الاقتراض في دوامة لا تنتهي، وجداول سداد للفوائد المتراكمة والقروض المجدولة، وهو ما دفع الحكومة لانتهاج مسار بيع الأصول، والاستثمار المرتبط بالثروات، وهو منهج خطير في الحاضر والمستقبل.

الفرع الثاني: التصنيف الموضوعي لتشريعات ٢٠٢٥م

التشريعات الاقتصادية والاستثمارية

شملت هذه الفئة عدة مجموعات، يأتي على رأسها التشريعات الخاصَّة بضبط إجراءات بيع الأصول والأموال المملوكة للدولة، حيث نظم قانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٢٥م بتعديل قانون إنشاء الهيئة القومية للأنفاق، والذي يمنح وزارة النقل حق بيع أراضي مخصصة للهيئة القومية للأنفاق، بعد تغيير وصف أراضي خطوط مترو الأنفاق وحرمها، والمباني المخصصة للمحطات والجراجات والورش وغيرها من ملكية عامة إلي ملكية خاصَّة للهيئة يحق لها التصرف فيها بالبيع أو الاستثمار[٢]. وكذا القانون ٨٧ لسنة ٢٠٢٥م بتعديل قانون الثروة المعدنية والذي عدل المركز القانوني لهيئة الثروة المعدنية والصناعات التعدينية لتصبح هيئة عامة اقتصادية، كما منحها سلطة العقود المباشرة والترخيص للمستثمرين بالتنقيب دون التقيد بالقواعد التنظيمية والحكومية، بالإضافة لحقها في عقد اتفاقيات القروض الخاصَّة بالهيئة، ما يترتب

(١) قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥ لسنة ٢٠٢٥م بشأن الموافقة على محضر تشكيل مجلس التنسيق الأعلى المصري السعودي، نشر بالجريدة الرسمية، العدد ٢٤، في ١٢ يونيو ٢٠٢٥م.

(٢) قانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٢٥م بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٣م بإنشاء الهيئة القومية للأنفاق، نشر بالجريدة الرسمية، العدد ٢١ مكرر (ب)، في ٢٧ مايو ٢٠٢٥م.

عليه التزامات خاصَّة بأصول الثروات القومية[١]. وقانون ١٦٨ لسنة ٢٠٢٥م بتنظيم بعض قواعد وإجراءات التصرف في أملاك الدولة الخاصَّة، والذي حدد إجراءات البيع عبر وضع اليد، ونظم التعاقدات بآليات الاتفاق المباشر[٢]. وقانون رقم ١٧٠ لسنة ٢٠٢٥م، بعض الأحكام الخاصَّة بملكية الدولة في الشركات المملوكة لها أو التي تساهم فيها، والذي يتيح للحكومة التصرف في أسهمها في الشركات العامة للمستثمرين[٣]، وجميعها قوانين واضحة الهدف في تمكين مؤسسات الحكومة من بيع الأصول عبر تذليل العقبات وإتاحة إجراءات سهلة تغيب عنها الرقابة التقليدية من البرلمان أو القضاء.

وضمَّت تشريعات عام ٢٠٢٥م حزمة أخري من القوانين الاستثمارية التي نظمت شؤون الاستثمار في المجال البحري عبر تعديلات ألحقت بقوانين سلامة السفن[٤]، وقانون التجارة البحرية[٥]، وتسجيل السفن التجارية[٦]، ورسوم التفتيش البحري[٧]، وجميعها يَهدف لزيادة حصيلة الرسوم الحكومية في نهج مستمر يمكن ملاحظته في هذه الفئة.

التشريعات الاجتماعية

كان المجال الاجتماعي من أخطر المجالات التي نظمتها تشريعات ٢٠٢٥م، كونه يؤثر بشكل مباشر على كيان المجتمع في الأسرة والفرد. وأهم قوانين هذه الفئة على الإطلاق التشريعات الخاصَّة بمسألة الإيجار القديم، حيث صدر قانونان برقم ١٦٤ و١٦٥ لسنة ٢٠٢٥م بتنظيم مسألة تحرير عقود الإيجار القديم، وتصفية الأوضاع الناشئة عنه، وتنظيم

(١) قانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٢٥م بتعديل أحكام القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٤م بإصدار قانون الثروة المعدنية والقانون المرافق له، نشر بالجريدة الرسمية، العدد ٢٣ مكرر (أ)، في ١٠ يونيو ٢٠٢٦م.

(٢) قانون رقم ١٦٨ لسنة ٢٠٢٥م بإصدار قانون بعض قواعد وإجراءات التصرف في أملاك الدولة الخاصة، نشر بالجريدة الرسمية، العدد ٣٢ مكرر (و)، في ١٣ أغسطس ٢٠٢٥م.

(٣) القانون رقم ١٧٠ لسنة ٢٠٢٥م بإصدار قانون تنظيم بعض الأحكام الخاصة بملكية الدولة في الشركات المملوكة لها أو التي تساهم فيها، نشر بالجريدة الرسمية، العدد ٣٣ مكرر (ج)، في ١٨ أغسطس ٢٠٢٥م.

(٤) قانون رقم ٢ لسنة ٢٠٢٥م بتعديل القانون ٢٣٢ لسنة ١٩٨٩م في شأن سلامة السفن، نشر بالجريدة الرسمية، العدد ٦ مكرر (ب)، في ٩ فبراير ٢٠٢٥م.

(٥) القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢٥م بتعديل قانون التجارة البحرية رقم ٨ لسنة ١٩٩٠م، نشر بالجريدة الرسمية، العدد ٦ مكرر (ب)، في ٩ فبراير ٢٠٢٥م.

(٦) القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢٥م بتعديل القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩م في شأن تسجيل السفن التجارية، نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦ مكرر (ب)، في ٩ فبراير ٢٠٢٥م.

(٧) القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢٥م بتعديل القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨٠م في شأن رسوم التفتيش البحري، نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦ مكرر (ز)، في ١٢ فبراير ٢٠٢٥م.

إخلاء الأماكن السكنية والتجارية، مما له علاقة مباشرة بإزالة العقبات أمام خطط حكومية تتعلق ببيع مناطق تاريخية وسكنية قديمة في مناطق وسط البلد بالقاهرة والمحافظات، وتفعيل إجراءات الإزالة ونزع الملكية، وتقليل الكلفة الاجتماعية والمالية التي تتحملها الحكومة.

قوانين أخري نظمت موضوعات غاية في الأهمية، كتلك الخاصَّة بتعديل قانون التعليم وإعادة تنظيم ملف التعليم الثانوي، وإدراج نظام البكالوريا كنظام تعليم مواز للثانوية العامة(١)، وكذا قانون الضمان الاجتماعي(٢) الذي ينظم مسائل التأمين الاجتماعي وتعريف حالات الفقر وأنواع الدعم النقدي، وإنشاء صندوق الضمان الاجتماعي ووضع ضوابطه، وقانون العمل الذي تدخل بشكل كبير في ضبط علاقات العمل وتنظيم إجراءات التعيين والرواتب وضمانات العمال في حالات الفصل التعسفي والاستقالة وحقوق المعاش وغيرها من الأمور(٣).

التشريعات التنظيمية

لا تقل فئة التشريعات التنظيمية أهمية عن الفئات الأخرى، حيث نظمت القوانين مجموعة من الموضوعات، منها الخاص بالإجراءات الضريبية التي قدمت تسهيلات للممولين(٤) أو أقرت ضرائب جديدة(٥)، أو تعديلات خاصَّة بتنظيم شؤون أعضاء المهن الطبية، كقانون تنظيم المسؤولية الطبية الذي نظم مسائل الخطأ الطبي وكيفية التعويض عن المسؤولية وإنشاء اللجان المسؤولة عن تقييم الضرر في هذا القطاع الهام(٦). في مجال آخر، يأتي قانون تنظيم الفتوى لضبط مسائل المرجعية الدينية وضبطها بالشكل الذي يضعها تحت سلطان الدولة، بشكل رآه البعض قيدًا على مسائل لا ينبغي تقييدها، فهي بحسب الأصل مرتبطة بالاجتهاد

(١) القانون رقم ١٦٩ لسنة ٢٠٢٥م، بتعديل قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٠م، نشر بالجريدة الرسمية، العدد ٣٢ مكرر (و)، في ١٣ أغسطس ٢٠٢٥م.

(٢) القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٥م بإصدار قانون الضمان الاجتماعي، نشر بالجريدة الرسمية، العدد ١٤ تابع، في ٣ إبريل ٢٠٢٥م.

(٣) القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥م بإصدار قانون العمل، نشر بالجريدة الرسمية، العدد ١٨ تابع، في ٣ مايو ٢٠٢٥م.

(٤) أقر البرلمان حزمة من القوانين المنظمة للضرائب، منها القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥م بتسوية بعض الأوضاع الضريبية للممولين وتقديم تسهيلات بخصوص ذلك، والقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥م بشأن بعض الحوافز والتيسيرات الضريبية للمشروعات التي لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي ٢٠ مليون جنيه، والقانون رقم ٧ لسنة ٢٠٢٥م بتعديل قانون الضريبة الموحد ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠م، والذي قرر بعض التيسيرات في مسألة التصالح، ونشرت جميعها بالجريدة الرسمية، العدد ٦ مكرر (و)، في ١٢ فبراير ٢٠٢٥م.

(٥) صدر القانون ١٥٧ لسنة ٢٠٢٥م بتعديل قانون الضريبة على القيمة المضافة ٦٧ لسنة ٢٠١٦م، والذي أضاف ضرائب جديدة على بعض السلع كالسجائر والخمور والمواد البترولية، نشر بالجريدة الرسمية، العدد رقم ٢٩ تابع، في ١٧ يوليو ٢٠٢٥م.

(٦) القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٥م بإصدار قانون تنظيم المسؤولية الطبية وسلامة المريض، نشر بالجريدة الرسمية، العدد ١٧ مكرر، في ٢٨ أبريل ٢٠٢٥م.

والعلم، ورآها البعض ضرورة لضبط المجتمع وحمايته من سيولة الفتاوى التي تؤدي إلى انفلات مجتمعي تابع للانفلات في مجال الفتاوى(١).

من التشريعات التنظيمية أيضًا، يأتي قانون إنشاء قاعدة بيانات الرقم القومي الموحد للعقارات والذي يلزم ملاك العقارات بالتسجيل في قاعدة البيانات التي أنشأتها الحكومة لهذا الغرض(٢).

في هذا الباب تأتي تعديلات قوانين مجلسي النواب والشيوخ تمهيدًا لانتخابات المجلسين والتي تناولت تنظيم القوائم وتقسيم الدوائر وتحديد الكوتة، بالشكل الذي ذكرناه في هذا التقرير(٣).

أبرز القوانين التنظيمية التي أصدرها المجلس وأخطرها، كان قانون الإجراءات الجنائية الجديد، لما يتناوله من مسائل لها أبلغ الأثر على الحريات والحقوق، إذ ينظم مسائل الحبس الاحتياطي، وقواعد وإجراءات المحاكمة بداية من الضبط والتحري حتي المحاكمة الجنائية، وما له أثر على حركة النيابات والسجون وحرمة المنازل والأملاك، ويمثل القانون سابقة، حيث تمَّ رده من رئاسة الجمهورية ببعض الاعتراضات التي رغب رئيس الجمهورية في إقرارها، والتي استجاب لها المجلس، ومِن ثمَّ صدر القانون رغم اعتراضات حقوقية وسياسية وقانونية ثارت بشأن مواده(٤).

يجمع هذه الفئات الثلاث أنها جاءت استجابة لتوجهات حكومية زادت من الضغوط على حياة المواطنين في مجالات مختلفة، ولا تضع مصالح المواطن في أولويات التشريع قدر ما تفرض أولويات الحكومة في نصوص قانونية ملزمة، تعطي السلطة التنفيذية مزيدًا من الأدوات التي تمثل قيودًا جديدة في سلسلة لا تنتهي، كما ثار حول معظمها احتجاجات اجتماعية وفئوية ومهنية كبرى، وتخوفات من ضياع الحقوق المتعلقة بها، وكان أبرز موجات الاعتراض الشعبي على القوانين، ما ثار حول قانوني الإيجارات الجديد وقانون الإجراءات الجنائية، وفي الحالتين لم تنجح الحكومة في إزالة مخاوف الناس، أو الاستجابة لتطلعاتهم.

(١) القانون رقم ٨٦ لسنة ٢٠٢٥م بتنظيم إصدار الفتوى الشرعية، نشر بالجريدة الرسمية، العدد ٢٣ مكرر، في ١٠ يونية ٢٠٢٥م.

(٢) القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٢٥م بإنشاء قاعدة بيانات الرقم القومي الموحد للعقارات، نشر بالجريدة الرسمية، العدد ٢٤ مكرر، في ١٧ يونية ٢٠٢٥م.

(٣) صدر القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٢٥م بتعديل قانون مجلس الشيوخ رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢٠م، والقانون رقم ٨٥ لسنة ٢٠٢٥م بتعديل قانون مجلس النواب رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤م، والقانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٠م في شأن تقسيم الدوائر، ونشرا بالجريدة الرسمية، العدد ٢٣ تابع، في ٤ يونية ٢٠٢٥م.

(٤) صدر قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٥م، ونشر بالجريدة الرسمية، العدد ٤٥ مكرر (د)، في ١٢ نوفمبر ٢٠٢٥م.

المبحث الخامس: الفرص والآفاق المستقبلية للعمل البرلماني

حتى الانتهاء من كتابة هذا التقرير لم تكن انتخابات مجلس النواب قد انتهت بعد، لكن ما أثير حولها من لغط، وما تزامن معها من اضطراب في القرار الرسمي، يكشف عن جولة انتخابية تشوبها كثير من علامات الاستفهام التي ترقي لإهدار نتائجها، وإفساد مشهدها، حيث بدأت التداعيات، بصدور بيان رئاسي بشأن ضرورة إعادة الانتخابات بالدوائر التي شهدت تجاوزات أثناء العملية الانتخابية حسب نص البيان[١]، ما رأي فيه المراقبون افتئاتًا على سلطات الهيئة الوطنية للانتخابات التي حصنها الدستور واعتبرها هيئة مستقلة لا سلطان عليها لأحد، وقد أسهم في إثبات تدخل السلطة في أعمال الهيئة تصريح للسيسي جاء فيه أن توجيهه بإعادة الانتخابات كان بمثابة «فيتو» على العملية الانتخابية[٢]، وزاد من الاضطراب اتخاذ الهيئة حزمة من الإجراءات استجابة لتدخل رئيس الجمهورية، أعادت بشأنها حالة الجدل وأثارت الريبة حول العملية الانتخابية، بعدما قبلت التظلمات وقررت إعادة الانتخابات في ١٩ دائرة[٣].

وشهدت الطعون القضائية أمام المحكمة الإدارية العليا على المرحلة الأولى من الانتخابات الفردية أحكامًا بإلغاء نتيجة الانتخابات في ٣٠ دائرة، ليزيد عدد الانتخابات الملغاة إلى ٤٩ دائرة من ٧٠ دائرة أجريت فيها الانتخابات، وهو ما يقترب من إهدار المرحلة بكاملها[٤]، ومن المتوقع أن تسير المرحلة الثانية في ذات الاتجاه.

أغلبية كبيرة

تشير طريقة إدارة الملف الانتخابي إلى أن الظواهر ذاتها التي شهدتها انتخابات ٢٠٢٠م تكررت في الانتخابات الحالية، حيث تحركت الأجهزة الأمنية والسيادية ذات تحركاتها بشأن «هندسة» قوائم المرشحين في الفردي والقائمة، وتكررت –كما قدمنا– مظاهر التوريث في مقاعد القائمة، وبرزت أخبار شراء المقاعد، واستبعاد المرشحين، وهو ما يشي بتجربة قد تتجاوز تجربة برلمان ٢٠٢٠م، فالمؤشرات تتجه نحو أغلبية كبيرة قد تتجاوز ٨٠٪ من المقاعد لأحزاب موالاة السلطة، في نتيجة

(١) موقع رئاسة الجمهورية، الرئيس يتابع أحداث الدوائر الانتخابية ويوجه الهيئة الوطنية للانتخابات بفحصها واتخاذ القرارات اللازمة، https://h7.cl/1jZfX

(٢) اليوم السابع، الرئيس السيسي: قمتُ بعمل فيتو اعتراضا على بعض الممارسات بانتخابات النواب، https://h7.cl/1kpum

(٣) اليوم السابع، البيان الكامل للوطنية للانتخابات حول الإجراءات المتخذة بشأن طلب الرئيس السيسي، https://h7.cl/1f3WH

(٤) اليوم السابع، ارتفاع العدد لـ ٣٠.. الإدارية العليا تلغى نتيجة الانتخابات بدائرة أول أسوان، https://h7.cl/1kpuT

مشابهة لما تمَّ في انتخابات ٢٠١٠م التي سبقت ثورة يناير، وهو الأمر الذي بدأ الحديث عنه في تصريحات المعارضة والموالاة في ذات الوقت. إعلاميّون قريبون من السلطة أمثال مصطفي بكري[١] وعمرو أديب وغيرهم يرون ما يحدث مطابقًا لما تمَّ في تلك الانتخابات التي زورها الحزب الوطني، ما دفعهم للمطالبة بإلغائها بالكامل[٢].

هذه المقدمات تؤدي في المحصلة إلى ذات النتائج، وربما أسوأ، فنحن أمام مجلس يتشكل بذات الآليات التي تتقنها الأجهزة الأمنية، وهذا ليس محض توقع، فمجلس الشيوخ ٢٠٢٥م تشكل عبر ذات الأدوات لـ «هندسة» المشهد الانتخابي، ونتج عن ذلك فوز «أحزاب الموالاة» بجميع المقاعد الـ «١٠٠» المخصصة للنظام الفردي في الوقت الذي لم ترشح هذه الأحزاب سوى هذه الـ ١٠٠ مرشح وصادف فوزهم بجميع المقاعد، بالإضافة لفوز قوائمها جميعًا، وهو ما منح هذه الأحزاب ٨٠٪ من مقاعد القائمة، ولم يتم الاكتفاء بهذه النسبة المريحة، حيث عين رئيس الجمهورية ٦٩ عضوًا من أعضاء هذه الأحزاب ضمن نسبة الـ ١٠٠ مقعد المخصصة للتعيين ليُصبح إجمالي ما حصلت عليه هذه الأحزاب ٢٤٩ مقعدًا، ما يمثل نسبة ٨٣٪ من المقاعد في أغلبية تخطت الثلثين بكثير.

أجندة المجلس الجديد

أعلنت بعض الأحزاب عن تحضيراتها للأجندة التشريعية للمجلس الجديد، تناولت أفكارًا خاصَّة بالعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، وأفكارًا تفصيلية عن مشروعات لمراجعة بعض القوانين التي أثارت اعتراضات خلال المجلس المنقضي[٣]، وأثار بعض المراقبين والخبراء عدة مسائل تنتظر المجلس القادم، يأتي على رأسها القوانين المكملة التي لم تُنجَز، وبالأخص قانون المجالس المحلية، بالإضافة لاستكمال رؤية الحكومة في التشريعات الخاصَّة بالإصلاح الاقتصادي، وتداول المعلومات[٤].

(١) المصري اليوم، مصطفى بكري: سيناريو الانتخابات البرلمانية ٢٠١٠ يجب ألا يتكرر، https://h7.cl/1jUQW

(٢) مصراوي، عمرو أديب يناشد «الوطنية للانتخابات»: «فيه حاجة غلط.. ألغوا الانتخابات كلها يرحمكم الله»، https://h7.cl/1f4Vt

(٣) اليوم السابع، الديمقراطي يعلن أجندته التشريعية والسياسية فى البرلمان القادم، https://h7.cl/1jUZ2

(٤) الهيئة الوطنية للإعلام، «أجندة أولويات» على طاولة مجلس النواب القادم، https://h7.cl/1jV0b

تعديل دستوري محتمل

يتم الحديث في أوساط سياسية وإعلامية حول رغبة رئاسية في تمرير تعديلات دستورية على بعض مواد الدستور وعلى رأسها المواد الخاصَّة بالمدد الرئاسية[١]، حيث يتزامن انتهاء مدة الرئاسة الحالية مع نهاية الدورة الجديدة من البرلمان، وهي الفترة الأخيرة للسيسي وفق التعديلات الدستورية التي أجريت في ٢٠١٩م، ما يجعل الحديث حول الرغبة في تعديلات دستورية وشيكة احتمالًا راجحًا، ويؤكده ويُعزز منه تلميحات وتصريحات عن خطط حكومية طويلة المدي تحتاج لاستقرار سياسي يستلزم امتداد الحكم الحالي لإنجازها.

وفي كل الأحوال، ينتظر المجلس الجديد أجندة حكومية متوقعة، تشمل خطوات تشبه الخطوات التشريعية التي اتخذتها في الفصلين التشريعيين السابقين (٢٠١٥ و٢٠٢٥م)، والتي تضمَّنت تشريعات تعزز من إجراءات بيع الأصول، وإزالة طبقات المحاسبة والرقابة على الحكومة، والتوسُّع في تجاوز ضوابط تقليدية في حماية بيانات المواطنين، وتقليص مساحات المواطنة عبر آليات حرمان المواطنين من حقوق التقاضي والتنقل والتملك، وهي أمور غاية في الأهمية، تعد استكمالًا لمسار رأيناه يتعزز خلال الفترة الماضية بهدوء وإصرار.

خاتمة

يكشف هذا التقرير، من خلال تتبُّع الإطار الدستوري والتشريعي، ورصد الممارسات الانتخابية، وتحليل بنية الأغلبية البرلمانية، وحصاد الأداء التشريعي والرقابي، عن مشهد برلماني مصري في ٢٠٢٥م يتسم بقدرٍ عالٍ من الاستقرار الشكلي مقابل ضعفٍ واضحٍ في الفاعلية. فعلى الرغم من اكتمال البناء المؤسسي للسلطة التشريعية بغرفتيها، وتوافر أدوات دستورية وقانونية واسعة، فإن الممارسة العملية أفرزت برلمانًا أقرب إلى الامتداد السياسي للسلطة التنفيذية منه إلى سلطة مستقلة تقوم بوظائف الرقابة والمساءلة والتشريع بمعايير توازن السلطات.

كما تُظهِر نتائج الانتخابات وتركيبة القوائم والأغلبية أن هندسة العملية الانتخابية، وتراجع التنافس الحقيقي، وتنامي ظواهر مثل توريث المقاعد وشراء الترشح، أسهمت جميعها

(١) المنصة، برلمان السيسي الأخير؟، ٦ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://h7.cl/1jV1K

في إضعاف التمثيل السياسي، وأثَّرت سلبًا في الأداء النيابي. وفي السياق ذاته، عكس حصاد تشريعات ٢٠٢٥م أولوية تمرير السياسات الحكومية، لا سيما في المجالات الاقتصادية والاستثمارية، على حساب النقاش العام الموسع والتقدير البرلماني المستقل لآثار هذه التشريعات.

الحالة القضائية في مصر خلال عام ٢٠٢٥م

وحدة البحوث بمنتدى الدراسات المستقبلية

المحتويات
مقدمة
أولًا: الملامح العامة للمشهد القضائي في مصر
ثانيًا: أداء مؤسسة القضاء
١ – ارتفاع رسوم التقاضي:
ثالثًا: العلاقة بين السلطة القضائية والسلطات الأخرى
رابعًا: التقاطع بين القضاء والإصلاحات السياسية والاقتصادية
خامسًا: المؤسسة القضائية بين الاستقلال والتدخلات الحكومية
سادسًا: المواقف الحقوقية المحلية والدولية من القضاء المصري
سابعًا: فرص التطوير والإصلاح والآفاق المستقبلية
خاتمة

الحالة القضائية في مصر خلال عام ٢٠٢٥م

مقدمة

تُشكِّل الحالة القضائية في مصر خلال عام ٢٠٢٥م أحد المفاتيح الأساسية لفهم طبيعة التحولات السياسية والقانونية والمؤسسية التي تمر بها الدولة، في ظِل تداخل مُعقَّد بين الخطاب الرسمي حول ترسيخ دولة القانون، والواقع العملي الذي يثير تساؤلات متزايدة بشأن استقلال القضاء ووظيفته المجتمعية.

فالقضاء، بوصفه ركيزة العدالة وضمان الحقوق والحريات، لا يمكن عزله عن السياق العام الذي تتحرك فيه مؤسسات الدولة، ولا عن طبيعة العلاقة بين السلطات، ولا عن مسار الإصلاحات السياسية والاقتصادية المعلنة.

وقد شهد عام ٢٠٢٥م جملة من التطورات اللافتة في بنية المنظومة القضائية، شملت تغييرات في القيادات، وإصدار تشريعات جديدة، وتصاعدًا في التوترات بين القضاة والمحامين، فضلًا عن تزايد الانتقادات الحقوقية المحلية والدولية لأداء العدالة الجنائية وضمانات المحاكمة العادلة.

وفي هذا الإطار، يسعى هذا التقرير إلى تقديم قراءة تحليلية شاملة للمشهد القضائي المصري في عام ٢٠٢٥م، من خلال تتبع ملامحه العامة، وتقييم أداء المؤسسة القضائية، وتحليل علاقاتها بالسلطتين التنفيذية والتشريعية، ورصد تفاعل القضاء مع مسارات الإصلاح السياسي والاقتصادي، وصولًا إلى استعراض المواقف الحقوقية وفرص التطوير المستقبلية، بما يتيح فهمًا أعمق للتحديات البنيوية التي تواجه العدالة في مصر.

أولًا: الملامح العامة للمشهد القضائي في مصر

ثمَّة مظاهر عديدة يمكن رصدها في المشهد القضائي المصري في عام ٢٠٢٥م، في مقدمتها تغيير قيادات الهيئات القضائية، حيث قام عبد الفتاح السيسي بإصدار قرارات جمهورية بتعيين أربعة من كبار القضاة لتولي رئاسة الجهات والهيئات القضائية الرئيسة في البلاد. فتمَّ تعيين المستشار عاصم عبد اللطيف الغايش رئيسًا لمحكمة النقض، ليشغل بذلك

أيضًا منصب رئيس مجلس القضاء الأعلى، وهو أرفع منصب قضائي في البلاد. كما شمل القرار تعيين المستشار أسامة يوسف شلبي رئيسًا لمجلس الدولة، وتعيين المستشار محمد الشناوي رئيسًا لهيئة النيابة الإدارية، وتعيين المستشار حسين مدكور رئيسًا لهيئة قضايا الدولة[١].

تمَّت التعيينات وفقًا لتعديلات قانون تعيين رؤساء الجهات والهيئات القضائية في مصر لعام ٢٠١٧م، والتي جعلت من رئيس الدولة طرفًا في اختيار قيادة السلطة القضائية[٢]، بما يُقوِّض استقلالها، ويَفتح الباب أمام تعيينات «مكافِئة» للقضاة الموالين أو المرضِي عنهم من السلطة التنفيذية، وفي غياب واضح لمعايير الاختيار أو التفضيل، مما جعل هذا الاختيار «سياسيًّا أكثر منه مؤسسيًّا»، وينعكس سلبًا على مبدأ حيادية القضاء، ويؤدي إلى تآكل ثقة المواطنين في المؤسسة القضائية كجهة مستقلة عن السلطة التنفيذية. كما أن ذلك قد يدفع بعض القضاة إلى مسايرة السلطة التنفيذية لضمان فرصتهم في التعيين.

كذلك أضعفت التعديلات، بل ألغت حقيقة دور الجمعيات العمومية للهيئات القضائية في اختيار قياداتها، وهو ما يُعد إخلالًا بالتقاليد الراسخة في اختيارها، بعد أن أصبح القرار النهائي بيد رئيس الدولة.

وبَدَا واضحًا أن هناك جهودًا تبذل من جانب المؤسسة القضائية لتحديث المحاكم والتحوُّل الرقمي، بهدف تسريع الإجراءات.

إضافة إلى ذلك، لوحظت حالات من التوتر بين المحامين والقضاة بسبب رسوم التقاضي وإجراءات المحاكمات.

كما شهد العام المنقضي صدور قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٥م، ونُشِر في الجريدة الرسمية في ١٢ نوفمبر ٢٠٢٥م، ليَحل محل القانون القديم رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠م، بشأن قواعد المحاكمة .

(١) العربي الجديد، تغييرات في قمة الهيئات القضائية في مصر، ٢٥ يونيو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1ix0l

(٢) اليوم السابع، النص الكامل لتعديلات قانون السلطة القضائية، ٢٨ أبريل ٢٠١٧م، https://2cm.es/1nx1M

ثانيًا: أداء مؤسسة القضاء

تعرَّض أداء مؤسسة القضاء للعديد من الانتقادات في العام ٢٠٢٥م، ولم تتوقف الانتقادات الموجهة إلى أداء المؤسسة على تلك التي تصدر عن المتعاملين معها، وإنما تجاوزتها إلى انتقادات صدرت بشأنها تقارير محلية ودولية. ومن أهم المسائل التي أثارت جدلًا ما يلي:

١ - ارتفاع رسوم التقاضي:

شهد عام ٢٠٢٥م احتجاجات واسعة من نقابة المحامين بسبب زيادة الرسوم القضائية والخدمات المرتبطة بالمحاكم، ما دفع أكثر من ٢١ ألف محامٍ إلى التصويت على مقاطعة حضور الجلسات كإجراء تصعيدي، احتجاجًا على هذه الزيادة التي اعتبروها تعيق الحق في الوصول إلى العدالة وتخالف الدستور المصري(١). كما أبدت نقابات ومنظمات حقوقية تضامنًا مع المحامين، مُعتبرةً أن هذه الزيادات تفرض حواجز مالية أمام المواطنين، خاصَّة ذوي الدخل المحدود، ما يمنعهم من الوصول إلى النظام القضائي.

٢ - تدخل السلطة التنفيذية في أعمال القضاء:

أدَّى التغيير في آليَّات اختيار رؤساء الهيئات القضائية والإعلان من خلال وسائل الإعلام عن توجُّه الدولة بشأن بعض القضايا، وضعف الضمانات القانونية لاستقلال القضاء، وعدم كفاية آليَّات المساءلة إلى التأثير على استقلال القضاء وفقدان الثقة في عدالة الأحكام الصادرة، وتراجع استقلال المؤسسة القضائية أمام السلطة التنفيذية.

٣ - تقييد عمل المحامين والدفاع:

أشار العديد من التقارير الحقوقية الدولية إلى وجود قيود، منها حَجْب المحامين عن اللقاء المباشر مع موكليهم، وعدم الاستجابة لمطالبهم بشأن تحقيق أوجه دفاعهم، فضلًا عن اعتقال العديد أثناء قيامهم بمباشرة الدفاع عن موكليهم، خاصَّة في القضايا السياسية للمعارضين للنظام. هذه الممارسات أدَّت إلى فقدان الثقة في الضمانات المطلوبة لاستقلال مهنة المحاماة، مما أثر على قدرة المحامين على الدفاع عن موكليهم بحرية، وهو ما يُضعِف في المقابل ضمان المحاكمة العادلة.

(١) الجزيرة نت، لماذا يرفض محامو مصر زيادة الرسوم القضائية، ٣٠ أبريل ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1ix1x

٣ - التشريعات المتعلقة بالإجراءات الجنائية:

واجهت نصوص مشروع قانون الإجراءات الجنائية نقدًا من النقابات المهنية والمنظمات الدولية، لأنها تُضعِف من حماية الحق في الدفاع وتقلل من ضمانات المحاكمة العادلة.

٤ - الأزمة الداخلية بسبب الأوضاع المالية للقضاة:

على الرغم من أن الاحتجاج على الظروف المالية يعود إلى ما قبل عام ٢٠٢٥م، إلَّا أن أجواء الاحتجاج الداخلي لدى بعض القضاة على ظروفهم المالية وتفاوت المعاشات والامتيازات بَدَت واضحة في العام المنقضي، مما أثر على معنويات واستقرار المؤسسة القضائية، خاصَّة في ظِل حديث عن إحالات وتحقيقات بحق قضاة انتقدوا الوضع المالي.

ثالثًا: العلاقة بين السلطة القضائية والسلطات الأخرى

تعاني مصر من أزمة شديدة في منظومة العدالة تعود في أغلبها إلى تسلط نظام الحكم وتغوُّل السلطة التنفيذية على مؤسسات الدولة حتى تضمن ولاء تلك المؤسسات بشتى الطرق مما أدَّى إلى إفسادها، وهو ما يُمثِّل أزمة تتمظهر في غياب معايير المحاكمات العادلة، الأمر الذي يؤدي بالتبعية إلى فقدان الثقة في منظومة العدالة، ووَصْم القضاء بأنه موالٍ للسلطة التنفيذية.

١- الإطار الضابط للعلاقة بين القضاء والسلطة التنفيذية:

بحسب الدستور المصري، فإن السلطة القضائية مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، والهيئات القضائية تدير شؤونها بنفسها، وتعيينات القضاة تتم وفق شروط قانونية لحماية الاستقلال، والتدخل في عمل القضاء يُعتبَر جريمة. كما يَنصُّ الدستور على أن القضاء يَفصِل في النزاعات، وأن القانون يُحدِّد اختصاصاته، وأن استقلال القاضي محمي.

٢- واقع العلاقة بين القضاء والسلطات الأخرى:

على الرغم من تصريح القيادة السياسية في مصر، بأن الدولة ملتزمة باستقلال القضاء وترسيخ دولة القانون، والتأكيد المستمر على ذلك في الاجتماعات والفعاليات الرسمية، فضلًا عن تصريحات رؤساء الهيئات القضائية بأن هناك حرصًا من القيادة السياسية على استقلال

السلطة القضائية، إلَّا أن الواقع يخالف ذلك؛ فقد شهد العام ٢٠٢٥ م تدخلًا سافرًا من السلطة التنفيذية في أعمال السلطة القضائية.

على سبيل المثال، تمَّ تسييس التعيينات العليا من خلال تدخل السلطة التنفيذية في تعيين رؤساء الهيئات القضائية العليا بطريقة تمس استقلال القضاء وتجعل القرارات الصادرة من هذه الهيئات مرتبطة بالمواءمات السياسية.

٢- السلطة التشريعية واستقلال القضاء:

ثمَّة علاقة وثيقة بين انصياع السلطة التشريعية لتوجيهات السلطة التنفيذية واستقلال القضاء ومفهوم العدالة، فقد أقرَّ البرلمان في عام ٢٠٢٥م تعديلات كبرى على قانون الإجراءات الجنائية وغيرها من التشريعات التي أثارت نقاشًا واسعًا بين السلطتين القضائية والتشريعية حول مدى تأثير تلك القوانين على ضمانات المحاكمة العادلة، وهو جانب يُظهِر أن تغوُّل السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية يؤثر بالتبعية على استقلال السلطة القضائية.

٣- وضع ضوابط جديدة للتعيينات بالقضاء:

كان لتوجُّه النظام في مصر نحو وضع شروط لاجتياز القبول للتعيين بالقضاء ترتبط بالولاء للنظام الحاكم أثر بالغ في النظرة العامة لاستقلال المؤسسة القضائية. وقد شهد العام ٢٠٢٥م مظاهر عدة لهذا الأمر، كان أبرزها اشتراط اجتياز المرشح للعمل بالقضاء لدورة عسكرية، فضلًا عمَّا أثير مؤخرًا من أن التعيينات سوف تتم من خلال مكتب تابع لجهة سيادية، مما أدَّى إلى اضطراب بين صفوف القضاة ومخاوف من تأثير ذلك على استقلال القضاء الذي سوف تتحول تبعيته للسلطة التنفيذية، مما دفع البعض إلى طلب عقد جمعية عمومية طارئة لنادي القضاة لمناقشة الأمر(١). كما دفع ذلك التوجُّه بعضَ منظمات حقوق الإنسان إلى الإعلان عن أن الضمانات الدستورية لا تُترجَم دائمًا إلى ممارسة عملية تحمي القضاء من الضغوط السياسية أو من تأثيرات السلطة التنفيذية.

(١) فيتو، جمعية عمومية غير عادية لنادي القضاة لحل أزمة التعيينات، ٢١ يناير ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1ix2f

رابعًا: التقاطع بين القضاء والإصلاحات السياسية والاقتصادية

في عام ٢٠٢٥م، شهدت مصر تقاطعًا بين الإصلاحات السياسية والاقتصادية المفترضة، والتي وُجِّهت لها انتقادات عديدة، والمؤسسة القضائية، حيث كان القضاء والعدالة جزءًا مهمًا من هذا المسار، سواء من حيث الدور الذي يُفترَض أن يؤديه القضاء في ضمان دولة القانون، أو عبر المشاريع والمبادرات التي تسعى الدولة إلى تنفيذها لتعزيز فعالية المنظومة القضائية في سياق التحولات والتحديات السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد.

١- السياق السياسي والإصلاحات المتوقعة:

سياسيًّا، انقضى عام ٢٠٢٥م في مصر في ظِل استمرار تركيز الدولة على الاستقرار السياسي وتثبيت قواعد الحكم، وتحصين النظام المؤسسي الذي اتسم بالتداخل مع المؤسسة العسكرية في كافة القطاعات. وقد تمَّ استخدام القضاء كواجهة في محاولةٍ لإضفاء المشروعية على الأنشطة السياسية للسلطة التنفيذية، وهو توجُّه ينعكس في عدد من الملفات، مثل ملف انتخابات مجلس النواب، التي تمَّ تنظيمها تحت إشراف مُعلَن للهيئات القضائية وترويج عبر وسائل الإعلام أن الاستحقاقات الانتخابية تتم بضمانات قانونية واضحة حسب الإعلانات الرسمية[١]، ما يعكس محاولة الدولة إشراك القضاء في إثبات نزاهة الإجراءات القانونية في العملية الانتخابية.

إن وجود إشراف قضائي على الانتخابات يُعزِّز من الشرعية القانونية للعملية السياسية، ما يساعد في بناء ثقة شعبية في المؤسسات، إلَّا أن هذا السياق السياسي يتعارض مع تقييمات حقوقية وسياسية نقدية تشير إلى انحيازات في النظام العام وضعفًا في استقلالية المؤسسات، بما فيها القضاء، وهو عامل يؤثر على قدرة هذه المؤسسات على لعب دور فاعل في الإصلاح. وبينما تدعو السلطات إلى استقلال القضاء رسميًّا، إلَّا أن المراقبين يُشيرون إلى تحديات في استقلالية المنظومة، ما يجعل هذا التقاطع مع الإصلاحات السياسية موضوع نقاش عام ومستمر.

(١) الوطن، الإشراف القضائي الكامل يضمن نزاهة وشفافية امنتخابات مجلس النواب ٢٠٢٥م، ١٠ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nx3D

٢- الإصلاحات الاقتصادية وبنية الحكم:

لا شك أن التعديلات القانونية المتعلقة بالسوق، والعقود، وإجراءات الإفلاس، تتطلب حوكمة قوية ونظام قضائي قادر على الفصل بسرعة وكفاءة في القضايا المرتبطة بهذه الموضوعات، وهو ما تحاول الدولة تطويره. وقد ركز النظام المصري قي العام ٢٠٢٥م على الإعلان عن إصلاحات هيكلية ضمن برنامج مدعوم من مؤسسات دولية، كصندوق النقد الدولي، بهدف تقوية مرونة الاقتصاد، وتعزيز الشفافية، وتحسين مناخ الأعمال.

هذه الإصلاحات الاقتصادية المعلَنة تتطلب إطارًا قانونيًّا قويًّا ومنظومة قضائية فعَّالة وقادرة على حماية العقود، وضمان تنفيذ القوانين الاقتصادية، وحماية حقوق المستثمرين، وهو ما يجعل دور القضاء جوهريًّا في تعزيز الثقة في الاقتصاد، مما يتطلب بيئة قانونية مستقرةً وشفافةً لضمان نزاهة التنفيذ القضائي للعقود والقوانين التجارية.

٣ - المشاريع والمبادرات القضائية:

خلال عام ٢٠٢٥م، أعلنت وزارة العدل عن تنفيذ استراتيجية شاملة لتطوير منظومة العدالة، تهدف إلى تقديم «عدالة ناجزة بقدرات متطورة لتلبية احتياجات المواطن والعصر»[١]، ما يُظهِر اهتمامًا بمشاريع تكنولوجية وتنظيمية لتحسين أداء النظام القضائي وقد تضمنت جهود تطوير العدالة الإعلان عن إدخال التكنولوجيا في الإجراءات القضائية، ما يُسهِم في تسريع الفصل في القضايا وتقليل الازدحام وتحقيق عدالة أسرع وأكثر شفافية.

وفي سياق متصل، تحدثت تصريحات رسمية عن حرص الدولة على استقلال القضاء وترسيخ دولة القانون، وذلك عبر دعم التحول الرقمي في الإجراءات القضائية والتعامل مع الطعون الانتخابية، ما يَعكِس رغبة معلنة في تحديث أداء المحاكم والهيئات القضائية.

الإصلاحات تشمل أيضًا الإعلان عن التحوُّل الرقمي في قطاعات الدولة، ومنها القضاء، ما يُعزِّز كفاءة الأداء وسرعة الإنجاز، ويَحُد من التعقيدات الإجرائية والتأخير في الفصل في القضايا، وهو أمر جوهري لبيئة قانونية جاذبة للاستثمار والالتزام بالمعايير الدولية[٢].

(١) النيل للأخبار، عدالة ناجزة بقدرات متطورة لتلبية احتياجات المواطن، ٣ يناير ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1ix3m

(٢) جمهورية مصر العربية، وزارة العدل، وزيرا العدل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يطلقان منظومة التقاضي عن بُعد ، ١١ أغسطس ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nx5e

وإجمالًا، في عام ٢٠٢٥م، كان القضاء في مصر جزءًا لا يتجزأ من الأجندة الإصلاحية المعلنة، سواء عبر دوره في الانتخابات، أو في دعم الإطار القانوني للإصلاحات الاقتصادية، أو من خلال مشاريع تطوير العدالة. ومع ذلك، يبقى التحدي الأكبر هو تحقيق استقلال قضائي حقيقي يضمن فصل القضاء عن الضغوط السياسية ويُعزِّز دوره في دعم الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية بشكل فعَّال ومستدام.

خامسًا: المؤسسة القضائية بين الاستقلال والتدخلات الحكومية

١ - مفهوم استقلال القضاء وأهميته:

يقصد باستقلال القضاء قدرة القضاة على الفصل في القضايا طبقًا للقانون فقط، دون الخضوع لضغوط سياسية أو حكومية أو مصالح خارجية؛ وهو ركيزة أساسية لضمان العدالة وسيادة القانون وحماية حقوق المواطنين. فالقضاء المستقل يحمي الحقوق الأساسية، يضمن محاكمات عادلة، ويشكل أساسًا لمساءلة السلطة التنفيذية والتشريعية عن أفعالهم.

في الدستور المصري، يُعد استقلال السلطة القضائية مبدأً دستوريًا، لكن التطبيق الواقعي لهذا المبدأ يتداخل في كثير من الأحيان مع معطيات السياسة واستمرار هيمنة المؤسسة العسكرية على مقاليد الحكم، ما يجعل الحديث عن استقلال القضاء في ٢٠٢٥ موضوعًا مركّزًا للنقاش.

٢ - التدخلات الحكومية في المؤسسة القضائية:

أ. الخطاب الرسمي

في ٢٠٢٥م، كررت القيادة المصرية التأكيد على احترام استقلال القضاء وعدم التدخل في شؤونه، بما في ذلك تصريحات رئيس السلطة التنفيذية بالتأكيد على احترام الدولة لمبدأ استقلال القضاء ودوره في ترسيخ سيادة القانون.

كما تكرر في المناسبات الرسمية الحديث عن حرص الدولة على تطوير منظومة التقاضي ودعم القضاء بالكوادر والتقنيات الحديثة، وإشراف القضاء على الانتخابات لضمان نزاهتها.

هذه التصريحات الرسمية تأتي في سياق رغبة في إظهار التزام السلطة الحاكمة بالدستور، إلَّا أن ذلك لم يمنع وجود نقد وتحفظات من جهات حقوقية ومراقبين للشأن

المصري حول الوضع الحقيقي للاستقلال القضائي في الممارسة العملية. فضلًا عما كشفت عنه الانتخابات البرلمانية الأخيرة، التي جرت في نهاية العام ٢٠٢٥م، من مخالفات وخروقات جسيمة تنال من نزاهتها وتؤثر في سلامة نتائجها، مما اضطر القيادة السياسية إلى إلغاء الانتخابات لاختيار أعضاء مجلس النواب في العديد من الدوائر. كما أظهرت الممارسة الفعلية هشاشة النظام الانتخابي وضَعْف الرقابة القضائية، والتي تكاد تنعدم في معظم الدوائر، ووُصِفت بأنها شكلية في عموم الانتخابات. الأمر الذي جعل البعض يرى أن الانتخابات الأخيرة شبيهة إلى حد كبير بانتخابات برلمان ٢٠١٠م، والتي سبقت ثورة يناير ٢٠١١م، من حيث الإشراف القضائي الشكلي على الانتخابات لمحاولة إضفاء نوع من المشروعية على أعمال السلطة التنفيذية والتزوير الممنهج للنتائج، وهو ما أثار مخاوف لدى النظام وتوقعات بحراك شعبي على غرار ثورة يناير ٢٠١١م.

ب. الوضع الواقعي

في مقابل الخطاب الرسمي الذي يؤكد احترام استقلال القضاء، تبرز جملة من الملاحظات النقدية التي تناولتها تقارير حقوقية ومراكز بحثية، وركّزت على البنية المؤسسية والتشريعية المنظمة للعمل القضائي. وتتمحور هذه الانتقادات بصورة أساسية حول آليَّات التعيين في المناصب القضائية العليا، وطبيعة التشريعات الإجرائية الجديدة وتأثيرها على ضمانات العدالة.

الهيكلة المؤسسية والتعيينات: تُثير بعض التعديلات القانونية المتعلقة بكيفية تعيين رؤساء الهيئات القضائية جدلًا حول درجة استقلالية المؤسسة القضائية، خاصَّة عندما تمنح صلاحيات للسلطة التنفيذية في اختيار بعض القيادات القضائية.

التشريعات والإجراءات الجنائية: أبدى المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة والعديد من المراكز البحثية والمنظمات الحقوقية قلقهم من تعديلات قانون الإجراءات الجنائية التي تهدد ضمانات المحاكمة العادلة، معتبرًا أن بعض التعديلات تهدد ضمانات حقوق الدفاع وتؤثر سلبًا على نزاهة الإجراءات القضائية.

٣ - التحديات التي تواجه المؤسسة القضائية:

ضبابية استقلالية القضاء في الواقع: على الرغم من الخطاب الرسمي الداعم لاستقلال القضاء، هناك تقارير حقوقية تشير إلى تراجع فعلي في قدرته على العمل بحرية تامة، ومِن ضمنها تقارير عن تآكل استقلالية القضاء وتأثيرات ذلك على الانتهاكات الممنهجة لحقوق المتقاضين والمحامين.

الضغوط السياسية والقانونية: وجود صلاحيات تنفيذية أو تشريعية تستطيع التأثير غير المباشر على عمل القضاء، وتغيير معايير التعيين في المناصب العليا، أو إثراء أدوات تشريعية تُضعِف الضمانات القانونية، هو أمر يؤثر في صورة الاستقلال القضائي على أرض الواقع، فضلًا عما أثير مؤخرًا من اشتراط اجتياز المعيَّن عضو نيابة دورة عسكرية والقرارات الصادرة مؤخرًا بإسناد تعيين أعضاء النيابة العامة إلى الأكاديمية العسكرية، مما أثار حفيظة القضاة ودفعهم إلى الدعوة إلى اجتماع عاجل للجمعية العمومية للقضاة، في محاولة لكبح جماح تغول السلطة التنفيذية في شؤون القضاء.

تآكل ثقة المجتمع في نزاهة القضاء: ثمَّة تحدٍ آخر يتعلق بثقة المواطنين في المؤسسة القضائية، حيث إن تعرُّض القضايا الحساسة للانتقاد العام أو التعامل معها بطريقة يراها البعض غير عادلة يمكن أن يُضعِف ثقة الجمهور في نزاهة القضاء، وهو ما ينعكس في التقارير الحقوقية المحلية والدولية.

٤ - أثر التدخلات والتحديات على العدالة:

لا تقف التدخلات الحكومية والتحديات البنيوية التي تواجه المؤسسة القضائية عند حدود الإطار المؤسسي أو التشريعي، بل تمتد آثارها المباشرة إلى جوهر العدالة ووظائفها الأساسية، وذلك من خلال تأثرها على ما يلي:

المحاكمات ونزاهة الأحكام: ضعف استقلال القضاء ينعكس مباشرة على ضمانات المحاكمة العادلة، مثل حماية حقوق الدفاع وعدم التعرُّض لتوجيهات سياسية، وهو ما يُشكِّك في قدرة القضاء على الفصل بين المتقاضين بمنتهى الحياد.

الحقوق الأساسية: انعدام استقلال القضاء قد يؤدي إلى تآكل الحريات الأساسية، مثل حرية التعبير والمحاكمة العادلة، خاصَّة في القضايا ذات الطابع السياسي أو الأمني، حيث القانون والإجراءات يمكن أن يخضعا لضغوط غير قضائية.

الثقة العامة: التحديات التي تواجه استقلال القضاء تؤثر على ثقة المجتمع في النظام القضائي كمؤسسة منصفة، ما قد يَجعل الأفراد أقل ميلًا للجوء إلى العدالة كمنفذ لحماية حقوقهم، ويَزيد من مظاهر عدم الرضا العام.

وبشكل عام فإن الملاحظ في المشهد القضائي لعام ٢٠٢٥م هو أنه شهد تداخلًا بين الخطاب الرسمي الذي يؤكد استقلال القضاء، والتحديات الواقعية التي تواجهها المؤسسة القضائية في ممارستها الفعلية. وعلى الرغم من التأكيدات الحكومية، لا تزال هناك تدخلات مباشرة وغير مباشرة، وقيود تشريعية تؤثر على استقلالية القضاء، الأمر الذي له آثار مهمة على مبدأ العدالة، وحماية الحقوق الأساسية، وثقة المواطنين في النظام القضائي.

سادسًا: المواقف الحقوقية المحلية والدولية من القضاء المصري

لم يقتصر الجدل حول أداء القضاء المصري في عام ٢٠٢٥م على الساحة الداخلية، بل امتد إلى دوائر الرقابة والآليَّات الحقوقية الإقليمية والدولية، التي أولت اهتمامًا خاصًا بوضع العدالة واستقلال القضاء في مصر.

١ - المراجعة الدولية لملف حقوق الإنسان:

شكّلت المراجعة الدولية لملف حقوق الإنسان محطة رئيسة لتقييم السياسات والممارسات القضائية في ضوء الالتزامات الدولية للدولة.

ففي ٢٨ يناير ٢٠٢٥م، خضعت مصر للمراجعة الدورية الشاملة لملف حقوق الإنسان أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وهي آليَّة يُراجَع من خلالها أداء الدول فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ويُقدَّم خلالها تقرير رسمي من الدولة، وتوصيات من دول العالم ومنظمات حقوقية.

التقرير النهائي للمراجعة كشف عن أكثر من ٣٧٠ توصية من ١٣٧ دولة، تناولت العديد من الملفات الحقوقية، من بينها قضايا العدالة، والحريات، ودور القضاء في حماية الحقوق(١).

٢ - المواقف الدولية من القضاء المصري:

نشرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» (HRW) تقارير تظهر أن الفضاء المدني في مصر ظلَّ مقيدًا بشدة طوال عام ٢٠٢٥م، وأن المنظمات الحقوقية المستقلة تواجه تحرشًا قضائيًّا وأمنيًّا مستمرًا(٢).

وفي «اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان»، لاحظت منظمات حقوقية خلال جلسات ٢٠٢٥م أن التقرير الرسمي المصري إلى اللجنة يحتوي على تصوير متفائل للأوضاع الحقوقية ويتجاهل ما توثقه المنظمات من انتهاكات، ما أثار انتقادات لضعف الرقابة وإمكانية تضليل التقييم(٣).

كذلك أظهرت تقارير منظمات دولية أخرى، منها «منظمة العفو الدولية» المشاركة في استعراض ملف مصر أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف ٢٠٢٥م، أن هناك أزمة حقوق إنسان تمتد لسنوات، تشمل التعذيب والاحتجاز التعسفي وتقييد الحريات الأساسية، وهو ما يرتبط باستقلالية القضاء وضمانات العدالة في المحاكمات.

٣ - المواقف المحلية من قضايا العدالة والقضاء:

وَثَّقت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (EIPR) استمرار مد الحبس الاحتياطي لمدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء سياسيّين بتهم أمنية، وهو مؤشر حقوقي على تدخلات غير قضائية في إجراءات العدالة.

وأعدت منظمات حقوقية مصرية تقارير محلية، أو «تقارير الظل» الموازية لتقرير الحكومة المصرية، تمهيدًا لعرضها في جنيف، ناقشت فيها التشريعات المتعلقة بالحريات ومواءمة

(١) المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، الحكومة المصرية مصرة على سياسات إنكار أزمة حقوق الإنسان، ١ يوليو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1ix4R

(٢) هيومان رايتس ووتش، التقرير الدولي ٢٠٢٥، الحالة المصرية، https://2cm.es/1ix57

(٣) المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، على اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان حماية الحقوق، ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nx7k

النصوص القانونية للمعايير الدولية، ما يعكس رفضًا نقديًّا لآليَّات القضاء في التعامل مع القضايا الحقوقية.

كذلك أوردت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، في بياناتها لشهر سبتمبر ٢٠٢٥م، بيانات عن إخلاء سبيل محبوسين سياسيًّا واحتجاجات حول قضايا الإخفاء القسري، مشددة على أن القضاء غالبًا ما يُستخدَم ضد المدافعين عن الحقوق بدلًا من حمايتهم.

٤ - قضايا رمزية وأثرها على الرأي الحقوقي:

لم تشهد الساحة قضايا رمزية لمعارضين للنظام تمَّ التفاعل معها بإيجابية سوى قضية الناشط المصري علاء عبد الفتاح، التي كانت من القضايا البارزة خلال ٢٠٢٥م، إذ تعرض للاحتجاز فترة طويلة بتهم تتعلق بنشر معلومات، دون ضمانات عادلة، مما أثار انتقادات دولية حول غياب المحاكمات العادلة واستقلال القضاء في مصر، خاصَّة بعد إعلان والدته الدخول في إضراب مفتوح عن الطعام ومناشدة الحكومات الغربية التدخل لإطلاق سراحه.

لقد اضطر النظام إلى إصدار عفو رئاسي عنه وإطلاق سراحه في سبتمبر ٢٠٢٥م، حفظًا لماء الوجه، بعد ضغط حقوقي ودبلوماسي دولي شديد، وهو ما استُقبل بترحاب معتبر من جانب المنظمات الحقوقية، مع استمرار المخاوف بشأن آلاف من السجناء الآخرين وعدم التفاعل من قبل النظام مع قضاياهم وما يعانونه من إخفاء قسري واعتقالات دون مبرر، ودخول العديد منهم في إضراب مفتوح عن الطعام.

٥ - القضايا الحقوقية المرتبطة بالقضاء:

أبرزت منظمات حقوقية دولية وأهلية في تقارير عديدة أن آلاف الأشخاص تمَّت إحالتهم إلى محاكم الإرهاب خلال ٢٠٢٥م، في إجراءات تفتقر لضمانات المحاكمة العادلة، مما يؤشر إلى أزمة في استقلال القضاء والعملية القضائية.

وفي نهاية ٢٠٢٥م، انتشرت تقارير حقوقية محلية تتناول أحكامًا قضائية مثيرة للجدل، منها انتقادات واسعة لحكم في قضاء الأحداث لما اعتُبر انتهاكًا لقانون الطفل والمعايير القضائية الأساسية، وهو ما استُخدِم لتسليط الضوء على ما يُعتبَر ضعفًا في تطبيق العدالة.

٦ - خلاصة المواقف الحقوقية وتوصيفها:

يَرى المجتمع الدولي من خلال آليَّات الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الكبرى أن نظام القضاء في مصر لا يزال ضمن بيئة حقوقية مضطربة، تتضمن قضايا احتجاز تعسفي، وملاحقات سياسية، وإجراءات قضائية تفتقر لضمانات العدالة.

ويُشدِّد المراقبون الحقوقيون المحليون على أن القضاء يتم استخدامه في كثير من الأحيان كأداة تقييد للحريات بدلًا من حمايتها، ويطالبون بإصلاحات قانونية مؤسسية عميقة لتقوية استقلال القضاء وضمان المحاكمات العادلة.

وفي ضوء هذا التباين بين التقييمات الدولية والملاحظات الحقوقية المحلية من جهةٍ، والخطاب الرسمي للدولة من جهةٍ أخرى، يَبرز تعارض واضح بين ما تعلنه السلطات من التزام بالمعايير القانونية، وبين استحقاقات المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومتطلبات استقلال القضاء في التطبيق العملي.

وإجمالًا، يمكننا القول إنه في عام ٢٠٢٥م، شكَّلت المواقف الحقوقية المحلية والدولية من القضاء المصري صورة مختلطة: من جهةٍ تصدر الدولة تقاريرها الرسمية وتؤكد احترام القانون، ومن جهةٍ أخرى توثّق منظمات حقوق الإنسان تحديات جسيمة تتعلق باستقلال القضاء، وضمانات العدالة، وإجراءات محاكمات تتطلَّب إصلاحات مؤثرة لضمان مصداقية أعلى للعدالة في مصر.

سابعًا: فرص التطوير والإصلاح والآفاق المستقبلية

تأتي جهود تطوير القضاء المصري في سياق تحوُّل أوسع يشمل تحديث التشريعات، ومحاولة تحسين الأداء المؤسسي، وتعزيز الكفاءة، وذلك ضمن الأهداف المعلنة للحكومة، حول تعزيز دولة القانون وتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأمد. وتمثل هذه الجهود – إذا وجدت رغبة صادقة من السلطة الحاكمة – فرصة جيدة لرفع جودة العدالة، وضمان استقلال القضاء، وتقوية الثقة في المنظومة القضائية.

١ - محاور الإصلاح الجارية في القضاء المصري:

- فضلًا عن إصدار بعض التشريعات، والتي أعلن أن مِن شأنها تطوير وإصلاح القضاء، والتي لاقت انتقادات واسعة، فإنه وفي مسعى لتحسين أداء القضاء وتسريع الفصل في القضايا، أصدرت وزارة العدل قرارات بإنشاء دوائر متخصصة لتسريع الفصل في القضايا. على سبيل المثال، تمَّ إنشاء ٣٨ محكمة عمالية متخصصة في مختلف أنحاء البلاد، بالتوازي مع القانون الجديد للعمل الذي دخل حيز التنفيذ في ٢٠٢٥م[١]. هذه المحاكم العمالية تشكل جزءًا مهمًا من التحوُّل المؤسساتي. ويمكن للمحاكم المتخصصة أن تُحسِّن دقة الفصل في القضايا الفنية والمعقَّدة، وتُخفِّف الضغط عن المحاكم العامة، ما يزيد من الكفاءة والعدالة في البتِّ القضائي.

- تطوير الموارد البشرية وبناء القدرات القضائية، حيث يُركِّز المجلس الأعلى للقضاء المصري – وفق بيانات الأمانة العامة للمجلس – على تحسين الموارد البشرية في المحاكم من خلال تنظيم تدريبات مهنية، وتحديث مدونة أخلاقيات جديدة للقضاة تتماشى مع المعايير المعاصرة. قد تُسهِم هذه الجهود في نشر كوادر قضاء مدرَّبة على المعايير المهنية الحديثة، ما يَرفع من جودة الأحكام ويُقوِّي ثقة المواطنين في النظام القضائي.

- إدخال التكنولوجيا والعدالة الرقمية، حيث أُشِير في عدة بيانات حكومية إلى حرص الدولة على تحديث العمل القضائي عبر التحوُّل الرقمي في الإجراءات، بما في ذلك توفير أدوات للتعامل مع القضايا والسجلات القضائية بشكل إلكتروني، وذلك ضمن توجهات أوسع لتحسين الخدمات العامة الرقمية. ويُعد التطور التكنولوجي عاملًا مركزيًّا في تسريع العدالة وتسهيل الوصول إليها عبر المحاكم الإلكترونية ونظم المعلومات القضائية.

٢ - التحديات المقترنة بالإصلاح:

رغم التطورات التشريعية والمؤسسية، تظل هناك تحديات حقيقية تواجه المؤسسة القضائية ومنظومة العدالة في المستقبل، منها:

- الفصل بين التشريع والتنفيذ: تطبيق التشريعات الجديدة بشكل موضوعي دون تأثيرات خارجية (سياسية أو غيرها) يبقى تحديًا دائمًا لتعزيز الاستقلال القضائي.

(١) الشروق، وزير العدل يُصدر قرارين بتعيين مقار ٣٨ محكمة عمالية متخصصة، ٢٨ يوليو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1ix7N

- رفع مستوى الثقة العامة: تحتاج الإجراءات الإصلاحية لزيادة مشاركة المجتمع المدني في متابعة تطبيقها، من أجل تعزيز الثقة في القضاء.
- الحاجة إلى التدريب المستمر: على الرغم من المبادرات التدريبية، إلَّا أن تحسين الأداء القضائي يرتبط بتأسيس برامج تعليم مستمر وتحديث مناهج التدريب بما يتناسب مع المعايير الدولية.

٣ - فرص وآفاق مستقبلية للقضاء المصري:

على الرغم من التحديات البنيوية التي تواجه المنظومة القضائية، إلَّا أنه ما زالت هناك فرص محتملة للإصلاح إذا ما تمَّت الاستفادة منها وأُحسِن توظيفها. وتكمن هذه الفرص في جملة من المسارات، أهمها ما يلي:

- تعزيز استقلال القضاء وشفافية العمل القضائي: لا شك أن تطبيق قوانين وإجراءات جديدة مع آليَّات مراقبة فعَّالة، سوف يُسهِم في تعزيز استقلال القضاء ويزيد من نزاهة الأحكام القضائية، ما ينعكس إيجابًا على ثقة المواطنين في النظام القضائي.
- الربط بين العدالة والتنمية الاقتصادية: التحسينات في منظومة القضاء – خاصَّة في المحاكم المتخصصة – يمكن أن تُعزِّز مناخ الاستثمار عبر ضمان تنفيذ العقود وحماية الحقوق القانونية للأفراد والمؤسسات. هذه العلاقة بين العدالة ومناخ الأعمال تعد واحدة من محركات الإصلاح المؤسسي والاقتصادي.
- استدامة الإصلاح عبر الاستراتيجيات الوطنية: تسهم المبادرات التشريعية والمؤسسية الحقيقية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية، التي تضع الإصلاح الإداري والقضاء الفعَّال في تحقيق التنمية الشاملة.

لقد امتلك القضاء المصري في عام ٢٠٢٥م عددًا من الفرص الحقيقية للتطوير والإصلاح، سواء من خلال تحديث التشريعات، أو إرساء محاكم متخصصة، وبناء القدرات البشرية، واستخدام التقنية الرقمية. ومع ذلك، يبقى تطبيق هذه الإصلاحات بشكل فعلي وشفاف هو العامل الحاسم في تحقيق آفاق مستقبلية تُعزِّز العدالة والمساواة وسيادة القانون في مصر على المدى الطويل وهو ما غاب واقعًا عن حال القضاء.

خاتمة

تكشف قراءة المشهد القضائي في مصر خلال عام ٢٠٢٥م عن مفارقة واضحة بين التأكيدات الرسمية المتكررة على استقلال القضاء ودعمه، وبين واقع عملي يتسم بتدخلات مباشرة وغير مباشرة، وتحديات تشريعية ومؤسسية تؤثر في حياد العدالة وثقة المجتمع بها.

لقد بات القضاء جزءًا من توازنات السلطة العامة، سواء من خلال آليَّات التعيين في المناصب العليا، أو عبر تشريعات إجرائية أثارت جدلًا واسعًا حول مدى توافقها مع المعايير الدستورية والدولية للمحاكمة العادلة.

كما عكست الاحتجاجات المهنية، والانتقادات الحقوقية، وحالات التوتر داخل المؤسسة القضائية نفسها، عمق الأزمة التي تواجه منظومة العدالة، ليس فقط على مستوى الاستقلال، بل أيضًا على مستوى الفاعلية والإنصاف.

وفي الوقت ذاته، لا يمكن إغفال وجود فرص حقيقية للإصلاح، سواء عبر تحديث البنية التشريعية، أو إدخال التحوُّل الرقمي، أو إنشاء محاكم متخصصة وبناء القدرات البشرية، وهي مسارات قد تُسهِم في تحسين الأداء القضائي إذا ما اقترنت بإرادة سياسية حقيقية لاحترام مبدأ الفصل بين السلطات.

وعليه، فإن مستقبل القضاء المصري يَظل مرهونًا بمدى القدرة على تحويل النصوص الدستورية والخطاب الرسمي إلى ممارسة عملية تحمي استقلال القاضي، وتضمن عدالة منصفة، وتعيد بناء الثقة العامة في مؤسسة يفترض أن تكون الملاذ الأخير لحماية الحقوق وسيادة القانون.

الاقتصاد المصري في ٢٠٢٥م.. الأداء والتقويم

عبدالحافظ الصاوي

باحث وكاتب متخصص في الشؤون الاقتصادية

مدير منتدى الدراسات المستقبلية

المحتويات
مقدمة
أولًا: الموازنة العامة للدولة العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦م
ملامح الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦م، ملاحظات عامة على الموازنة
ثانيًا: أزمة الطاقة
الإنتاج والاستهلاك، الميزان التجاري البترولي، تمديد وزيادة صفقة الغاز مع إسرائيل، الشركات الأجنبية ومديونية مستمرة
ثالثًا: مفاوضات صندوق النقد الدولي
رابعًا: تحسُّن بعض المؤشرات الاقتصادية
خامسًا: مستقبل الاقتصاد المصري في ٢٠٢٦م
خاتمة

الاقتصاد المصري في ٢٠٢٥م.. الأداء والتقويم

مقدمة

شهد الاقتصاد المصري خلال عام ٢٠٢٥م عددًا من التطورات المهمة، كان من أبرزها وقف حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة في أكتوبر من العام نفسه، وما ترتب على ذلك من تراجع نسبي في الآثار السلبية التي كانت قد لحقت بإيرادات قناة السويس، فضلًا عن إمكانية تحسُّن إيرادات السياحة. كما سَجَّلت بعض المؤشرات الاقتصادية تحسُّنًا نسبيًّا، وإن كان هذا التحسُّن بحاجة إلى قراءة دقيقة ومتأنية، يسعى هذا التقرير إلى تقديمها، للوقوف على أسبابه وحدوده وانعكاساته الفعلية. وفي السياق ذاته، توصَّلت مصر إلى إنهاء الخلاف مع صندوق النقد الدولي بشأن المراجعتين الخامسة والسادسة المتأخرتين لبرنامج الإصلاح المتفق عليه.

في المقابل، لوحظ أن الخطاب الاقتصادي للسلطة لم يشهد تغيُّرًا جوهريًّا، إذ استمر في تقديم وعود متكررة بتحسُّن الأوضاع دون اقترانها بالتزام واضح أو آليَّات للمحاسبة. كما اتسم هذا الخطاب بتبرئة السلطة التنفيذية لنفسها من المسؤولية المباشرة عن الأوضاع الاقتصادية التي يُعانِي منها المواطنون، زاعمة أنها بذلت ما في وسعها، مع إرجاع أسباب الأزمة إلى عوامل خارجية، إقليمية ودولية، بوصفها السبب الرئيس في عدم تحقق النتائج المرجوَّة من محاولات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

هذا الخطاب اتسم أيضًا بتحميل المواطنين جانبًا من مسؤولية التداعيات السلبية للأزمة الاقتصادية، سواء من خلال التركيز على استمرار الزيادة السكانية، أو الإشارة إلى ما يُوصَف بالممارسات الخاطئة للأفراد. وفي الوقت نفسه، لم يُبرهِن القائمون على أمر السلطة على التزامهم بمقتضيات ما يُعرَف بالعقد الاجتماعي، الذي يَفترِض أن تتحمَّل فيه الدولة مسؤولية تشخيص المشكلات واقتراح الحلول واختيار البدائل المناسبة، بل جَرَى توجيه الخطاب نحو مطالبة المواطنين بالمشاركة في إيجاد الحلول، مع التأكيد على أن الحكومة ورئيس الجمهورية لا يمكنهما حل مشكلات البلاد بمفردهما، وأن على الشعب أن يشاركهما في إيجاد الحلول.

غير أن هذا الطرح يتناقض مع واقع تقييد حرية الرأي والتعبير، إذ لا يُتاح للمواطنين، ولا حتى للمتخصصين الذين يُقدِّمون نقدًا للأداء الاقتصادي الحكومي أو يطرحون بدائل إصلاحية، مساحة آمنة للتعبير، بل تَعرَّض بعضهم للاعتقال. كما لا تزال المجالس الشعبية المحلية مُغيَّبة، بما يَحرِم قطاعات واسعة من المجتمع من المشاركة في مناقشة الخطط العامة والموازنات، ويَحدُّ من الرقابة الشعبية على السياسات الاقتصادية. ويُضاف إلى ذلك افتقار الحكومة إلى الشفافية في ما يتعلق باتفاقيات القروض الخارجية أو الشراكات مع المستثمرين الأجانب، حيث تُبرَم هذه الترتيبات في دوائر مغلقة، ثم يُطلَب من المواطنين تحمُّل تبعاتها والمساهمة في معالجة آثارها.

وفي ظِل هذا الوضع، كان من الطبيعي أن تتراجع ثقة المواطنين في الطرح الحكومي، وأن تتسع حالة العزوف عن المشاركة السياسية، وهو ما تجلَّى بوضوح في الانخفاض الملحوظ لنسب المشاركة في انتخابات مجلس النواب التي أُجريت في نهاية عام ٢٠٢٥م، في ظِل غياب آليَّات فعَّالة للمحاسبة والرقابة، سواء الشعبية أو المؤسسية.

ونظرًا لاتساع القضايا الاقتصادية التي شهدها عام ٢٠٢٥م، قد لا يتسع نطاق هذا التقرير لتناولها جميعًا، لذلك يُركِّز الباحث على أبرز الملفات التي تمسُّ حياة المواطنين بشكل مباشر، وفي مقدمتها الموازنة العامة للدولة، وأزمة الطاقة، ومفاوضات صندوق النقد الدولي، إضافة إلى مناقشة المؤشرات الاقتصادية التي تعلنها الحكومة بوصفها دليلًا على تحسُّن الأداء. وسوف يَعتمد التقرير في ذلك على منهج الرصد والتحليل، مستندًا إلى البيانات والإحصاءات الرسمية الصادرة عن الحكومة المصرية، فضلًا عن تقارير المؤسسات الدولية ذات الصلة.

أولًا: الموازنة العامة للدولة العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦م

تعكس الموازنة العامة للدولة الدور الاقتصادي والاجتماعي، وتُبيّن طبيعة الإنفاق العام ومخصصات البنود المدرجة بها، ومدى انعكاسها على المجتمع. وتحتوي الموازنة كذلك على الإيرادات العامة. ويَظهَر من تحليل تلك الإيرادات حجم الضرائب التي يتحملها أفراد المجتمع، وكذلك الإيرادات غير الضريبية التي تعود للدولة نظير دورها السيادي أو الاقتصادي.

وبشكل عام، تُعَد الموازنة العامة للدولة عماد السياسة المالية؛ فمِن خلالها يتم تحديد طبيعة النفقات والإيرادات، وكذلك طبيعة النظام الضريبي، ومدى توسُّعه أو تحجيمه. كما

تُبيِّن مراحل إعداد واعتماد ومراجعة الموازنة العامة للدولة طبيعة الدور الرقابي والتشريعي في البلاد، وإلى أيّ حد تتم مراقبة ومحاسبة الحكومة خلال هذه المراحل عبر البرلمان، باعتباره السلطة التشريعية والرقابية على السلطة التنفيذية التي تمثلها الحكومة.

وعادة ما تستهدف الموازنة بشقيها، من مصروفات وإيرادات، عدة أهداف اقتصادية واجتماعية، منها: تحقيق العدالة الاجتماعية عبر نظام ضريبي عادل، أو إعادة تخصيص الإنفاق لصالح الفقراء، أو حماية الصناعة، أو رفع معدلات التنمية البشرية عبر الإنفاق على التعليم والصحة والبنية الأساسية، أو حماية الأجيال القادمة عبر مشروعات أو استثمارات طويلة المدى.

ومن الأمور الشائعة، والتي تعكس الصورة الخاطئة التي تُعرَض بها الموازنة، ويتم مناقشتها، أنه يتم عرض الموازنة دون الإشارة إلى الخطة العامة للدولة، أو أن تحرص الحكومة وجهازها الإعلامي على عدم الربط بين الخطة الاجتماعية والاقتصادية العامة للدولة والموازنة، في حين أن الأصل هو الخطة، وما الموازنة إلَّا البرنامج المالي لهذه الخطة. فالأجدى أن يَتعرَّف المجتمع على الخطة المستهدفة خلال العام، وكيف تمَّ تدبير الإيرادات الخاصَّة لتنفيذها، وماذا سيترتب على تنفيذ كل من الخطة والموازنة على المجتمع.

ومن المؤسف أن خطأ عرض الموازنة على المجتمع دون ربطها بالخطة، أو إهمال الإشارة إلى الخطة، يحدث منذ سنوات في مصر، حتى إن مناقشة الخطة في البرلمان لا تستغرق نفس الوقت الذي تستغرقه الموازنة، وهو أمر تحرص عليه الحكومة، لتظل عملية التقييم مجرد رصد ومراقبة للأرقام، في حين أن المطلوب هو العائد من هذه النفقات على المجتمع في المجالات المختلفة.

وقد تكون مسايرة الحكومة في طرحها للموازنة أمرًا مفهومًا في ضوء الأزمة التمويلية الممتدة التي تمر بها مصر منذ سنوات، والتي تُعَد الموازنة العامة أحد أبرز تجلياتها؛ إذ تعاني الدولة من عجز مزمن في الموازنة العامة يمتد لعقود، فضلًا عن وجود عجز مستمر في الميزان التجاري للسلع والخدمات، وكلا العجزين يؤثران بشكل كبير على طبيعة النشاط الاقتصادي في البلاد.

وبناءً عليه، فإن أي حديث عن تطورات إيجابية في الاقتصاد المصري، لا ينعكس في خفض ملموس لهذين العجزين، يَظل حديثًا منقوصًا، ويقود إلى استنتاجات لا تعبر بدقة عن واقع الأداء الاقتصادي.

ملامح الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦م

تبلغ القيمة الإجمالية التقديرية للموازنة من مصروفات وإيرادات ٧,٦ تريليون جنيه مصري تقريبًا، حيث قدرت المصروفات بنحو ٤,٥٧ تريليون جنيه، والإيرادات بنحو ٣,١١ تريليون جنيه. وقدر العجز الكلي بالموازنة بنحو ١,٤٩ تريليون جنيه.

وبحسب التقسيم الاقتصادي للموازنة العامة للدولة، فإن بنود **المصروفات والإيرادات العامة قد استحوذت على المخصصات الآتية:**

أولًا: المصروفات: الأجور ٦٧٩ مليار جنيه، بما يُمثل ١٤,٨٪، ثم شراء السلع والخدمات ٢١٧ مليار جنيه، بما يُمثل ٤,٨٪، ثم الفوائد ٢,٢٩ تريليون جنيه، بما يُمثل ٥٠,٢٪، ثم الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية ٧٤٢ مليار جنيه، بما يُمثل نسبة ١٦,٢٪، ثم المصروفات الأخرى ٢٠١ مليار جنيه، بما يُمثل ٤,٤٪، ثم الاستثمارات العامة ٤٣٤ مليار جنيه، بما يُمثل ٩,٥٪. وإذا وسعنا الحديث من المصروفات إلى الاستخدامات، فإننا سوف نُضِيف بندين مهمين، وهما حيازة الأصول المحلية والعالمية، والتي قدرت بـ ١٠٢ مليار جنيه، وكذلك سداد أقساط القروض بنحو ٢,٠٨ تريليون جنيه[١].

ثانيًا: الإيرادات: وتضم ثلاثة بنود فقط، وهي: الإيرادات الضريبية ٢,٦ تريليون جنيه، والمنح ٩,٤ مليار جنيه، والإيرادات الأخرى ٤٥٥ مليار جنيه[٢]. وإذا وسعنا الحديث من الإيرادات إلى الموارد العامة فإننا سوف نُضِيف قيمة الاقتراض المقدر للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦م عند نحو ٣,٥ تريليون جنيه تقريبًا.

ومن المهم هنا تناول بعض بنود الموازنة، وفق التقسيم الوظيفي، لما لها من أهمية في معرفة مخصصات مهمة في حياة المواطنين، ومنها التعليم، حيث خُصِّص له ٣١٥ مليار جنيه، بما يُمثل ٦,٩٪ من إجمالي المصروفات العامة، والصحة التي خُصِّص لها ٢٤٦ مليار جنيه، بما يُمثل ٥,٤٪، والحماية الاجتماعية ٦٣٦ مليار جنيه، بما يُمثل ١٣,٩٪، والإسكان والمرافق ١٤٢ مليار جنيه، بما يُمثل ٣,١٪، وحماية البيئة ٥,٦ مليار جنيه، بما يُمثل ٠,١٪، والخدمات العامة ٢,٧ تريليون جنيه[٣]، بما يمثل ٥٩,٤٪.

(١) وزارة المالية، البيان المالي للموازنة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦م، ص ٨٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) يشمل بند الخدمات العامة في التقسيم الوظيفي عدة جهات، هي: الأجهزة التنفيذية، والأجهزة التشريعية، وأجهزة الشؤون

ويُلاحَظ أن بند الخدمات العامة هو صاحب أكبر مخصصات حسب التصنيف الوظيفي، بينما فوائد الديون تمثل البند صاحب النصيب الأكبر من النفقات وفق التقسيم الاقتصادي.

ملاحظات عامة على الموازنة

- يَزداد العجز الكلي بالموازنة من حيث القيمة بشكل ملحوظ، ويَعكس أحد أهم مظاهر الأزمة التمويلية التي تُعاني منها الموازنة العامة في مصر. وبالرجوع لبيانات البيان المالي للموازنة نجد أن العجز الكلي في عام ٢٠٢١/٢٠٢٢م قد بلغ ٤٨٤ مليار جنيه، وقفز إلى قرابة خمسة أضعاف في عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦م، بنحو ١,٤٩ تريليون جنيه. وهو الأمر الذي يُكرِّس لاستمرار أزمة المديونية؛ فالعجز يتطلب تغطية، ولم يظهر للحكومة المصرية على مدى السنوات الماضية بابٌ لتغطية عجز الموازنة سوى الديون، سواء كانت محلية أو خارجية.

- ويُسلمنا هذا الأمر لأهم قضايا الموازنة العامة، بل والاقتصاد المصري كله، ألا وهو قضية الدين العام. ومن خلال بيانات الموازنة، نجد أن المخصصات الأكبر هي تلك التي تخصُّ الدين العام، من حيث فوائد أقساط الديون، وهو ما يَشل يد صانع السياسة الاقتصادية في تمويل متطلبات التعليم والصحة والبنية الأساسية.. فالبيانات تشير إلى أن فوائد الديون بالموازنة تُقدَّر بـ ٢,٢٩ تريليون جنيه، وسداد أقساط الديون يبلغ ٢,٠٨ تريليون جنيه. وبحسب آخر تقديرات منشورة، فإن الدين الخارجي لمصر قد بلغ بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٥م نحو ١٦٣,٧ مليار دولار[١]، في حين بلغ الدين المحلي لمصر بنهاية يونيو ٢٠٢٥م نحو ١١,٠٨ تريليون جنيه[٢]، وكان الدين المحلي يبلغ ٤,٧ تريليون في يونيو ٢٠٢٠م.

- ومما يؤخذ على الحكومة في إدارتها لقضية الدين العام، أنها ماضية في اعتماده كأهم مصدر لتمويل مشروعاتها وإدارتها للدولة، وأن ما تقدمه من سياسات لمعالجة قضية الدين العام لا يَزيد عن استهلاك الديون الجديدة بالديون القديمة، أو عملية تدوير الديون. وبهذا فإن الحكومة لا تُقدِّم سياسات من شأنها تخفيض قيمة الدين العام.

الخارجية، ومعاملات الدين العام.

(١) الشرق بلومبرج، انفوجراف: دين مصر الخارجي يسجل أعلى مستوى في ٧ فصول، ٢٢ يناير ٢٠٢٦م، https://2cm.es/1iBxD

(٢) CNN الاقتصادية، الدين المحلي لمصر يرتفع إلى ١١,٥ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥، ٢١ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nBHh

وبحسب مؤشر وَرَد في البيان المالي للموازنة، فإن خدمة الفوائد فقط تمثل ٧٣٪ من إجمالي الإيرادات العامة، وهو أمر شديد الإزعاج، ويَكشف عن اعتماد الحكومة على الديون بشكل شبه كامل، ليُصبح حديث الحكومة عن بعض المؤشرات، مثل التحسُّن في نسبة الدين الحكومي للناتج المحلي، أو وجود فائض أولي، غير ذي جدوى في مواجهة المشكلة التمويلية التي تعانيها الموازنة العامة للدولة.

- ومما يُظهِر عجز صانع السياسة الاقتصادية في مصر في تطوير الإنفاق على الصحة والتعليم والبنية الأساسية بسبب أعباء الديون من فوائد وأقساط، أن مخصصات الفوائد البالغة ٢,٢٩ تريليون جنيه في الموازنة تزيد عما يُنفَق على التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية والإسكان والمرافق، وحماية البيئة، لأن مجموع مخصصات الإنفاق على هذه البنود الخمسة ١,٣٤ تريليون جنيه، وهو ما يَعني أن الموازنة مرهقة بأعباء الديون.

- وعلى الرغم من تضخم مخصصات الأجور بالموازنة العامة في عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦م ووصولها إلى ٦٧٩ مليار جنيه، إلَّا أنه لم تحدث أي معالجة لهيكل الأجور في مصر، وكذلك للتفاوت في الدخول بين موظفي الدولة في الحكومة والقطاع العام، حيث نجد الوظيفة الواحدة يَختلف الدخل العائد منها بالنسبة لشاغلها من مكان لآخر؛ فقطاعات مثل البنوك والكهرباء والبترول والقضاء والشرطة تحصل على رواتب كبيرة، في الوقت الذي لا يحصل فيه موظفو المحليات على نفس الرواتب، رغم أنهم يشغلون نفس الوظائف.. وذلك بسبب نظام المكافآت الذي يتفاوت بشكل كبير من مكان لآخر، ويُحدِث خللًا كبيرًا في دخول العاملين في الحكومة والقطاع العام. وعلى سبيل المثال، نجد أن مخصصات الأجور الأساسية ١٢٦ مليار جنيه، في حين أن المكافآت ٢٤٧ مليار جنيه، أي أن المكافآت ضعف الأجور الأساسية تقريبًا، وهو ما يَفتح الباب للمجاملات الشخصية، ويَجعل الداخلين الجدد لسوق العمل يبحثون عن وظائف في القطاعات المميزة من حيث الأجور، أملًا في الدخول الأفضل. ولذلك نجد أصحاب الأجور الأقل في وظائف المحليات مثلًا، ينتشر بينهم الفساد، بسبب ضعف الأجور. ومما يُلاحَظ كذلك فيما يَخص بند الأجور، أن مصر بشكل عام تُعاني من وجود فجوة بين الأجور والأسعار، تجعل أصحاب الدخول الثابتة عبر الوظائف يعانون بشكل كبير

من زيادة أعباء المعيشة، وبخاصَّة موظفي الحكومة في القطاعات غير المميزة، من أصحاب الكوادر الخاصَّة، أو المؤسسات التي لديها قوانين خاصَّة.

- وثمَّة حديث مهم بشأن الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، وهو البند الذي خُصِّص له ٧٤٢ مليار جنيه، فقطاع الدعم يعاني بشكل عام من انعدام العدالة، سواء في الدعم السلعي وما يَعتريه من فساد، أو في الدعم الخاص بالحماية الاجتماعية، والمتمثلة في معاش الضمان الاجتماعي أو مشروعي «تكافل» و«كرامة». فالمخصصات لبند الحماية الاجتماعية يَصِل إلى ٥٥,٦ مليار جنيه، ويَضم نحو ٥,٢ مليون أسرة. وبحسب البيانات المنشورة بالبيان المالي لمخصص الأسر، نجد في مشروع «تكافل» أن أعلى مخصص شهري للأسرة هو ٦٤٨ جنيه، وأقل مخصص هو ٥٨٤ جنيه، بينما في «كرامة» ومعاش الضمان الاجتماعي فإن أعلى معاش شهري للأسرة هو ٨٨٤ جنيه وأقل معاش هو ٧٠٥ جنيه. وعلى الرغم من استمرار هذه المشروعات للحماية الاجتماعية منذ سنوات، إلَّا أن الأسر التي تستحق هذه الحماية في تزايد، مما يَدل على ارتفاع مستويات الفقر. فبينما تغطي مشروعات الحماية الاجتماعية بالموازنة ٥,٢ مليون أسرة، نجد أن مايا مرسي وزيرة التضامن الاجتماعي تُصرّح بأن عدد الأسر الفقيرة في مصر يَصِل إلى ١٢ مليون أسرة[١]، ومِن ثمَّ فإن حجم التغطية للحماية الاجتماعية (رغم المبالغ شديدة الضآلة) لا يغطي ٥٠٪ من الأسر الفقيرة.

- في ضوء ما تعانيه مصر من أزمات اقتصادية تنعكس آثارها على الموازنة العامة للدولة، يَنبغي أن تتبنَّى الحكومة خطة لإصلاح الهيئات الاقتصادية، وليس التخلُّص منها بالبيع؛ لأن هذه الهيئات يَربطها بالموازنة ما يُعرَف بالعجز والفائض، بمعنى أن ما تحققه من فائض يُحوَّل إلى الموازنة، في حين أن ما تحققه من عجز تقوم الخزانة العامة بتمويله. وبحسب أرقام البيان المالية، فإن الموازنة سوف تمول هذه الهيئات بنحو ١٧٠,٢ مليار جنيه في عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦م، علمًا بأن حال هذه الهيئات في علاقاتها بالموازنة على مدى عقود هي العجز.

(١) العربي الجديد، ١٢ مليون أسرة مصرية تحت خط الفقر، ٣ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iBxZ

- وفي ختام الملاحظات الخاصَّة بالموانة، نجد أن مخصصات الاستثمارات العامة، تبلغ ٤٣٤ مليار جنيه، بما يُمثل ٩,٥٪ من إجمالي المصروفات العامة. وبالنظر إلى بنود هذه الاستثمارات نجد أن غالبيتها يأتي في إطار قطاع البناء والتشييد، وبعض العُدَد والآلات ووسائل النقل، ولا توجَّه إلى الاستثمار الزراعي أو الصناعي، بسبب المسار الذي سلكته مصر منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، وهو خروج الدولة من النشاط الاقتصادي. ومِن ثمَّ فإن القيمة المضافة ضعيفة لما أدرج في الموازنة للاستثمارات العامة، وتُعوِّل الحكومة على القطاع الخاص، وإن كان الجيش عبر مؤسساته الاقتصادية المدنية يسيطر على غالبية النشاط الاقتصادي في مصر.

ثانيًا: أزمة الطاقة

يمكن تناول واقع الطاقة في مصر من خلال مؤشرين مهمين؛ وهما الإمكانيات التي تملكها البلاد في هذا المجال ومؤشرات الإنتاج والاستهلاك من الطاقة، وكذلك الميزان التجاري للبترول والغاز، الذي يَظهَر بوضوح من خلال بيانات ميزان المدفوعات، مع الإشارة إلى ما مَرَّ من أحداث بارزة خلال العام المنقضي في مجال الطاقة، وبخاصَّة الصفقة التي عقدتها القاهرة مع الكيان الصهيوني لزيادة حصة وارداتها من الغاز، أو رفع أسعار الوقود.

الإنتاج والاستهلاك

من خلال البيانات المتاحة عن الفترة من أكتوبر ٢٠٢٤ إلى أكتوبر ٢٠٢٥م، تَبيَّن أن ثمَّة فجوة ملحوظة بين الإنتاج والاستهلاك للنفط والغاز في مصر، حيث يَزيد الاستهلاك عن الإنتاج.

فالبيانات تُشِير إلى أن الاستهلاك في أكتوبر ٢٠٢٤م كان بحدود ٦,٨٩ مليون طن، ولكنه ارتفع في يوليو ٢٠٢٥م إلى ٧,٨٧ مليون طن. وهذه الزيادة ترتبط بطبيعة الاستهلاك في أشهر الصيف، حيث يَرتفع استهلاك الطاقة نظرًا لارتفاع درجات الحرارة، وهو ما يظهر في استمرار معدل الاستهلاك خلال شهور الصيف. وقد ظلَّ الاستهلاك مرتفعًا حتى أكتوبر ٢٠٢٥م، حيث وَصَل إلى ٧,٠٦ مليون طن.

أمَّا عن الإنتاج، فمن الواضح أن ثمَّة مشكلات تتعلق به، إمَّا لنضوب وتراجع المتاح من خام النفط والغاز في الحقول المصرية، أو لأسباب فنية تتعلق بالشركات الأجنبية التي لها مستحقات متأخرة. ولكن ما كشفت عنه البيانات هو أن إنتاج مصر من النفط والغاز كان بحدود ٥,١٧ مليون طن في أكتوبر ٢٠٢٥م، وبدأ في التراجع في فبراير ٢٠٢٥م إلى ٤,٥٤ مليون طن، وظلَّ الإنتاج دون سقف الخمسة مليون طن حتى أكتوبر ٢٠٢٥م، حيث بلغ ٤,٩١ مليون طن[١].

الميزان التجاري البترولي

على الرغم من إعلان الحكومة غير مرة عن اكتشافات تخصُّ البترول والغاز، ومشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة، إلَّا أن الميزان التجاري البترولي يُظهِر عجزًا خلال الفترة الماضية. ويُلاحَظ أن هذا العجز في تزايد مستمر. فبيانات ميزان المدفوعات للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥م تُبيِّن أن الصادرات البترولية كانت ٥,٥٩ مليار دولار، في حين كانت الواردات البترولية ١٩,٤ مليار دولار، أي أن العجز خلال هذه الفترة بلغ ١٣,٩ مليار دولار[٢].

وإذا انتقلنا إلى فترة مكملة لعام ٢٠٢٥م، من خلال بيانات ميزان المدفوعات عن الربع الأول من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦م، أي الفترة من يوليو إلى سبتمبر ٢٠٢٥م، نجد أن العجز البترولي يزداد مع الوقت؛ فبيانات ميزان المدفوعات لهذه الفترة تُظهِر أن الصادرات البترولية بلغت ١,٢ مليار دولار، في حين بلغت الواردات البترولية ٦,٤ مليار دولار، وهو ما يَعني وجود عجز خلال الفترة يُقدَّر بنحو ٥,٢ مليار دولار[٣].

ويُلاحَظ أنه على مدار عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥م كانت أسعار النفط منخفضة، مقارنة بما قبل هذين العامين، أي أن العجز مرشح للزيادة إذا ما شهدت أسواق النفط ارتفاعًا في الأسعار خلال الفترات القادمة.

ومن المهم – حتى يكون القارئ على بينة بشأن ما يتعلق ببيانات الصادرات المصرية من البترول والغاز – إن نشير إلى أن هذه الأرقام تتضمَّن حصة الشريك الأجنبي، وهي أموال لا تعود إلى الخزينة المصرية، وهو ما يَعني أن حصة مصر من الصادرات البترولية أقل مما هو مُعلَن في الأرقام الرسمية.

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة المعلوماتية، عدد ديسمبر ٢٠٢٥م، ص ٥.
(٢) البنك المركزي المصري، بيانات ميزان المدفوعات عن العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥م.
(٣) البنك المركزي المصري، بيانات ميزان المدفوعات عن الربع الأول من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦م.

تمديد وزيادة صفقة الغاز مع إسرائيل

في فبراير ٢٠١٨م، تمَّ الإعلان عن صفقة يتم بموجبها استيراد مصر للغاز الطبيعي من «إسرائيل»، عبر خط الأنابيب الممتد بين البلدين. وقدرت الصفقة – التي تستمر لنحو ١٠ سنوات – بنحو ١٥ مليار دولار[١]. غير أن هذا الاتفاق تعرَّض في منتصف عام ٢٠٢٥م إلى مشكلات أدَّت إلى خفض كميات الغاز التي يتم ضخها إلى مصر، وأُعلِن أن السبب هو أعمال الصيانة التي تتم في الكيان الصهيوني لحقول الغاز، وهو ما دفع مصر إلى استيراد الغاز من مصادر أخرى، بالإضافة إلى اللجوء لاستئجار خمسة سفن للتغويز، من أجل التعامل مع الغاز المسال الذي يتم استيراده عبر وسائل النقل بخلاف خطوط الأنابيب.

إلَّا أنه في يوليو ٢٠٢٥م، أُعلِن عن إبرام اتفاق بين مصر والكيان الصهيوني لمد فترة اتفاق الغاز إلى عام ٢٠٤٠م، بالإضافة إلى زيادة كميات الغاز المصدَّر إلى مصر. وقُدِّرت الصفقة بعد التعديل بنحو ٣٥ مليار دولار[٢]، لتصبح أكبر صفقة تصديرية في تاريخ الكيان الصهيوني، إلَّا أن حكومة إسرائيل أخرت التصديق على الاتفاق إلى نوفمبر ٢٠٢٥م، ليدخل بعد التعديل إلى حيز التنفيذ في يناير ٢٠٢٦م.

تُقدَّر واردات مصر من الغاز بنحو ١,١ مليار قدم مكعب يوميًّا من إسرائيل، ومن المفترض أن تزيد إلى ١,٢ مليار قدم مكعب مع بداية يناير ٢٠٢٦م. وقد أضاف التعديل – الذي تمَّ التصديق عليه في نوفمبر ٢٠٢٥م – ٤,٦ تريليون قدم مكعب إلى الاتفاق الأصلي، ويتم الوفاء بهذه الزيادة على مرحلتين: الأولى تشمل تصدير ٧٠٦ مليار قدم مكعب فور دخول التعديل حيز التنفيذ، والثانية تصدير ما يَصِل إلى ٣,٩ تريليون قدم مكعب، ولكنها مشروطة باستيفاء متطلبات استثمارية وتوسعة في البنية التحتية لنقل الغاز.

وقد كشفت صفقة الغاز بين مصر وإسرائيل عن كون مصر أصبحت في إطار تبعية لإسرائيل في سلعة استراتيجية، وهي الغاز الطبيعي، ومع ظهور أول مشكلة في توريد الغاز لمصر، تكلفت البلاد أموالًا كثيرة للبحث عن مصادر أخرى للغاز، من أجل الوفاء بمتطلبات الصناعة وغيرها من مجالات الاستخدام، فضلًا عن أن الأزمة كشفت كذلك عن غياب

(١) الشرق الأوسط، اتفاقية تاريخية لتصدير الغاز الإسرائيلي إلى مصر، ٢٠ فبراير ٢٠١٨م، https://2cm.es/1iByb

(٢) الشرق بلومبرج، مصر تعدل اتفاق الغاز مع اسرائيل في أضخم صفقة طاقة بين البلدين، ٧ أغسطس ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iByp

التخطيط اللازم لإدارة التنمية فيما يتعلق بإقامة محطات التغويز في مصر، وأن مثل هذه المشروعات أولى بالإنفاق من مشروعات العاصمة الإدارية الجديدة، أو إنشاء الكباري والطرق التي قد لا تحتاجها البلاد خلال السنوات القادمة.

وبشكل عام، كشف أداء مصر في ملف الطاقة خلال عام ٢٠٢٥م عن وجود ضعف وسوء إدارة، كما أظهر أن ما أُعلِن عنه في عام ٢٠١٨م، عقب توقيع اتفاق استيراد الغاز من إسرائيل، بشأن تحويل مصر إلى مركز إقليمي للطاقة، أو استيراد الغاز بغرض إعادة تصديره إلى أوروبا، لم يتحقق على أرض الواقع. إذ تشير المؤشرات إلى وجود عجز في الإنتاج المحلي من الوقود مقارنة بالاستهلاك، فضلًا عن استمرار العجز في الميزان التجاري، بما يفيد أن الحديث عن تحقيق عوائد إيجابية أو تدفقات من النقد الأجنبي عبر تصدير الغاز لا يعدو كونه طرحًا غير واقعي.

الشركات الأجنبية ومديونية مستمرة

غير مرة توقفت شركات النفط الأجنبية العاملة في مصر عن ممارسة بعض أعمالها، أو عطلت الإنتاج بسبب تأخر الحكومة في سداد المستحقات الدورية لهذه الشركات. ومؤخرًا، أعلن مصطفى مدبولي رئيس الوزراء أنه تمَّ سداد ٥ مليارات دولار لهذه الشركات من مديونية مستحقة قدرت بنحو ٦,١ مليار دولار في يونيو ٢٠٢٤م[١]، في حين أن السداد تمَّ في مطلع ٢٠٢٦م، وفي ظِل غياب للشفافية. فلا شك أن التأخر في سداد مستحقات هذه الشركات قد كلَّف الاقتصاد المصري فوائد تأخير. وكما نعلم فإن الفترة التي تحدث عنها رئيس الوزراء، وهي يونيو ٢٠٢٤م، كانت مصر تعاني فيها من أزمة توفير النقد الأجنبي، وخروج الأموال الساخنة.

كان رئيس الوزراء قد أعلن أن هذه المديونية ستصل إلى ١,٢ مليار دولار فقط في يونيو ٢٠٢٦م، وأن حكومته ستلتزم بسداد المستحقات الشهرية بشكل دوري خلال المرحلة المقبلة.

ومن الغريب في قضية متأخرات الشركات الأجنبية، أن الحكومة حرصت على تقديم الوقود للمستهلك في السوق المصري بالأسعار العالمية، مما يَعني انتفاء المبرر لوجود متأخرات

(١) العربية، مصر تسدد ٥ مليارات دولار من مستحقات الشركات الأجنبية في قطاع البترول، ٢١ يناير ٢٠٢٦م، https://2cm.es/1nBlj

أو ديون مستحقة لهذه الشركات. كما أنه، وفي الوقت الذي شهدت فيه أسعار النفط تراجعًا في الأسواق الدولية، أقدمت الحكومة المصرية خلال عام ٢٠٢٥م على رفع أسعار الوقود محليًّا، وذلك رغم إعلان صندوق النقد الدولي أنه لم يطالب الحكومة باتخاذ هذا الإجراء.

ثالثًا: مفاوضات صندوق النقد الدولي

شهد عام ٢٠٢٥م حالة من التعثر في المفاوضات بين مصر وصندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالمراجعتين الخامسة والسادسة، إلَّا أنه بنهاية العام تمَّ التوصُّل إلى اتفاق على مستوى الخبراء لإنهاء المراجعتين الخامسة والسادسة، وتمكين مصر من الوصول إلى تسهيلات ائتمانية بنحو ٢,٥ مليار دولار، وذلك بعد اعتماد هذا الاتفاق من جانب المجلس التنفيذي للصندوق.

وكان صندوق النقد قد طالب الحكومة المصرية بضرورة تنفيذ إصلاحات هيكلية، من أبرزها عمليات التخارج من المشروعات العامة لصالح القطاع الخاص. ولكن مطالب الصندوق بتخارج الحكومة من المشروعات العامة لصالح القطاع الخاص مستمرة منذ سنوات، وفي كل مرة تعلن الحكومة المصرية المضي في ترتيب الأوضاع لطرح العديد من المشروعات، وبخاصَّة المشروعات التي تمتلكها المؤسسة العسكرية، إلَّا أن ذلك لم يتم حتى الآن، ولم تتخذ الخطوات العملية لخصخصة شركتي «الوطنية للبترول» و«صافي» للمياه المعدنية التابعتين للجيش، على الرغم من أنهما سيُطرحان للقطاع الخاص.

كانت الحكومة قد عقدت في أبريل ٢٠٢٥م[١] اتفاقًا مع بعض الشركات والبنوك لتنظيم طرح الشركتين للخصخصة، إلَّا أن الأمر لم يتم بعد. وفي الوقت الذي يُعلَن فيه عن عزم الحكومة تنفيذ برامج لخصخصة بعض المؤسسات والشركات العامة، نجد أن الجيش يتمدد في السيطرة على العديد من الأنشطة الاقتصادية، وأصبح مَن هم أوفر حظًّا من القطاع الخاص يحصلون على أعمالهم كمقاولي باطن من شركات ومؤسسات الجيش.

أما المشروعات التي تدخل حيز التنفيذ بسرعة غير معهودة في إطار الخصخصة فهي تلك المشروعات الخاصَّة بمجالي السياحة والعقارات مع دول الخليج، كما في صفقة «رأس الحكمة»

(١) العربية، مصر توقع اتفاقيات طرح مجموعة من الشركات التابعة للقوات المسلحة بينها «الوطنية للطرق»، ٩ أبريل ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iBz0

مع دولة الإمارات. وفي هذا السياق، تأتي أيضًا صفقة «علم الروم»، التي عُقِدت مع دولة قطر، حيث قدرت قيمة هذه الصفقة بين الحكومة وشركة الديار القطرية بنحو ٣,٥ مليار دولار ثمنًا لأرض المشروع، على أن تقوم قطر بضخ استثمارات تصل إلى ٢٦ مليار دولار لتنفيذ المشروع على عدة سنوات(١).. وتميل الحكومة المصرية لهذه المشروعات لما تحصل عليه من سيولة نقدية، أو تخفيض ديونها المستحقة لبعض دول الخليج، كما حدث في صفقة «رأس الحكمة».

وإذا كان الاصلاح الهيكلي، من منظور صندوق النقد الدولي، يتمثل فقط في تخارج الدولة من المشروعات العامة، فإن هذا المسار يفترض أن القطاع الخاص سوف يُطوِّر هذه المشروعات ويُضِيف إليها، حتى تكون القيمة المضافة للقاعدة الإنتاجية عالية، ويمكن من خلال هذه الخطوة توفير فرص عمل مستقرة، وزيادة الاستثمارات، وتعزيز الصادرات. غير أن التجربة المصرية مع صندوق النقد الدولي تُظهِر أن ما يتحقق فعليًّا هو تحسُّن بعض المؤشرات النقدية، دون أن يمتد الإصلاح إلى مراحله اللاحقة، وغالبًا ما يأتي هذا التحسُّن الحاصل في المؤشرات النقدية على حساب باقي المكونات الاقتصادية، التي يتحمل المواطن العبء الأكبر لتكلفتها.

فمثلًا، لا تزال المشكلات الهيكلية للاقتصاد المصري على حالها بعد ١٠ سنوات قضتها البلاد في اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، فمصر تعاني من عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وتعاني أيضًا من عجز في الموازنة العامة للدولة، ولديها خلل كبير في جانب التمويل، لم يسعفها فيه إلَّا اللجوء للاقتراض.. فمديونية مصر العامة في عام ٢٠١٦م كانت بحدود ٣٢٦ مليار دولار(٢)، في حين تقترب هذه المديونية في عام ٢٠٢٥م من نحو ٤٠٠ مليار دولار.

وبالنظر إلى النتيجة التي تحققت بعد ١٠ سنوات من الاقتراض من صندوق النقد الدولي ومن آخرين على الصعيد الإقليمي والدولي، نجد أن الأمر أفضى إلى إيجاد مخرج للحكومة في بعض المشكلات المتعلقة بالنقد الأجنبي، أو الخروج من بعض المشكلات الأخرى، ولكن

(١) الشرق بلومبرج، قطر تستثمر ٢٩,٧ مليار دولار في مشروع سياحي على الساحل الشمالي في مصر، ٥ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nBIG

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٧م، ص ١١٦.

في النهاية كان على حساب المواطن بشكل كبير، حيث عانى هذا المواطن من الآثار السلبية المترتبة على الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الحكومة من خلال توصيات صندوق النقد، من تحرير سعر الصرف، وتقليص الدعم السلعي والخدمي، وكذلك ما تَعرَّض له المواطن من معدلات عالية للتضخم، أو ارتفاع سعر الفائدة، وفقدان كبير في القيمة الشرائية للنقود، وما تعرضت له مدخرات القطاع العائلي من تبديد بسبب انخفاض قيمة الجنيه.

وكانت مصر قد عادت لإبرام اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي في نهاية عام ٢٠١٦م، وحصلت بموجبه على ١٢ مليار دولار، ثم توالت برامج الاقتراض من الصندوق في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٤م، حتى أصبحت مصر ثاني أكبر مقترض من الصندوق على مستوى العالم.

ولعل الاتفاق الأخير الذي أبرم بين مصر وصندوق النقد في عام ٢٠٢٤م، وأدَّى إلى زيادة القرض الممنوح لمصر من ٣ مليار دولار إلى ٨ مليارات دولار، قد شهد عمليات أخذ ورد بين الطرفين، بسبب عدم التزام مصر بما جاء في الاتفاق، وبخاصَّة في ما يتعلق بطرح الشركات العامة للخصخصة. ويُلاحَظ أن نسبة كبيرة مما تمَّ طرحه من الشركات الإنتاجية في قطاعات الأسمدة والطاقة وشركات التعدين قد استحوذت عليها دول الخليج، وبخاصَّة السعودية والإمارات.

ويبقى سؤال مهم، يتعلق بمدى إمكانية استغناء مصر عن برامج صندوق النقد الدولي، بعد أن ينتهي البرنامج الحالي، والذي يُقدَّر له أن ينتهي في نوفمبر ٢٠٢٦م. فعادةً ما يُصرّح الإعلام المصري وبعض المسؤولين بأنهم غير مضطرين للجوء لصندوق النقد الدولي، وذلك خلال الفترات التي يتشدد فيها خبراء الصندوق في إلزام الحكومة بإجراءات معينة.. ثم ينتهي المطاف بتوقيع اتفاق وقبول مصر بشروط الصندوق. ومؤخرًا تمَّ طرح نفس السؤال عبر ما أعلنته مصر عن «السردية الوطنية».

حينما تمَّ تخفيض الدين العام الخارجي لمصر من ١٦٣ مليار دولار لنحو ١٥٦,٧ مليار دولار في مارس ٢٠٢٥م، كان ذلك بسبب ما تمَّ تخفيضه من مديونية البنك المركزي المصري نتيجة إسقاط الودائع الخاصَّة بالإمارات نتيجة صفقة «رأس الحكمة». ولكن مع نهاية الربع

الثالث من عام ٢٠٢٥م ارتفع الدين الخارجي مرة أخرى إلى ١٦٣ مليار دولار، وهو ما يَعني أن مصر من الصعب أن تستغني عن الاقتراض، سواء المحلي أو الدولي.

ومما يؤكد تجذر الأزمة التمويلية لمصر، تلك الأرقام التي نشرت على قاعدة بيانات البنك الدولي حول ميزان تجارة السلع والخدمات، ففي عام ٢٠٢٤م بلغ إجمالي صادرات مصر من السلع والخدمات ٦٣,٧ مليار دولار، بينما وارداتها من السلع والخدمات كانت نحو ٩٠ مليار دولار، أي أن هناك فجوة بنحو ٢٧ مليار دولار. وفي بعض السنوات، كما هو الحال في عام ٢٠٢٣م، تقلصت الفجوة إلى نحو ٩ مليارات دولار. ولكن تراجع الفجوة في عام ٢٠٢٣م يعود إلى عجز الموارد الأجنبية، لتغطية الواردات. ومما يدل على صحة ما ذهبنا إليه، أن الفجوة في الأعوام من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢م كانت كبيرة، وعلى النحو التالي: ٢٨ مليار دولار، و٣٧ مليار دولار، و٣٣ مليار دولار[١] على التوالي. وهو ما يَعني أن العجز في ميزان المدفوعات يدفع مصر باستمرار إلى صندوق النقد الدولي والمقرضين الآخرين، أو أن تنجح في ردم الفجوة بين الصادرات والواردات السلعية والخدمية من خلال تحسُّن أدائها في المجالات الإنتاجية، والبُعد عن الأنشطة الريعية، وعدم الاعتماد على الخارج بهذه الصورة المتزايدة. وبغير ذلك يَظل الحديث عن الاستغناء عن صندوق النقد الدولي مجرد خطاب إعلامي يفتقد إلى المصداقية.

يُذكَر أن وزير المالية الأسبق، د. محمد معيط، كان قد ذكر في عام ٢٠١٩م، أنه العلاقة مع صندوق النقد الدولي سوف تستمر من خلال برنامج فني، وليس من خلال برنامج للتسهيلات الائتمانية، ولكن جاءت جائحة كورونا لتكشف هشاشة أداء الاقتصاد المصري، وأنه لم ينجح في حماية نفسه ضد تقلبات الأزمات الخارجية.

رابعًا: تحسُّن بعض المؤشرات الاقتصادية

التناول الصحيح للمؤشرات الاقتصادية، يستلزم أن نقرأ ما وراء الأرقام وما تعكسه من دلالات على حياة الناس. وحتى لا يُتهَم الباحث بالتحيُّز، لا بد من عرض الأرقام التي أدَّت لظهور بعض المؤشرات بشكل إيجابي. والقاعدة تقول أن «الأرقام تصف الواقع ولا تعكس الحقائق».. ويَظهَر ذلك بوضوح في العديد من المؤشرات الاقتصادية الخاصَّة بمصر.

(١) قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرا صادرات وواردات السلع والخدمات.

فعلى سبيل المثال، حينما نجد في بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن **معدل البطالة السنوي** بمصر، في عام ٢٠٢٤م، بلغ ٦,٦٪، يجعلنا هذا الرقم نسأل أنفسَنا عن سبب رغبة شريحة كبيرة من الشباب المصري في الهجرة للخارج إذا ما كانت فرص العمل متاحة ومعدل البطالة عند هذه الحدود المقبولة إلى حَدٍّ ما. والإجابة على هذا التساؤل هي أن الوظائف المتاحة لا توفر الحدود المقبولة لمستوى معيشة كريمة، بحيث يتمكن العامل من الوفاء بالتزاماته أو تحقيق رغباته في الزواج وتكوين أسرة جديدة. فضلًا عن الحقيقة التي تعكسها جُلُّ الدراسات المعنية بسوق العمل المصري، وهي أن القطاع غير المنظم هو الذي يوفر النسبة الأكبر من الوظائف، وهذه الوظائف عادةً ما تتسم بظروف عمل غير ملائمة وأجور متدنية، كما أنها تفتقد إلى الحماية الاجتماعية للعاملين، حيث لا توفر لهم التأمين الصحي أو الاجتماعي، لذلك يفر الأفراد من القطاع غير المنظم، حيثما أتيحت لهم الفرص.

إن تدني معدلات البطالة في السوق المصري يعود إلى كون غالبية الوظائف تأتي من القطاع غير المنظم، بنسبة ٤٤,٨٪ من إجمالي المشتغلين، في حين أن القطاع الخاص المنظم يأتي في المرتبة الثانية، بنسبة ٣٧,٣٪ من إجمالي المشتغلين، ثم القطاع الحكومي في المرتبة الثالثة، بنسبة ١٧,٦٪ من إجمالي المشتغلين[١].

أما **سعر الصرف**، فيبلغ – بحسب موقع البنك المركزي – سعر صرف الدولار ٤٧,٠٩ جنيه، وهو سعر يتميز بالاستقرار على مدار الشهور الماضية. وكان السعر الرسمي منذ عدة شهور بحدود ٥٠ جنيهًا للدولار، وإلى حد ما تراجع نشاط السوق السوداء، وإن كان لا يزال موجودًا.

وفي ضوء ما هو منشور من بيانات، فإن موارد مصر من النقد الأجنبي خلال الفترة الماضية شهدت تحسنًا ملموسًا. ومن هذه الموارد عوائد العاملين بالخارج، والتي بلغت ٣٦,٤ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥م. وكذلك إيرادات السياحة التي ارتفعت في نفس العام إلى ١٦,٧ مليار جنيه.. إلَّا أن العجز في الميزان التجاري على الجانب الآخر بلغ ٥١ مليار دولار، مقارنة بـ ٣٩,٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤م، وأيضًا بلغت تحويلات

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث القوى العاملة، تقرير تحليلي لعام ٢٠٢٤م، ص ٣٠.

المستثمرين الأجانب لأرباحهم ١٨,٧ مليار دولار[١]، وهو ما يَعني أن الزيادة المتحققة في عوائد العاملين بالخارج وقطاع السياحة لها ما يقابلها من عجز في الميزان التجاري.. ويَرى الباحث أن من أهم أسباب استقرار سعر صرف الدولار خلال الشهور الماضية وكذلك ارتفاع احتياطيات النقد الأجنبي التي بلغت ٥١,٤ مليار دولار، هو الأموال الساخنة، والتي بلغت في آخر التقديرات ٤٢ مليار دولار، وهو رقم غير مسبوق، ويَعكِس تهديدات كبيرة للاقتصاد المصري؛ بسبب سرعة التقلبات الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد سبق لمصر غير مرة خلال السنوات الخمس الماضية أن خرجت منها تلك الأموال بنسبة كبيرة، وسرعان ما أحدثت أزمة في سعر الصرف، بل وفي الاقتصاد المصري بشكل عام؛ حيث ارتفع سعر الدولار حتى بلغ نحو ٧٠ جنيهًا في السوق السوداء، وانتعشت السوق السوداء بشكل ملحوظ لتوفير احتياجات المستوردين وشراء السلع الأساسية، وأدَّت ندرة الدولار إلى سلبيات متعددة، منها العجز عن شراء مستلزمات الإنتاج، وشراء الأدوية الأساسية.

وفيما يتعلق **بمعدلات التضخم** في ديسمبر ٢٠٢٥م، على أساس سنوي، والتي تبلغ ١٢,٣٪، فلا يزال المأمول أن يكون معدل التضخم من رقم واحد. وعلى الرغم من انخفاض معدلات التضخم وفق البيانات الخاصَّة بالبنك المركزي المصري، إلَّا أن الأعباء المعيشية لا تزال تمثل أبرز المشكلات للأسر المصرية، وهو ما يجعلنا نشعر بأن الأرقام – التي تحسب عليها حزمة السلع والخدمات التي يقاس من خلالها معدل التضخم – لا تُعبّر عن حقيقة واقع الأسر المصرية. كما أن أمر معدلات التضخم يرتبط بمؤشر آخر مهم، وهو سعر الفائدة، الذي يبلغ ٢٠٪ للإيداع و ٢١٪ للاقتراض.. وهنا تجدر الإشارة إلى أن سعر الفائدة الحقيقي يبلغ ٧,٧٪، وهو معدل إيجابي، نظرًا لانخفاض معدل التضخم عن سعر الفائدة.. ولكن المدخرين المصريّين يعانون بشدة خلال السنوات الماضية من عدم استقرار سعر الفائدة، ولا ينعمون بعوائد سعر الفائدة المرتفعة، حيث تسارع الحكومة بعد فترة قليلة إلى تخفيض سعر الفائدة، ويُخيَّرون بين الانتقال إلى أوعية ادخارية أقل، أو وضع أموالهم في الحسابات الجارية.. لتصبح الحكومة هي المستفيد الأكبر من انخفاض سعر الفائدة؛ نظرًا

(١) البنك المركزي المصري، بيانات ميزان المدفوعات للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥م.

لأنها أكبر مُقترِض من البنوك ومن غيرها من الأوعية الادخارية، مثل التأمينات وصناديق التوفير وشهادات الاستثمار.. ويأمل شركاء النشاط الاقتصادي في مصر أن يستقر سعر الفائدة وينخفض التضخم وكذلك يستقر سعر الصرف؛ حتى تتحقق نتائج إيجابية على صعيد الاستثمار والتشغيل، والإفادة بشكل كبير من المدخرات، والبُعد عن المضاربات التي شغلت المصريين بشكل كبير خلال الفترة الماضية، عبر المضاربة في الذهب والعملات الأجنبية والعقارات، وكذلك العملات المشفرة، فانخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار بسبب انخفاض تكلفة التمويل، مما يَعني انخفاض أسعار السلع في السوق المحلي، ويُعطي المستثمر المصري ميزة تنافسية في السوقين المحلي والأجنبي.

أمَّا معدل **نمو الناتج المحلي الإجمالي** فقد بلغ ٤,٢٪ في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥م، وتستهدف الحكومة الوصول به إلى معدل ٥٪ في العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦م.

وإذا نظرنا للناتج المحلي الإجمالي في مصر ومدى مساهمة كل من الاستثمار والاستهلاك وصافي التجارة الدولية، نجد أن الناتج المحلي لا يزال يعاني من مشكلة هيكلية، تحتاج إلى معالجة جذرية، لتُغيّر من طبيعة هذا الأداء.

أرقام التقرير المالي لوزارة المالية، تعطي بيانات تفصيلية لهشاشة الناتج المحلي في مصر، حيث بلغت الاستثمارات نسبة ١٣٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤م، في حين بلغت المدخرات نسبة ٦,١٪ من الناتج في نفس العام[١]، وهو ما يَعني أن الناتج يفتقر إلى أهم مقوماته وهو التمويل الداخلي، حيث تعاني المدخرات من قصور شديد، بسبب سوء مستوى المعيشة، وقلة الدخول.

وتعطينا القراءة الأولية أن الفجوة بين المدخرات والاستثمارات المنفذة يتم ردمها من خلال الاقتراض، وحتى بعد هذا الاقتراض، فإن نسبة الاستثمار المنفذة بحوالي ١٣٪ من الناتج غير كافية لتحقيق معدل نمو ٥٪. ولهذا، لا بد من زيادة معدلات الاستثمار إلى ٢٥٪، لكي تحقق الحكومة معدل النمو المستهدف، وهذا تحد آخر، على الحكومة أن تعمل للوصول إليه، سواء من خلال تشجيع المدخرات والسيطرة على المضاربات، أو بجلب استثمارات أجنبية مباشرة حقيقية، وليس مجرد استحواذات على الأصول القائمة.

(١) وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري، عدد ديسمبر ٢٠٢٥م، ص ١ و١١.

ومن جانب آخر، فإن الاستهلاك – وحسبما يفيد نفس التقرير – يُشكِّل نسبة ٩٣,٩٪ من إجمالي الناتج. وما يتبادر إلى الذهن هو أن ارتفاع معدلات الاستهلاك يُعدُّ شيئًا إيجابيًّا؛ لأن ارتفاع الاستهلاك يَعني زيادة معدلات التشغيل، وإتاحة فرص عمل، وتوفير دخول لعدد أكبر من العاملين.. وهذا الافتراض صحيح لو كان صافي الصادرات إيجابيًّا، بمعنى أن الصادرات تزيد عن الواردات، وهو ما يَعني أن الناتج يَعتمد على موارد محلية. ولكن ما يحدث في الحالة المصرية عكس ذلك؛ لأن صافي الصادرات السلعية والخدمية سلبي، بنحو ٩٥٢,١ مليار جنيه. ولذلك فالاستهلاك يكون في مصر وارتفاع المعدلات في خدمة المنتجين يكون في الدول الأخرى التي تستورد منها. وهنا تتضح الصورة لصالح صانع السياسة الاقتصادية، بضرورة العمل على تغيير هذه المعادلة، من خلال بناء قاعدة إنتاجية حقيقية في القطاعات المهمة، الزراعة والصناعية والتكنولوجية.

وإذا انتقلنا من الحديث عن مكونات الناتج، وكيف أنه لا يتسم بالإيجابية، إلى نقطة أخرى، فإن النقطة التي يجب أن نشير إليها هي أن معدل النمو قد يكون إيجابيًّا كما هو الحال في الواقع المصري، ولكن العبرة هنا، على مَن يعود هذا النمو ومعدلاته الإيجابية؟

الواضح من خلال البيانات الرسمية المنشورة أن عدد الأسر التي تعيش تحت خط الفقر يصل إلى ١٢ مليون أسرة، أي أن حوالي ٤٨٪ من الأسر المصرية تعيش تحت خط الفقر. وإذا كان هذا العدد من الأسر يعيش تحت خط الفقر في ظِل عائد من معدلات نمو تقترب من ٥٪، فعلى صانع السياسة الاقتصادية أن يُغيّر من طبيعة تلك السياسات، ويتبنَّى سياسات منحازة للطبقتين الفقيرة والمتوسطة.

خامسًا: مستقبل الاقتصاد المصري في ٢٠٢٦م

المقدمات تدل على النتائج، ولهذا سوف يَظل الاقتصاد المصري يُعاني من أزمة هيكلية، أبرز ملامحها الاعتماد على الخارج، وكذلك عدم وجود حلول جذرية لأزمة التمويل، والاكتفاء بالاعتماد على القروض، وهو ما يزيد من عمق المشكلة وامتدادها زمانيًّا، وتحميل الأجيال القادمة المزيد من الأعباء، سواء فيما يَخصُّ قضية الديون، أو عدم قدرة الاقتصاد المصري على توفير فرص عمل للداخلين الجدد إلى السوق، والذين يُقدَّر عددهم بنحو مليون فرد سنويًّا، أو

القصور في توفير السكن للأسر الحديثة، فالمطلوب توفير نحو مليون وحدة سكانية سنويًّا، ولا يتم تنفيذ سوى نحو ربع المطلوب أو أزيد بقليل، سواء من قبل الحكومة أو القطاع الخاص.

ومن غير الواضح أن الحكومة يمكن أن تمتلك برنامجًا لحل الأزمة التمويلية للموازنة العامة للدولة، أو الوصول لأداء أفضل في ميزان المدفوعات، بعيدًا عن الموارد الريعية؛ فلا زالت الموارد الرئيسة للنقد الأجنبي في مصر تعتمد على مصادر ريعية (تحويلات العاملين بالخارج، وإيرادات قناة السويس، وإيرادات السياحة، وصادرات النفط والغاز)، وهي مصادر تتأثر بشكل كبير بالتقلبات الاقتصادية الناتجة عن المتغيرات الإقليمية أو الدولية.

ولا يلوح في الأفق إمكانية استغناء مصر عن صندوق النقد الدولي، فالعجز في ميزان المدفوعات أو في الموازنة العامة للدولة، سيجعلان مصر تعاني من فجوة تمويلية، تضطرها إلى الاقتراض من الخارج، وهو ما يَجعل اللجوء للمؤسسات المالية الدولية أمرًا ضروريًّا. ويأتي هذا السيناريو في ضوء استمرار تدفق المساعدات والقروض من الدول الغربية لمصر، وهو أمر يفرض على الحكومة المصرية المزيد من التحديات، ويجعلها مطالبة بتبني استراتيجية تمكنها من الاعتماد على الذات لإقامة نشاطها الاقتصادي. ومما يزيد الأمر صعوبة أن بعض أشكال الدعم الإقليمي لمصر قد تغيرت صورتها خلال الفترة الماضية. فمن حالة الدفع النقدي أو المواد النفطية، إلى استبدال الأراضي والمشروعات العامة بالديون والودائع، حيث تحرص الدول الخليجية على امتلاك أصول في مصر خلال السنوات الماضية. ويُلاحَظ أن المشروعات التي أعلن عنها للمشاركة مع دول الخليج، مثل صفقة «علم الروم» وصفقة «رأس الحكمة»، هي مشروعات سياحية عقارية، وإنْ كانت مفيدة إلَّا أنها لا تمثل احتياجًا استراتيجيًّا لمصر في المديين المتوسط والطويل، فليس من شأن هذه المشروعات أن تطور قطاعات الزراعة والصناعة والتكنولوجيا في مصر.

ومن المهم أن نشير في استشرافنا لأداء الاقتصاد المصري في عام ٢٠٢٦م، إلى حضور مصر في التجمعات الإقليمية والدولية، وبخاصَّة في تجمع «البريكس» الذي اكتسبت عضويته منذ عامين، حيث لم يظهر بعد لهذه العضوية أثر إيجابي ملموس على الاقتصاد المصري، سواء على صعيد الاستثمار أو الصادرات أو التوظيف.

وثمَّة تحد سيكون ماثلًا أمام الاقتصاد المصري في عام ٢٠٢٦م، وهو إعداد استراتيجية لمواجهة الأزمات الناشئة عن التقلبات الاقتصادية الإقليمية والدولية، الناشئة عن عدم الاستقرار في السياسة الدولية والإقليمية.. لقد كان لجائحة كورونا تداعياتها التي وضعت الحكومة المصرية في أزمة واضطرتها للجوء إلى صندوق النقد الدولي، وكذلك حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، والحرب الإسرائيلية على لبنان واليمن، وما نتج عنها من تأثيرات سلبية على إيرادات قناة السويس، وكذلك قطاع السياحة، وبخاصَّة في الشهور الأولى للحرب الإسرائيلية على غزة.. ومن أكبر ما يجب أن تتحسب له الحكومة المصرية في ظِل سيناريو التقلبات الخارجية هو أن تتأثر عوائد العاملين بالخارج سلبيًّا. وأيضًا من الممكن أن تدفع التقلبات الخارجية الناتجة عن أزمات سياسية إقليمية أو دولية الأموال الساخنة إلى ممارسة سلوكها السلبي بالخروج من مصر، مما يضع الاقتصاد المصري تحت ضغط أزمة نقد أجنبي مرة أخرى، وهو ما يتطلب وجود استراتيجية للتخلص من هذه الأموال، وإتاحة بديل أكثر استقرارًا.

خاتمة

أظهر تحليل الأداء الاقتصادي المصري خلال عام ٢٠٢٥م أن التحسُّن المعلَن في بعض المؤشرات الكلية لا يعكس بالضرورة تحوُّلًا حقيقيًا في بنية الاقتصاد أو معالجة جذرية لاختلالاته المزمنة. فرغم التطورات الإيجابية الجزئية، مثل تسوية الخلاف مع صندوق النقد الدولي أو تحسُّن بعض المؤشرات النقدية، لا تزال المشكلات الهيكلية الأساسية قائمة، وفي مقدمتها العجز في الموازنة العامة، واختلال الميزانين التجاري والجاري، والاعتماد المتزايد على الاقتراض الخارجي والداخلي كمصدر رئيس للتمويل.

كما كشف التقرير أن السياسات الاقتصادية المتبعة تركز بدرجة كبيرة على تحقيق استقرار مالي ونقدي قصير الأجل، غالبًا ما يأتي على حساب الاستقرار الاجتماعي ومستويات المعيشة، في ظِل تحميل المواطن العبء الأكبر لتكلفة الإصلاح، دون توسُّع موازٍ في شبكات الحماية الاجتماعية أو تعزيز المشاركة المجتمعية في صياغة السياسات العامة. ويزداد هذا الخلل وضوحًا في ظِل غياب الشفافية، وتهميش دور المؤسسات الرقابية والتشريعية، واستمرار تغييب النقاش العام حول أولويات الإنفاق والعائد التنموي منه.

وعليه، فإن أي حديث عن تحسُّن مستدام في الأداء الاقتصادي يَظل منقوصًا ما لم يقترن بإصلاحات هيكلية حقيقية، تعيد الاعتبار للإنتاج، وتُعزِّز دور القطاع الخاص المنتِج، وتربط بين الاستقرار المالي والعدالة الاجتماعية، بما يضمن نموًّا متوازنًا وقابلًا للاستمرار على المدى الطويل.

الحالة العسكرية لمصر في ٢٠٢٥م

د. أحمد حسين

منتدى الدراسات المستقبلية

المحتويات
مقدمة
أولًا: الجيش وملفات الأمن القومي
١ – ملف سيناء وقطاع غزة، ٢ – ملف السودان، ٣ – ملف ليبيا، ٤ – ملف أمن البحر الأحمر، ٥ – ملف القرن الإفريقي، ٦ – ملف سد النهضة، ملامح عامة
ثانيًا: علاقات الجيش الخارجية
١ – التعاون الدولي، ٣ – التصنيع العسكري المشترك، ٤ – المناورات المشتركة، ٥ – العلاقات مع الولايات المتحدة، ٦ – الناتو العربي، ملامح عامة
ثالثًا: تسليح الجيش
١ – استلام أسلحة جديدة، ٢ – الكشف عن أسلحة في حوزة الجيش، ٣ – منتجات عسكرية مصرية الصنع، ٤ – الاتجاه إلى السلاح الصيني، ٥ – إلغاء صفقة مقاتلات روسية، ملامح عامة
رابعًا: الفعاليَّات الداخلية للجيش
١ – إبراز الجاهزية والاستعداد، ٢ – الأنشطة التدريبية، ٣ – تأمين الاتجاهات الاستراتيجية، ٤ – حركة التنقلات، ٥ – العلاقة بين الجيش والشرطة، ٦ – الانتقادات الحقوقية، ملامح عامة
خامسًا: الجيش والشأن العام
١ – التوسُّع الاقتصادي، ٢ – عسكرة المكوِّن المدني للدولة، ٣ – ربط المجتمع بالجيش، ملامح عامة
استشراف الحالة العسكرية في ٢٠٢٦م
خاتمة

الحالة العسكرية لمصر في ٢٠٢٥م

مقدمة

تكتسب دراسة الحالة العسكرية المصرية أهمية خاصَّة في ظِل المتغيرات المتتالية والتحوُّلات العميقة التي تشهدها الساحتان الإقليمية والدولية، وما يترتب على هذه المتغيرات والتحوُّلات من تحديات وتهديدات متزايدة للأمن القومي المصري.

ويأتي هذا التقرير ليُسلِّط الضوء على أداء المؤسسة العسكرية خلال عام ٢٠٢٥م، بوصفها فاعلًا مركزيًّا في إدارة التهديدات التي تواجه الأمن القومي المصري، ومسؤولةً عن حماية المصالح الاستراتيجية للدولة، في مرحلةٍ تتسم بتعدد بؤر الصراع في دائرتي الجوار المباشرة وغير المباشرة، وما يصاحب ذلك من تصاعدٍ في حدة التهديدات وتشابك مساراتها، الأمر الذي يَفرِض على الجيش أدوارًا متزايدة في الردع والحماية وإدارة المخاطر.

يَعتمد التقرير منهجًا وصفيًّا تحليليًّا، يَجمع بين رصد الوقائع وتفكيك أنماط السلوك العسكري، واستنباط المؤشرات والدلالات، وصولًا إلى رصد الملامح الحاكمة للأداء.

ويتناول التقرير محاور عدة، تشمل تعامل الجيش مع ملفات الأمن القومي، في قطاع غزة وسيناء والسودان وليبيا والبحر الأحمر والقرن الإفريقي، وعلاقاته العسكرية الخارجية، وعمليات التسليح والتحديث، والفعاليات الداخلية للمؤسسة العسكرية، ودورها المتنامي في الشأن العام، وصولًا إلى استشراف ملامح هذا الدور خلال عام ٢٠٢٦م.

أولًا: الجيش وملفات الأمن القومي

تعاملت المؤسسة العسكرية المصرية مع ملفات عديدة للأمن القومي في عام ٢٠٢٥م، في سياق إقليمي بالغ التعقيد والتوتر، اتسم بتعدد بؤر التهديد وتشابك المخاطر، ما فرض عليها إدارة تحديات متزامنة، ومواءمة دقيقة بين التحركات العسكرية والحسابات السياسية.

١ - ملف سيناء وقطاع غزة:

أدَّى استمرار الحرب في قطاع غزة خلال عام ٢٠٢٥م إلى تعميق التهديدات الموجَّهة للأمن القومي المصري من جهتين رئيستين:

أولاهما خطر تهجير سكان قطاع غزة القسري إلى سيناء، الذي تسعى إسرائيل إلى فرضه على مصر، وهو ما يُمثل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي المصري؛ إذ يخلق بيئة أمنية هشَّة في شمال سيناء، ويُغيّر تركيبتها الديمغرافية، وينقل عبء الأزمة الفلسطينية إلى مصر بدل إسرائيل، فضلًا عن توفير ذريعة لتدخلات إسرائيلية مستقبلية لملاحقة المقاومة.

وثانيهما محور صلاح الدين (فيلادلفيا)، حيث استمر احتلال إسرائيل للمحور، وأصبح جيش الاحتلال على تماس مباشر مع الحدود المصرية، وهو ما يُمثل خرقًا للترتيبات الأمنية واتفاقية السلام التي تسمح فقط بقوات عسكرية محدودة، وتمنع نشر أسلحة ثقيلة على مسافة ٢,٥ كم على طول الحدود.

لمواجهة احتمالية التهجير القسري وموازنة التواجد الإسرائيلي على الناحية الفلسطينية من الحدود، عززت مصر تواجدها العسكري في شمال سيناء، وذكرت تقارير أن الجيش المصري دفع بنحو ٤٢ ألف جندي، إلى جانب أكثر من ١٥٠٠ دبابة وآليَّة مدرعة، فضلًا عن تطوير قواعد عسكرية ومَدارج طائرات وأنظمة دفاع جوي في المنطقة الحدودية مع قطاع غزة[١]. وعلى الرغم من تأكيد القاهرة أن انتشار القوات المسلحة في شمال سيناء جاء في ظِل تنسيق كامل مع أطراف معاهدة السلام، في إشارة إلى إسرائيل، إلَّا أن الأخيرة طالبت الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالتدخل والضغط على مصر لتقليص التعزيزات العسكرية في سيناء، باعتبارها تمثل «انتهاكات جسيمة» لاتفاقية السلام[٢].

وفي ديسمبر ٢٠٢٥م، ذكر تقرير إسرائيلي أن مصر استجابت لطلب إسرائيلي، بتقليص وجودها العسكري في سيناء، وأن هذا التقليص جزئي لقوات الجيش والشرطة، بما في ذلك المناطق القريبة من الحدود مع إسرائيل، ولكن حجم الانتشار العسكري المصري لا يزال أعلى

(١) الانتشار، الحشود العسكرية المصرية في سيناء تقلق اسرائيل، ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1gW8l

(٢) CNN بالعربية، مصر ترد على تقارير حول انتشار الجيش في سيناء، ٢١ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1gW8n

من مستواه قبل الحرب[١]. وقد ربط البعض بين إعادة تمركز القوات المصرية في سيناء وموافقة إسرائيل على صفقة الغاز الكبرى مع مصر، بعد شهور من المماطلة[٢].

تُشِير هذه المعطيات مجتمعة إلى تصاعد القلق المصري إزاء الأهداف الإسرائيلية بعيدة المدى في قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء، وتعكس موقفًا حاسمًا من الجيش المصري برفض سيناريو التهجير القسري لسكان قطاع غزة إلى سيناء، باعتباره خطًّا أحمر يَمسُّ جوهر الأمن القومي المصري. وفي الوقت ذاته، تُظهِر تحركات الجيش استعدادًا عسكريًّا محسوبًا للتعامل مع أيّ تطورات محتملة على الحدود الشرقية، مع الحفاظ على خطاب رسمي يؤكد الالتزام باتفاقية السلام، بما يَسمح لمصر بإدارة توازن دقيق بين الردع العسكري وضبط إيقاع التصعيد أو التهدئة وفق تطورات البيئة الإقليمية.

ولكن في الوقت نفسه، أصبح ملف الغاز عامل ضغط على الجيش المصري، إذ يُقيِّد هامش الخيارات العسكرية إزاء إسرائيل، ويَربط ترتيبات الانتشار والردع بحسابات سياسية واقتصادية معقدة. ويُهدِّد هذا الربط بتحويل الطاقة إلى أداة ابتزاز مستدامة، تُضعِف استقلال القرار العسكري وتَحدُّ من قدرة مصر على فرض معادلات ردع فعَّالة ومؤثرة.

٢ - ملف السودان:

تُشكِّل تطورات الأزمة السودانية مجموعة متداخلة من المخاطر الجسيمة على الأمن القومي المصري، إذ يُفضِي قيام كيان مسلح تقوده ميليشيات الدعم السريع على الحدود الجنوبية الغربية لمصر إلى فتح مسارات واسعة لتهريب السلاح والمقاتلين والمخدرات والهجرة غير الشرعية، بما يمثل تهديدًا أمنيًّا مباشرًا. كما قد يؤدي غياب الدولة المركزية وتفكُّك السلطة إلى خلق بيئة خصبة لتمدد جماعات مسلحة ومتطرفة عابرة للحدود، بما يَفرِض ضغوطًا أمنية مستقبلية متزايدة على الجيش المصري. ويُفاقِم من هذه المخاطر تعاظم نفوذ قوى إقليمية معادية داخل المجال الحيوي الإفريقي لمصر عبر دعمها السياسي والمالي والعسكري للميليشيات، فضلًا عن احتمالات تهديد الأمن المائي المصري نتيجة تراجع التنسيق حول إدارة مياه النيل في ظِل سيناريوهات عدم الاستقرار أو انقسام السودان.

(١) ألترا فلسطين، تقرير إسرائيلي: مصر تقلص وجودها العسكري في سيناء، ١٨ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1lQVK

(٢) الشرق الأوسط، هل قلصت مصر وجودها العسكري في سيناء إثر ضغوط إسرائيلية؟، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1lQWa

لم تُقدِم مصر على تدخل عسكري مباشر في السودان، ولكن ثمَّة اتهامات من جانب ميليشيات الدعم السريع للقاهرة بدعم الجيش السوداني وتزويده بذخائر وأسلحة ومساعدته في قصف مناطق تسيطر عليها الميليشيات بطائرات يقودها طيَّارون مصريون[١]. كذلك، ذكرت تقارير أن مصر قدَّمت للجيش السوداني دعمًا عسكريًّا متواصلًا منذ اندلاع الحرب، وهو ما تنفيه القاهرة.

ولكن مع تسارع التطورات العسكرية، وسقوط مدينة الفاشر في أكتوبر ٢٠٢٥م، وتَقدُّم ميليشيات الدعم السريع في دارفور وكردفان، واقترابها من الحدود المصرية، واتجاه التطورات نحو انفصال غرب السودان وانقسام البلاد بحكم الأمر الواقع، غيَّرت القاهرة استراتيجيتها جذريًّا، وعزز الجيش المصري وجوده على الحدود السودانية الليبية، وأطلق دوريات جوية مستمرة لرصد أيّ تحركات مريبة.

وقد نقل تقرير عن مصدر رفيع في الاستخبارات العسكرية المصرية قوله إن «التعاون جارٍ بين الجيشين المصري والسوداني لتشكيل قوة قيادة مشتركة لردع قوات الدعم السريع ومنع أيّ تسلل محتمل إلى مصر عبر الحدود مع السودان أو ليبيا»، وأكد المصدر أن هذا التعاون أثمر عن غرفة عمليات مشتركة في شمال كردفان، بالإضافة إلى تقديم أنظمة رادار جديدة للإنذار المبكر، وأن هذه الخطوات تزامنت مع زيارة لرئيس أركان الجيش المصري، الفريق أحمد فتحي، إلى بورتسودان، حيث نسَّق مع القيادات السودانية الخطط الميدانية على الحدود المشتركة[٢].

في هذا السياق، أعلنت مصر في ديسمبر ٢٠٢٥م، خطوطها الحمراء في السودان، مؤكدةً دعمها لوحدة السودان وسلامة أراضيه ورفضها لأيّ انفصال أو كيانات موازية، مع التلويح بخيار التدخل العسكري كملاذٍ أخيرٍ[٣].

استندت القاهرة في التلويح بالتدخل العسكري إلى اتفاقية الدفاع المشترك، والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، بما يُوفر غطاءً قانونيًا وشرعية دولية لأيّ تحرك محتمل، ويَعكِس سعيًا إلى تأطير استخدام القوة ضمن إطار الدفاع عن النفس وحماية الأمن القومي، لا

(١) الجزيرة، حميدتي يتهم مجددا مصر بدعم الجيش السوداني، ٣ يونيو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1gV5F

(2) Middle East Eye, Exclusive: Egypt and Turkey boost support for Sudan's army, 6-11-2025, https://2cm.es/1lPBX

(٣) الشرق، مصر تعلن «خطوطها الحمراء» في السودان، ١٨ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1gUOp

بوصفه تدخلًا في الشأن الداخلي السوداني، بل كإجراء ردعي استثنائي مرتبط بتجاوز الخطوط الحمراء وتهديد الحدود المصرية ووحدة الدولة السودانية.

يَدلُّ الموقف المصري المُلوّح بالخيار العسكري على ترسيخ اعتبار السودان امتدادًا مباشرًا للأمن القومي المصري، وعلى انتقال القاهرة من الدبلوماسية الحذرة إلى تبنّي سياسة ردع صريح تهدف إلى منع تفكُّك الدولة السودانية أو قيام كيانات مسلحة موازية على حدودها الجنوبية. كما يَعكِس هذا الموقف دعمًا واضحًا للمؤسسة العسكرية السودانية بوصفها الجهة الشرعية الوحيدة، مع توجيه رسالة ردع إقليمية للأطراف الداعمة للميليشيات.

٣ - ملف ليبيا:

رغم ما أثير عن وجود خلافات بين القاهرة وبنغازي، بسبب مواقف متعارضة بين الطرفين، يَرتبط أبرزها بالحرب في السودان وانحياز حفتر إلى ميليشات الدعم السريع ومشاركة قوات تابعة له في هجوم شنته الميليشيات على منطقة في المثلث الحدودي بين السودان ومصر وليبيا[١]، إلَّا أن العام المنقضي شهد مظاهر اهتمام مشترك بتعزيز التعاون العسكري بين القوات المسلحة المصرية وما يُعرَف بـ»الجيش الوطني» في شرق ليبيا بقيادة خليفة حفتر، وولديه: نائب القائد العام صدَّام حفتر، ورئيس الأركان خالد حفتر.

تجلَّى هذا الاهتمام في تعدد الزيارات التي قام بها حفتر وولداه إلى مصر ولقائهم السيسي وكبار قيادات الجيش المصري، إذ زار حفتر القاهرة مرتين في يناير ويونيو، واصطحب معه في زيارته الثانية ولديه للقاء السيسي، وزار صدام حفتر القاهرة في يونيو، ومن بعده خالد حفتر في سبتمبر، والتقى كل منهما برئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية.

أكَّدت لقاءات قيادات الجيش المصري بحفتر وولديه على تعزيز التنسيق العسكري والأمني، وتأمين الحدود المشتركة، ومكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية، إلى جانب الاتفاق على برامج التدريب وتبادل الخبرات، ودعم بناء مؤسسة عسكرية ليبية منضبطة باعتبارها ركيزة أساسية لاستقرار ليبيا وأمن المنطقة[٢].

(١) الشرق الأوسط، الجيش السوداني يتهم قوات حفتر بمساندة قوات الدعم السريع، ١٠ يونيو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1lPWh

(٢) النهار، زيارة استراتيجية تُعيد الدفء إلى علاقة القاهرة وحفتر: الأمن أولاً، ٢ يوليو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1lPZv

هذه اللقاءات كانت بمثابة رسالة، مفادها أن العلاقات العسكرية بين القاهرة وبنغازي استراتيجية، وتحظى بأهمية مشتركة، ولن تتأثر بسبب خلافات وتباينات ظرفية في إدارة بعض الملفات السياسية والإقليمية.

كما أنها حملت دلائل عديدة، أبرزها استمرار قنوات التواصل العسكري رفيع المستوى بين الجانبين رغم وجود تباينات سياسية أو إقليمية، واعتماد القاهرة على قوات الشرق الليبي بوصفها شريكًا رئيسًا في تأمين الحدود الغربية ومواجهة التهديدات العابرة للحدود، إلى جانب ترسيخ مركزية مصر كشريك عسكري أساسي لقوات حفتر، بما يَعكِس اعتمادًا كبيرًا على القاهرة في ملفات التدريب والتنسيق والدعم، فضلًا عن تعزيز شرعية القيادة العسكرية في شرق ليبيا عبر الظهور المتكرر لها في القاهرة بوصفها فاعلًا إقليميًّا مركزيًّا.

٤ - ملف أمن البحر الأحمر:

واجهت مصر في عام ٢٠٢٥م تصاعدًا غير مسبوق في المخاطر البحرية، أبرزها الهجمات الحوثية على السفن التجارية وناقلات النفط في البحر الأحمر وباب المندب، وما نتج عنها من تهديد مباشر لأمن الملاحة الدولية. كما بَرزت مخاطر التدويل العسكري المتزايد للبحر الأحمر نتيجة انتشار الأساطيل الأجنبية، وتكثيف التنافس بين القوى الكبرى. إلى جانب ذلك، مثَّلت محاولات بعض القوى الإقليمية غير المشاطئة، وعلى رأسها إثيوبيا، السعي للحصول على موطئ قدم في البحر الأحمر، عامل ضغط إضافي على الأمن القومي المصري.

لم تشارك مصر في عمل عسكري ضد الحوثيّين رغم خسائرها في إيرادات قناة السويس؛ لأن التحالف البحري الذي قادته الولايات المتحدة كان يَهدِف إلى حماية إسرائيل وكَسْر الحصار البحري عن ميناء إيلات، وهو ما يَجعل مصر شريكًا علنيًّا في حماية إسرائيل في حال مشاركتها في مهاجمة الحوثيّين. كما أن ضغط الحوثيّين على إسرائيل لرفع الحصار عن غزة كان يَخدم أمن مصر القومي ويَمنع سيناريو تهجير الفلسطينيّين إلى سيناء[١]. ولهذا نفت مصر، مطلع العام ٢٠٢٥م، مزاعم إسرائيلية بوجود استعدادات مصرية للتدخل في اليمن[٢].

(١) الجزيرة نت، لهذه الأسباب لم تشارك مصر والسعودية بتحالف «حارس الازدهار»، ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣م، https://2cm.es/1gVtl

(٢) الشروق، مصدر مسئول ينفي قيام مصر باستعدادات للتدخل العسكري في اليمن، ٥ يناير ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1lQor

تعاملت مصر مع التهديدات في البحر الأحمر من خلال تعزيز التعاون العسكري مع الدول المتشاطئة، فشاركت في مناورات بحرية، مثل «الموج الأحمر ٨»، التي نظمتها السعودية في نوفمبر، بمشاركة الأردن والسودان واليمن وجيبوتي، وركَّزت على توحيد مفاهيم العمل المشترك، ومواجهة التهديدات البحرية غير التقليدية، وتأمين الممرات الاستراتيجية(١).

كما انتقلت القاهرة من إطار المناورات الدورية إلى مسار التحالفات المؤسسية عبر توقيع بروتوكول تعاون بحري مع السعودية، في سبتمبر، لتوسيع التعاون في مجال الأمن البحري، والدفع نحو تشكيل قوة بحرية مشتركة تحت مظلة «مجلس الدول العربية والإفريقية المشاطئة للبحر الأحمر»(٢).

عكست التحركات المصرية عددًا من المؤشرات اللافتة، أهمها الانتقال من رَدِّ الفعل إلى الفعل الاستباقي في إدارة أمن البحر الأحمر، وتصاعد وتيرة التنسيق المصري–السعودي على المستوي العسكري. كما تشير المناورات وتوسيع دائرة المشاركين فيها إلى إدراك مصري متزايد بأن التهديدات البحرية باتت مركَّبة وغير تقليدية، وتتطلب مقاربات عسكرية جماعية عربية بدل الاعتماد على التحالفات الدولية وحدها. ويُعَد الإصرار المصري على رفض أي وجود عسكري لدول غير مشاطئة مؤشرًا واضحًا على محاولة ضبط معادلة الأمن الإقليمي.

٥ - ملف القرن الإفريقي:

تُمثِّل منطقة القرن الإفريقي عمقًا استراتيجيًّا للأمن القومي المصري؛ لارتباطها المباشر بأمن البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وحماية الملاحة في قناة السويس، فضلًا عن اتصالها بقضية مياه نهر النيل، ودورها في موازين النفوذ الإقليمي والدولي المحيطة بمصر.

وقد شهدت هذه المنطقة تصاعدًا في المخاطر التي تهدد الأمن القومي المصري، متمثلةً في التنافس الإقليمي والدولي وبناء القواعد العسكرية الأجنبية، وتنامي النفوذ الإثيوبي والإسرائيلي والتركي، وتهديد أمن البحر الأحمر، إلى جانب انعكاسات أزمة سد النهضة.

(١) العربية، الموج الأحمر.. مناورات سعودية مصرية لمواجهة التهديدات، ١١ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1lDH0

(٢) الدفاع العربي، تحالف سعودي مصري.. القاهرة والرياض تؤسسان قوة بحرية مشتركة، ١١ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1gJn7

لمواجهة المخاطر المتصاعدة في القرن الإفريقي، انتهجت مصر مقاربة شاملة، عملت من خلالها على إعادة هيكلة تحالفاتها بدول المنطقة، عبر تعزيز التعاون بأشكاله المختلفة، ومنها العسكري، بهدف موازنة نفوذ القوى الإقليمية، ومنع أي ترتيبات إقليمية تهدد مصالحها.

في هذا السياق، كَثَّفت مصر لقاءاتها العسكرية رفيعة المستوى مع قيادات صومالية وجيبوتية وإريترية، ووَقَّعت اتفاقيات تعاون دفاعي شملت التدريب، وتبادل الخبرات، ودعم القدرات العسكرية. وفي ديسمبر، أفادت مصادر أن الجيش المصري سوف يقوم بتطوير موانئ استراتيجية في إريتريا وجيبوتي، بموجب اتفاقية لزيادة طاقتها وإنشاء أرصفة للسفن الحربية، وإتاحة إمكانية نشر قوات عسكرية صغيرة(١).

كان التطور الأبرز في المقاربة المصرية هو موافقة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي على طلب مصري بنشر قوات مصرية في الصومال، تحت مظلة بعثة الاتحاد التي تشمل مهامها دعم الجيش الوطني الصومالي في محاربته لـ«جماعة الشباب» وتأهيله لاستلام المسؤولية الأمنية(٢). جاءت الخطوة المصرية بعد قيام إثيوبيا بتوقيع اتفاقية مع إقليم أرض الصومال الانفصالي (صوماليلاند)، للحصول على منفذ بحري على البحر الأحمر.

اعتبرت إثيوبيا الوجود العسكري المصري في الصومال محاولة لمحاصرتها، وقال رئيس الأركان الإثيوبي إن القوات المصرية تُمثِّل «تهديدًا أمنيًّا متصاعدًا»، وتحمل «نوايا استراتيجية» قد تزعزع استقرار إثيوبيا(٣).

تشير التقديرات إلى أن الصدام العسكري المباشر بين مصر وإثيوبيا يَظل مستبعدًا، بفعل الضغوط الدبلوماسية الإقليمية والدولية، والتحديات الداخلية لكلا البلدين، إضافة إلى انشغال إثيوبيا بصراعات مسلحة داخلية، مع ترجيح توجيه أيّ تصعيد إثيوبي مستقبلي نحو إريتريا أكثر من مصر. إلَّا أن احتمالات الصراع غير المباشر تبقى قائمة عبر حروب بالوكالة، سواء داخل الصومال، أو عبر توظيف جماعات محلية، في إطار تنافس استراتيجي محدود الكلفة(٤).

(1) The National, Egypt increases pressure on Ethiopia through port deals with Eritrea and Djibouti, 24-12-2025, https://2cm.es/1lUf0

(٢) الدفاع العربي، الجيش المصري يستعد لنشر ألف جندي في الصومال، ١ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1lUc8

(٣) الدفاع العربي، رئيس أركان الجيش الإثيوبي يحذر من تهديد أمني ناجم عن الوجود العسكري المصري في الصومال، ١٦ يونيو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1gZdK

(٤) مصر ٣٦٠، ماذا يعني الوجود العسكري المصري في الصومال؟، ١٥ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1gZsy

٦ - ملف سد النهضة:

في ظِل فشل المسارات الدبلوماسية والسياسية المصرية في ملف سَدِّ النهضة، واستمرار إثيوبيا في إجراءاتها الأحادية التي أفضت إلى اكتمال السد وفرض الأمر الواقع، عاد الحديث في ٢٠٢٥م عن الحل العسكري إلى الواجهة مجددًا، بوصفه خيار ردع أخير.

فقد فسَّر مراقبون التصعيد في الخطاب الرسمي المصري، من خلال اعتبار سد النهضة تهديدًا وجوديًّا للأمن القومي، مع إعلان فشل المسار التفاوضي، والتأكيد على حق الدفاع الشرعي وفق القانون الدولي، وربط الملف بالأمن الإقليمي، بأنه تلويح بالعمل العسكري(١).

ولكن هل يمكن لمصر أن تقوم بعمل عسكري ضد سد النهضة؟ لقد كان الحديث يَدور قبل بناء السد واكتمال عمليات تخزين المياه عن وجود صعوبات متعددة تحول دون تنفيذ السيناريو العسكري، أبرزها البُعد الجغرافي، وتعقيدات عبور أجواء دول أخرى، وقوة التحصينات الخرسانية للسد وامتلاك إثيوبيا منظومات دفاع جوي.

بعد اكتمال البناء وتخزين أكثر من ٧٠ مليار متر مكعب من المياه، تواجه الضربة العسكرية قيودًا كبيرة، أبرزها مخاطر الفيضانات الكارثية على السودان ومصر معًا، والحسابات الإقليمية والدولية، واحتمال محدودية الأثر العسكري. الأمر الذي يَجعل الخيار العسكري حاليًا أداة ردع وضغط أكثر منه قرارًا قابلًا للتنفيذ.

ملامح عامة

في نهاية هذا المحور، يمكن تحديد عدد من الملامح العامة لطريقة تعامل الجيش المصري مع ملفات الأمن القومي في ٢٠٢٥م، وهي على النحو الآتي:

- اعتماد مقاربة «الردع المرِن»، عبر التلويح بالخيار العسكري دون الانزلاق إلى مواجهات مباشرة، مع توظيف الانتشار العسكري وإعادة التموضع كأدوات ضغط استراتيجي.
- أولوية حماية الحدود والعمق الحيوي، بوصفها خطوطًا حمراء غير قابلة للمساومة، خاصَّة في سيناء والحدود الجنوبية.

(١) RT عربي، تحذير مصري صريح... هل تلجأ القاهرة للحل العسكري ضد سد النهضة؟، ٧ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1lUyb

- الدمج بين العمل العسكري والتحالفات الإقليمية، بما يَحدُّ من كلفة التدخل المباشر ويُعزِّز شرعية التحركات المصرية.
- إدارة التوازن بين الالتزامات الإقليمية والدولية ومتطلبات الأمن القومي، مع الحفاظ على هامش مناورة سياسي وعسكري.
- تصاعد النزعة الاستباقية في مواجهة التهديدات المركَّبة وغير التقليدية، بدل الاكتفاء بردود الفعل.

ثانيًا: علاقات الجيش الخارجية

تُعَد العلاقات الخارجية للجيش أحد المكونات الأساسية للسياسة الدفاعية للدولة؛ إذ تؤدي دورًا محوريًّا في تعزيز القدرات العسكرية، وتوسيع مجالات التعاون، وإدارة التوازنات الاستراتيجية في بيئة إقليمية ودولية شديدة التعقيد.

١ - التعاون الدولي:

عزز الجيش المصري تعاونه مع الدول الخارجية، عبر الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى، وتوقيع الاتفاقيات العسكرية، وتبادل الخبرات، وترسيخ الشراكات الدفاعية المشترك.

في هذا السياق، تبادل وزير الدفاع، الفريق أول عبد المجيد صقر، ورئيس الأركان، الفريق أحمد فتحي خليفة، الزيارات مع قيادات عسكرية كبرى من كل من الكويت، وفرنسا، وقبرص، والإمارات، ونيوزيلندا، وباكستان، وتنزانيا، والسعودية، وإيطاليا، وروسيا، وكوريا الجنوبية، للبحث في سُبُل تعزيز أوجه العلاقات العسكرية، وتبادل الرأي حول التطورات الإقليمية والدولية.

واستقبل وزير الدولة للإنتاج الحربي، محمد صلاح الدين مصطفى، مسؤولين من دول مثل سنغافورة، وكوريا الجنوبية، للبحث في إمكانيات فتح آفاق جديدة للتعاون في مجال التصنيع العسكري والمدني.

وعلى هامش هذه الزيارات، تمَّ توقيع مجموعة اتفاقيات للتعاون العسكري، كاتفاقية التعاون بين مصر والكويت، لنقل الخبرات في العديد من المجالات العسكرية، وتوحيد الجهود،

وتعزيز التنسيق، ورفع مستوى الجاهزية. وبروتوكول تعاون لدعم جهود الأمن البحري. ومذكرة التفاهم بين الهيئة العربية للتصنيع وكبرى الشركات الباكستانية (GIDS)، لتعميق التصنيع وتوطين التكنولوجيا في مجال الصناعات الدفاعية[١].

٢ - مفاوضات شراء الأسلحة:

أجرت مصر مفاوضات مع دول عديدة من أجل عقد صفقات تسليح جديدة، في إطار تنويع مصادر التسليح، كان أبرزها ما ذكر عن مفاوضات مع كوريا الجنوبية حول إمكانية حصول مصر على طائرة القتال الخفيفة (FA-50)، وصواريخ (TAipers) المضادة للدروع، وراجمات الصواريخ (K239 Chunmoo). والمفاوضات مع فرنسا من أجل شراء دفعة جديدة من مقاتلات «رافال»، لتوسيع أسطول مصر من هذه الطائرات[٢]، رغم امتناع فرنسا حتى الآن عن تزويد مصر بصواريخ (Meteor) في الصفقات السابقة، لضمان تفوق إسرائيل العسكري، والاكتفاء بتسليح هذه الطائرات بصواريخ (MICA) الأقصر مدى.

كذلك أبدت مصر اهتمامًا بالدبابة الكورية الجنوبية (K2 Black Panther)، وبالدبابة الفرنسية (Leclerc). يأتي هذا الاهتمام في إطار سَعْي القاهرة للحصول على دبابات من الجيل الجديد ضمن خطة طويلة الأمد لتحديث القدرات القتالية البرية.

كما تمَّ تحريك مفاوضات بين مصر وإسبانيا حول صفقة غواصات متطورة، من طراز (S-80)، التي تعد من أكبر الغواصات غير النووية. ولا تسعى القاهرة إلى مجرد شراء الغواصات، بل تهدف إلى نقل تكنولوجيا التصنيع إلى الداخل، من خلال شراكة مع الجانب الإسباني تسمح بإنتاج أجزاء من هذه الغواصات في حوض الإسكندرية لبناء السفن.

وجددت أوساط عسكرية وإعلامية الحديث عن صفقة تسليح ضخمة بين مصر وإيطاليا، يعود التفاوض حولها إلى عام ٢٠٢٠م، وتتجاوز ١٠ مليارات يورو، وتهدف إلى إحداث نقلة نوعية في قدرات القوات البحرية والجوية المصرية، حيث تتضمن ٦ فرقاطات، إلى جانب ٢٤ مقاتلة، و٢٠ منصة إطلاق صواريخ، وأسلحة أخرى.

(١) أخبار اليوم، الهيئة العربية للتصنيع توقع مذكرة للتفاهم مع كبري الشركات الباكستانية ، ٢ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nCPH

(٢) موقع الدفاع العربي، مصر وفرنسا تتفاوضان على صفقة مقاتلات رافال جديدة، ٢ يناير ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iCEF

٣ - التصنيع العسكري المشترك:

لم تقتصر المفاوضات مع الدول الخارجية على شراء الأسلحة، بل تضمَّنت أيضًا التصنيع المشترك ونقل التكنولوجيا العسكرية وتوطينها في مصر.

في هذا الإطار، ذكرت تقارير أن مفاوضات – غير مؤكدة – قد جَرَت بين مصر وفرنسا، تضمَّنت اتفاقًا لنقل التكنولوجيا، يُتيح لمصر تصنيع بعض مكونات الطائرة «رافال» محليًّا.

كذلك، أعلنت القاهرة عن مفاوضات مع كوريا الجنوبية للإنتاج المشترك لدبابة القتال الرئيسة «بلاك بانثر»، مع نقل تكنولوجيا التصنيع إلى مصر.

وفي مؤشر على التقارب العسكري بين مصر وتركيا، وَقَّعت وزارة الإنتاج الحربي اتفاقية مع شركة «هافيلسان» التركية لإنتاج الطائرة المسيَّرة «تورخا» في مصر، التي تستخدم أحدث أنظمة الذكاء الاصطناعي لجمع المعلومات والاستطلاع والمراقبة[١]. كما أن مصر صارت تقترب من الانضمام إلى مشروع تطوير المقاتلة الشبحية التركية من الجيل الخامس «قآن»، التي تطورها شركة الصناعات الجوية التركية (TAI)، وتُعَد من أهم المشاريع الاستراتيجية الدفاعية لتركيا[٢]، ويمكن أن تقلل الفجوة التكنولوجية في القوات الجوية بين البلدين وإسرائيل، في ظِل التزام الولايات المتحدة بضمان التفوق النوعي للجيش الإسرائيلي وحرمان البلدين من الحصول على طائرات أمريكية حديثة، مثل (F-35) التي تملكها إسرائيل وأظهرت كفاءتها في الحرب مع إيران.

٤ - المناورات المشتركة:

شاركت مصر في عدد كبير من المناورات العسكرية المشتركة مع دول أجنبية، اتسمت بتنوُّع الشركاء المشاركين، وشملت تدريبات برية وبحرية وجوية ومتعددة الأفرع، بما عكس توجهًا مصريًّا نحو تعزيز الجاهزية القتالية، وتوسيع دوائر التعاون العسكري، واستخدام المناورات كأداة استراتيجية لإدارة العلاقات الإقليمية والدولية.

(١) ترك برس، شراكة دفاعية جديدة بين تركيا ومصر، ٢٧ أغسطس ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iCF2

(٢) الجزيرة نت، مصر تقترب من الانضمام لمشروع المقاتلة التركية «قآن»، ١٠ أغسطس ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iCHk

من هذه المناورات مناورة «النجم الساطع»، في نسختها الـ١٩ (أغسطس ٢٠٢٥م)، مع الولايات المتحدة، وبمشاركة دول أخرى، وهي أضخم التدريبات المشتركة في الشرق الأوسط، وتُعد مظهرًا للعلاقة الأمنية الاستراتيجية والشراكة التاريخية بين مصر وأمريكا.

وشهد العام المنقضي توجهًا نحو الشرق، تمثل في مناورة بحرية مع روسيا، أُطلِق عليها اسم «جسر الصداقة» (أبريل ٢٠٢٥م)، وأخرى جوية مع الصين، أُطلِق عليها اسم «نسر الحضارة» (مايو ٢٠٢٥م)، في دلالة واضحة على رغبة مصر في تعزيز التوجُّه نحو تنويع الشراكات الدولية دون التزام أيديولوجي، وموازنة النفوذ الأمريكي والغربي، من خلال كَسْر نمط الاعتماد التقليدي على الشركاء الغربيّين، بما يُقلِّل من قابلية الضغط السياسي من طرف واحد. ولكن هذا لا يَعني انضمام مصر إلى محور مضاد للولايات المتحدة والغرب.

وشاركت مصر في مناورة «ميدوزا ١٤» البحرية الجوية (نوفمبر ٢٠٢٥م)، ومناورة «كليوباترا» البحرية (ديسمبر ٢٠٢٥م)، مع دول من قبيل اليونان وقبرص وفرنسا، وهي الدول المناوئة لتركيا في أوروبا، خاصَّة اليونان وقبرص اللتين شكلتا مع مصر وإسرائيل محورًا ضد تركيا في شرق المتوسط. ولكنها شاركت مع تركيا أيضًا، في مناورة «بحر الصداقة» البحرية (سبتمبر ٢٠٢٥م)، في دلالة على استعداد مشترك من البلدين لتجاوز مرحلة التوتر وفتح صفحة تعاون عملي على أساس المصالح المشتركة.

وقد عبَّرت أوساط إسرائيلية عن قلقها من عودة المناورات العسكرية بين مصر وتركيا بعد انقطاع لسنوات، خاصَّة لتزامنها مع تصاعد حِدَّة التوتر بالشرق الأوسط[١].

كذلك شاركت مصر في مناورة «الأسد الإفريقي» (مايو ٢٠٢٥م)، في تونس والمغرب وغانا والسنغال، والتي شهدت مشاركة إسرائيلية من لواء غولاني المشارك في حرب الإبادة بقطاع غزة، وقد برَّرت القاهرة مشاركتها بأنها كانت للمراقبة والاطلاع فقط[٢]. في المقابل، رفضت مصر المشاركة في المناورة التي نظمتها لجنة الدفاع بمنطقة شمال إفريقيا (NARC)، في الجزائر، في مايو ٢٠٢٥م؛ لمشاركة جبهة البوليساريو فيها[٣].

(١) ترك برس، عودة التنسيق العسكري بين أنقرة والقاهرة تثير مخاوف تل أبيب، ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1mKj9

(٢) RT عربي، هل انخرطت مصر في تدريبات عسكرية مع إسرائيل؟، ٢٧ مايو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1mKdR

(٣) صوت المغرب، مصر ترفض المشاركة في مناورات عسكرية بالجزائر، ٥ مايو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1mKeN

٥ - العلاقات مع الولايات المتحدة:

تتسم العلاقات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة بطابع استراتيجي مُركَّب، يقوم على مزيج من الشراكة الأمنية والمصالح المتبادلة، في إطار ترتيبات إقليمية ودولية أوسع، ظلَّت تحكم هذا المسار منذ ١٩٧٩م، مع ما يَعتريها أحيانًا من توترات مرتبطة باعتبارات سياسية وحقوقية.

كانت إدارة الرئيس السابق جو بايدن قد أقدمت في أوائل يناير ٢٠٢٥م على خفض جزء صغير من المعونة العسكرية لمصر، في خطوة ارتبطت بانتقادات بشأن سجل حقوق الإنسان، مع الإبقاء على إجمالي المعونة السنوية البالغة نحو ١,٣ مليار دولار.

ومع عودة دونالد ترامب للحكم، وتوجُّه مصر إلى دول مثل الصين وروسيا لشراء أسلحة متقدمة، مارست واشنطن ضغوطًا على مصر من أجل التراجع عن إبرام صفقات مع الدولتين، تشتمل على طائرات شبحية متقدمة، لاعتبارات كثيرة، على رأسها المحافظة على التفوق النوعي لسلاح الجو الإسرائيلي، وضمان عدم خروج القاهرة من دائرة النفوذ الأمريكي.

وبالتوازي مع هذه الضغوط، أقدمت واشنطن على دعم القدرات العسكرية المصرية عبر صفقات تسليح نوعية، أبرزها الموافقة على صفقات تشمل منظومة الدفاع الجوي «ناسامز» (NASAMS)، وصواريخ «أمرام» (AMRAAM)، ما يَعكِس حرص واشنطن على الحفاظ على مصر كحليف رئيسي من خارج حلف الناتو، دون السماح بحدوث اختلالات جوهرية في توازنات القوة الإقليمية.

كذلك جَرَت مفاوضات حول تسليح الجيش المصري بالطائرة الأمريكية (F-15)، ولكن الصفقة ما زالت تواجه عراقيل بسبب جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل داخل الكونغرس، خاصَّة أن مصر تريد النسخة الأحدث من الطائرة، في حين تطرح الولايات المتحدة تقديم نسخة أقل حداثة من التي قدمتها لدول أخرى بالمنطقة[١].

وعلى صعيد التعاون التدريبي، استمرت المناورات المشتركة، خاصَّة مناورات «النجم الساطع ٢٠٢٥م»، التي تركز على مكافحة الإرهاب وتعزيز القدرة على العمل المشترك.

(١) الشرق الأوسط، عقبات «سياسية وحقوقية» تعرقل صفقة «إف-١٥» الأميركية إلى مصر، ١٢ نوفمبر ٢٠٢٥، https://2cm.es/1iCmv

في المقابل، برزت مؤشرات على توترات محدودة، منها وجود توجُّه أمريكي لخفض المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر، بداية من عام ٢٠٢٦م[١]، ومنع قاذفات أمريكية من طراز (B52) من عبور الأجواء المصرية لعدم الحصول على التصاريح اللازمة.

٦ - «الناتو العربي»:

عاد الحديث عن إحياء المبادرة المصرية، التي كانت قد طرحتها في ٢٠١٥م، بإنشاء قوة عسكرية عربية مشتركة، فيما يُعرَف إعلاميًّا باسم «الناتو العربي»، في سبتمبر ٢٠٢٥م، في ظِل تدهور أمني إقليمي، خاصَّة بعد الغارة الإسرائيلية على الدوحة[٢]، وتنامي الشكوك في المظلة الأمنية الأمريكية لدول الخليج.

كان من المفترَض أن تقوم مصر بدور محوري في هذه المبادرة، ولكن هذا التحالف العسكري تَصعُب إقامته؛ لغياب التوافق العربي، وتَعارُض التحالفات الإقليمية والدولية للدول العربية. وبدلًا من أن تتجاوب دولة مثل السعودية مع المبادرة المصرية، لجأت إلى باكستان، وعقدت معها اتفاقية دفاع مشترك، ولم تلجأ إلى مصر التي لا تمتلك الردع النووي، ولم تُحوِّل تعهدها بحماية أمن الخليج إلى واقع ملموس، حينما رفضت المشاركة في الحرب ضد الحوثيّين. بل إن مصر نفسَها سارت على خطى السعودية، وبدأت في توثيق علاقاتها العسكرية مع باكستان.

ملامح عامة

في نهاية هذا المحور، يمكن تحديد عدد من الملامح العامة للعلاقات الخارجية للجيش المصري في ٢٠٢٥م، وهي على النحو الآتي:

- تنوع الشراكات، من خلال التحركات العسكرية الخارجية، باعتماد سياسة تنويع مصادر التسليح والمناورات المشتركة، دون الوصول إلى قطيعة مع الحليف الاستراتيجي الأمريكي.
- الاهتمام بالتصنيع العسكري كأولوية استراتيجية، من خلال الاتجاه المتزايد نحو التصنيع المشترك ونقل التكنولوجيا العسكرية وتوطينها، في محاولة لتقليل الاعتماد الخارجي.

(١) العربي الجديد، إشارات أميركية لمصر بخفض المعونة العسكرية، ١٢ مارس ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nCym

(2) The National, Arab states consider revival of plan to create Nato-style military force, 14-9-2025, https://2cm.es/1hFVC

- تجاوز المناورات المشتركة وظيفتها التدريبية، لتصبح وسيلة لإرسال رسائل سياسية وإعادة تموضع إقليمي، خاصَّة في ظِل التنافس الدولي على النفوذ في الشرق الأوسط.
- ارتباط العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة بالشروط السياسية والأمنية، وعلى رأسها ضمان التفوق النوعي لإسرائيل ومنع القاهرة من الانفتاح الكامل على بدائل استراتيجية منافسة.
- محدودية القدرة على بناء ترتيبات أمنية عربية جماعية، في ظِل تضارب المصالح والتحالفات، وضعف الثقة المتبادلة بين الفاعلين الإقليميّين.
- الاعتماد على سياسة مرنة تقوم على إدارة التوازنات، وتفادي الانخراط في محاور صلبة، بما يحافظ على هامش المناورة الاستراتيجية في ظِل المتغيرات والتوترات الإقليمية.

ثالثًا: تسليح الجيش

أكَّدت التطورات الإقليمية، خاصَّة المواجهات العسكرية الأخيرة بين إسرائيل وإيران، أن التفوق العسكري بات مرهونًا بامتلاك تسليح متطور، ولا سيما القوة الجوية ومنظومات الدفاع الجوي الحديثة، ما يُعزِّز أهمية استمرار مصر في تحديث قدراتها التسليحية في ظِل سباق التسلح الذي تشهده المنطقة.

١ - استلام أسلحة جديدة:

شهد عام ٢٠٢٥م تقدمًا في تسليم طائرات «رافال» الفرنسية إلى مصر، بعد أن تسلَّم سلاح الجو مقاتلتين جديدتين ضمن الدفعة الثانية التي طلبتها مصر، والتي تشمل ٣٠ طائرة، تقدر قيمتها بحوالي ٣,٧٥ مليار يورو، ويُموَّل العقد من خلال قرض تمويلي تصل مدته إلى ١٠ سنوات.

هذه الصفقة لا تشمل صواريخ جو–جو بعيدة المدى من طراز «ميتيور»، التي لم تُضمَّن في الصفقة للحفاظ على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل في المنطقة[١].

(١) الدفاع العربي، مصر محرومة من الحصول على صواريخ جو-جو بعيدة المدى، ١ مارس ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1m4eu

وللدفاع الساحلي، استوردت مصر من كوريا الجنوبية ٥١ مركبة قيادة وتحكُّم ناري من طراز (K11)، إلى جانب ٢١٦ مدفع هاوتزر ذاتي الحركة من نوع (K9A1)، بعد إجراء تعديلات مخصصة لتلبية متطلبات المهام المضادة للسفن.

كذلك رُصِد وصول طائرات نقل عسكرية صينية إلى مصر، منتصف العام الماضي، في ظِل تواتر تقارير عن صفقات تسليح غير معلنة بين البلدين.

٢ - الكشف عن أسلحة في حوزة الجيش:

كشفت القوات المسلحة المصرية، لأول مرة في ٢٠٢٥م، عن أسلحة جديدة تمتلكها بالفعل، منها أسلحة خاصَّة بالدفاع الجوي، كالمنظومة الروسية بعيدة المدى (S-300VM)، التي حصلت عليها مصر ضمن صفقة سرية تعود إلى عام ٢٠١٤م، ما يَعني أن هذا النظام المتقدم قد دخل الخدمة الفعلية منذ سنوات دون إشارة رسمية. والمنظومة الصينية (HQ-9B)، التي تُشبه في أدائها منظومة «إس-٤٠٠» الروسية، وتمَّ الإعلان عنها كجزء من مكونات نظام الدفاع الجوي في مصر، بعد أن كان شراؤها موضع تكهنات منذ عام ٢٠١٧م.

كذلك تمَّ الكشف عن منظومات رادارية، منها رادار الإنذار المبكر فرنسي الصنع (GM400)، وهو من أحدث أنظمة الرصد ثلاثية الأبعاد بعيدة المدى، ورادار منظومة الدفاع الجوي الألمانية (IRIS-T SLM)، الذي يتميز بقدرته على رصد وتتبع الأهداف الجوية بدقة.

امتلاك هذه المنظومات يُعَد إضافة نوعية لقوات الدفاع الجوي، ويَمنحها عمقًا استراتيجيًّا في مواجهة التهديدات الجوية المعقدة، بما في ذلك الهجمات الصاروخية والطائرات الشبحية[١].

٣ - منتجات عسكرية مصرية الصنع:

ثمَّة رافد آخر من روافد التسليح في الجيش المصري، بالإضافة إلى الاستيراد، وهو التصنيع العسكري المحلي. وقد شهد عام ٢٠٢٥م مؤشرات على اهتمام مصري بالعودة إلى التصنيع العسكري، بعد عقود من التراجع.

(١) الدفاع العربي، ظهور رسمي نادر لمنظومة S-300VM الروسية في مصر، ٧ يوليو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1h4sH

كان معرض «إيديكس ٢٠٢٥م» فرصة لعرض منتجات عسكرية مصرية، منها ما هو جديد، مثل: الطائرة المسيَّرة الانتحارية «جبَّار»، التي يَرى خبراء أنها مستلهمة من المسيَّرة الإيرانية «شاهد ١٣٦»، وتُعَد أول طائرة من هذا النوع تُصنَّع محليًّا بالكامل[١]. وراجمة الصواريخ الموجهة المجنزرة «ردع ٣٠٠»، التي تهاجم أهدافًا على مسافة ٣٠٠ كيلومتر. ومركبة الإصلاح والنجدة «سيناء ٨٠٦»، التي تعمل ضمن تشكيلات المركبات المدرعة.

ومن المنتجات العسكرية المعروضة بالمعرض ما هو مُطوَّر، مثل: المدفع المضاد للطائرات الذي تمَّ تطويره وتحميله على عربة خفيفة. والصلب المطوَّر الذي يَدخل في إنتاج الدبابات والمدرعات القتالية. والراجمة «رعد ٢٠٠»، التي تمَّ تعديل نظام التحكُّم بالقاذف ليكون هيدروليكيًّا بدلًا من نظام التحكم الكهربي.

ومن المنتجات العسكرية ما يُصنَّع عبر شراكة مع دول أخرى متقدمة في الصناعات العسكرية، كمنظومة المدفعية الذاتية الحركة، الهاوتزر (K9 A1 EGY)، التي تمَّ الإعلان عن إطلاق مشروع إنتاجها بالتعاون مع كوريا الجنوبية[٢]. إلى جانب الإعلان عن التصنيع المحلي لأجزاء من الطائرة المقاتلة الفرنسية «رافال» التي تُشكِّل أحد الأعمدة الرئيسة للقوات الجوية المصرية.

لا شك أن التصنيع العسكري خطوة جيدة نحو الاكتفاء الذاتي والتخلص من الضغوط الخارجية، ولكن حجم التصنيع العسكري المصري لا يمكن أن يُلبي الاحتياجات الفعلية للجيش، حتى إن مصر تُعَد واحدةً من أكبر مستوردي السلاح على مستوى العالم في العقد الأخير، غير أن وزير الدولة للإنتاج الحربي، محمد صلاح الدين، صَرَّح بأن المنتجات المصرية العسكرية تبعث رسالة ردع لكل مَن يحاول تهديد أمن البلاد، ورسالة طمأنة للشعب المصري، فيما اعتبر آخرون أن مصر أصبحت الآن تصنع سلاحها، لتجنب ضغوط الدول المصدرة للسلاح وقت الحرب[٣]، وهو أمر أبعد ما يكون عن الواقع حتى الآن.

(١) BBC عربي، مصر تكشف عن أول مسيّرة انتحارية محلية الصنع،، ٥ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1m0BN

(٢) الجزيرة، مصر تقدم جديد أسلحتها في «إيديكس ٢٠٢٥»، ٣ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1m3x9

(٣) إندبندنت عربية، أين تقف مصر في مجال تصنيع السلاح بالشرق الأوسط؟، ٨ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1h7fx

٤ - الاتجاه إلى السلاح الصيني:

تواترت أنباء في العام الماضي عن وجود مفاوضات بين مصر والصين للحصول على الطائرات المقاتلة الصينية من الجيل الرابع (J-10C)، لتحل محل طائرات غربية قديمة، ولتعزيز القدرات الجوية المصرية في مواجهة التفوق الجوي الإسرائيلي، بعد رفض الولايات المتحدة طلبًا مصريًّا لشراء مقاتلات (F-35)، وتجميد صفقة مقاتلات «سوخوي ٣٥» الروسية بعد تهديد أمريكي بفرض عقوبات على مصر.

الصفقة التي تحتوي على صواريخ جو-جو بعيدة المدى، تتيح لمصر - بحسب خبراء - تحدي التفوق الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، وهي الصواريخ التي ترفض الولايات المتحدة ودول أوروبية بيعها لمصر، حتى تحافظ على التفوق النوعي لإسرائيل.

ولكن في أغسطس ٢٠٢٥م، أفادت تقارير أن مصر قررت صرف النظر عن (J-10C) وستشتري، بدلًا من ذلك، طائرات مُسيَّرة صينية من طراز (WJ-700)، التي تعد خيارًا اقتصاديًّا جيدًا، ومتقدمة تقنيًّا، وأقل حساسية من الناحية السياسية، لكنها لا ترقى إلى مستوى المقاتلات، وتسد فقط بعض الفجوات في الدفاع الجوي.

ذكر خبراء أن تراجع مصر عن صفقة الطائرة الصينية لم يكن بسبب ضعف أدائها القتالي، بل نتيجة اعتبارات عملية مُركَّبة؛ أبرزها الكلفة المالية الباهظة، وصعوبة دمجها ضمن أسطول جوي متنوع المصادر، فضلًا عن الحاجة إلى منظومات مساندة مكلفة تفرض أعباءً تشغيلية واستراتيجية طويلة الأمد[١]. فيما ذكر مراقبون أن واشنطن وراء هذا التراجع؛ لأنها لا ترغب في أن تقتني مصر مقاتلات متطورة، ومجهزة بصواريخ طويلة المدى، بما يشكل تهديدًا مباشرًا لإسرائيل. ولهذا مارست ضغوطًا على القاهرة للتراجع عن الصفقة.

٥ - إلغاء صفقة مقاتلات روسية:

كشفت تقارير غربية أن مصر ألغت صفقة لشراء ٢٦ مقاتلة «سوخوي ٣٥»، كانت قد أبرمتها مع روسيا في ٢٠١٨م، بقيمة ٣ مليار دولار. ونسبت هذه التقارير إلى مسؤول عسكري مصري أن إلغاء الصفقة رسميًّا يعود إلى تقييم فني شامل كشف عن أوجه قصور خطيرة في أنظمة الطائرة، بما يجعلها لا ترقى إلى تطلعات القوات الجوية المصرية[٢].

(١) الاستقلال، لماذا تراجعت مصر وإندونيسيا عن صفقة المقاتلات الصينية؟، ١٢-٨-٢٠٢٥م، https://2cm.es/1m4dv

(2) SSB Crack News, Egypt Cancels Su-35 Deal, 3-7-2025, https://2cm.es/1h7Z1

مصادر متابعة للصفقة ترى أن الأسباب التي دفعت مصر إلى التراجع عن استلام الطائرات ليست تقنية في جوهرها، بل سياسية بامتياز. فقد لوحت الولايات المتحدة بفرض عقوبات بموجب قانون «كاتسا» على أي دولة تبرم صفقات تسليح كبرى مع روسيا، خاصَّة بعد الحرب في أوكرانيا. إلى جانب الضغط الأمريكي، تشير بعض التقارير إلى دور إسرائيلي ضاغط لمنع القاهرة من التزود بطائرات تُعتبَر متفوقة من حيث المدى والتسليح على طائرات مثل «رافال» الفرنسية أو «إف-١٦» الأمريكية، التي تملكها مصر حاليًا[١].

ملامح عامة

في نهاية هذا المحور، يمكن تحديد أهم الملامح العامة لتسليح الجيش المصري في ٢٠٢٥م، وهي على النحو الآتي:

- استمرار مسار التحديث العسكري باعتباره ضرورة فرضتها التحولات الإقليمية وتسارع سباق التسلح في الشرق الأوسط.
- ثمَّة أولوية للقوة الجوية والدفاع الجوي في خطط التسليح، لمواجهة التهديدات الجوية والصاروخية المتطورة، والتي ظهرت في المواجهات العسكرية بالمنطقة.
- محاولة تنويع مصادر السلاح، مع السعي لتقليل الاعتماد على طرف واحد، رغم القيود السياسية المفروضة على نوعية التسليح.
- ثمَّة تأثير للضغوط الخارجية، خاصَّة الأمريكية والإسرائيلية، على قرارات التسليح وحدود التفوق النوعي المتاح للجيش المصري.
- تنامي دور التصنيع العسكري المحلي كرافد داعم للتسليح ورسالة ردع، دون بلوغه بعد مستوى الاكتفاء الذاتي.
- اتباع نهج براغماتي في الصفقات العسكرية يوازن بين الكلفة، والجدوى التشغيلية، والاعتبارات السياسية والاستراتيجية.

(١) المؤشر، من وراء التراجع المصري عن سوخوي ٣٦»؟، ٤ يوليو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1h803

رابعًا: الفعاليَّات الداخلية للجيش

تعددت مظاهر الفعاليَّات الداخلية للمؤسسة العسكرية، بما عكس تركيزًا على رفع الجاهزية والكفاءة العملياتية، وتأمين الاتجاهات الاستراتيجية للدولة، وإعادة تدوير القيادات العسكرية، إلى جانب إبراز الشراكة الأمنية مع الشرطة، في ظِل تصاعد الانتقادات الحقوقية وتنامي التحديات المرتبطة بالأمن القومي.

١ - إبراز الجاهزية والاستعداد:

كان لافتًا خلال العام المنقضي حرص قيادات الجيش على إبراز مظاهر الجاهزية والتأكيد المتكرر على الاستعداد لمواجهة التهديدات المحتملة، من خلال ما يلي:

- تكثيف التفقدات الميدانية واللقاءات المباشرة، بهدف الوقوف على مستوى الجاهزية القتالية للوحدات المختلفة.
- التأكيد المتكرر من القيادات العسكرية على جاهزية القوات لتنفيذ أي مهمة تُكلَّف بها في أي وقت، بما يَعكِس استعدادًا عمليًّا ونفسيًّا للتعامل مع مختلف السيناريوهات.
- إبراز السَّعْي لامتلاك أسلحة حديثة وتبرير اقتنائها، من خلال ربط سياسات التسليح بتصاعد التهديدات واستشراف المخاطر، وباعتبارها ضرورة استراتيجية لحماية الأمن القومي.
- عقد لقاءات مباشرة مع الضبَّاط والجنود، لتوحيد المفاهيم ووجهات النظر تجاه القضايا الداخلية والإقليمية، وشرح سياسات الدولة، وضمان الانضباط والاصطفاف المؤسسي خلف القيادة السياسية والعسكرية.
- تعزيز التواجد العسكري في الاتجاهات الاستراتيجية، كإجراء وقائي ورَدْعي يَعكِس القدرة على الانتشار السريع والتعامل مع السيناريوهات الطارئة.

هذا التأكيد على الجاهزية والاستعداد حمل رسالة ردع للخارج، ورسالة طمأنة للداخل، في ظِل بيئة إقليمية مضطربة، بسبب الحرب في غزة، والتطورات الإقليمية المتسارعة.

٢ - الأنشطة التدريبية:

نفذت القوات المسلحة العديد من الأنشطة التدريبية على مدار العام، في إطار خطة التدريب القتالي للتشكيلات والوحدات المختلفة.

من هذه الأنشطة مشروع مراكز القيادة التعبوي لأحد تشكيلات القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي، ومشروع مراكز القيادة التعبوي للجيش الثالث الميداني، ومشروع مراكز القيادة التعبوي للأسطول الشمالي بقيادة القوات البحرية، ومشروع مراكز القيادة التعبوي للمنطقة الغربية العسكرية (بالقرب من الحدود الليبية)، والمشروع التكتيكي الذي نفذته إحدى وحدات المنطقة الغربية العسكرية باستخدام الذخيرة الحيَّة، والرماية الصاروخية لعناصر من قوات الدفاع الجوي.

تهدف التدريبات العسكرية إلى رفع كفاءة وجاهزية القوات المسلحة، وتعزيز قدرتها على إدارة العمليات واتخاذ القرار في الظروف المفاجئة، وتطوير التنسيق بين الأفرع والتشكيلات المختلفة، بما يضمن تأمين المجال الجوي والحدود، والاستعداد الفوري لمجابهة التهديدات المحيطة بالأمن القومي المصري.

٣ - تأمين الاتجاهات الاستراتيجية:

واصلت القوات المسلحة مساعيها لتأمين الاتجاهات الاستراتيجية، من خلال إحكام السيطرة على حدود الدولة البرية والبحرية، وحماية المنافذ الحيوية، لمَنْع تسلل التهديدات الخارجية والأنشطة غير المشروعة التي قد تمسُّ الأمن القومي.

وذلك من خلال تكثيف الدوريات البرية والبحرية والجوية، لضمان السيطرة المستمرة على المناطق الحدودية، ورصد أي تحركات غير مشروعة أو محاولات تسلل على مدار الساعة، وتأمين المعابر والموانئ والطرق والمحاور الاستراتيجية، وتنفيذ عمليات انتشار وقائي، والتنسيق العملياتي بين الأفرع المختلفة، ولا سيما بين حرس الحدود والجيوش الميدانية والقوات البحرية والجوية، بما يضمن سرعة الاستجابة وتكامل الجهود في مواجهة التهديدات العابرة للحدود.

في هذا الإطار، أعلنت القوات المسلحة عن تنفيذ عمليات عديدة لضبط وإحباط التهريب، عبر استهداف شبكات تهريب الأسلحة والذخائر والمواد المخدرة، سواء عبر المنافذ البرية أو المسطحات البحرية.

٤ - حركة التنقلات:

اعتمد السيسي، في يونيو ٢٠٢٥م، حركة التنقلات الاعتيادية داخل الجيش المصري، والتي تضمنت تغيير قائد القوات الجوية، وقائد القوات البحرية، ورئيس الهيئة الهندسية، وقائدي الجيشين الثاني والثالث الميدانيّين، وقائد حرس الحدود، ورئيس هيئة التنظيم والإدارة، وقائد المنطقة الشمالية، ورئيس هيئة التنظيم والإدارة ومدير الشرطة العسكرية.

حركة التنقلات الاعتيادية ترتب عليها تغيير تشكيلة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بحلول القيادات الجديدة محل القيادات التي تمَّ استبعادها بالتقاعد أو بتولي مناصب أخرى.

وبهذا يكون المجلس قد شهد تغيير ١٠ أعضاء في حركة التنقلات الأخيرة، ولم يتبق فيه من تشكيلته في ٢٠١٣م غير اللواء ممدوح شاهين، مساعد وزير الدفاع للشؤون الدستورية والقانونية، والذي لا يتولى قيادة عملياتية أو ميدانية، ما يُفسِّر استمراره حتى الآن.

تقوم استراتيجية السيسي على سرعة التغيير والتدوير للقيادات؛ لإغلاق الطرق على أيّ مراكز قوى قد تتشكل داخل الجيش المصري، مستندًا إلى القانون العسكري الذي أصدره في ٢٠٢١م، ويَنصُّ على تقليص مدة بقاء قادة الأفرع والهيئات في مناصبهم إلى سنتين فقط، وهو ما يترتب عليه تغيير بعض أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة مع كل حركة تنقلات[١].

٥ - العلاقة بين الجيش والشرطة:

عكست مظاهر التقارب الرمزي والمؤسسي بين القوات المسلحة ووزارة الداخلية خلال عام ٢٠٢٥م حرصًا رسميًّا على إبراز وحدة الجبهة الأمنية، سواء عبر التصريحات أو الفعاليات.

فقد أكد السيسي، في حفل عيد الشرطة الـ٧٣، على استمرار الوحدة بين الجيش والشرطة في مواجهة التهديدات التي تواجه مصر، مكرسًا صورة المؤسستين كركيزتين لحماية الوطن.

هذا الخطاب تُرجِم إلى فعاليات من جانب الجيش، حيث أهدت إدارة الشؤون المعنوية أغنية إلى وزارة الداخلية، حملت اسم «عايشين الحياة مع بعض»، في دلالة على وحدة المصير

(١) المعهد المصري للدراسات، المرصد العسكري يونو ٢٠٢٥م، ١ يوليو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1muqN

بين الجيش والشرطة. كذلك نظمت القوات المسلحة احتفالية بعنوان «معًا نحمي الوطن»، استقبلت فيها قادة وضباط من الشرطة، تأكيدًا على الشراكة المؤسسية[١].

إلَّا أن هذا التناغم اصطدم بواقع مغاير في ديسمبر ٢٠٢٥م، حينما انتشرت أنباء عن وقوع احتكاك بين ضابط جيش وضبَّاط شرطة في الإسماعيلية، انتهى بمحاصرة قسم شرطة من جانب الشرطة العسكرية، بعد تعرُّض ضابط الجيش لمعاملة خشنة.

تدل هذه التطورات على وجود فجوة بين الخطاب الرسمي الذي يُروِّج لوحدة وتناغم مؤسستي الجيش والشرطة، والواقع العملي الذي يشهد توترات كامنة واختلالًا في توازن القوة بينهما، بما يَعكِس طبيعة العلاقة غير المتكافئة وحدود الشراكة المؤسسية المعلنة. ورغم ذلك فإن هذا لا يَعني أن الشراكة الاستراتيجية بين المؤسستين قابلة للانهيار، بقدر ما يَعكِس توترات ظرفية ناتجة عن وجود خلل في توزيع النفوذ والأدوار داخل المنظومة الأمنية.

٦ - الانتقادات الحقوقية:

استنكرت «مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان» تكريم أحد المسلحين في ميليشيا اتحاد قبائل سيناء الموالية للجيش، خلال فعاليات الندوة التثقيفية الـ٤١ التي أقامتها المؤسسة العسكرية بمناسبة الاحتفال بيوم الشهيد، على الرغم من تورطه – بحسب منظمات مصرية ودولية – في إعدامات ميدانية لمدنيّين عُزَّل[٢].

كذلك أصدرت المؤسسة بالتعاون مع منظمة (Forensic Architecture) تقريرًا بعنوان «قتلوا بدم بارد»، كشف عن وجود مقبرة جماعية بشمال سيناء، قالت إن قوات الجيش أنشأتها وأخفتها لسنوات، وتضم مئات الجثث لمواطنين قُتِلوا خارج إطار القضاء، بما يَدحض رواية «الاشتباكات المسلحة»[٣].

(١) وزارة الدفاع، القوات المسلحة تنظم احتفالية بعنوان «معًا نحمي الوطن»، ٢ يناير ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1mucR

(٢) عربي ٢١، السيسي يكرم متورطًا في إعدامات ميدانية بسيناء، ١١ مارس ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1mueC

(٣) القدس العربي، تقرير حقوقي: مقبرة جماعية تضم رفات ٣٠٠ شخص قتلوا في سيناء، ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1hxgM

ملامح عامة

في نهاية هذا المحور، يمكن تحديد الملامح العامة للفعاليات الداخلية الجيش، وهي على النحو التالي:

- حرص المؤسسة العسكرية على الحفاظ على حالة استعداد دائم، وتوجيه رسالة ردع داخلية وخارجية مفادها امتلاك القدرة على التعامل السريع مع التهديدات المحتملة.
- تصاعد إدراك المخاطر الحدودية والإقليمية، واعتماد مقاربة أمنية وقائية تقوم على السيطرة والانتشار المكثف بدل الاكتفاء بردود الفعل.
- سَعْي القيادة السياسية والعسكرية إلى إحكام السيطرة على هرم القيادة، ومنع تشكُّل مراكز نفوذ مستقلة، وضمان الولاء المؤسسي واستمرارية الانضباط الداخلي.
- محاولة ترسيخ صورة وحدة المنظومة الأمنية أمام الرأي العام، في ظِل توازنات حساسة تحكم العلاقة بين ركيزتيها: الجيش والشرطة، ورغم وجود خلل في العلاقة بينهما.

خامسًا: الجيش والشأن العام

انخرطت المؤسسة العسكرية في الشأن العام خلال عام ٢٠٢٥ بصورة لافتة، عبر توسيع أنشطتها الاقتصادية، وتعميق عسكرة المكوِّن المدني، وتعزيز ارتباط المجتمع بالجيش، بما يَعكِس توجهًا ممنهجًا للتواجد في الشأن العام.

١ - التوسُّع الاقتصادي:

اتسم موقف «صندوق النقد الدولي» من الأنشطة الاقتصادية للجيش المصري في عام ٢٠٢٥م بازدواجية واضحة؛ فبينما وَجَّه في المراجعة الرابعة انتقادات حادة لاستمرار هيمنة المؤسسة العسكرية على قطاعات اقتصادية مدنية واسعة، معتبرًا ذلك عائقًا أمام المنافسة العادلة ونمو القطاع الخاص، شهدت المراجعتان الخامسة والسادسة تحولًا ملحوظًا في لهجة الصندوق نحو التهدئة. ورغم إقرار الصندوق بعدم تحقق التخارج الحقيقي للدولة، خاصَّة مؤسستها العسكرية، فإنه خفف من ضغوطه المباشرة، مكتفيًا بدعوات عامة لتسريع الإصلاحات الهيكلية.

وقد شهد العام المنقضي جملة من الأنشطة الاقتصادية للجيش، تدل على أن المؤسسة العسكرية غير جادة في القيام بتخارج حقيقي من الشأن الاقتصادي، بل مقبلة على مزيدٍ من التوسع في إنشاء المصانع والدخول في شراكات ومجالات اقتصادية جديدة.

فبينما كانت الحكومة تتابع إجراءات طرح شركات مثل «صافي» و«وطنية» التابعتين للقوات المسلحة في البورصة أو لمستثمر استراتيجي، كان الجيش يُوسِّع على مدار العام أنشطته الاقتصادية، ليؤكد على أن طرح بعض الشركات ما هو إلَّا خطوة شكلية من جانب الدولة لإرضاء المؤسسات المالية الدولية.

تنوَّعت مظاهر التوسُّع في الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة العسكرية، ومنها – على سبيل المثال – ما يأتي:

- افتتاح مصانع جديدة، مثل مصنع إنتاج الطلمبات الغاطسة، داخل شركة قها للصناعات الكيماوية التابعة لوزارة الإنتاج الحربي.
- إقامة مشاريع ضخمة، مثل مشروع «جريان» العقاري الفاخر، بتكلفة تتجاوز تريليون جنيه، ويُمثل الدولة فيه «جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة»، الذراع الاقتصادي للقوات الجوية.
- الإعلان عن الإعداد لإنشاء مصانع جديدة، مثل مصنع إنتاج ألبان الأطفال، لحساب «جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة«.
- توقيع اتفاقيات شراكة مع جهات أجنبية للتوسُّع في الصناعات المدنية، مثل اتفاق وزارة الإنتاج الحربي مع شركة سويسرية لإنشاء مصنع لإنتاج المحركات الكهربائية، واتفاق الهيئة العربية للتصنيع مع مستثمرين إماراتيّين لإنشاء ٣ مصانع جديدة لإطارات السيارات والأخشاب.
- توقيع اتفاقيات تصنيع لحساب جهات حكومية مدنية، مثل اتفاق شركة الصناعات الديناميكة التابعة للهيئة العامة للتصنيع مع مركز البحوث الزراعية على إنتاج السماد العضوي.
- الاستحواذ على حصص من شركات قائمة، كاستحواذ جهاز مستقبل مصر على حصة تقترب من ٨٩,٦٦٪ من رأسمال شركة العربية لاستصلاح الأراضي.

- افتتاح منشآت خدمية جديدة، مثل النوادي والفنادق، في القاهرة والإسماعيلية وبنها، إضافة إلى منافذ بيع المنتجات.

سيطرة المؤسسة العسكرية على قطاعات واسعة من الاقتصاد لا تخلو من مظاهر فساد، في ظِل غياب الشفافية والرقابة البرلمانية والمحاسبة المؤسسية. وقد شهد العام المنقضي مثالًا لهذا الفساد، حيث تداول رواد منصات التواصل الاجتماعي مقطع فيديو منسوب لأحد قيادات الجيش المصري، يَحتوي على مساومات ومقايضات مالية ورشوة جنسية تتعلق بتمرير بنود في عقود أو قرارات تمليك شركة محطات «شيل»[١].

٢ - عسكرة المُكوِّن المدني للدولة:

شهد العام المنقضي تسارعًا في وتيرة عسكرة المكون المدني للدولة، في ظِل قناعة السيسي بأن المواطن هو سبب الأزمة التي تعيشها مصر، وأن الحل لتصويب «عوار» هذا المواطن والحفاظ على الوطن من «الثورات» هو أن يتعلم «الانضباط والوطنية»، وذلك بأن يَمر بمرحلة تأهيل وإعداد في الأكاديمية العسكرية قبل تعيينه في إدارات الدولة[٢].

في إطار هذه الرؤية التي تقوم على ضبط المدنيّين العاملين في إدارات الدولة وفقًا للمعايير العسكرية للانضباط والمفاهيم العسكرية للوطنية، شهدت الأكاديميات والكليات العسكرية تخريج دورات لفئات مدنية مختلفة بعد الحصول على هذا التأهيل والإعداد، عبر دورات لمدة ٦ أشهر، وتمتد إلى سنتين للحاصلين على درجة الدكتوراه، منها ما يأتي:

- تخريج الدورة الخامسة لفنيي السكة الحديد، في الكلية العسكرية التكنولوجية، لتأهيلهم للعمل بالهيئة القومية للسكك الحديدية التابعة لوزارة النقل.
- تخريج الدورة الثانية لتأهيل أئمة وزارة الأوقاف في الأكاديمية العسكرية، بعد إتمام خطة تدريبية متكاملة لبناء الوعي وتصحيح الخطاب الديني، وأداء قسم مُستحدَث لهم.
- تخريج الدورة الثالثة للمعينين بالهيئات القضائية، والدورة الأولى للمعينين في مصلحة الطب الشرعي، في الأكاديمية العسكرية، بالتعاون مع وزارة العدل.

(١) عربي ٢١، رشوة «جنسية» لضابط بالجيش في قضية محطات «شيل»، ٨ أكتبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1m9g7

(٢) العربي الجديد، السيسي يشترط إلحاق موظفي الدولة الجدد بالأكاديمية العسكرية، ٨ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1mcTT

- تخريج دورتين من المعلمين ومديري المدارس بعد انتهاء فترة تأهيلهم داخل الأكاديمية العسكرية.

انتقد مراقبون هذا التوجُّه الذي يهدم الهُوِيَّة المدنية للدولة، ويُرسِّخ لعدم الثقة في المدنيّين، ويُعظِّم من شأن العسكريّين الذين اعتادوا على إصدار الأوامر وانصياع الآخر لها، ولا يقبلون النقد والاتهام بالفشل، ما يؤدي إلى انهيار تجاربهم القائمة على العسكرة التي تتناقض مع التنوع الفكري والمشاركة وحرية التعبير عن الرأي والابتكار، وتُحوِّل البلد إلى ثكنة عسكرية.

ثم إن اختزال مفهوم الوطنية في الإطار العسكري ليس دور المؤسسة العسكرية، التي ينحصر دورها في حماية البلاد، أمَّا تشكيل الوعي الوطني وصياغة الثقافة العامة فيَحتاج إلى المثقفين والسياسيّين والعلماء من جميع التخصصات، كالتربية والاقتصاد والاجتماع[١].

كذلك فإن انخراط المؤسسة العسكرية في الشأن العام يَضرُّ بصورتها لدى المواطن الذي يَرصد أي مظهر من مظاهر الفساد أو الاستغلال المرتبط بهذا التدخل، ويَنسِبه إلى المؤسسة بشكل عام. فعلى سبيل المثال، كشف قضاة جدد أن الأكاديمية العسكرية فرضت عليهم رسومًا إلزامية للتدريب تتجاوز المائة ألف جنيه، وأن قرارات تعيينهم في هيئاتهم القضائية لم تصدر إلَّا بعد سداد هذه الرسوم[٢].

٣ - ربط المجتمع بالجيش:

حرصت المؤسسة العسكرية على ربط المجتمع – أفرادًا ومؤسسات – بالجيش، وفق توجُّه ممنهج لتوسيع حضورها في الشأن العام، وعبر أدوات عديدة، كالتوعية والتثقيف، والمشاركة المجتمعية، والشراكات المؤسسية.

هذا الربط تجلَّت مظاهره في عديد من الأنشطة والفعاليات، التي تهدف إلى تشكيل الوعي العام وفق المعايير العسكرية، وتعزيز الولاء والانتماء للدولة عبر المؤسسة العسكرية، وبما يضمن تكريس مركزية الجيش كفاعل مركزي في إدارة المجتمع وحماية البلاد. ويمكن حَصْر أبرز الأنشطة والفعاليات في المجموعات التالية:

(١) عربي ٢١، السيسي «يبرئ نفسه» من أزمات المصريين ويضع معايير عسكرية لـ«منع الثورات»، ٩ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1mcXU

(٢) مدى مصر، «الدفع شرط للتعيين»: الأكاديمية العسكرية تفرض رسومًا على القضاة، ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1md2T

- تنظيم زيارات ميدانية للمدنيّين إلى مقرات ومنشآت عسكرية، لإطلاع فئات المجتمع على إمكانيات وقدرات القوات المسلحة التي تمكنها من الحفاظ على الوطن. كزيارة وفد من الطلاب والإعلاميّين إلى قيادة قوات الصاعقة.
- فتح قنوات التواصل مع شيوخ القبائل وممثلي المجتمع المدني في المحافظات والمناطق الحدودية، في مطروح وسيناء وحلايب وشلاتين، والتأكيد على تقديم كافة أوجه الدعم لهم ضمن جهود التنمية.
- تنظيم المحاضرات والندوات التثقيفية، في الجامعات والمؤسسات التعليمية، ومقار الهيئات الحكومية، لرفع مستوى الوعي وبناء القناعات من منظور المؤسسة العسكرية، وشرح التحديات الداخلية والإقليمية، وتسويق دور الجيش في التنمية وحماية الأمن القومي.
- ربط الجامعات والمؤسسات البحثية بالمؤسسة العسكرية، من خلال توقيع بروتكولات تعاون، كبروتكول التعاون بين الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا وأكاديمية السادات للعلوم الإدارية وجامعة أسيوط، وبين الهيئة العربية للتصنيع ومركز البحوث الزراعية، وبين الهيئة الهندسية والجامعة المصرية الصينية.
- توقيع بروتكولات تعاون بين المؤسسات العسكرية والإدارات المدنية، مثل بروتوكولات التعاون بين إدارة الخدمات الطبية بالقوات المسلحة ووزارة الصحة، وبين الهيئة العربية للتصنيع ووزارة الزراعة، وبين الهيئة العربية للتصنيع ونقابة الصحفيّين، وبين قيادة قوات الدفاع الشعبي ووزارة الشباب والرياضة.
- تقديم المساعدات للأسر الفقيرة، ضمن حملة «بُشرة خير» لدعم الأسر الأولى بالرعاية، وهو ما حدث في محافظة أسيوط، بمشاركة صندوق «تحيا مصر».

كذلك شهد المجتمع المصري تمددَ ولاية القضاء العسكري إلى قضايا مدنية تمسُّ الأمن المجتمعي، فيما يمكن اعتباره رسالة ردع مجتمعية، من خلال تعريف جرائم اجتماعية بوصفها قضايا أمن قومي، وتحتاج إلى تدخل المؤسسة العسكرية لسرعة الحسم، الأمر الذي يُرسِّخ مركزية الجيش كضامن للأمن والنظام الداخليّين في القضايا الحساسة من جهةٍ، ويُلمِّح إلى أفضلية القضاء العسكري على القضاء المدني في الحسم وسرعة التقاضي من جهةٍ أخرى.

فقد تدخل القضاء العسكري في قضية مدرسة «سيدز»، وطلبت النيابة العسكرية استكمال التحقيق في القضية التي أثارت الرأي العام، بعد أن تعرَّض عدد من أطفال المدرسة للاعتداء الجنسي من جانب عاملين بها[١].

ملامح عامة

في نهاية هذا المحور، يمكن استخلاص جملة من الملامح العامة لعلاقة الجيش بالشأن العام في مصر خلال عام ٢٠٢٥م، أبرزها ما يأتي:

- استمرار تعميق الدور الاقتصادي للجيش، بوصفه فاعلًا مركزيًّا في قطاعات اقتصادية متنوعة، مع غياب مؤشرات جادة على التخارج الحقيقي، والاكتفاء بخطوات شكلية لتهدئة الضغوط الدولية.
- تزايد عسكرة الدولة المدنية عبر إخضاع قطاعات إدارية وقضائية ودينية وثقافية لمنطق التأهيل والانضباط العسكري، بما يُضعِف الهُويَّة المدنية للمؤسسات العامة ويتجاوز الدور التقليدي للجيوش، وهو الدفاع عن الحدود والأمن القومي.
- اتساع حضور الجيش المجتمعي من خلال أدوات التثقيف، والشراكات، والأنشطة الخدمية، بهدف إعادة تشكيل الوعي العام وتوجيه الولاء والانتماء وفق معايير عسكرية.
- إعادة تعريف الأمن المجتمعي بما يسمح بتدخل القضاء العسكري في قضايا مدنية، وترسيخ مركزية الجيش كضامن للنظام الداخلي.

استشراف الحالة العسكرية في ٢٠٢٦م

على ضوء معطيات عام ٢٠٢٥م، يمكن القول إن ملامح الحالة العسكرية المصرية في ٢٠٢٦م سوف تكون امتدادًا لمسار إدارة التهديدات والتحديات المتعددة دون الانزلاق إلى مواجهة شاملة، مع تعاظم الضغوط التي تقيد خيارات المؤسسة العسكرية، داخليًّا وخارجيًّا.

(١) بلين نيوز، «أشباح مدرسة السيدز» المصرية.. لماذا تولت «العسكرية» قضيتهم؟، ١ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1mi5C

فالجيش المصري يدخل عام ٢٠٢٦م وهو أكثر انتشارًا جغرافيًّا، وأكثر انخراطًا في ملفات الأمن القومي، لكنه في الوقت نفسه أقل تحررًا في قراره الاستراتيجي بسبب ما تواجهه الدولة من تشابك العوامل السياسية والاقتصادية، على المستويين الإقليمي والدولي.

على الصعيد الإقليمي، يُرجَّح أن يستمر الجيش في تبنّي مقاربة «الردع المرِن» التي برزت بوضوح في ٢٠٢٥م.

فعلى الحدود الشرقية، سيَظل سيناريو التهجير القسري للفلسطينيّين من قطاع غزة إلى سيناء خطًّا أحمر، ما يَعني الإبقاء على مستوى عالٍ من الجاهزية والانتشار في شمال سيناء، مع تجنب أي صدام مباشر مع إسرائيل التي تتمسَّك باحتلال محور «فيلادلفيا»، وتستخدم ملف الغاز كأداة ضغط فعَّالة، يمكن أن تقيد هامش المناورة العسكرية المصرية، وتربط الردع بحسابات اقتصادية دقيقة.

وعلى الحدود الجنوبية، يُتوقَّع أن يشهد عام ٢٠٢٦م مزيدًا في الانخراط في التعاون العسكري مع الجيش السوداني في مواجهة ميليشيات الدعم السريع، خاصَّة إذا استمرت مؤشرات تفكُّك الدولة أو اقتراب الميليشيات المسلحة من الحدود المصرية. ويَظل خيار التدخل العسكري المصري المباشر قائمًا، حتى وإن كان تدخلًا محدودًا، بوصفه آخر الملاذات، بعد أن أعلنت القاهرة خطوطها الحمراء التي قد تتجاوزها ميليشيات الدعم السريع بمساعدة من الدول التي تقف وراءها، وعلى رأسها الإمارات.

أمَّا على الحدود الغربية، فالمتوقع استمرار الشراكة العسكرية مع قوات شرق ليبيا بقيادة خليفة حفتر، رغم ما يطرأ من تباينات سياسية بين الطرفين. فمصر ترى في هذه القوات ركيزة أساسية لضبط الجبهة الغربية ومواجهة التهديدات العابرة للحدود، مع استخدام العلاقات العسكرية كأداة لإدارة الخلافات وليس لقطعها.

على مستوى البحر الأحمر والقرن الإفريقي، يُرجَّح أن يشهد عام ٢٠٢٦م مزيدًا من الانخراط المصري في الترتيبات الأمنية الإقليمية، عبر التحالفات والمناورات والاتفاقيات المشتركة، دون التدخل العسكري المباشر. فالقاهرة – التي ترفض التدويل العسكري الواسع للمنطقة – سوف تسعى إلى تثبيت معادلة أمن جماعي عربي–إفريقي، مع تعزيز حضورها في

الصومال وإريتريا وجيبوتي، بما يحول دون تمدد النفوذ الإثيوبي والإسرائيلي والتركي. وفي ملف سد النهضة، سوف يَظل الخيار العسكري أداة ردع سياسية أكثر منه سيناريو عملي، بسبب القيود الجغرافية والمخاطر الإقليمية والدولية.

وإذا انتقلنا إلى العلاقات العسكرية الخارجية، فمِن المرجَّح أن يَستمر مسار تنويع الشراكات في ٢٠٢٦م، مع استمرار السعي الحذر لإحداث توازن في العلاقة مع الولايات المتحدة من جهةٍ، وروسيا والصين من جهةٍ أخرى. ولكن هذا التنويع سيَظل محكومًا بحجم الضغوط الأمريكية وسقف التفوق النوعي الإسرائيلي، ما يَعني أن تحديث السلاح المصري سيَظل جزئيًّا ومُقيدًا، ولن يَصِل إلى درجة التحديث النوعي الحاسم. في هذا السياق، يُتوقَّع أن يتزايد الاتجاه إلى التصنيع العسكري المحلي والاعتماد على المسيَّرات والأنظمة الدفاعية، بوصفها بدائل أقل حساسية.

داخليًّا، يُتوقَّع في عام ٢٠٢٦م استمرار تركيز المؤسسة العسكرية على رفع الجاهزية والانتشار الوقائي، مع تكثيف الأنشطة التدريبية وإعادة تدوير القيادات لضبط هرم القيادة ومَنْع تشكُّل مراكز نفوذ مستقلة. كما يُرجَّح استمرار حالة الاحتواء في علاقتها مع الشرطة.

كذلك من المرجَّح أن تستمر عسكرة الشأن العام، وأن يواصل الجيش تعميق حضوره في جميع المجالات، عبر توسيع أنشطته الاقتصادية والاجتماعية، مع غياب مؤشرات جدية على التخارج.

خاتمة

يَكشِف التقرير عن أن المؤسسة العسكرية المصرية خلال عام ٢٠٢٥م واصلت أداء دور مركزي في إدارة الأمن القومي، مستندةً إلى مقاربة تقوم على الردع المرن، والانتشار الوقائي، وتوسيع دوائر التحالفات العسكرية، دون الانخراط في مواجهات مباشرة.

ويُظهِر التقرير أن هذا الأداء اتسم بدرجة عالية من التعقيد، في ظِل بيئة إقليمية مضطربة وتشابك غير مسبوق في مصادر التهديد.

عكست المقاربة العسكرية سعيًا واضحًا لحماية الحدود والعمق الاستراتيجي، وتثبيت خطوط حمراء في الملفات الحيوية المرتبطة بالمصالح المصرية، مع تجنب الانزلاق إلى مواجهات

مباشرة عالية الكلفة. وفي الوقت ذاته، كشفت تطورات التسليح والعلاقات العسكرية الخارجية عن استمرار معضلة التفوق النوعي المفروض، وضغوط الشركاء الدوليّين، مقابل محاولات تنويع البدائل وتعزيز التصنيع المحلي.

أمَّا على الصعيد الداخلي، فقد برز تركيز متزايد على الجاهزية والانضباط وإدارة التوازنات داخل المؤسسة العسكرية، عبر تكثيف التدريب وإعادة تدوير القيادات، بما يَهدِف إلى منع تشكُّل مراكز قوى مستقلة، إلى جانب استمرار التدخل في الشأن العام.

الحالة الأمنية في مصر ٢٠٢٥م

سردية الاستقرار وحدود السيطرة

مالك الشافعي

باحث متخصص في الشأن المصري

المحتويات
مقدمة
شرعنة استراتيجية الضربات الاستباقية
القضايا ذات البُعد السياسي والإقليمي
١ – استمرار ظاهرة الإخفاء القسري
٢ – احتواء أحداث قسم المعصرة
٣ – تقويض نشاط تنظيم ولاية سيناء
٤ – قضية حركة «حسم»
٥ – رقابة حركة المال
القضايا ذات البُعد الأمني الاجتماعي
١ – الجرائم الجنائية (الجرائم التقليدية)
٢ – العنف الأسري
٣ – الجرائم الإلكترونية
استشراف الوضع الأمني لعام ٢٠٢٦م
خاتمة

الحالة الأمنية في مصر ٢٠٢٥م

سردية الاستقرار وحدود السيطرة

مقدمة

يعتمد التقرير على تعريف الأمن الشامل الذي يجمع بين أمن الدولة وأمن المجتمع، حيث إن الدولة تتبنى إطار أمن الدولة المرتبط بالسيطرة وحماية النظام، وليس الأمن الشامل المتعلق باستقرار الحياة اليومي وشعور أفراد المجتمع والأسرة بالأمن. وتعمل أجهزة الدولة الأمنية على إحكام القبضة والسيطرة على المجال العام ومنع أي تهديدات سياسية أو مجتمعية يمكن أن تشكل خروجَ المجتمع للشارع بحرية، وهو ما يُعَد تكريسًا لمفهوم (الاستقرار الأحادي) من جهة الدولة على حساب المجتمع، أي أن أجهزة الدولة تعمل على تحقيق استقرار النظام عبر الردع والهيمنة الأمنية من دون أن يرافقه بالضرورة تحسُّن في مؤشرات الثقة المجتمعية أو العدالة أو التماسك الاجتماعي.

ومِن ثمَّ لا يتعامل التقرير مع الاستقرار باعتباره نتيجة نهائية، بل كحالة قابلة للاهتزاز، وترتبط استدامتها بقدرة الدولة على الانتقال من إدارة التهديدات إلى معالجة الجذور البنيوية للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي الزاوية التي يَسعى التقرير إلى تفكيكها عبر مقارنة سردية الدولة بقراءات أخرى.

تعكس الحالة الأمنية في مصر خلال عام ٢٠٢٥م فجوة متزايدة بين الخطاب الرسمي الذي تروج له مؤسسات الدولة، وبين صورة معقدة يفرضها الواقع الميداني وتقديرات أطراف بحثية وإعلامية مستقلة.

ففي الرواية الرسمية، تؤكد وزارة الداخلية المصرية أن الأجهزة الأمنية نجحت في «ترسيخ الاستقرار» وفرض السيطرة على المجال العام، عبر استراتيجية أمنية وصفتها بالشاملة، تتبنى نهج «الضربات الاستباقية»، وتحديث وتطوير أدوات المراقبة، والتوسُّع في العمل الاستخباراتي، وهو ما تقول إنه انعكس في تراجع معدلات الجريمة وتحسُّن ترتيب مصر في عدد من المؤشرات الدولية ذات الصلة بالأمن والسلام. وذلك بحسب ما أصدره المركز الإعلامي

لمجلس الوزراء، حيث أشار إلى تقدم مصر ٣٨ مركزًا في مؤشر السلام العالمي منذ عام ٢٠١٤م، وكذلك هبوط مصر في مؤشر الإرهاب لعام ٢٠١٤م من المركز ١١ إلى ٢٩ عام ٢٠٢٥م[١]. وكذلك مؤشر إدراك الجريمة، وهو أكثر مؤشر سجلت مصر فيه قفزة كبيرة؛ إذ انتقلت من المركز ١٤٣ في عام ٢٠١٤م إلى المركز ٣٢ في عام ٢٠٢٥م، أي أن التحسُّن بلغ نحو ١١١ مركزًا[٢].

كل تلك الأرقام توظفها الدولة المصرية رسميًّا في محاولة لتكريس سردية الدولة المستقرة في إقليم مضطرب، وللدلالة على تصاعد الإحساس بالأمن والاستقرار، رغم الجدل المستمر حول دلالات هذه المؤشرات وحدود قدرتها على عكس الواقع الأمني والاجتماعي بكل تعقيداته. وتعزو الدولة ذلك إلى انخفاض وتيرة الجرائم العنيفة وتراجع الاحتجاجات وأعمال العنف السياسي. وتعزز هذه السردية بتصريحات دولية، كتلك التي وَصَف فيها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مصرَ بالخالية من الجريمة وأشاد فيها بنجاح السيسي في بسط الاستقرار[٣].

غير أن هذه المؤشرات لا تعكس بالضرورة الصورة الكاملة للوضع الأمني، خاصَّة فيما يتعلق بطبيعة الجرائم غير المعلنة، وحدود الشفافية في تداول البيانات، واتساع مفهوم الأمن ليشمل السيطرة السياسية والاجتماعية أكثر من كونه أمنًا مجتمعيًّا بالمعنى الضيق الذي تحرص فيه الدولة على توظيفه في خطابها؛ فبعض تلك المؤشرات مرتبط بمعايير منهجية محددة، أو بتراجع أنماط معينة من العنف، دون أن يَعني ذلك بالضرورة تحسُّن شامل في شعور المواطنين بالأمان أو في مؤشرات العدالة وسيادة القانون.

وفي السياق نفسه، فإن تركيز الدولة على الأمن الصلب ومكافحة التهديدات السياسية يُخفي تحولات أخرى في أنماط الجريمة الاجتماعية والاقتصادية، لا تحظى بالقدر نفسه من الاعتراف الرسمي أو النقاش العام والدراسة الموسعة. لذلك فإن الحالة الأمنية في مصر محكومة

(1) Institute for Economics & Peace (IEP), Global Terrorism Index 2025: Measuring the Impact of Terrorism (Sydney: Institute for Economics & Peace, March 2025), PDF, accessed January 5, 2026, https://2cm.es/1isRG

(٢) رئاسة مجلس الوزراء، صفحة المكتب الإعلامي على الفيس بوك، مصر أكثر دول العالم تحسنا بمؤشر السلام العالمي، ١٥ يناير ٢٠٢٦م، https://2cm.es/1nsGT

(3) Egyptian Streets, «Trump Praises 'No Crime' in Egypt, 'Powerful Friend' Sisi as Gaza Summit Kicks Off,» Egyptian Streets, October 13, 2025, accessed January 5, 2026, https://2cm.es/1nsJw

بازدواجية واضحة من حيث السردية الرسمية التي تقدمها الدولة بوصفها إنجازًا مدعومًا بأرقام وتصنيفات دولية منتقاة، مقابل الواقع الأمني والاجتماعي الميداني الأكثر تعقيدًا وتشابكًا، حيث إن الاستقرار الذي تروج له الدولة في مصر تحقق بكلفة سياسية وحقوقية مرتفعة، تمثلت في تضييق غير مسبوق على المجال العام، واستهداف المعارضين، واستمرار أنماط ممنهجة من انتهاكات حقوق الإنسان.

شرعنة استراتيجية الضربات الاستباقية

على المستوى الميداني، يُعتبر تحسُّن المؤشرات الأمنية مرتبطًا بشكل كبير بتصعيد وتيرة الحملات الأمنية، وتوسيع نطاق الرقابة، وتحديث آليَّات التدخل السريع، باعتبارها ركائز أساسية في المقاربة الأمنية التي تعتمدها أجهزة الدولة. ويأتي ذلك في سياق ما شهده العام ٢٠٢٥م، بإقرار قانون الإجراءات الجنائية الجديد، الذي مَنح النيابة العامة صلاحيات كبيرة وغير مسبوقة، شملت مراقبة الاتصالات، والتنصُّت على المكالمات الهاتفية، وتتبع الحسابات على منصات التواصل الاجتماعي، بموافقة وتنسيق بين وزارة العدل والداخلية والاتصالات، بدعوى تعزيز القدرة على الضبط الاستباقي للجرائم قبل وقوعها[١].

وتُعتبر تلك التعديلات تحولًا نوعيًّا في بنية النظام الجنائي؛ لأنها تعكس انتقال الدولة من منطق الاستجابة اللاحقة للجريمة إلى منطق الوقاية الاستباقية، وهو ما يُثير في الوقت نفسه جدلًا كبيرًا حول حدود تلك الصلاحيات، وتوازنها مع الضمانات الدستورية وحقوق الخصوصية في المجال العام. وبالرغم من ذلك الجدل إلَّا أن القانون يُمثل خطوة نحو تقنين السلوكيات التي كانت تنتهجها الأجهزة الأمنية، وفي مقدمتها وزارة الداخلية، بل ووَضع إطار مؤسسي يُنظِم العلاقات والصلاحيات بين المؤسسات الثلاثة المعنية بذلك، وعليه فهو ليس إطارًا جديدًا للعمل بقدر ما هو تنظيم لسلوك فعلي يمارس على الأرض. ومن المقرر أن يتم العمل بالقانون في أكتوبر القادم لعام ٢٠٢٦م، بحسب ما نُشِر في الجريدة الرسمية[٢]. وقد

(١) رئاسة الجمهورية، السيد الرئيس يصدر قانون الإجراءات الجنائية الجديد بعد موافقة مجلس النواب وزوال أسباب الاعتراض عليه، ١٢ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iJsu

(٢) اليوم السابع، بدء العمل بقانون الإجراءات الجنائية الجديد فى أكتوبر ٢٠٢٦م، ١٣ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iJrS

جاء في سبب التمديد أنه لإتاحة وقتٍ كافٍ للقضاء والنيابة العامة ومأموري الضبط القضائي للإلمام بالأحكام المستحدثة والبنية التكنولوجية التي سوف تنشأ لهذا الغرض [١].

وقد بررت الحكومة هذه الإجراءات بأنها ضرورية لحماية الأمن القومي، ومواكبة التحولات المتسارعة في أنماط الجريمة، وذلك في إطار استراتيجية الدولة ووزارة الداخلية في نهجها الأمني الاستباقي في عملها في كل ملفات «مكافحة الإرهاب» والجريمة المنظمة، وكذلك التصدي للجرائم المستحدَثة، مثل القرصنة الإلكترونية وتزييف العملات، بوصفها تهديدات مباشرة للاقتصاد والأمن المجتمعي. واستشهدت الوزارة بأنها كشفت العديد من الجرائم الكبرى التي شغلت الرأي العام وأعلنت نتائج التحقيق خلال أيام قليلة، معتبرة ذلك مؤشرًا على فاعلية المنظومة الأمنية وقدرتها على السيطرة والردع في المجال العام.

ووفقًا للبيانات والإحصاءات الرسمية، شهد عام ٢٠٢٥م تسجيل أرقام قياسية في عدد القضايا المضبوطة، ولا سيما في ملف مكافحة المخدرات، حيث أعلن عن ضبط أكثر من ٩٥ ألف قضية، شملت مصادرة نحو ٨ أطنان من الحشيش و١,٥ طن من الهيروين، بقيمة تصل إلى نحو ٧ مليارات جنيه. أما في ملف مكافحة الأسلحة غير المرخصة، فقد أسفرت حملات الأمن العام عن ضبط عشرات الآلاف من قطع السلاح الناري والذخائر، إلى جانب إغلاق ورش محلية متخصصة في تصنيع الأسلحة، وهو ما ترى وزارة الداخلية أنه أسهم بشكل مباشر في خفض معدلات جرائم العنف والقتل، بالتوازي مع تنفيذ مئات الآلاف من الأحكام القضائية خلال العام، خاصَّة في القضايا المصنفة باعتبارها خطرة أو مرتبطة بالعنف المنظم[٢]. ويأتي نشر تلك الإحصائيات في سياق إبراز فاعلية المقاربة الأمنية الرسمية تحت ما تقوم بالترويج له بعنوان (استعادة هيبة الدولة) و(ترسيخ سيادة القانون)، مقابل استمرار الجدل حول دلالات هذه الأرقام وحدود انعكاسها على الواقع الاجتماعي الأوسع.

ويمكن تقسيم المشهد الأمني الداخلي إلى قضايا ذات بُعد سياسي بنسبة أكبر، وأخرى ذات بُعد اجتماعي. وذلك على النحو التالي:

(1) Egypt (Arab Republic), Law No. 174 of 2025: Enacting the Criminal Procedure Law, Official Gazette, Issue 45 bis D, November 12, 2025, PDF hosted by Youm7, accessed January 5, 2026, https://2cm.es/1nsJX.

(٢) الوطن، «حصاد الداخلية في ٢٠٢٥.. استراتيجية الضربات الاستباقية واليقظة الأمنية تجفف منابع الجريمة»، ٢ يناير ٢٠٢٦م، https://2cm.es/1hEPv

القضايا ذات البُعد السياسي والإقليمي

١ - استمرار ظاهرة الإخفاء القسري:

استمرت ظاهرة الإخفاء القسري في عام ٢٠٢٥م، على نحو يُكرِّس من حالة استقرار أحادي البُعد، حيث تفرض حالة من الهدوء الظاهري عبر سيطرة أمنية مشددة، تقابلها حالة من الاحتقان المكتوم والتوتر الاجتماعي الذي يَتغذى من تلك السياسات الأمنية نفسها.

وقد رصدت العديد من المنظمات والتقارير الحقوقية ظهور العشرات من المختفين قسريًّا بعد فترات غياب لعدة أشهر، مع توجيه اتهامات نمطية لهم، مثل نشر أخبار كاذبة، والانضمام إلى «جماعة إرهابية»، دون تحقيقات علنية أو أدلة معلنة، وهو النمط المستخدم في القضايا ذات الطابع السياسي، وعلى وجه الخصوص القضايا المنظورة أمام نيابة أمن الدولة العليا.

وكانت الاعتقالات خلال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥م مرتبطة بالتضامن مع الفلسطينيّين الذين يتعرضون للإبادة الجماعية في قطاع غزة، حيث وثقت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان عشرات القضايا. وقد طالت الاعتقالات أعضاء أحزاب سياسية قانونية ونشطاء طلابيّين على خلفية نشاط تنظيمي أو رقمي، بما في ذلك منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي أو مشاركات داخل الجامعات، حيث وَثَّقت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥م إخفاء عدد من طلاب جامعتي القاهرة وعين شمس بعد توقيفهم على خلفية منشورات داعمة لغزة، قبل ظهورهم لاحقًا أمام نيابة أمن الدولة العليا. وتضم هذه القضية ٦٤ شخصًا، من بينهم أحمد بهجت عزت[١]، وكذلك الطالب معاذ الشرقاوي الذي أعيد اعتقاله لاحقًا ومُنِع من حضور الامتحانات بكلية الحقوق بجامعة طنطا. وقد دخل هذا الطالب في إضراب عن الطعام في محبسه في ديسمبر ٢٠٢٥م[٢].

وبالتوازي مع ذلك، استمر نمط التجديد الروتيني للحبس الاحتياطي لآلاف المعتقلين السياسيّين دون تقدُّم فعلي في مسار التحقيقات.

(١) المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، لدعمهم فلسطين .. إحالة ٦٤ للمحاكمة من بينهم أحمد بهجت عزت المختفي منذ ١٩ شهرًا، ٩ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iJrl

(٢) المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، معاذ الشرقاوي يبدأ إضرابًا عن الطعام بعد حرمانه من دخول امتحاناته، ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iJrx

ولم تنجح الدعوات المتكررة من قوى سياسية وحقوقية لتفعيل النصوص الدستورية المتعلقة بتحديد مدد الحبس الاحتياطي، أو الإفراج الصحي عن المرضى، في إحداث تغيير ملموس في النهج الأمني المعتمد، مما يؤكد أن الحديث شِبه الرسمي من مقربين من النظام المصري عن مبادرات إفراج رئاسي عن المحبوسين محدودة الخطوات وغير فعَّالة. فالعفو الصادر عن ١٣٠ شخصًا ورفع أسمائهم من قوائم الإرهاب تبعه بالتوالي إضافة ١٢١ شخصًا إلى قوائم جديدة[١]، كما أدرجت وزارة الداخلية ٢١ كيانًا و٨١ شخصًا جديدًا في قوائم الأشخاص والكيانات «الإرهابية» لمدة ٥ سنوات، وهو ما يَعكس تباينًا في جدية المبادرات التي تنظمها الدولة من خلال وسطاء لها[٢]. وقد أعربت ١٣٧ دولة عضوًا في الأمم المتحدة عن قلقها البالغ إزاء التدهور المستمر لحالة حقوق الإنسان في مصر، وحَثَّت السلطات المصرية في بيان لها على اتخاذ إجراءات لتحسين ملف حقوق الإنسان[٣].

إلى جانب ذلك، رُصِد تصاعدُ ما يُعرَف بـ»العقاب بالوكالة»، من خلال اعتقال أو ملاحقة أقارب معارضين وصحفيّين مقيمين خارج البلاد للضغط عليهم سياسيًّا. وقد وَصَف المرصد الدولي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان هذا النمط بأنه انتهاك جسيم لمبدأ شخصية العقوبة، وامتداد لاستخدام أدوات الأمن والقضاء في إدارة الخلاف السياسي، وليس في مواجهة جرائم جنائية محددة[٤].

٢ - احتواء أحداث قسم المَعصرة:

مَثَّلت أحداث قسم شرطة المعصرة، في يوليو ٢٠٢٥م، حالة استثنائية من التوتر الأمني والسياسي والاجتماعي، وذلك بعد انتشار مقاطع مصورة لمجموعة من الشباب داخل مكتب الأمن الوطني بقسم شرطة المعصرة في حلوان، وهم يَحتجزون ضبَّاطًا لبضع ساعات، احتجاجًا على موقف الدولة من غلق معبر رفح والحرب على غزة، في تحرُّك غير مسبوق منذ عام ٢٠١٣م.

(١) العربي الجديد، مصر: إدراج ١٢١ اسماً على قوائم الإرهاب بقرارات نهائية، ٣ فبراير ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nJKb

(2) Cairo Institute for Human Rights Studies (CIHRS), Egypt Adds Human Rights Defenders to New Terrorism Lists After Launch of 'National Dialogue', May 8, 2023, accessed January 5, 2026, https://2cm.es/1mCUx

(3) International Court of Justice (ICJ), Egypt Requests the ICJ to Indicate Provisional Measures to Halt the Implementation and Execution of the Death Penalty in the Receiving State in the Pending Case, February 28, 2025, PDF, https://2cm.es/1nJKO

(4) International Federation for Human Rights (FIDH), Egypt: Families of Exiled Journalists, Activists and Human Rights Defenders Held Hostage by the Authorities through Punishment by Proxy, Statement, November 12, 2025, accessed January 5, 2026, https://2cm.es/1mCUn

ورغم نفي وزارة الداخلية صِحَّة الفيديو وحديثها عن فبركة المقاطع والوثائق، فإن مساحة الجدل الداخلي والتغطية الإعلامية والمعالجات الحقوقية عززت الانطباع بوقوع خلل أمني حقيقي أو على الأقل استنفار أمني واسع في محيط القسم.

وقد أدَّت الواقعة إلى تشديد الإجراءات حول أقسام الشرطة والمنشآت الحساسة، وارتفاع وتيرة الملاحقات والاعتقالات في عدة محافظات، ما أعاد فتح النقاش حول كفاءة المنظومة الأمنية من جهةٍ، وحدود المقاربة الأمنية في التعامل مع غضب اجتماعي وسياسي مرتبط بالقضية الفلسطينية من جهةٍ أخرى[١]. وقد ساهم الحدث في صناعة حالة ترقب مجتمعي دفعت النظام لتبني خطاب يميل تجاه غزة بالمقارنة مع سلوكه قبل الحدث[٢].

٣ - تقويض نشاط تنظيم ولاية سيناء:

استمرت استراتيجية الدولة في سيناء لعام ٢٠٢٥م في إطار ما تصفه بـ»التحييد والسيطرة»، وفق البيانات الصادرة عن وزارة الداخلية والقوات المسلحة المصرية، حيث نجحت العمليات العسكرية والأمنية خلال الأعوام الماضية في تقليص نشاط تنظيم ولاية سيناء المرتبط بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وحَصْر قدرته على تنفيذ هجمات، مع تسجيل انخفاض واضح في عدد العمليات مقارنة بذروة العنف بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧م.

هذا التراجع لا يعكس بالضرورة حسمًا نهائيًّا بقدر ما يُعبّر عن انتقال الصراع إلى مرحلة احتواء طويل الأمد، حيث تعمل تلك الاستراتيجية على إدارة للتهديد بهدف خفض كثافته ومنع تمدد التنظيم، أكثر من كونها استراتيجية شاملة تعالج الجذور الاجتماعية والاقتصادية للصراع في سيناء.

٤ - قضية حركة «حسم»:

في سياق آخر، أعلنت وزارة الداخلية المصرية، في يوليو ٢٠٢٥م، عن إحباط مخطط لما وصفته بعناصر تابعة لحركة «حسم»، وزعمت أن الحركة المذكورة قد عملت على إعادة

(١) مدى مصر، تصاعد الملاحقات الأمنية في عدة محافظات.. ومحامٍ يتوقع تشديدات بالمقار الأمنية بعد فيديو «المعصرة»، ١٨ يوليو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iJr9

(2) Middle East Eye, «Young Egyptians Storm Police HQ over Gaza Blockade in Rare Act of Resistance,» Middle East Eye, July 28, 2025, accessed January 5, 2026, https://2cm.es/1mC2z

إحياء نشاطها، وذلك بعد مداهمةٍ لمقرٍ بمحافظة الجيزة، بحسب ما أشار البيان، والذي ذكر وقوع اشتباكات انتهت بمقتل عنصرين من الحركة وضبط أسلحة ومتفجرات[١].

وقد جَرَى إبراز هذه العملية بوصفها دليلًا على يقظة الأجهزة الأمنية وقدرتها على إجهاض المخططات قبل تنفيذها[٢]. فيما غابت شهادات أو تحقيقات ميدانية مستقلة تؤكد أو تنفي رواية الأجهزة الأمنية.

٥ - رقابة حركة المال:

في مطلع عام ٢٠٢٥م، صور مسؤولون مصريون سياسة «مكافحة الإرهاب» على أنها تركز بشكل متزايد على قطع التمويل للجماعات المتطرفة، كضرورة استراتيجية هامة، وكمهمة لدول الإقليم من خلال تعزيز التنسيق البيني بين الدول.

ويعكس هذا الخطاب امتدادًا لسياسة الدولة فيما تطلق عليه «تجفيف مصادر التمويل»، وعلى وجه الخصوص تمويل جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وجماعة الإخوان المسلمين، وذلك من خلال المراقبة المالية للمعاملات للمشتبه بهم، والتعاون الأمني عبر تتبع شبكات جمع التبرعات الإلكترونية، وأنظمة التحويل غير الرسمية، وقنوات التمويل السرية[٣].

وتتماشى تلك السياسة مع استراتيجية الدولة المتمثلة في توجيه الضربات الاستباقية للجمعيات المرتبطة بالتيارات الإسلامية، حيث سيكون التنسيق منصبًّا على مواءمة القوانين المحلية مع أطر مكافحة تمويل الإرهاب الأوسع نطاقًا[٤].

وفي إطار تلك الرؤية، شاركت وزارة الداخلية المصرية في الدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء الداخلية العرب، في تونس، في فبراير ٢٠٢٥م، حيث ناقش وزراء الداخلية ملف «الإرهاب»، والجرائم الإلكترونية، وغيرها من التهديدات العابرة للحدود. وأكدوا في بيان

(١) اليوم السابع، الداخلية: مقتل عنصرين من حركة حسم فى تبادل لإطلاق النار ببولاق الدكرور، ٢٠ يوليو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iJqL

(2) Ahram Online, «Egypt Interior Ministry Kills 2 as It Foils Terrorist Plot by Hasm Movement,» Ahram Online, July 20, 2025, accessed January 5, 2026, https://english.ahram.org.eg/News/549880.aspx.

(3) Ahram Online, «Egypt Interior Ministry Kills 2 as It Foils Terrorist Plot by Hasm Movement,» Ahram Online, July 20, 2025, accessed January 5, 2026, https://english.ahram.org.eg/News/549880.aspx.

(4) MENA Rights Group, Transnational Repression in the MENA: The Role of Regional Organisations Engaged in Counter-Terrorism, July 4, 2024, accessed January 5, 2026, https://2cm.es/1mCV6

المجلس على تعزيز التعاون الأمني العربي المشترك، بما في ذلك آليَّات تبادل المعلومات، والتنسيق بشأن استراتيجيات مكافحة الإرهاب، وتنفيذ الاتفاقيات العربية لمكافحة الإرهاب وتمويله[١].

القضايا ذات البُعد الأمني الاجتماعي

١ - الجرائم الجنائية (الجرائم التقليدية):

أشار وزير الداخلية في أحد خطاباته إلى انخفاض معدل ارتكاب الجرائم الجنائية بنحو ١٤٪ عن العام السابق ٢٠٢٤م، بحسب إحصائيات قطاع المعلومات الجنائية بوزارة الداخلية[٢]. وربطت الوزارة هذا التراجع بتكثيف الحملات الأمنية، وتوسيع استخدام قواعد البيانات الجنائية، وتبني نهج استباقي في استهداف «البؤر الإجرامية الخطرة»، مع الإشارة إلى ضبط تشكيلات عصابية في مجالات السرقة بالإكراه، والاتجار بالبشر، وتهريب الآثار، إلى جانب سرعة كشف ملابسات قضايا حظيت بمتابعة واسعة من جانب الرأي العام، وتقديم ذلك بوصفه دليلًا على تطوُّر قدرات البحث الجنائي، وازدياد الاعتماد على تقنيات التحليل الرقمي وتتبع كاميرات المراقبة، وإن كانت هذه السردية الرسمية لا تُقابَل بإحصائيات مستقلة تسمح بالتحقق المقارن من اتجاهات الجريمة.

في المقابل، تعكس بعض المؤشرات غير الرسمية صورة مختلفة حول اتجاهات الجريمة والعنف المجتمعي في مصر، حيث تُظهِر بيانات منصة Numbeo أن مصر سجَّلت نحو ٤٧,٣ نقطة على مؤشر الجريمة في تقديرات ٢٠٢٤/٢٠٢٥م[٣]، وهو مستوى يَضع مصر ضمن الدول ذات المعدل المتوسط المرتفع للجريمة المدركة مقارنة بعدد من الدول العربية والإفريقية. كما أشار الموقع أيضًا إلى أن مصر تشهد اتجاهًا متصاعدًا للجرائم خلال آخر ٥ سنوات ماضية، وعلى وجه الخصوص العاصمة القاهرة[٤]. ويَعتمد المؤشر على استجابات المستخدمين

(1) Anadolu Agency, «42nd Arab Interior Ministers Meeting Concludes with 'Constructive Outcomes' for Joint Arab Security,» Anadolu Agency, February 17, 2025, accessed January 5, 2026, https://2cm.es/1mCVn

(٢) اليوم السابع، وزير الداخلية: انخفاض معدل ارتكاب الجرائم الجنائية بنسبة ١٤٪، ٢٢ يناير ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iJqw

(3) Numbeo, Crime Index by Country 2024, Numbeo Crime Index by Country, accessed January 5, 2026, https://www.numbeo.com/crime/rankings_by_country.jsp?title=2024.

(4) Numbeo, Crime in Cairo, Egypt, Numbeo Crime Index, accessed January 5, 2026, https://www.numbeo.com/crime/in/Cairo-Egypt.

وانطباعاتهم الذاتية وليس على إحصائيات شرطية رسمية. مما يجعلها صورة متباينة مع الرواية الرسمية عن معدلات الجرائم.

وقد شهدت مصر العديد من الجرائم غير المألوفة التي حظيت بتغطية كبيرة خلال العام الماضي، وفي مقدمتها وقائع لجرائم قتل واعتداءات بَدَت عشوائية، أو ناتجة عن خلافات ثانوية في محافظات مثل الأقصر والفيوم والقاهرة خلال العام. ولكن تعتبر الحوادث اللافتة هي تلك التي كان فيها استهداف متعمد للضبَّاط، مما يُعد تصاعدًا غير مألوف في أنماط العنف والاحتكاك المباشر بين المجتمع وأفراد الشرطة، مما يحولها من مجرد وقائع فردية إلى مؤشر أوسع على توتر العلاقة مع الأجهزة الأمنية.

وتُعَد حادثة مقتل العقيد فتحي سويلم داخل فرع بنك مصر بمحافظة الفيوم، على يد عميل أثناء تدخله لفض مشاجرة لحظة صادمة[١]؛ حيث أعادت طرح أسئلة حول انفجار العنف في فضاءات يُفترَض أنها آمنة. كما تزامن ذلك أيضًا مع وقائع اعتداء على ضبَّاط شرطة في محافظات الصعيد، من بينها حادثة قنا التي وثقتها مقاطع مصورة وانتشرت على نطاق واسع، واضطرت على إثرها وزارة الداخلية المصرية لإصدار بيان رسمي[٢].

كما تداولت وسائل الإعلام ومنصات التواصل مشاهد احتكاك عنيف في الشارع، مثل محاولة سائقٍ الفرار بسيارته بينما يتمسك بها أمين شرطة، وهي وقائع أثارت تساؤلات حول أساليب الضبط وحدود استخدام القوة[٣].

وبالتوازي، فجَّرت قضايا وفاة مواطنين على خلفية توقيفهم أو احتجازهم داخل أقسام الشرطة تساؤلات حول ظروف الاحتجاز والمساءلة، حتى في الحالات التي لم تكن موجهة ضد ضبَّاط الشرطة مباشرة[٤]. فضلًا عن حوادث شغب وتجمهر انتهت باحتكاكات مع قوات الأمن وأسفرت عن إصابات في صفوفها.

(١) سكاي نيوز عربية، يعمل محاميا.. مسلح يقتل عقيد شرطة داخل بنك مصر، ٢١ يناير ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nJPx

(٢) CNN عربية، مصر.. الداخلية تكشف ملابسات تعدي شخصين على ضابط شرطة بالصعيد، ١٧ مارس ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iJm7

(3) Al Arabiya (TikTok user @alarabiya_egy), TikTok video, TikTok, [15 Apr 2025], accessed January 5, 2026, https://2cm.es/1nJPb.

(٤) قناة الشرق، «الظابط رفض يعملي محضر».. وفاة موظف بنك داخل قسم شبرا ، ايه الحكاية ؟!، ١٧ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iJpo

ترسم هذه الوقائع صورة مكثفة عن عنف مبطن داخل المجتمع، وهي تعتبر نماذج يمكن أن تعطي مؤشرًا على تصاعد أنماط من «العنف اليومي»، أو ما يمكن وصفه بـ»العنف العشوائي» المرتبط بضغوط اقتصادية وسياسية ونفسية متعددة الأبعاد. وعلى الرغم من عشوائيتها إلَّا أنها تعطي دلالة على احتمال تحولها إلى «ظاهرة منظمة»، خاصَّة مع تآكل الطبقة الوسطى وضعف آليَّات الضبط المجتمعي.

٢ - العنف الأسري:

بَرَز العنف الأسري خلال العام المنقضي كأحد أخطر الظواهر المتنامية، والتي تُعتبَر أحد مؤشرات التفكك الاجتماعي؛ حيث أخذ يتحول من وقائع فردية متفرقة إلى نمط متكرر بقوة على المشهدين الإعلامي والأمني.

فوفق أحدث البيانات المتاحة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (المسح الصحي الأسري)، فإن نحو ٣١٪ من النساء المصريات المتزوجات حاليًّا أو سابقًا تعرضن لأشكال من العنف الجسدي أو النفسي داخل الأسرة في عام ٢٠٢١م[١]، وهي نسبة لا تزال تُستدعَى في تحليل وقائع ٢٠٢٥م، رغم صدورها قبل سنوات، لغياب بيانات رسمية أحدث.

وقد أكدت أحداث العام هذا الاتجاه، مع تواتر جرائم قتل بين الأزواج والآباء والأبناء في محافظات مختلفة، عكست درجة غير مسبوقة من القسوة، وأعادت طرح سؤال تحوُّل العنف الأسري من استثناء إلى ظاهرة اجتماعية كامنة، تتغذى على الاحتقان اليومي داخل البيوت قبل أن تنفجر في المجال العام[٢]. ولعل أبرز تلك الوقائع هو إقدام شخص على قتل زوجته وأولاده الثلاثة في محافظة الجيزة[٣]

يتقاطع تصاعد العنف الأسري مع مؤشرين اجتماعيّين، وهما ارتفاع معدلات الطلاق واتساع رقعة الفقر، حيث تشير أحدث النشرات الإحصائية عن الزواج والطلاق الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن عدد حالات الطلاق السنوية في مصر

(1) Ahram Online, «31% of Egyptian Wives Experienced Domestic Abuse in 2021: CAPMAS,» Ahram Online, November 27, 2022, https://english.ahram.org.eg/News/480568.aspx.

(2) Cairo Institute for Human Rights Studies (CIHRS), Egypt: Government's Unrelenting Criminalization of Human Rights Work through Legislation and Retaliation Detailed in UPR Report, thematic report, January 23, 2025, accessed January 6, 2026, https://2cm.es/1iJmh.

(٣) الشرق الأوسط، «جريمة مفزعة» تهز الرأي العام في مصر، ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iJoV

تجاوز حاجز ٢٥٠ ألف حالة في الأعوام الأخيرة، حيث بلغ في عام ٢٠٢٣م نحو ٢٦٥ ألف حالة طلاق، وارتفع الرقم في ٢٠٢٤م إلى ما يقرب من ٢٧٤ ألف حالة، مع رصد زيادة مستمرة في الطلاق خلال السنوات الأولى من الزواج[١]، وهو ما يُعبّر عن هشاشة البنية الأسرية، خاصَّة ما تواجهه من ضغوط وأزمات اقتصادية واجتماعية. بينما بلغت نسبة الفقراء وفق خط الفقر الوطني نحو ٢٩,٧٪ في عام ٢٠١٩م[٢]، مع احتمال أن يكون قد تجاوز ٣٥٪، أي أن أكثر من ثلث السكان في مصر يعيشون في فقر.

هذا التداخل بين الفقر والطلاق والعنف الأسري، ومساهمة الضغوط الاقتصادية في تآكل الدخل وتراجع قدرة الأسرة الممتدة وشبكات التضامن التقليدية على امتصاص الصدمات، كلها أمور تُحوِّل الخلافات الأسرية البسيطة إلى صدامات عنيفة، وتزيد من قابلية الأسر للانهيار المبكر، وهو ما يجعل العنف الأسري مؤشرًا معبرًا عن ظاهرة تفكك اجتماعي أعمق تتغذى على الأزمات المعيشية المتراكمة، مما يحولها إلى أزمة مزمنة.

٣ - الجرائم الإلكترونية (بناء الردع الافتراضي وتعزيز صورة الدولة الإفتراضية):

قدمت الأجهزة الأمنية ملف الجرائم الإلكترونية كأحد أكثر الملفات نجاحًا على الصعيد الأمني خلال ٢٠٢٥م، وذلك في ظِل تصاعد الرقمنة واتساع الفضاء السيبراني. وأكدت وزارة الداخلية أن مكافحة الاختراقات المعلوماتية والاحتيال الإلكتروني ونشر المحتوى غير القانوني باتت جزءًا من منظومة «الأمن القومي». وقد أشارت الوزارة إلى أن مصر ضمن الفئة الأولى في المؤشر العالمي للأمن السيبراني الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات عام ٢٠٢٤م[٣]، باعتباره دليلًا على تطور البنية التحتية الرقمية والقدرات المؤسسية في حماية البيانات.

(1) Ahram Online, «Egypt Sees 2.5% Drop in Marriages, 3.1% Rise in Divorces in 2024: CAPMAS,» Ahram Online, November 30, 2025, accessed January 6, 2026, https://2cm.es/1isRd.

(2) United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Ministry of Planning, Economic Development and International Cooperation, Ministry of Social Solidarity, Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS), United Nations Children's Fund (UNICEF), and Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI), Multidimensional Poverty in Egypt: An In-Depth Analysis (Beirut: ESCWA, 2024), PDF, accessed January 6, 2026, https://2cm.es/1nslg.

(3) National Telecommunications Regulatory Authority (TRA), Egypt Classified in Tier 1 According to ITU-Global Cybersecurity Index, press release, September 18, 2024, accessed January 6, 2026, https://2cm.es/1nsl4.

وعلى المستوى العملي، أعلنت الوزارة ضبط عشرات قضايا الاحتيال عبر الإنترنت، وتفكيك شبكات ابتزاز إلكتروني واستغلال جنسي عبر منصات التواصل الاجتماعي، وكذلك إحباط محاولات اختراق مواقع حكومية وأنظمة بنكية، بالتنسيق مع أجهزة مختصة بالاستجابة للطوارئ المعلوماتية. وقد استُخدمت هذه الوقائع لترسيخ سردية مفادها أن «الدولة حاضرة في العالم الافتراضي كما هي في الشارع».

وتحرص وزارة الداخلية على نشر العديد من تلك الوقائع على حساباتها على منصات التواصل الاجتماعي بما يُعزز من ترسيخ تلك الصورة في العقل الجمعي للشعب، وعلى وجه الخصوص فئات الشباب الأكثر استخدامًا لمنصات التواصل، مما يصنع «ردعًا افتراضيًّا» لكل مَن يسعى لتوظيف المنصات لأهداف يمكن أن تدرجها أو تصنفها وزارة الداخلية تهديدًا للأمن القومي. وتوظف وزارة الداخلية عمليات المراقبة ومكافحة الجرائم الإلكترونية ضمن أدواتها في قمع الحريات ومطاردة المعارضين للنظام السياسي أو المختلفين في الرأي ضمن إطار «المجرم الإلكتروني»، وهو ما يَصنع قلقًا واضطرابًا لمستخدمي منصات التواصل الاجتماعي في التعبير عن آرائهم.

استشراف الوضع الأمني لعام ٢٠٢٦م

يمكن استشراف المشهد الأمني في مصر خلال عام ٢٠٢٦م بوصفه امتدادًا لنموذج «الاستقرار المدار»، أكثر من كونه انتقالًا إلى نموذج جديد للأمن الشامل. فالمؤشرات القائمة لا توحي بتغيُّر استراتيجي بقدر ما تشير إلى تثبيت المسار القائم عبر شرعنة المتعارف عليه من صلاحيات واسعة تتمتع بها أجهزة الأمن حتى تنظمها بشكل أكثر تنسيقًا بهدف تقليل كلفة التدخل المباشر ليأخذ إطارًا مؤسسيًّا.

ولذلك، يُتوقع أن يشهد عام ٢٠٢٦م استمرار منطق الردع الاستباقي، عبر توسيع صلاحيات الأجهزة الأمنية أو عبر الاستخدام الأوسع للأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي في الرصد والتنبؤ بالسلوكيات عالية المخاطر.

وتستمر حالة توظيف واستخدام مفهوم الأمن القومي بصيغته الواسعة والمرنة كإطار لتبرير هذا التوسُّع، مع استمرار الدمج بين الأمن الجنائي، والأمن السياسي، والأمن الرقمي في منظومة واحدة.

على المستوى التشريعي والمؤسسي، يُرجَّح أن يتحول قانون الجنايات الجديد من مجرد إطار مُشرعَن إلى أداة تشغيلية كاملة تعيد تنظيم العلاقة بين وزارات الداخلية والعدل والاتصالات، بما يسمح بسرعة أكبر في تنفيذ الحملات الأمنية ميدانيًّا، وتكثيف الاعتماد على الأدلة الرقمية بدلًا عن الإدارة البشرية لتوسيع نطاق التجريم الوقائي.

هذا التطور سوف يَرفع من قدرة أجهزة الأمن على توسيع نطاق عملها الميداني، وسوف يُعمِّق الفجوة بين الدولة والمجتمع بشكل أكبر، والأخطر أن ذلك سوف يُكرِّس الإحساس بأن المجال العام بات فضاءً، مما سيردع أي معارضة أو تنظيم جماهيري في الشوارع، وهو ما سيزيد من التراكمات السلبية شعبيًّا.

اجتماعيًّا، سوف يَحمل عام ٢٠٢٦م مخاطر تراكم (الاحتقان الصامت). فاستمرار الضغوط الاقتصادية وغياب حلول ملموسة للفئات الهشة، مع تآكل شبكات التضامن التقليدية، قد يَدفع أنماط العنف اليومي والعشوائي إلى مزيد من الانتشار. وفي هذا السياق، يصبح الخطر الحقيقي ليس في اندلاع احتجاجات سياسية منظمة، بل في تحول الأزمات المعيشية أو الحوادث الفردية إلى شرارات توتر واسعة يصعب احتواؤها بالمنطق الأمني وحده، خاصَّة مع غياب الحضور السياسي المعبر للمجتمع في ظِل انتخابات لا تمثله ولم يشارك فيها.

في الفضاء الرقمي، يُتوقع أن تدخل الدولة مرحلة الإدارة الدقيقة للخوف القانوني بدل الاكتفاء بالردع الصريح. أي تقليص عدد القضايا الرمزية عالية الضجيج، بحيث يتحول صنَّاع المحتوى إلى فاعلين منضبطين ذاتيًّا، يراقبون أنفسَهم قبل أن تراقبهم الدولة، وهو ما قد يضمن هدوءًا نسبيًّا وسلوكًا منضبطًا من قبلهم، لكنه في الوقت نفسه سوف يُفرّغ المجال الافتراضي من دوره كمساحة لتنفيس الاحتقان أو تداول البدائل.

خاتمة

يمكن تلخيص الاستراتيجية الأمنية خلال عام ٢٠٢٥م بأنها تبنَّت نهج الضربات الاستباقية وتعزيز بناء الردع الميداني بجدار ردع افتراضي، بما يُعزز من هيبة الدولة وحضورها الأمني المتغول على المجال الأمني العام، مستخدمًا مقاربة «السيطرة والاستقرار»، متجاوزا بذلك المجال العام السياسي والمجتمعي.

وتكشف قراءة الحالة الأمنية في مصر خلال العام عن نموذج استقرار متماسك في ظاهره، يعتمد على السيطرة الأمنية، لكنه في جوهره يحمل قدرًا من الهشاشة البنيوية. وقد ظهر ذلك بشكل واضح خلال أحداث قسم المعصرة وما تبعه من حالة ترقب وتفاعل شعبي سياسي. فمن منظور الدولة نجد مؤسسات الدولة وفي مقدمتها وزارة الداخلية تحتفي بالوضع القائم باعتباره إنجازًا ناتجًا عن مسار طويل من إعادة هندسة المجال الأمني، وما استخدمه من أدوات لضبط المجال العام والسيطرة عليه لتكريس منطق «التدخل الاستباقي» لمواجهة أي حدث من منظور يهدد الأمن القومي بمفهومه الشامل، خاصَّة مكافحة «الإرهاب» والجريمة المنظمة. ويوظف عددًا من المؤشرات الأمنية العالمية في خطابه بشكل انتقائي ومقارن مع عام ٢٠١٤م، كدلالة على تحقيق تقدم في المجال الأمني ميدانيًّا.

غير أن المقاربة التحليلية التي اعتمدتها الأجهزة الأمنية تُظهِر أن هذا الاستقرار، رغم قدرته على فرض الهدوء ومنع الانفلات في الشارع، إلَّا أنه لا يرقى إلى مستوى الأمن الشامل وضمان ديمومته. فالدولة، عمليًّا، أعادت تعريف الأمن على نحو يختزله في أمن النظام، ويضعه في مواجهة مستمرة أمام المجتمع، لا باعتبار المجتمع شريكًا في إنتاج الاستقرار، بل باعتباره مصدر تهديد ومجالًا يجب ضبطه والتحكم في حركته. وهنا يتبلور ما يمكن وصفه بـ (الاستقرار الأحادي البُعد)، وهو استقرار يتحقق بالقوة والردع والرقابة، دون أن ينعكس في مؤشرات الثقة المجتمعية أو العدالة أو التماسك الاجتماعي.

ويأتي إقرار قانون الجنايات الجديد كإطار مشرعن للسلوكيات المتعارف عليها خلال العقد الماضي، لكن في إطار منظم للسطوة، لتحقيق فاعلية أكبر من حيث الفعل والتنسيق بين أجهزة الدولة، وخاصَّة وزارات الداخلية والعدل والاتصالات.

وقد تجاوزت كلفة تبني هذا النموذج المجال السياسي والحقوقي وبدأت تتسرب إلى البنية الاجتماعية ذاتها. فتصاعد أنماط العنف اليومي والعشوائي، واتساع دائرة العنف الأسري، وتكرار وقائع الاحتكاك المباشر بين المواطنين والمنتمين لأجهزة الأمن، تعطي مؤشرات على احتمال تحولها لظاهرة واسعة، كنتيجة للاحتقان المكتوم الذي يتغذى على ضغوط اقتصادية ومعيشية، وبشكل متراكم، دون أن تقدم الدولة حلولًا ملموسة، خاصَّة للطبقة الفقيرة، أو ما دون خط الفقر.

بالرغم من أن الأحداث التي وقعت لا تحمل طابعًا سياسيًّا مباشرًا، إلَّا أنها تعكس توترًا بنيويًّا يدحض سردية الدولة وأجهزتها الأمنية؛ حيث إن متلازمة السيطرة والاستقرار التي تبنتها أجهزة الدولة جعلت المجتمع أقل قدرة على امتصاص الصدمات، بل ساهمت في تآكل آليَّات الضبط المجتمعي التقليدية، لتجعل قابلية انفجار المجتمع في لحظات الأزمات الكبرى أمرًا محتمل الوقوع، خاصَّة إذا صاحب ظرفًا سياسيًّا.

وفي الفضاء الرقمي، نجحت الدولة في نقل منطق السيطرة إلى العالم الافتراضي، وبناء ما يشبه «الردع الرقمي»، عبر توسيع المراقبة وربط الجرائم الإلكترونية بمفهوم الأمن القومي. ووظفت في سبيل تكريس تلك الصورة اعتقال عدد من المشاهير وصانعي المحتوى على منصات التواصل الاجتماعي، بما يُحول صانعي المحتوى لأدوات غير مباشرة في تنفيذ رؤيتها وبناء حائط الردع الافتراضي. غير أن هذا الحضور الكثيف، وإن عزز قدرة الدولة على الضبط، فإنه أسهم في الوقت ذاته في تقليص هامش التعبير، وتحويل الفضاء الرقمي من مجال للنقاش العام إلى مساحة خاضعة للرقابة الذاتية والخوف القانوني.

خلاصة الأمر هي أن استقرار ٢٠٢٥م هو استقرار مُدار لا مُستدَام؛ استقرار ينجح في تأجيل الأزمات أكثر مما ينجح في معالجتها. فالأمن الذي يقوم على السيطرة وحدها يَظل أمنًا مؤقتًا، مرتبطًا بقدرة الدولة على الاستمرار في إدارة التهديدات لا في تفكيك أسبابها وجذورها. ومن دون انتقال حقيقي من منطق الضبط إلى معالجة الجذور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأزمات، يبقى هذا النموذج مفتوحًا على احتمالات الاهتزاز، مهما بَدَا صلبًا في لحظته الراهنة.

الحالة الاجتماعية في مصر خلال العام ٢٠٢٥م

عمر عابدين

باحث في علم الاجتماع

المحتويات
مقدمة
أولًا: حالة الخطاب والحراك المجتمعي في مسائل الشأن العام والقضايا الخارجية
ثانيًا: حالة الجريمة والعنف المجتمعي
ثالثًا: حالة الأسرة المصرية والعنف الأسري
رابعًا: حالة قضايا الشباب المصري بين البطالة والإدمان والانتحار
خامسًا: التحوّل الرقمي والمجال الافتراضي
سادسًا: حالة التعليم الأساسي والتعليم العالي
سابعًا: حالة الهجرة الاقتصادية والنفي السياسي
ثامنًا: حالة الفساد والمحسوبية وتجلياتها الاجتماعية
تاسعًا: حالة العدالة الاجتماعية والجنائية وإنفاذ القانون
عاشرًا: حالة الانقسام الطبقي والفصل العمراني
خاتمة

الحالة الاجتماعية في مصر خلال العام ٢٠٢٥م

مقدمة

يَهدف هذا المرصد التحليلي إلى التعمُّق في الحالة الاجتماعية بالمجتمع المصري خلال العام ٢٠٢٥م. وتُعتبر الحالة الاجتماعية هي مجموع التحوُّلات والأنساق المعقَّدة التي تتشابك فيها الأبعاد الاجتماعية بالسياسية والاقتصادية والثقافية، وذلك على المستويين الجزئي (الفردي والسلوكي) والكلِّي (المتعلق بالبنية والمؤسسات). ولا تُعبّر الحالة الاجتماعية الراهنة عن وضعية مستقرة للمجتمعات، وعوضًا عن ذلك، فهي توضِّح لنا استمرارية التحولات في الظواهر والمعطيات الاجتماعية ورهانات/تحديات المستقبل.

بعبارة أخرى، ما نرصده في هذا التقرير لا يُميّز المجتمع المصري في العام الجاري فحسب، بل هي معطيات جديدة تتضمن تقاطعات ومشتركات بين السنوات الأخيرة والسياق التاريخي كما مستجدات اجتماعية تُسهِمُ في تطور وضعيات الأفراد وتنامي أو تآكل في البنى الاجتماعية الحاكمة للمجتمع المصري، مثل الأسرة والاقتصاد والدين والثقافة والعلاقات الاجتماعية وأنماط التفكير.

ولذلك، فإنّ أحد المرتكزات الرئيسة التي نهتم بها في هذا المرصد تتمثل في فهم «العناصر المحرِّكة» (Driving factors) للمجتمع المصري خلال عام كامل، وذلك من خلال فحص الملامح العامة للمشهد المجتمعي وأهم القضايا الاجتماعية وعلاقتها بالأوضاع المعيشية كما تحديات الأمن المجتمعي وفرص وآفاق وخيارات وحلول المستقبل.

ونعتمد في هذا المرصد على أهم الأخبار التي كانت على رأس الأجندة المجتمعية والتقارير والدراسات والمستجدات الاجتماعية، أو ما بات يُعرَف في عصر المجتمعات التقنية بـ»التريندات الاجتماعية» (Social Trends)، إضافة إلى المشاهدات والملاحظات التي لم تلقَ اهتمامًا إعلاميًّا أو بحثيًّا كما لم تكن محل أولوية لصنَّاع القرار في مصر.

وعليه، سنعمل على تصنيف القضايا الأكثر أهمية خلال عام ٢٠٢٥م، ثم الانتقال إلى وصفها وتحليلها، ثم نختتم المرصد بتقديم قراءة حول خطاب الدولة ومدى جدوى السياسات الاجتماعية وقدرتها على حل الأزمات الاجتماعية.

أولًا: حالة الخطاب والحراك المجتمعي في مسائل الشأن العام والقضايا الخارجية

تُعدُّ حالة الخطاب المجتمعي التي تتشكَّل من مجموع وجهات نظر وتصورات وآراء المجتمع مسألة ذات أهمية بالغة على مستوى تقييم الحالة الاجتماعية الأوسع، والتي تُترجَم في المجال العام المادي والافتراضي عبر تتبع الحراك الاجتماعي المصري الذي ينتفض نسبيًّا وبحذر على فترات متفاوتة بفعل السياسات الأمنية والرقابة المفرطة التي تتبناها الدولة في مصر منذ انقلاب عام ٢٠١٣م. هذا يعني بعبارة أخرى، أننا ومن خلال تتبعنا لمشهد المجتمع المصري في العام ٢٠٢٥م، نُلاحظ تيارًا مجتمعيًّا يُعبّرُ عن رفضه لبعض القضايا والمسائل والسياسات الداخلية والخارجية مُتبنيًا خطابًا مُعارضًا وحراكًا عكس التيار الدولاني، والذي يُمكن اعتباره مؤشرًا موضوعيًّا على طبيعة الحالة الاجتماعية المصرية المعقدة خلال اللحظة الراهنة.

تبلورت أهم القضايا الداخلية التي أظهر تجاهها المصريون ردود أفعال ذات رؤية نقدية بعام ٢٠٢٥م في الآتي:

- أولًا: قضايا المعيش اليومية، ولا سيما الاقتصادية المتعلقة بزيادة الأسعار وغلاء المعيشة وقلة فرص العمل وانخفاض العملة المحلية مقابل الدولار، التي شكّلت الخطاب اليومي[١].
- ثانيًا: القضية الفلسطينية التي عادت مجددًا إلى الأجندة المحلية والإقليمية والدولية بوصفها مسألة ذات مركزية دينية بالنسبة للمصريّين، ولذلك فقد تمحور الخطاب الشعبي المصري حول الدعم الكبير للفلسطينيّين عبر النشر المستمر للانتهاكات الإنسانية من قبل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في وسائل التواصل الاجتماعي والمشاركة بصورة كبيرة في حملات المقاطعة[٢].
- ثالثًا: الخطاب الرافض لاستخدام العنف ضد المواطنين من أجل تنفيذ المشاريع العمرانية والتوسُّع في الاستثمار الأجنبي الخارجي وبيع أراضي الدولة؛ حيث قالت سالي صلاح عبر صفحتها الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» بمنتصف أغسطس

(١) قناة الشرق، فيديو «سيدة تشتكي من ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة: كفاية كدا الشعب مش عايزك»، ٢١ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/jgJ2y

(٢) الموقف المصري، «إدارة النظام للتعاطف المصري مع شعب يُباد،» ٦ أغسطس ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/Twp3m

(٢٠٢٥م): «كورنيش النيل يُباع في مزاد علني.. هل هذا يُعتبر استثمارًا؟ رأس الحكمة بعناها وسَدَّدنا جزءًا من الدين ورجعت الديون زادت جدًّا»[١].

- رابعًا: الرؤى النقدية للمجتمع المصري الرافضة للعنف المجتمعي الذي يراه البعض تخلِّيًا عن أسس التضامن التي امتاز بها المصريون، فيما لامَ آخرون الدولة المصرية بمختلف مؤسساتها الاقتصادية والدينية لتخلِّي الأولى عن توفير معيشة كريمة، والثانية عن دورها في التوعية الدينية وتنويع الخطاب الديني حسب الأولويات المجتمعية، مما يمنع النزاعات المادية والأسرية التي ينتج عنها ظاهرة العنف.

في ضوء ذلك الخطاب المجتمعي، كما الحراك عبر المجال الافتراضي الذي يُشكِّل قناة مجتمعية بديلة للمعارضة النخبوية والشعبية والرافض لممارسات العنف المجتمعية المدعومة بشكل صريح وضمني من الدولة التي لا تقوم بمهامها السيادية والمجتمعية، يَنتقد العديد من المصريّين من المواطنين العاديّين فضلًا عن النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي ظاهرة «العنف المؤسسي» واستعراض القوة التي بَدَت استمرارية للعقد الأخير مع صعود «البلطجة العشوائية» و«البلطجة المقننة» بصورة متفاقمة في العام ٢٠٢٥م[٢]، والتي ظهرت في صورة الاستعانة برجال تأمين تابعين لشركات (بودي جارد) في المناسبات الخاصَّة والعامة دون ضرورة والاعتماد على الترهيب/التخويف من أجل تعزيز المكانة الاجتماعية. من جانب آخر، يَرى عزت أبو الدهب في منشور له عبر موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) أنَّ الاستعانة بالبودي جارد ليس رفاهية، بل هو ناجم عن انعدام الأمان[٣]. وبالتالي، فإنَّ ذلك التصوُّر الشعبي يُخبرنا بأنَّ شركات التأمين الخاصَّة في مصر أصبحت من وجهة نظر فئات مجتمعية تقوم بمهام من المفترض أن تقوم بها المؤسسة الأمنية الرسمية، والمتمثلة في الحفاظ على الأمن والأمان الفردي والمجتمعي.

وفيما يَتعلَّق بظاهرة صعود صنَّاع المحتوى من «التيكتوكرز» (مستخدمي تطبيق تيك توك) والمؤثرين الاجتماعيّين وارتباط ذلك بالانحلال الثقافي والإضرار بالأسس الأخلاقية

(١) فيس بوك، صفحة شخصية للمواطنة سالي صلاح، «كورنيش النيل في المزاد» ١٥ أغسطس ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/yklWz

(٢) Short Url تقارير، «مصريون يشكون الفقر ويعربون عن مخاوفهم من انتشار البلطجة والمدمنين بالشوارع»، ٢٧ أبريل ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/rUiQB

(٣) فيس بوك، صفحة شخصية للمواطن عزت أبو الدهب، «الأمان مش رفاهية الأمان ضرورة»، ٢١ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nsU7f

والثقافية والدينية للمجتمع المصري، تباينت الآراء المشكِّلة للخطاب المجتمعي عبر المجال الافتراضي، وخصوصًا تطبيق «فيس بوك»، بين الدعم للشباب الذين يتجهون إلى تلك الوسائل بوصفها بديلًا عن انعدام فرص العمل وتعبير محتواهم عن المشكلات والأولويات المجتمعية للمصريّين، فيما دعم آخرون قرارات وزارة الداخلية بالقبض على عدد منهم في بداية أغسطس من العام ٢٠٢٥م، مبررة ذلك بالإضرار بالآداب الدينية والعامة والفساد المالي وغسيل الأموال. وقد وجّه البعض خطابًا مُركَّبًا منتقدًا للدولة المصرية بشكل رئيس، يَرى أنَّ في تلك الممارسات الأمنية تناقضًا بين السماح للانحلال الأخلاقي المدعوم من الدولة والمتمثل في الغناء والرقص غير المحدود بالسينما والملاهي الليلية والدراما الفنية والفساد المالي لرجال الدولة والمقربين منهم من جهةٍ، ومن جهة أخرى تطبيق رقابة أمنية وتطبيق القانون على الطبقات الأقل ارتباطًا بالدولة المصرية ومصالحها[١].

ثانيًا: حالة الجريمة والعنف المجتمعي

حسب تتبع ظاهرة الجريمة في مصر بوصفها إحدى المشكلات الاجتماعية التي يُعاني منها المجتمع المصري في العام ٢٠٢٥م، يُمكننا ضبط عدة أشكال من الجريمة، والتي من بينها:

- أولًا: الجرائم الاقتصادية، المتعلقة بعمليات النصب والاحتيال في المجال المادي من خلال «النشل» أو السرقة المباشرة أو سرقة البيانات عبر التقنيات الحديثة.

ثانيًا: جرائم العنف المجتمعي، والمتمثلة في تفشّي ظاهرة البلطجة والتحرش الجنسي وجرائم القتل والعنف الأسري الناجم عن المشكلات المادية والميراث والخيانة الزوجية. إضافة إلى ذلك، يُشير تحليل المواد والإحصائيات والتقارير والأخبار المجتمعية التي نُشِرت في مصر خلال العام المنقضي إلى زيادة ارتباط الجريمة بالعنصر النسائي بوصفهن ضحايا بشكل أكبر وجُناة بمعدل أقل.

أشار تقرير لمنصة «شريكة ولكن» نقلًا عن مؤسسة «إدراك للتنمية والمساواة» إلى أنَّه ارتكب حوالي ٤٩٥ جريمة عُنف ضد الفتيات القاصرات والبالغات والنساء بين القتل

(١) Short Url، «النيابة العامة تُطالب بعقوبة رادعة في قضية التيكتوكر سوزي الأردنية-الأكثر تفاعلًا بعام ٢٠٢٥م»، ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/VuFjU

والاغتصاب والتحرُّش الجنسي والعنف الرقمي (الابتزاز) والسَّب والقذف عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك في الفترة بين يناير ويونيو، حسب ما نُشِر في الصحف المصرية وبيانات النيابة العامة المصرية[١].

احتلت جريمة القتل أعلى معدلات العنف مُسجلةً أكثر من ١٥٠ حالة من بين الجرائم ضد العنصر النسائي، منها ١٢٠ حالة بسبب العنف الأسري الذي يُمارسه أحد أفراد الأسرة من الأقارب أو الأزواج أو الغرباء.

إضافة إلى ذلك، تعددت مسببات ودوافع جرائم القتل ضد النساء، والتي من بينها السرقة والانتقام، كما تباينت طرق القتل طعنًا وشنقًا وبالتعذيب، فضلًا عن تمركز معظم الحالات في المحافظات الكبرى[٢].

قدَّم لنا أيضًا مكتب «Independent» العربية، في مقال لمدير التحرير بالقاهرة، عرضًا تحليليًّا لجرائم العنف في مصر خلال العام ٢٠٢٥م بوصفها أهم «التحولات الاجتماعية» خلال العام، وأشار التقرير إلى أنَّ العنف أصبح بمثابة «ثقافة مجتمعية»، بسبب الانتشار الواسع للظاهرة في الحياة اليومية، بشكل دوري من جنوب البلاد في مدينة أسوان التي ذُبح بها مُسِن على يد نجله إلى شمالها؛ حيث قُتِل طفل على يد ثلاثة من أصدقائه، فضلًا عن حوادث عنف أخرى هزت الرأي العام؛ وذلك من قبيل اعتداء طالب على والدته بالسكين في محافظة الغربية، وفي الجيزة، قُتِل ضابط شرطة على يد سائق، كما قُتِل تاجر بآلة حادة بعد شجار مع شخصين بسبب خلافات مالية.

وفي السجال الدائر حول الدوافع لانتشار جرائم العنف بهذه الوتيرة، يَرى أحمد الدعدر بأنَّ ذلك يعود إلى مسببات متعددة الأبعاد: اجتماعية ودينية وثقافية واقتصادية وأمنية وسلوكية وسياسية، والتي اجتمعت لتُفسِّر لنا أن السبب الكامن للجريمة هو «الإحباط العام» الذي تتسم به الحالة الاجتماعية المصرية في اللحظة الراهنة[٣].

---

(١) مؤسسة إدراك للتنمية والمساواة، مجموعة من المؤلفين، «من القتل والعنف الأسرى للتحرش والابتزاز الرقمي: وقائع العنف ضد النساء والفتيات»، ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/3KP3n

(٢) شريكة ولكن، «تقرير بحثي يُوثِّق ٤٩٥ جريمة عنف ضد النساء في مصر خلال النصف الأول من ٢٠٢٥م»، ٣ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://rb.gy/e8yu5s

(٣) Independent عربية، أحمد الدعدر، «العنف في مصر: من أحرق المسافة بين الجسد والسلاح؟»، ٢٠ يونيو ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/baRvT

ثالثًا: حالة الأسرة المصرية والعنف الأسري

تُعبر الأسرة هي الوحدة والقوام الرئيس للمجتمع المصري تاريخيًّا كما في اللحظة الحالية، وقد رصدت التقارير المحلية ما يزيد عن ٢٦ مليون أسرة مصرية، موزعة بنسب: (٥٥,٦٪) إلى (٤٤,٤٪) بين الريف والحضر بعام ٢٠٢٥م[١].

وحسب إحصائيات (World meter) للعام نفسه، بلغت معدلات الخصوبة (٢,٧) لكل امرأة بانخفاض قدره (١,١٪) عن عام ٢٠٢٤م وبفارق قارب ٥ أطفال لكل امرأة قبل ثلاثة عقود.

كما سجّلت وفيات الأطفال المصريين دون الخامسة (١٥,٤) لكل ١٠٠٠ مولود حيّ. إضافة إلى ذلك، ووفقًا لقراءة «الهرم السكّاني» لعام ٢٠٢٥م، تمتلك مصر نسبة مئوية عالية من الفئات الشبابية، مما يَعني ارتفاع معدلات المواليد والخصوبة، كما ارتفعت نسبة الوفيات وانخفض في المقابل متوسط العمر المتوقع[٢].

نستنتجُ من هذه المؤشرات أنَّ التركيبة السكانية للمجتمع المصري تُعاني من خلل غير تقليدي؛ إذ أنَّ معدلات الخصوبة بقيت مستقرة خلال السنوات الأخيرة، وبالتالي، فلا نُعاني من إشكالية واضحة تتعلق بالتوازن بين الفئات العمرية، وفي المقابل، تكمن المشكلة في ارتفاع الاكتظاظ السكّاني الناجم عن التوزيع العمراني العشوائي غير المنظَّم وارتفاع معدلات الوفيات بالأسر المصرية الناجم عن ضعف الإمكانيات بالمؤسسات الصحية والقدرات المادية المتقلصة للأسرة، وبالتالي، عدم القدرة على توفير الرعاية الصحية اللازمة.

تعكس الأخبار والإحصائيات والتقارير، تغيُّرًا واضحًا في أوضاع وسلوكيات الأسرة المصرية بفعل الضغوطات الاقتصادية في المقام الأول، والتي يمكن بلورتها حول المشكلات الأسرية التالية:

- أولًا، ارتفاع معدلات الطلاق بنسبة (٣,١٪).

(١) اليوم السابع، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، «٢٦,٥ مليون أسرة بمصر أوائل ٢٠٢٥م»، ١٥ مايو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nsa9

(٢) Worldometer ، تقرير سنوي، «التركيبة السكانية في مصر: احصائيات السكّان ٢٠٢٥م»، ١٥ ديسمبر ٢٠٢٥م، https:// shorturl.at/Rog5n

- ثانيًا، انخفاض عقود الزواج بنسبة (٢,٥٪) وفقًا لتقرير إحصائي نشره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في نهاية شهر نوفمبر من عام ٢٠٢٥م[١].
- ثالثًا، تراجع قِيَم الأسرة المصرية، وأهمها قيمة المسؤولية.
- رابعًا، العنف الأسري متنوع الأشكال بين الآباء والأبناء وعبر الأسرة الممتدة (أم الزوج/ة ووالد الزوج/ة) الناتج عن عدم القدرة على تحمُّل تكاليف المعيشة اليومية وضغوطات الأسرة، منتهية في أواخر عام ٢٠٢٥م بمقتل عروس بالمنوفية على يد زوجها[٢].

رابعًا: حالة قضايا الشباب المصري بين البطالة والإدمان والانتحار

حسب تقرير إحصائي نشره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري في أغسطس ٢٠٢٥م، يُمثِّل الشباب بين الفئات العمرية (١٥-٢٤) ١٨,٨ مليون نسمة، بنسبة تتخطى ١٧٪ من عدد السكَّان، فيما بلغ عدد الشباب في الفئة العمرية (١٨-٢٩) ٢١ مليون نسمة، بنسبة (١٩,٩٪) من إجمالي عدد السكَّان[٣].

وعلى الرغم من تناول تقارير لصحف رسمية ومُقرَّبة من الجهات الحكومية لجهود دعم وتمكين وتأهيل الشباب لسوق العمل ودعم مشاركتهم في الحياة الاجتماعية والسياسية والرياضية عبر الاستراتيجية الوطنية للشباب والرياضة (٢٠٢٥-٢٠٣٢م)، والتي تهدف إلى رفع جودة الحياة[٤]، إلَّا أن الشباب المصري يَمرُّ بأزمة وجودية متعددة المستويات؛ إذ تتعدد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالفئات الشبابية، والتي على رأسها: البطالة والإدمان والانتحار.

١ - البطالة:

حسب إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لشهر سبتمبر ٢٠٢٥م المتعلِّق بالقوى العاملة، بلغ معدل البطالة (٦,٤٪) من إجمالي قوة العمل، فيما تخطَّت

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقرير إحصائي، «ارتفاع في حالات الطلاق وانخفاض في عقود الزواج»، ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/AmjRz

(٢) اليوم السابع، «محامي عروس المنوفية: المتهم أقرّ في التحقيقات بتعديه على زوجته حتى الموت»، ١٦ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/14Fmz

(٣) الوطن، «الإحصاء: عدد الشباب في مصر ارتفع إلى ٢١ مليونًا خلال ٢٠٢٥م»، ١٢ أغسطس ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/9EMp4

(٤) المركز الإعلامي-الهيئة العامة للاستعلامات، «الاستراتيجية الوطنية للشباب والرياضة ٢٠٢٥-٢٠٣٢م»، ١٣ أغسطس ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/yd6Fm

معدلات البطالة بالمدن (١٠٪)، وبذلك فهو يُسجّل ارتفاعًا مقارنة بالربع الثالث من العام نفسه. الأكثر خطورة من ذلك، أنَّ الغالبية العظمى من العاطلين عن العمل (٨٣٪) هم من حملة المؤهلات الجامعية والمتوسطة وفوق المتوسطة، وهو الأمر الذي يَدفعهم إلى اختيار بدائل أخرى لكسب العيش لا تتناسب مع خبراتهم ومؤهلاتهم العملية، والعمل بصورة مؤقتة ومنقطعة، أو البقاء بدون عمل لفترات طويلة[١].

في هذا الصدد، يُشيرُ عادل المواطن المصري، وهو في الخامسة والثلاثين من عمره، في مقابلة شخصية أجريناها معه، إلى أنَّ «المشكلة التاريخية التي يُعاني منها المصريون والتي تتزايد في الأعوام الأخيرة هي قلة فرص التوظيف وعدم تماشيها مع أعداد الخريجين وأصحاب المؤهلات الجامعية، مما يمنع الشباب من إيجاد فرص عمل، أو التوجُّه إلى الاقتصاد غير الرسمي والمهني/الحرفي والتجاري غير المستقر». ويُشيرُ عادل أيضًا إلى أنَّه «تتواجد في بعض الأحيان فرص عمل بالسوق المصري، خصوصًا في القطاع الخاص، برواتب قليلة لا تكفي نصف الاحتياجات المادية للشهر»[٢].

ويُشيرُ تقرير (CNN) العربية إلى أنَّ ارتفاع معدلات البطالة، خصوصًا بين الفئات الشبابية، يعود إلى العوامل التالية:

- أولًا، التغيرات بسوق العمل المتمثلة في ارتفاع التضخم وتكاليف التشغيل والإنتاج، مما يدفع الشركات لتقليص حجم القوى العاملة، لتقليل التكلفة واستمرار النشاط الاقتصادي وتحقيق أرباح عالية.
- ثانيًا، ضعف استراتيجيات توفير فرص التوظيف.
- ثالثًا، عدم تنويع القطاعات الاقتصادية والإنتاجية
- رابعًا، تقلُّص الاستثمارات العامة[٣].

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقرير إحصائي: «نتائج بحث القوى العاملة للربع الثالث (يوليو-سبتمبر) لعام ٢٠٢٥م»، ١٦ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/M2sRr

(٢) مقابلة شخصية، (عادل، ٣٥ سنة، مصري، ٢٠٢٥م).

(٣) CNN بالعربية، تقرير: «ارتفاع معدلات البطالة خلال الربع الثالث لعام ٢٠٢٥م، ماذا يقول الخبراء؟»، ١٧ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/ryjaE

٢ - الإدمان:

تتخذ أزمة الإدمان في مصر أبعادًا إجرامية ووبائية ونفسية واقتصادية واجتماعية. وقد نشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات تقريرًا في منتصف ٢٠٢٥م يُشيرُ فيه إلى أنَّ أكثر من (٦٪) من سكَّان العالم الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥-٦٤) عامًا يستخدمون المخدرات بين الحشيش والأفيونيات والأمفيتامينات والكوكايين والإكستاسي، فضلًا عن أنَّ الأرقام العالمية مُعرَّضة للزيادة حسب المنحنى المرتبط بمدمني الكوكايين على سبيل المثال، الذين ارتفعت نسبة تعاطيهم للمُخدِّر بزيادة (٣٤٪)[١].

وفيما يَتعلَّق بالأزمة الثانية التي تُهدِّد الشباب المصري، انتشرت المخدرات في العقد الأخير بسرعة شديدة وبكميات ضخمة ومتنوعة بين الطبقات والفئات العمرية والجنسين (النساء والرجال).

بحسب تقرير نشرته «الجزيرة» على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» بالتزامن مع اليوم العالمي لمكافحة المخدرات في نهاية يونيو ٢٠٢٥م، فإنَّ نسبة تعاطي المواد المخدرة في مصر للعام المنقض وَصَلت إلى (٥,٦٪)، كما يُعانِي (٢,٣٪) منهم من الإدمان. ووَصَلت نسبة المدمنين الذين يعيشون مع أسرهم إلى (٦٠٪)، فيما تمرَّد عدد كبير من المدمنين على مراكز العلاج غير المؤهلة ليتجهوا إلى إدمان الحشيش، وذلك بنسبة (٥٠٪) من إجمالي المدمنين[٢].

بعبارة أخرى، نستنتج من ذلك التقرير أنَّ نصف المدمنين المصريين يرون أنَّ مراكز الصحة والتأهيل والتعافي من المخدرات غير مؤهلة لمعالجتهم، وبالتالي فهي غير جديرة بالثقة، مما يدفعهم إلى التمرُّد والهروب منها. كما أنَّه تُخبرنا الإحصائية المرتبطة بنسبة المدمنين الذين يعيشون مع أسرهم بأنَّ الأضرار الناجمة عن الإدمان تتخطَّى المستوى الفردي للمدمن نفسه، ليتأثَّر بظاهرة الإدمان مجموعة كبيرة من المجتمع، وخصوصًا أفراد الأسرة الذين يُعانون من

(١) الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، «تقرير المخدات العالمي ٢٠٢٥م الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: عدم الاستقرار العالمي يُفاقم التكاليف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لمشكلة المخدرات على مستوى العالم»، ٢٦ يونيو ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/mWkeD

(٢) الجزيرة - مواقع التواصل الاجتماعي، «٥,٦٪ نسبة تعاطي المواد المخدرة في مصر»، ٢٦ يونيو ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/1m5x4

مشكلات نفسية ومادية، حيث يحتاج العلاج إلى تكلفة مرتفعة في المصحات النفسية ذات الإمكانيات المتقدمة، هذا إضافة إلى المشكلات المجتمعية التي تتعرَّض لها الأُسرة بسبب «الوصمة الاجتماعية» والصورة/السُّمعَة السيئة.

تتمثّل الاستنتاجات الأكثر خطورة على المستوى المجتمعي والأسري والجيلي في الآتي:

- أولًا، أنَّه تتزايد نسبة تعاطي وإدمان الأطفال القاصرين/ات والمراهقين/ات والشباب/ات للمخدرات، وهم الذين يُشكِّلون جزءًا كبيرًا من السكَّان؛ إذ يَستهدِف تجَّار المخدرات تلك الفئة، مما يفرض على الأُسر جهودًا أكبر في الوقاية والتوعية والحماية من خطر الإدمان الذي تتعدد مصادره بصورة لا متناهية(١).
- ثانيًا، تتزايد أعداد السيدات مدمنات المخدرات، ما بات يُعرَف بظاهرة «تأنيث الإدمان». فحسب تقرير لـ«سكاي نيوز العربية» في شهر مارس لعام ٢٠٢٥م، ارتفعت نسبة إدمان النساء للمخدرات بنسبة (٢٥٪)، وفي الوقت نفسه لا يمكن التحقق بشكل دقيق من الإحصائيات والنسب الفعلية للنساء المدمنات بسبب العوامل الثقافية المتعلقة بالوصمة، والعوامل الأمنية الناتجة عن الخوف من التبعات القانونية والعقابية(٢).

إضافة إلى ذلك، تتعدد مصادر انتشار المخدرات في مصر بين التصنيع المحلي والاستيراد من الخارج، خصوصًا من دول آسيوية، كما تتنوع أساليب التوزيع بين المحافظات والمدن والأحياء بمختلف طبقاتها عبر الاتجار الفردي و«الجريمة المنظمة» لمجموعات ورجال أعمال وأُسر تقوم أعمالها بشكل رئيس على الكسب من الاتجار بالمخدرات.

وقد تنامت حالات الانتشار والاتجار في العام المنقضي، حيث كان آخرها محاولة تهريب ثلاثة أطنان من المخدرات (البانجو والحشيش والهيدرو) بقيمة تتخطى ٢٠٠ مليون جنيه في محافظة السويس، وذلك بحلول نهاية عام ٢٠٢٥م(٣).

---

(١) يونيسيف، «الأطفال والمراهقون المعرضون لخطر إدمان المخدرات في مصر»، القاهرة ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/0HmVT

(٢) سكاي نيوز عربية، «تزايد أعداد السيدات مدمنات المخدرات في مصر»، ١٦ مارس ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/qcx7X

(٣) رؤيا-أخبار، تقرير إخباري: «ضبط ٣ أطنان مخدرات بحوزة عنصر خطير في مصر»، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/loiGd

وبذلك، وبحسب تصريح للواء وليد السيسي مدير إدارة مكافحة المخدرات الأسبق، فإنَّه يمكن اعتبار عام ٢٠٢٥م ذروة انتشار المخدرات؛ نظرًا لتعدد طرق انتشار وأنواع المخدرات بشكل ليس له مثيل عن ذي قبل(١).

٣ - الانتحار:

أمّا ثالث المشكلات التي تتسم بها حالة الشباب في مصر؛ الانتحار: والذي يأخذ منحنيات متصاعدة على مدار السنوات الماضية، إذ يُمثِّل استراتيجية مقاومة شبابية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتراجعة ووسيلة هروب من الفقر وانعدام الأمل في الحياة وأفق المستقبل.

في نهاية الثلث الأول من سبتمبر من عام ٢٠٢٥م، أصدرت المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان تقريرًا بالتوازي مع اليوم العالمي لمنع الانتحار، والذي رصدت فيه تزايدًا في أعداد حالات الانتحار في مصر، لتُسجّل حسب آخر إحصائية بعام ٢٠٢٤م ما يتجاوز ٢١٥ حالة، مُشيرةً كذلك إلى أنَّ هذا لا يعكس الأعداد الحقيقية؛ إذ يزيد العدد الحقيقي عن ذلك عشرة أضعاف، وهذا يعود – بحسب التقرير – إلى غياب الموثوقية والشفافية في الإعلان عن الأعداد الرسمية الموثَّقة في بلاغات وتقارير ومحاضر وزارة الداخلية المصرية ووزارة الصحة والإسكان (الطب الشرعي).

بحسب التقرير، تصدَّرت محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية حالات الانتحار بنسبة (٥٦٪) من إجمالي الحالات، كما أنَّ الذكور والفئات العمرية (٢١–٣٠) والأقل من ١٨ عامًا الأكثر إقدامًا على الانتحار. تعددت الأسباب لشروع الأفراد في الانتحار، واندرجت جميعها تحت إطار الضغوطات متعددة الأبعاد، الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، والتي شملت الأزمات المالية وعدم القدرة على تحمُّل المسؤولية والخلافات الأسرية والفشل الدراسي والضغوطات الحياتية وإدمان المخدرات(٢).

وبسبب غياب المصداقية في الإحصائيات المحلية، يُمكننا أن نرصد ارتفاعًا ملحوظًا في ظاهرة الانتحار بالمجتمع المصري عبر متابعة الإحصائيات الدورية/السنوية المقدَّمة من منظمة الصحة العالمية (WHO)، والتي سجَّلت أعلى معدلات انتحار على مستوى جميع الدول

(١) مصراوي، «اللواء وليد السيسي: ٢٠٢٥ ذروة انتشار المخدرات في مصر»، ٢٢ أغسطس ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/t5NvH

(٢) العربي الجديد، «تقرير حقوقي يرصد تزايد حالات الانتحار في مصر خلال ٢٠٢٤م»، ١١ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/Vujd2

العربية بعام ٢٠١٦م، مسجلةً ما يعادل ٣٨٠٠ حالة، فيما بلغت معدلات الأعوام ٢٠١٩ و٢٠٢١م ثلاثة لكل مائة ألف مواطن و(٣,٦) لكل مائة ألف مواطن على التوالي[١].

خامسًا: التحوُّل الرقمي والمجال الافتراضي

يُعدُّ التحوُّل الرقمي ورهانات المجال الافتراضي من أكثر القضايا أهمية على مستوى الدول والمجتمع في مصر. تفرض حالة التقدُّم التقني عالميًّا على الدولة المصرية تطوير الجهود الحكومية لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نحو أتمتة المهام الحكومية واستخدام الذكاء الاصطناعي في إنجاز المهام الروتينية بسرعة هائلة وبتكلفة أقل. تهدف استراتيجية مصر الرقمية من منظور حكومي/رسمي إلى تطوير البنية الرقمية وتنمية المهارات لدى الشباب ودعم الاقتصاد الرقمي[٢].

في المقابل، ارتبط التحوُّل الرقمي وخصوصًا المجال الافتراضي بعدة مشكلات اجتماعية واقتصادية تصاعدت بوتيرة عالية، ومن أهمها: الابتزاز الإلكتروني، والاستقطاب الاجتماعي، وتعزيز الصراعات الاجتماعية، والنصب والاحتيال، والإضرار بالأخلاق الثقافية والدينية والقيمية للمجتمع المصري، إضافة إلى تصاعد الخطاب القومي/الكيميتي الذي التصق بسؤال جذور الهوية المصرية من ناحيةٍ، وبمنافسة خطاب التراث الإسلامي للمجتمع المصري من ناحية أخرى، مما أثار الصراعات بين الفئات المجتمعية والدينية والسياسية والحزبية على المستويات النخبوية والشعبية والإعلامية عبر المجال الافتراضي[٣].

وفيما يتعلق بالجرائم التي يقوم بها الأفراد من خلال استخدام التكنولوجيا والمجال الافتراضي (مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات الهاتف)، تُشيرُ إحصائيات المديرية العامة للأمن الوطني لعام ٢٠٢٥م إلى ارتفاع ما يُعرَف بـ»الجرائم المعلوماتية/التقنية» المرتبطة باستخدام التكنولوجيا الحديثة، والتي بلغ عددها ما يتجاوز ١٣ ألف قضية ابتزاز إلكتروني و٣ آلاف محتوى إجرامي[٤]. ولا يعتبر ذلك النمط من الجرائم الحديثة عشوائيًّا أو سلوكًا فرديًّا

(1) World Health Organization, «WHO-Egypt Data-Suicide Rate,» seen: (17/12/2025), retrieved from: https://shorturl.at/YqgZK

(٢) عربي مابس، «التحول الرقمي في مصر ٢٠٢٥م -الركائز الرئيسية لاستراتيجية مصر الرقمية»، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/ndP7l

(٣) جريدة الدستور، يوسف الحسيني، «بكل فخر أنا كيميتي»، ٤ يونيو ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/Y2D8m

(٤) نبض، «حصيلة الأمن الوطني: أكثر من ١٣ ألف قضية ابتزاز معلوماتي خلال ٢٠٢٥م»، ١٧ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/lsLIo

فحسب، إذ امتدت خطورته إلى أن أصبح يندرج تحت مظلة «الجرائم المنظمة» و«الجرائم العابرة للحدود الوطنية»، والتي تقوم بها عصابات مختصة في الابتزاز الإلكتروني والنصب والاحتيال لسرقة الأموال وابتزاز الفتيات(١).

سادسًا: حالة التعليم الأساسي والتعليم العالي

تُعدُّ حالة التعليم بمختلف مستوياته الأساسية والمتوسطة والثانوية والتعليم العالي أبرز الملفات التي شهدت تحولات عدة على المستويين الكمي والنوعي؛ وذلك من ناحية انخفاض جودة التعليم؛ إذ تحتل مصر المرتبة ٩٠ عالميًّا ضمن مؤشر «المعرفة العالمي» لعام ٢٠٢٥م(٢)، كما احتلت المركز ٨٦ عالميًّا ضمن مؤشر التعليم العالي، والمرتبة ٤٦ عالميًّا في مؤشر التعليم الفني والتقني، والـ ٣٧ في التعليم ما قبل الجامعي وفقًا لمؤشر جودة التعليم(٣). هذا علاوة على انتشار أكبر لظاهرة «التعليم الموازي» المعتمد على الدروس الخصوصية التي تدفع الأسر إلى إنفاق ما يتخطَّى قدراتهم المالية، وعدم التوازن بين نسبة الخريجين الجامعيّين ومتطلبات سوق العمل، مما يُفاقِم من معدلات البطالة، كما يدفع الكفاءات الأكاديمية إلى الهجرة للخارج.

قامت الدولة المصرية ممثلة في مؤسساتها السيادية ووزارات التربية والتعليم والتعليم العالي بتدشين حزمة من التحديثات على أنظمة التعليم المحلية، والتي تمحورت حول إصدار قرارات تنصُّ على تحديث وتغيير المناهج التعليمية للتعليم الأساسي والجامعي والفني؛ كان آخرها إصدار قانون رقم ١٦٩ لسنة ٢٠٢٥م بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠٢٥م، بشأن تعديل أحكام قانون التعليم ١٣٩ لسنة ١٩٨١م. وتهدف تلك التحديثات إلى تطوير شامل بالمناهج الحكومية عبر إصدار كتب مدرسية جديدة، وتعديل أنظمة التقييم، والتوسُّع في عدد الجامعات الأهلية، ودعم جودة التعليم العالي، وبالتالي، تشجيع الطلاب المصريّين على التنافس بما يتماشى مع المعايير العالمية(٤).

(١) الوطن، أنس سعد، «عصابات لابتزاز الفتيات بصور مفبركة»، ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/uW6jZ

(٢) مؤشر المعرفة العالمي-تصنيفات، جدول «مؤشر المعرفة العالمي-مصر»، ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/mM4eD

(٣) ملتقى التعليم السعودي، فريق العمل: «تصنيف مصر عالميًّا في التعليم»، ٣ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/oCAMt

(٤) شبكة قوانين الشرق، «قانون رقم ١٦٩ لسنة ٢٠٢٥م الصادر بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠٢٥م»، ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/Vc34d. يُنظر أيضًا فيما يتعلق بنفس القانون وتحليل تفاعلي معه، عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/lKyqX

بالرغم من ذلك، لم تلقَ تلك التحديثات قبول ورضا الشارع المصري؛ حيث عبَّرت لنا حبيبة (طالبة مصرية في المرحلة الجامعية) عن حالة الغضب من تلك التحديثات بالعبارات التالية: «يُعاني الطالب المصري من ضغوطات تتعلق بكثافة المواد التعليمية وصعوبة الاختبارات وعدم تلقي الدعم الكافي من المعلمين والمعلمات بسبب الضغوطات الاقتصادية الواقعة عليهم أيضًا، كما أنَّه مع ارتفاع تكاليف الجامعات الأهلية، لا يزال الكثير من خريجي الثانوية العامة غير قادرين على الالتحاق بتلك الجامعات. صحيح أنَّ الدولة عملت تعديلات لكن هذا لا يتمحور حول الطالب نفسه الذي هو محور العملية التعليمية بالأساس»[١].

سابعًا: حالة الهجرة الاقتصادية والنفي السياسي

بالرغم من تقارير الصحف المقرَّبة من صنَّاع ومُتخذِي القرار في مصر التي تُركِّز على عامل «ارتفاع النمو السكاني» بوصفه أهم دوافع الهجرة إلى الخارج، إلَّا أنَّه من وجهة نظر مجتمعية، تدفع الأوضاع الاقتصادية المتردية (بنسبة ٨٧٪ حسب المسح القومي للهجرة الدولية)، والمتمثلة في انعدام فرص العمل ومحدودية الدخل وهشاشة النظام الصحي والتعليمي إلى هجرة المصريّين طواعية لتحسين ظروف معيشهم وحياة أبناءهم وبناء مستقبل أفضل لأُسرهم، متخذين من بعض الدول الخليجية كالسعودية والإمارات والعربية كالأردن، وأوروبا وكندا وأمريكا الشمالية وجهات لهم، ليَصِل عدد المهاجرين المصريين في الخارج حسب تقرير لموقع «صحيح مصر» لعام ٢٠٢٥م نقلًا عن بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى ١١ مليون[٢].

في ضوء تلك الهجرات الاقتصادية، صعدت قضية «هجرة الأطباء المصريّين» على رأس نقاشات الإعلاميّين والمسؤولين والمجتمع المصري؛ حيث صرَّحت نقابة الأطباء بأنَّ (٥٠٪) من الأطباء يعملون في الخارج بسبب البيئة الطاردة المتمثلة في ضعف الأجور وظروف العمل القاسية ونقص المعدات والتعرُّض للإهانات المستمرة[٣]، والبحث عن بيئة آمنة للتدريب، مما يُفقِد الدولة رأس مال بشري وكفاءات وعقول بشرية[٤].

(١) مقابلة، (حبيبة، ٢٠ عام، مصرية، ٢٠٢٥م).

(٢) صحيح مصر، «إحصائيات بأعداد ودوافع هجرة المصريين»، ٢٩ يناير ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/uxTbw

(٣) بي بي سي عربي، «تتزايد في مصر معدلات الأطباء الذين يتقدمون باستقالتهم بغرض السفر سنويًا»، ٤ مايو ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/iiMK9

(٤) Short URL ، «تجدد الجدل حول هجرة الأطباء في مصر... النقابة: ٥٠٪ يعملون بالخارج»، ١٥ أبريل ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/vQdgF

بالإضافة إلى ذلك، تنامت الهجرة القسرية (النفي السياسي) التي بدأت منذ الانقلاب العسكري ٢٠١٣م وما تبعه من حملات اعتقال واسعة النطاق، مما دفع المعارضين – وأكثرهم من الإسلاميّين – إلى مغادرة البلاد قسرًا نحو دول مثل تركيا وقطر بشكل رئيس، وهم الذين تُلاحِقهم الجهات الأمنية عبر ممارسة قمع عابر للحدود في السفارات، من خلال منع تجديد جوازات السفر واستخراج الوثائق الرسمية ومطالبة السلطات المعنية في بعض البلدان بتسليمهم؛ منتهية باعتقال الشاعر والناشط المصري عبد الرحمن يوسف في لبنان، ومِن ثمَّ ترحيله إلى الإمارات بتنسيق مع النظام المصري قبل عام تقريبًا دون توجيه اتهامات له. كما تستمر الدعوات حتى اللحظة للإفراج عنه؛ حيث وَجَّه فريق الدفاع القانوني في نوفمبر ٢٠٢٥م شكوى رسمية إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالتعذيب، فيما اختفت الردود الرسمية من الجانب المصري بشأن توضيح موقف الناشط المصري(١).

ثامنًا: حالة الفساد والمحسوبية وتجلياتها الاجتماعية

يتخذ الفساد أشكالًا متنوعة ومتطورة في المجتمع المصري، وذلك على المستويات التالية:

- أولًا، الفساد الشائع والأكثر انتشارًا على المستوى الاجتماعي، وهو المتعلِّق بالرشاوي الصغيرة في الحياة اليومية لتقديم أو تيسير خدمات للمواطنين بمقابل إضافي.

ثانيًا، الفساد النخبوي، الذي يتضمَّن استخدام شبكات المحسوبية والمنصب/السلطة على كافة المستويات البيروقراطية والإدارية للدولة لتنفيذ مشروعات أو لإبرام صفقات أو تقديم تسهيلات وترقيات بناء على العلاقات وليس على الكفاءة أو الاستحقاقية.

في ظِل ذلك المعترك المتشبع بالفساد، لم يكن عام ٢٠٢٥م مختلفًا عن سابقه، إذ أعلنت هيئة الرقابة الإدارية المصرية في منتصف مايو من العام المنقضي عن القبض على ١٦ مسؤولًا حكوميًّا متورطًا في قضية فساد؛ حيث استغلوا منصبهم لتسهيل ارتكاب مخالفات البناء القانوني(٢).

(١) Euro-News ، «بعد ١٠ أشهر على اعتقاله.. دعوات للتحقيق في دور لبنان بتسليم عبد الرحمن القرضاوي للإمارات»، ١٢ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/mx0zu

(٢) RT عربي، «مصر... الكشف عن قضية فساد تضم ١٦ مسؤولًا حكوميًّا»، ٤ مايو ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/ePUK1

وفي حين يشهد المجتمع المصري حالة من التطبيع مع النمط الأول من الفساد الذي بات مقبولًا اجتماعيًّا، إلَّا أنَّ المستوى الأكثر شراسة وتكلفة وإضرارًا بالمصريّين أصبح محل نقد شديد لدى النشطاء والمتابعين للشأن المصري، خصوصًا مع عدم وجود آليات فعَّالة للكشف والمراقبة، وذلك بالرغم من وجود هيئات مؤسسية حكومية تقوم بمهام رقابية، كما تعقد المؤسسات الحكومية عدة ندوات ومؤتمرات تحمل طابع شكلي حول مكافحة الفساد، من قبيل الجلسة التي عقدها «الجهاز المركزي للمحاسبات» في ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٥م، بعنوان: «مكافحة الفساد وغسل الأموال: الأبعاد القانونية والمؤسسية والدولية»[١].

وفي ضوء انتشار الفساد عالي المستوى وانعدام الشفافية والمسؤولية وإهدار المال العام، انتقد عديد من المنصات المصرية سوء التخطيط وإنفاق الأموال على مشاريع لم تحقق نتائج ملموسة، وكان من بين أبرزها في سبتمبر لعام ٢٠٢٥م: قرار التوسُّع في المناطق الحرة بالرغم من نتائجها غير المجدية للاقتصاد المصري، وهي التجربة التي كلَّفت الدولة مليارات الجنيهات دون نفع للصالح العام[٢].

تاسعًا: حالة العدالة الاجتماعية والجنائية وإنفاذ القانون

تُعاني منظومة العدالة الاجتماعية والجنائية من مشكلات جوهرية بالمجتمع المصري، والتي تتمثَّل في عدة ملفات، من أهمها وأكثرها امتدادًا لسنوات ملف الحقوق والحريات الاجتماعية والسياسية التي شهدت تراجعًا كبيرًا منذ انقلاب عبد الفتاح السيسي في عام ٢٠١٣م؛ حيث لا يزال آلاف معتقلي الرأي من كافة التيَّارات السياسية في السجون حتى اليوم، ولا تزال الاعتقالات وعمليات الإخفاء القسري للمعارضين في الداخل قبل ظهورهم وعرضهم على النيابة أو اختفائهم تمامًا مستمرة؛ حيث وَصَل عدد المختفيّين قسريًّا منذ الانقلاب إلى ٢٠ ألف مواطن مصري، فضلًا عن الملاحقات المستمرة في الخارج[٣].

(١) الصفحة الرسمية للجهاز المركزي للمحاسبات، «مكافحة الفساد وغسل الأموال: الأبعاد القانونية والمؤسسية والدولية»، ٢٨ أكوبر ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/iqsmf

(٢) منصة متصدقش - فيس بوك، «سوء التخطيط الحكومي كلف الدولة مليارات الجنيهات في الإنفاق على مشروعات لم تلبث أن تخلت عنها»، ٨ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/nD1Y4

(٣) غربي ٢١، «قضاء مصر يختتم ٢٠٢٥م بانتهاكات للقانون وأحكام قاسية بحق طفلين وسيدة»، ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/CJsxA

فبحسب «الشبكة المصرية لحقوق الإنسان» و«المبادرة المصرية للحقوق الشخصية»، شهدت السجون المصرية انتهاكات عدة بحق المعتقلين والمعتقلات على مدار عام ٢٠٢٥م؛ حيث سجلت إحصائيات العام وصول عدد المعتقلين إلى أكثر من ١٢٠ ألف مصري موزعين على ما يقارب ١٠٠ سجن، والتي شهدت سلسلة انتهاكات ضد المعتقلين بتلك السجون (وآخرها انتهاكات مجمع سجون بدر)، مثل حرمانهم/ن من حقوقهم/ن الأساسية، وعدم السماح لكبار السِّن بتلقي العلاج، ومنع الزيارات لفترات طويلة، وممارسة العنف غير القانوني، وتمديد فترة إصدار الإحكام (الحبس الاحتياطي)[١]، وهي الممارسات التي تضر بشكل مباشر بالعدالة الجنائية والاجتماعية وتتنافى مع مبدأ حصول جميع المواطنين على حقوق متساوية وعدم التمييز ضدهم بغض النظر عن انتمائهم/ن السياسي أو الاجتماعي أو الطبقي/الاقتصادي.

لم يتوقف التراجع الواضح في ملف العدالة الاجتماعية والجنائية عند ذلك الحد، بل امتد إلى قضايا تتلامس مع صلب المجتمع والثقة الممنوحة للقضاء ومؤسسات إنفاذ القانون، فمِن ناحيةٍ ترتفع معدلات الرجوع إلى «العدالة الموازية» في صعيد مصر، والتي تعتمد على العُرف ومكانة كبار العائلات بدلًا من الاستعانة بالجهات الأمنية والقضائية عند النزاعات الأُسرية والميراث والثأر، ومن ناحيةٍ أخرى وأشد خطورة، تتراجع ثقة المواطنين في القضاء المصري الذي أصدر أحكامًا في قضايا حساسة، كالتحرش والاغتصاب، ولم تلقَ رضًا مجتمعيًّا. ولذلك، تزايدت مطالبات بتطوير التشريعات التي تُساعد على تحقيق العدالة.

في هذا السياق، تتمثَّل إحدى الثغرات القانونية عند المشرّع المصري والتي تُعبّر عن غياب «العدالة الجنائية» في عدم التعامل مع قضايا اغتصاب الأطفال بصورة عادلة؛ إذ تندرج تلك القضايا في قانون العقوبات المصري تحت بند التحرُّش، وبالتالي، ففي بعض حالات الاغتصاب التي أدَّت إلى وفاة الأطفال في عام ٢٠٢٥م كما في السنوات السابقة، أوقعت المحكمة جزاءات عقابية للجاني الحدث (تحت ١٨ عامًا) كمتحرِّش وليس كمُغتصِب مُرتكِب جريمة قتل.

(١) المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، «بعد أربع سنوات على افتتاحه: المبادرة المصرية تصدر نتائج تحقيقها حول الأوضاع في مجمع سجون بدر النموذجية»، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/tTp6L

في هذا الصدد، أثارت قضية الطفلة «أيسل» التي قُتِلت بعد اغتصابها، والحكم على الجاني في نوفمبر من العام الحالي بالسجن لمدة ١٥ عامًا بدلًا من الإعدام، موجة غضب مجتمعية وقانونية وحقوقية، تحت هاشتاغ «الإعدام لمغتصبي الأطفال»، مع مطالبات بتعديل قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦م ليشمل الإعدام بالشنق في حالة القتل[١].

عاشرًا: حالة الانقسام الطبقي والفصل العمراني

اتخذت الدولة المصرية، ممثلةً في القوات المسلحة ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بالتعاون مع مقاولين ومطورين ورجال أعمال مصريّين ومستثمرين أجانب، استراتيجيات وتوجهات عمرانية جديدة تهدف إلى إعادة التخطيط العمراني وبناء مشروعات معمارية وسكنية وتجارية جديدة، وذلك بالتوازي مع تحديث القرارات والقوانين والإجراءات وعمليات التسوية والتصالح مع المخالفين.

بالرغم من أنَّ الممارسات العمرانية للدولة تندرج تحت إطار رسمي، إلَّا أنَّنا ومع تتبع تلك الممارسات يمكننا ضبط عدد من المشكلات ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي تُهدِّد الانسجام والبناء المجتمعي للمصريّين؛ والتي تتبلور حول الآتي:

- أولًا، يَنتج عن ذلك التوجُّه العمراني الجديد للدولة المصرية في العقد الأخير انقسام وفصل طبقي بين فئات المجتمع المصري.
- ثانيًا، تقوم الدولة المصرية بتنفيذ تلك المشاريع دون رضا شعبي، مستخدمة العنف تحت غطاء شرعي من أجل إجبار الملَّاك القدامى على إخلاء منازلهم وأراضيهم وأحيائهم والتنازل عنها لدعم الاستثمار الأجنبي والتطوير العمراني الحكومي.

في هذا السياق، أطلقت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية مشروعات جديدة للإسكان تقوم على أساس «التصنيف الطبقي» بالأساس:

- أولًا، «الإسكان الاجتماعي»، الذي يَستهدِف الفئات الشبابية وحديثي التخرج.

(١) RT عربي، «استغاثة عاجلة بالسيسي بعد حكم مخفف على فتى اغتصب وقتل طفلة في حمام سباحة»، ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/NjJVT

- ثانيًا، «دار مصر» و«سكن مصر»، وهو الذي تصفه الحكومة المصرية بعبارة «الإسكان المتوسط»، مما يَعني استهدافه للطبقات المتوسطة من حيث الدخل الشهري ومراكمة رأس المال.
- ثالثًا، الإسكان الفاخر، الذي يَستهدِف الطبقات الغنية والأكثر ثراءً داخل المجتمع[١].

وأعلنت وزارة الإسكان مؤخرًا، في أكتوبر من العام المنقضي ٢٠٢٥م، عن طرح وحدات سكنية بمجموع ٢٥ ألف وحدة سكنية عبر منصة «مصر العقارية» ضمن فئات الإسكان المتوسط والإسكان الفاخر، إضافة إلى مشاريع الإسكان الاجتماعي في مدن أكتوبر الجديدة والعبور والشروق ومدينة بدر، والمشروع الذي أعلن عنه وزير الإسكان في ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٥م: «سكن لكل المصريين»[٢].

وعلى الرغم من مزاعم الدولة بتقديم مميزات للشباب والشرائح المصرية المختلفة عبر تلك المشروعات، لكنّها تظل ذات إشكالية كبيرة تتعلق بترسيخ مكانة القوات المسلحة في الاقتصاد والمجتمع المصري.

كما تتزايد حالات العنف لتنفيذ المشاريع الحكومية المرتبطة بالبنية التحتية مثلما حدث في قرى بالساحل الشمالي وجزيرة الوراق ومشروع «الأتوبيس الترددي»؛ حيث تمَّ هدم مئات المنازل والمحلات التجارية الواقعة على أطراف الطريق الدائري لتنفيذ المشروع.

إضافة إلى ذلك، تقوم الدولة بتحديث التشريعات والقرارات التي تهدف إلى «منع البناء»، وبالتالي، إخضاع المصريّين للشراء من المشاريع التي تطلقها الحكومة المصرية.

ولهذا، ترتبط الحالة الاجتماعية للتحوُّلات العمرانية في عام ٢٠٢٥م، والتي هي استمرارية للعقد الماضي، بـ»خصخصة العمران»، و«عنف العمران» و«طبقية العمران».

(١) جمهورية مصر العربية، وزارة الإسكان، «مشروعات الإسكان وتطوير مناطق القاهرة الكبرى»، ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/tEWwN

(٢) Short URL، «وزير الإسكان: دفع العمل بوحدات سكن لكل المصريين بحدائق أكتوبر»، ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/LQSR7

مستقبل الحالة الاجتماعية في مصر ٢٠٢٦م

بناء على التحليل المعمَّق للحالة الاجتماعية بمصر خلال عام ٢٠٢٥م، يقع المجتمع المصري في مفترق طرق بين استمرارية الاتجاهات والظواهر المجتمعية المتراكمة عبر سنوات والتحولات الطفيفة المحتملة والتي لا تُنذر بتحولات جذرية في اتجاه الصالح العام والفائدة المجتمعية.

تُشير المعطيات إلى أنَّ المشهد الاجتماعي سوف يشهد ديناميكية معقدة بشكل أكبر خلال العام ٢٠٢٦م، وذلك من ناحية تفاقم المؤشرات المتراجعة للحالة الاجتماعية، مثل زيادة العنف المجتمعي والأسري ومعدلات البطالة والغضب الاجتماعي عبر القنوات البديلة المتمثلة في مواقع التواصل الاجتماعي.

وبناءً على تحليل العناصر المحرِّكة للمجتمع المصري بعام ٢٠٢٥م، مثل الاقتصاد والمعيش والأسرة والمؤسسة الدينية وخطاب الدولة والسوشيال ميديا، لن تشهد تلك البنُى الرئيسة تحوُّلًا جذريًّا في أثناء عام ٢٠٢٦م يمينًا أو يسارًا، بمعنى توفير حلول جذرية لتلك المشكلات أو تصاعدها بصورة كبيرة، وهي المسألة التي تعود إلى منطق الدولة المصرية في التعاطي مع مشكلات المجتمع عبر استراتيجية «إدارة الأزمات» والتركيز على الإنجازات القومية الكبيرة عوضًا عن ابتكار «حلول جذرية» للمشكلات المصيرية والوجودية للمجتمع المصري.

استنادًا على ذلك، من المتوقع أن يستمر النسق العام الحاكم للحالة الاجتماعية المصرية خلال العام الجاري من تصاعد أسعار السلع بالتزامن مع السياسات الليبرالية غير الداعمة للفقراء وانخفاض معدلات الدخل وتفاقم حدة البطالة والعنف الأسري والمجتمعي والتراجع في ملف الحقوق الاجتماعية والعدالة الجنائية كما الأزمات الأسرية الناجمة عن الضغوطات الأسرية، مما يَدفع فئات عمرية وطبقية كبيرة من المجتمع إلى البحث الدائم عن منافذ للهروب من أزمات ذلك المشهد المفكَّك، سواء عبر الهجرة أو اللجوء إلى استراتيجيات غير قانونية بوصفها ممارسات تعويضية عن الحق المفقود، مثل السرقة وإدمان المخدرات والمشاركة في الاقتصاد غير الشرعي/الرسمي.

من منظور السياسات الرسمية، من المتوقع أن تستمر الدولة المصرية في تبنِّي سياسات قائمة على التكيُّف مع الأزمات والحفاظ على استقرارها عبر الاستثمار في الصورة الذهنية الإعلامية، وأن يشهد عام ٢٠٢٦م مزيدًا من المبادرات الحكومية غير القادرة على معالجة المعضلات البنيوية بالمجتمع المتمثلة في العدالة والفساد وفرص العمل. ولذلك، سوف تستمر الفجوة بين التصورات الحكومية للمشكلات من جهةٍ والسياسات الفعلية للتعاطي مع تلك المشكلات من جهةً أخرى، مما يزيد من الفجوة بين التصورات والممارسات.

تظل نقطة التحوُّل الأكثر شراسة على مستوى مصير النظام الحالي في ضوء علاقته بالمجتمع رهنًا لحدث فاصل اقتصادي أو سياسي أو إنساني قد يُثير القوة الكامنة المتمثلة في الحراك المدني القائم بشكل رئيس على الغضب المجتمعي.

خاتمة

يتَّسم خطاب الدولة المصرية في تعاطيها مع الأزمات والمشكلات والقضايا التي تُشكِّل الحالة الاجتماعية في عام ٢٠٢٥م بالأسلوب الأبوي والتقني في تفاعل عبد الفتاح السيسي والمسؤولين مع قضايا المواطنين. كما أنَّه يغلب على ذلك الخطاب لغة الأرقام، التي تتمثَّل في تقديم الإنجازات في صورة إحصاءات ومؤشرات كَميَّة لتبرير الفشل في السياسات، إضافة إلى توظيف الخطاب التنموي من أجل تهدئة الشارع المصري وذلك من خلال تقديم الحلول في صورة مشروعات قومية كبرى دون التعاطي الجاد مع مشكلات الحياة اليومية التي يُعاني منها المواطن المصري، مما يفرض عليه تفاؤلًا إلزاميًّا.

وبما أنَّ الخطاب – الذي يَعرِض ويُقيِّم سياسات الدولة لإيجاد حلول للمواطنين – لا يقوم على ركيزة الاعتراف بمناطق الضعف وطرح سياسات جديدة وتقييمها باستمرار لتتبع مدى تقدُّمها أو تراجعها، فإنَّنا لا يُمكننا اعتبارها ذات نفع وجدوى للصالح العام.

كما أنَّ العام ٢٠٢٥م شهد تناقضًا واضحًا بين الخطاب الرسمي والسياسات الاجتماعية اللاحقة والمتداخلة مع ذلك الخطاب. فعلى سبيل المثال، تقوم استراتيجية وزارة الهجرة المصرية على أساس استعادة الخبرات المصرية في التنمية المحلية عبر طرح مبادرات لشراء العقارات ودعوة الأطباء في الخارج للعودة من أجل المساهمة في تطوير النظام الصحي، لكنها

في الوقت ذاته تُمارس ضغوطات اقتصادية داخلية تتمثَّل في عدم رفع الحد الأدنى للأجور الذي سَجَّل حسب (Trading Economics) ما يُعادل ٧٥٠٠ جنيهًا مصريًّا فقط[١]، غير أنَّ ملايين المواطنين يتقاضون أقل من ذلك الرقم بكثير.

وفي حين يتمركز الخطاب الرسمي في مسألة دعم الأطباء حول ضرورة تمكين الطبيب المصري وتوفير فرص عمل تتناسب مع المسار التعليمي والمهني، فإن الإعلام الرسمي المقرَّب من الدولة يُخاطبهم عبر مبدأ «إلقاء اللوم على الضحية»، فضلًا عن الإهانات المتكررة، وعدم رفع معدل الأجور وتقليل عدد الساعات وتحسين ظروف عمل الأطباء.

إضافة إلى ذلك، تتمظهر تجليات إخفاق السياسات الاجتماعية للدولة المصرية في ملفات أخرى متعددة الأبعاد «الوجودية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية»، والتي تقع في صُلب أولويات ومعيش المواطن المصري، كالزيادة في أسعار السلع الرئيسة، ورفع الدعم، وعدم قدرة المواطنين على الاستفادة من التأمين الصحي لتلقي العلاج مجانًا في المؤسسات الصحية الحكومية بسبب نقص عدد المرافق الصحية، مما يدفعهم إلى البقاء في قوائم الانتظار لفترات طويلة، وعدم قدرة جزء كبير من الشباب على الاستفادة من مشاريع الإسكان التي تطرحها الحكومة المصرية عبر منصاتها الرقمية بوصفها إنجازات قومية كبرى، وعدم احترافية وقانونية بعض المصحات النفسية لمعالجة إدمان المخدرات وإهانة المدمنين بها دون محاسبة الجهات الرقابية أو تقديم دعم حكومي لتطوير قدرات تلك المصحات. وفي مجال الأمن المجتمعي، لا تقوم المؤسسة الأمنية باتخاذ خطوات وقائية وتوعوية واستباقية لردع الجريمة والتنبؤ بها عبر توظيف تقنيات تكنولوجية حديثة بدلًا من مواجهتها لاحقًا، مما قد يَحدُّ من الجريمة المجتمعية التي أصبحت بمثابة «روتين يومي».

(١) Trading Economics، إحصائيات، «الحد الأدنى للأجور في مصر ٢٠٢٥م»، ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://shorturl.at/zBbQq

حالة المجتمع المدني في مصر خلال عام ٢٠٢٥م

قراءة تحليلية في المشهد التنظيمي
والحقوقي والسياسي وتفاعلاته مع الدولة والمجتمع

محمد عبده

باحث في العلوم السياسية

المحتويات
مقدمة
أولًا: خلفية عن حالة المجتمع المدني في مصر قبل ٢٠٢٥م
ثانيًا: التنظيم والتأسيس.. مأسسة رقابة الدولة على العمل الأهلي
١ – وثيقة «رؤية مجتمعية لتطوير العمل الأهلي»، ٢ – إطلاق صندوق لدعم المجتمع المدني
ثالثًا: النشاط المجتمعي والحقوقي في مصر خلال ٢٠٢٥م
١ – نشاط الجمعيات الأهلية، ٢– نشاط حقوق الإنسان، ٣ – أنشطة المجتمع المدني (أحزاب– نقابات– مبادرات)، ٤ – محاولات إعادة تفعيل الحركة النقابية (نقابة الصحفيين نموذجًا)، ٥ – نشاط الجمعيات الأهلية في مجالات الخدمات الاجتماعية، ٦ – مواقف المجتمع المدني المصري تجاه قضية غزة
رابعًا: القيود والتحديات التي واجهت الحراك المدني
١ – اتهامات الفساد الانتخابي والمال السياسي، ٢ – قمع حرية التعبير وحقوق الإنسان، ٣ – الضغوط الاجتماعية والسياسية على النقابات العمالية
خامسًا. رؤية حول مستقبل المجتمع المدني المصري
خاتمة

حالة المجتمع المدني في مصر خلال عام ٢٠٢٥م

مقدمة

شهدت حالة المجتمع المدني في مصر خلال عام ٢٠٢٥م تحولات مُعقَّدة، تتداخل فيها العوامل السياسية والتنظيمية والقانونية والحقوقية والإعلامية، في سياق عام يتسم بإعادة تموضع الدولة تجاه الفاعلين المدنيّين، وإعادة تشكيل مسارات النشاط الأهلي والحقوقي والنقابي، وتزايد حساسية الدولة تجاه الديناميات الاجتماعية المرتبطة بقضايا الحريات، وحقوق الإنسان، والانتخابات البرلمانية، وموجات التضامن المتعلقة بالحرب في قطاع غزة، فضلًا عن بروز أنماط جديدة من التعبئة المجتمعية غير التقليدية في المجالين الرقمي والواقعي.

وتكمن أهمية هذا التقرير في الكشف عن الاتجاهات الفعلية التي حكمت علاقة الدولة بالمجتمع المدني في مصر خلال عام ٢٠٢٥م، مقارنة بما كان قائمًا قبل ذلك، مع محاولة تفسير التحولات البنيوية والتنظيمية التي شهدتها الساحة المدنية في ضوء التغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية الأكبر.

وقد أصبح من الضروري في سياق هذه التطورات توسيع تعريف المجتمع المدني ليَشمل ليس فقط الجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية، بل النقابات المهنية والعمالية، والمبادرات المجتمعية، والتنظيمات الشبابية، والفاعلين الرقميّين المؤثرين في الشأن العام، والمراكز البحثية المستقلة وشِبْه المستقلة، باعتبار أنها جميعًا تُسهِم بدرجات متفاوتة في إنتاج المجال العام المصري، وتُمثل قنوات وسيطة بين الدولة والمجتمع، وتؤدي وظائف تتراوح بين التعبئة، والتمثيل، والضغط، والمناصرة، والخدمة المجتمعية، والحشد الرمزي، وصياغة الخطاب العام.

ويَسعى هذا التقرير إلى تقديم قراءة تحليلية لتطورات المجتمع المدني في مصر خلال عام ٢٠٢٥م، من خلال رصد الأحداث والقضايا الرئيسة، وتحليل التفاعلات التنظيمية والتشريعية، وتتبُّع ردود الفعل الحكومية، وتقييم المواقف الصادرة عن الفاعلين المدنيّين بشأن قضايا الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان والحرب في غزة، وصولًا إلى تقدير الاتجاهات المستقبلية المحتملة.

أولًا: خلفية عن حالة المجتمع المدني في مصر قبل ٢٠٢٥م

لتحليل مشهد ٢٠٢٥م، يُصبح من الضروري الإشارة إلى الإرث الثقيل الذي ورثته الفضاءات المدنية في مصر نتيجة التفاعلات المعقَّدة منذ عام ٢٠١٣م. فقد اتخذت الدولة المصرية في العقد السابق نهجًا يقوم على إعادة ضبط المجال العام، وتكثيف الرقابة التنظيمية على النشاط الأهلي، وتعقيد الوصول إلى التمويل الأجنبي والمحلي، وتفعيل آليَّات الإشراف المباشر، بما في ذلك قانون تنظيم العمل الأهلي رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩م ولائحته التنفيذية، الذي شكَّل الإطار الحاكم للجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية والكيانات المجتمعية، وحَدَّد بدقة مسارات النشاط المسموح به وضوابط التمويل والتحرك الميداني والإعلامي.

وترافق ذلك مع تحولات عميقة في النقابات المهنية؛ حيث شهدت العديد من النقابات، ومنها نقابة الصحفيّين، وكذا الأطباء والمهندسين، تدخلات وقرارات، جَرَى تبريرها رسميًّا باعتبارات تتعلق بـ»تصحيح المسار»، أو «ضبط الأداء المالي والإداري»، بينما رآها مراقبون أنها جزء من استراتيجية أوسع لإعادة إحكام السيطرة على الفضاء النقابي.

أما منظمات حقوق الإنسان المستقلة فقد واجهت، قبل ٢٠٢٥م، تقييدًا واسعًا في الحركة والتمويل، إضافة إلى تعرُّض عدد من النشطاء لإجراءات قانونية مرتبطة بالقضية ١٧٣ لسنة ٢٠١١م (المعروفة بقضية التمويل الأجنبي)، واستمرار منع السفر والتحفظ على الأموال لعدد من الشخصيات الحقوقية حتى وقت قريب.

بشكل عام، أشارت منظمة العفو الدولية إلى أنه بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢١م، صَعَّدت السلطات المصرية تدريجيًّا حملتها القمعية ضد المجتمع المدني المستقل، حيث أخضعت معظم الجمعيات المستقلة لتحقيقات جنائية، وتجميد للأصول، وحظر سفر انتقامي، وملاحقات قضائية لمجرد ممارستها أنشطتها الحقوقية المشروعة. وتَعرَّض العديد من العاملين في هذه الجمعيات للاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب والمحاكمات الجائرة، ما دفع عددًا من الجمعيات والنشطاء إلى مغادرة البلاد، وعَمَّق من تآكل الحَيز المدني في مصر.

وبين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٤م، خففت السلطات من حدة بعض جوانب الحملة القمعية على الجمعيات. وفي مارس ٢٠٢٤م، وبعد ١٣ عامًا من التحقيقات الجنائية التي لا

أساس لها بشأن تمويل وأنشطة الجمعيات، أعلنت السلطات عدم وجود مبررات لفتح دعاوى جنائية في القضية رقم ١٧٣ لسنة ٢٠١١م، المعروفة أيضًا باسم قضية التمويل الأجنبي.

هذه الخلفية تُظهِر أن مشهد ٢٠٢٥م لا يمكن فهمه إلَّا بوصفه امتدادًا لبعض التحولات لهذه الديناميات منذ ٢٠١٣م، مع محاولات الدولة لإعادة الانفتاح المنضبط في سياق الضغوط الاقتصادية والحاجة لتحسين الصورة الحقوقية خارجيًّا.

ثانيًا: التنظيم والتأسيس.. مأسسة رقابة الدولة على العمل الأهلي

١ - وثيقة «رؤية مجتمعية لتطوير العمل الأهلي»:

في مايو ٢٠٢٥م، أصدرت وزارة التضامن وثيقة استراتيجية تحت عنوان «رؤية مجتمعية لتنمية وتطوير المنظمات الأهلية.. الطريق إلى الاستدامة واحترافية الأداء»، التي قدمتها مؤسسة «مصر الخير» كعضو في التحالف الوطني. قدمت الوثيقة خارطة طريق لتطوير أداء المؤسسات الأهلية، وتحسين حوكمة العمل الأهلي، وربط الأعمال التنموية بالممارسات المهنية والتدريب والاحتراف. وقد وَصَفت وزيرة التضامن في كلمةٍ لها الوثيقة بأنها تُعد تأكيدًا على أن «المجتمع المدني شريك استراتيجي رئيسي» وليس مجرد جهة تنفيذ مساعدات[١].

قد يشير هذا إلى اتجاه من الدولة نحو «مأسسة» المجتمع المدني، ليس فقط عبر التمويل، بل عبر توجيه رؤى تنظيمية واستراتيجية، ما قد يُغيّر إلى حد ما من طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع الأهلي، ويَفتح إمكانات لتوسيع العمل الأهلي في أفق تنموي.

٢ - إطلاق صندوق لدعم المجتمع المدني:

في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٥م، أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي عن إطلاق صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية (Civil Society Support Fund – CSF)، بوصفه «هيئة عامة» وطنية مانحة تهدف إلى تمويل مشروعات تنموية تُقدِّمها جمعيات ومؤسسات

(١) بانكير، وزيرة التضامن تطلق وثيقة استراتيجية لتنمية وتطوير منظمات المجتمع المدني في مصر، ٢٠ مايو ٢٠٢٥م، https://www.banker.news/102119?

أهلية وشركاء دوليّين، وتعمل وفق «منظومة نتائج» (results–based financing) تربط صَرْف التمويلات بمؤشرات أداء وشفافية في المتابعة[١].

وقد وَصَفت وزيرة التضامن وممثلو الحكومة هذه الخطوة بأنها «فصل جديد» في الشراكة بين الدولة والمجتمع الأهلي، تهدف إلى تمكين الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وتعميق دورها في التنمية المحلية والخدمات الاجتماعية[٢].

ووفق التغطية الإعلامية، فإن الصندوق وُصِف بأنه يأتي ضمن رؤية تستهدف «بيئة ممكنة» للعمل الأهلي، ويَهدِف إلى تسهيل التمويل، ودعم الابتكار، وتشجيع العمل التطوعي، وتحفيز الشراكة بين الدولة والقطاع الأهلي والمانحين الدوليّين[٣].

وقد يُعَد هذا التطور التنظيمي من أهم معالم ٢٠٢٥م بالنسبة للمجتمع المدني؛ إذ يفتح مسارًا رسميًّا مهيكلًا لدعم نشاط الجمعيات، وهو ما قد يُحفِّز إعادة تنظيم بعض الجمعيات وتأسيس مبادرات جديدة، خصوصًا في المجال التنموي والخدمي. ويمكن القول إن إطلاق الصندوق يمثل تحولًا رسميًّا في علاقة الدولة بالمجتمع المدني نحو نهج يؤسس لتمويل رسمي من الدولة أو بالشراكة بينها وبين كيانات دولية أخرى، وربما يفتح مساحات لأنشطة جمعيات تعمل ضمن إطار «تنموي خاضع للرقابة» بدلًا من نشاط مستقل أو حقوقي، بمعنى توجيه العمل الأهلي للمجالات التي تخدم رؤية الدولة على حساب المجالات التي قد تتضمن مساءلة أو محاسبة لها.

بمعنى أنه رغم الإعلان الرسمي عن «دعم المجتمع المدني» عبر الصندوق، إلَّا أن هناك مخاوف من جهات حقوقية من إمكانية أن يأتي هذا الدعم على حساب استقلالية الفاعلين المدنيّين، ويجعلهم تابعين لمنظومة رسمية تفرض شروطًا ومحددات على نشاطهم (تمويل، رقابة، موافقة رسمية).

(1) Egypt launches Civil Society Support Fund to boost role of NGOs, State Information Service Your Gateway to Egypt, 29/9/2025, https://sis.gov.eg/en/media-center/news/egypt-launches-civil-society-support-fund-to-boost-role-of-ngos/?

(٢) اليوم السابع، وزيرة التضامن تعلن انطلاق صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://2u.pw/9Pl3C0

(3) Egypt launches EU-backed fund to support civil society projects, Daily News Egypt, 29/9/2025, https://www.dailynewsegypt.com/2025/09/29/egypt-launches-eu-backed-fund-to-support-civil-society-projects/?

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الصندوق بدأ نشاطه الفعلي قبل هذا الإعلان، ففي ١٣ سبتمبر ٢٠٢٥م، أشارت تصريحات حكومية إلى أن صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية قدم منحًا لعدد ٢٠٦ جمعية ومؤسسة أهلية في مختلف القطاعات، بإجمالي تمويل قدره ٢٥٧,٦ مليون جنيه، حيث تمَّ دعم ٤٥ جمعية في قطاع الدفاع الاجتماعي بإجمالي مبلغ ٤٨,٦ مليون جنيه، بنسبة ١٨,٨٦٪ من إجمالي الصرف، وكذلك دعم ٩٨ جمعية في مشروعات دعم الأشخاص ذوي الإعاقة بإجمالي ٥٧,٥ مليون جنيه، بنسبة ٢٢,٣٢٪.

كما دعم الصندوق مشروعات الرعاية المؤسسية والأسرية والمِسِنين لعدد ٤٦ جمعية بإجمالي ٤٦,٦ مليون جنيه، بنسبة ١٨,١١٪، ودعم جمعية واحدة بإجمالي ٢٠٠ ألف جنيه، بنسبة ٠,٧٨٪، فضلًا عن دعم جمعية واحدة في سكن كريم بإجمالي مبلغ ٢٢٢,٢٨٠ جنيهًا، بنسبة ٠,٠٩٪، ودعم جمعية بمشروعات الطفولة المبكرة بالمناطق الحضرية بإجمالي مبلغ ٩٠٠ ألف جنيه، بنسبة ٠,٣٥٪. وفي مجال الإغاثة تمَّ دعم ٣ جمعيات بإجمالي مبلغ ٩٧,٦ مليون جنيه، بنسبة ٣٧,٨٩٪. أما برنامج المواطنة فقد تمَّ دعم ١١ جمعية بإجمالي مبلغ ٤,١ مليون جنيه بنسبة ١,٦٠٪.

وأكدت الوزارة أن هذه التمويلات تأتي ضمن مستهدفات صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية الرامي إلى تعزيز كفاءة العمل الأهلي وزيادة أثره المجتمعي من خلال تمويل المشروعات التنموية مع تحقيق الاستدامة المالية للصندوق، حيث يتميز بتقديم حِزم متكاملة من الدعم المالي والفني والإداري مرتكزة على الحوكمة الرشيدة والأنظمة الرقمية المتطورة والشراكات الاستراتيجية.

وخلال ٢٠٢٥م أيضًا، تضمَّنت أبرز أنشطة الصندوق خلال الفترة من مارس وحتى أغسطس الماضي، إطلاق حملة إفطار «أهالينا» بالشراكة مع عدد من مؤسسات المجتمع الأهلي والتي هدفت لتخفيف الأعباء المادية عن الأسر الأوْلَى بالرعاية من خلال توزيع وجبات إفطار وسِلَع غذائية متنوعة، فضلًا عن تنظيم مسابقة «أهل الخير ١»، ومسابقة «أهل الخير ٢»، بالإضافة إلى مناقشة برنامج تعزيز قِيَم وممارسات المواطنة في إطار جهود الدولة لترسيخ المشاركة الفاعلة بين جميع فئات المجتمع[١].

(١) وزارة التضامن الاجتماعي، التضامن: صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية قدم منحًا لـ ٢٠٦ جمعيات ومؤسسات أهلية بما يزيد على ٢٥٧ مليون جنيه، ١٣ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/news-details.aspx?nid=4269

وبمراجعة مجالات صَرْف التمويل، يَتبيَّن أنها موجَّهة بشكل رئيس لمجالات اجتماعية بعيدًا عن الحركات المدنية التي قد تُمارِس نوعًا من الرقابة أو المساءلة للسلطة التنفيذية، بما في ذلك الناشطة في مجالات دعم التحوُّل الديمقراطي أو حقوق الإنسان أو الحريات العامة. بل يمكن القول إنها بمثابة رشاوى مقننة لدعم مثل هذه الجمعيات في ملأ الفراغ وحَجْب الجمعيات المدنية والحقوقية التي تدعم التحوُّل الديمقراطي ومنعها من العمل والتواجد. وهنا لا نقصد أن النوع الأول من الجمعيات غير مهم أو مطلوب، ولكن عندما يكون دعمه بهذه الصورة لتعطيل ومَنْع وحَجْب النوع الثاني المعني بالحقوق والحريات فإن هذا الدعم يكون مغرضًا ولأهدافٍ مشبوهةٍ.

ثالثًا: النشاط المجتمعي والحقوقي في مصر خلال ٢٠٢٥م

١ - نشاط الجمعيات الأهلية:

أ – توسُّع المشاريع التنموية ضمن إطار الدولة: شهد عام ٢٠٢٥م توسعًا ملحوظًا في تبنِّي الدولة لما يُسمَّى بـ»التمكين التنموي» عبر المجتمع المدني، خصوصًا بعد إطلاق صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية (CSF). وقد شجَّعت وزارة التضامن الجمعيات على تقديم مقترحات لمشروعات تركِّز على ما يلي[1]:

- الحماية الاجتماعية
- التمكين الاقتصادي
- التدريب المهني
- دعم ذوي الإعاقة
- التدخلات التنموية المجتمعية

ب – دمج التمويل الأوروبي في عمليات الجمعيات الأهلية: أكدت التغطيات الصحفية أن صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية (CSF) تأسس بدعم من الاتحاد الأوروبي ضمن برامج الحوكمة والتنمية، وهو ما يعكس اتجاهًا لربط تمويل المجتمع

(1) Egypt launches Civil Society Support Fund to boost role of NGOs, Op. Cit.

المدني بمؤشرات «الحَوْكَمة» التي تتبنَّاها الدولة. وقد تمَّ التركيز على «مركزية الدولة» في إدارة التمويل، من خلال شروط واضحة لقبول المشاريع، واعتبار المجتمع المدني شريكًا «منضبطًا» في الرؤية الحكومية(١).

٢- نشاط حقوق الإنسان:

أ – التقارير الحقوقية الدولية حول وضع الحريات في مصر: رصدت منظمات دولية تزايد القيود على الفاعلين في المجتمع المدني، خصوصًا في المجال الرقمي. فعلى سبيل المثال، نشرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» تقريرًا مطولًا في سبتمبر ٢٠٢٥م بعنوان: «Mass Crackdown Targets Online Content Creators» والذي يشير إلى توسُّع في الملاحقات القضائية والمراقبة الرقمية لكل مَن ينتقد السياسات العامة أو يناقش الشأن العام عبر الإنترنت. صَنَّف التقرير ذلك كجزءٍ من «استراتيجية مستمرة لتقييد الفضاء المدني»، موضحًا أنه منذ يوليو ٢٠٢٥م، شنت السلطات المصرية حملة واسعة ومنسقة تستهدف صُنَّاع المحتوى على منصات التواصل الاجتماعي، خصوصًا منصة «تيك توك». الحملة شملت موجة من الاعتقالات والملاحقات القانونية، وتركزت على اتهام هؤلاء بارتكاب «مخالفات أخلاقية»، و«الإخلال بالقِيَم الأسرية»، و«نشر الفجور». وتستند هذه الإجراءات إلى قوانين فضفاضة تمنح السلطات مساحة واسعة لتجريم أي محتوى لا يتوافق مع رؤيتها السياسية والاجتماعية. أشار التقرير إلى أنه منذ أواخر يوليو وحتى أواخر أغسطس ٢٠٢٥م تمَّ القبض أو التحقيق مع ٢٩ شخصًا وفق بيانات وزارة الداخلية، بينهم ١٩ امرأة وطفل واحد، كما سجلت تقارير إعلامية وحقوقية مستقلة ٨ حالات إضافية.

وقد شمل الاستهداف راقصات وصانعات محتوى، وفنانات وشابات ينشرن فيديوهات رقص أو محتوى اجتماعي، وكوميديّين وصانعي فيديوهات ترفيهية، وفنانين يعملون في مجال الوشم (التاتو). وقد استخدمت السلطات وفق التقرير مزيجًا من القوانين غير الواضحة، أبرزها:

- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات (١٧٥ لسنة ٢٠١٨م)، وتحديدًا المادة ٢٥: «انتهاك القيم الأسرية والمجتمعية» والتي تصل فيها العقوبة من ٦ أشهر إلى ٣ سنوات وغرامات كبيرة.

(1) Egypt launches EU-backed fund to support civil society projects, Op. Cit.

- قانون العقوبات باتهامات «التحريض على الفجور، وخدش الحياء العام، والإساءة للآداب»، وهي تُهَم تسمح بتدخل تقديري واسع من النيابة والقضاء.
- تهم أخرى تتعلق بغسيل الأموال تُستخدم كغطاء سياسي وفقًا للتقرير، إلى جانب الترويج للفسق، وإهانة القيم العامة.

وفق التقرير، فإن الحملة ليست مجرد «ضبط أخلاقي» بل نهج سياسي يستهدف ما تبقى من حرية التعبير على الإنترنت. كما تُظهِر الإجراءات رغبة في السيطرة الكاملة على المحتوى الرقمي وتكميم أي صوت مستقل. وتركز السلطات بصورة غير متناسبة على النساء، ما يجعل الحملة تحمل طابعًا تمييزيًّا وجندريًّا واضحًا عبر استخدام قوانين فضفاضة لتبرير الاعتقالات، ما يجعلها تعسفية ومخالفة لمبادئ العدالة، في ظِل وجود دعم إعلامي وتحريضي من صحف ومحامين مؤيدين للحكومة يعكس تنسيقًا بين الأجهزة المختلفة لإكمال الحملة[1].

ومع ذلك؛ فإن هذه الحالات تثير إشكالية كيفية الموازنة بين الحرية المطلقة من جهةٍ وقِيَم المجتمع من جهةٍ أخرى، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة عدم استغلال الأخيرة لمصادرة الحريات، وهو ما يتطلب وجود ضوابط تضعها جهات مستقلة تعبر عن المجتمع تتعلق بطبيعة المحتوى الذي يتم نشره.

وهنا تجدر الإشارة أيضًا إلى أنه في الوقت الذي أشارت فيه منظمة «هيومن رايتس ووتش» لحالات التوقيف والأحكام الخاصَّة بحالات نشر محتوى تتعلق بعدد من صناع المحتوى على منصة «تيك توك» فإنها تجاهلت حالات أخرى مثل توقيف الداعية مصطفى العدوي بعد مقطع فيديو انتقد فيه افتتاح المتحف المصري الكبير، أو منعه من الإفتاء بعد صدور قواعد منظمة لممارسة الفتوى، وذلك بغض النظر عن مدى صحة موقفه من عدمها.

ب – انتقادات لأوضاع الجمعيات الأهلية وقانون ٢٠١٩م: في نوفمبر ٢٠٢٥م، نشرت منظمة العفو الدولية تقريرًا بعنوان: «مصر: اللي الأمن يقوله يتعمل: تقييد حرية تكوين الجمعيات المستقلة أو الانضمام إليها في مصر»، تناول تعقيدات إجراءات التسجيل،

(1) Egypt: Mass Crackdown Targets Online Content Creators, Human Rights Watch, 10/9/2025, https://www.hrw.org/news/2025/09/10/egypt-mass-crackdown-targets-online-content-creators?

والرقابة على التمويل، وتدخلات الأجهزة الإدارية في نشاط الجمعيات، واستمرار الممارسات المقيِّدة رغم إعلان الحكومة عن «بيئة داعمة» للمجتمع المدني.

أشار التقرير إلى أنه بالرغم من إغلاق السلطات المصرية القضية ١٧٣ لسنة ٢٠١١م، لتُنهِي بذلك ١٣ عامًا من تحقيقاتٍ لا أساس لها بشأن الجمعيات، بالإضافة إلى إلغاء قرارات تجميد الأصول وقرارات المنْع من السفر المفروضة على مدافعين عن حقوق الإنسان، فلا تزال الأحكام المقيِّدة لقانون الجمعيات، الصادر عام ٢٠١٩م، والتدخلات المستمرة لقطاع الأمن الوطني، تحدُّ بشدة من أنشطة الجمعيات المستقلة، ومن تمويلها وتسجيلها، مما يُقوِّض الحق في حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها.

أوضحت المنظمة أنه على الرغم من انتهاء القضية التي شكَّلت أحد أكثر أشكال الاستهداف صرامةً لعمل الجمعيات في مصر، فإن البيئة التشريعية القمعية ما تزال قائمة، بما يَفرِض قيودًا خانقة على نشاط المنظمات المستقلة. ويؤكد القانون الدولي لحقوق الإنسان أن للجمعيات الحق في اختيار الشكل القانوني الذي تسجِّل نفسها بموجبه، إلَّا أن وزارة التضامن الاجتماعي أصدرت في عام ٢٠٢٣م تعليمات تُلزِم جميع الجمعيات بالتسجيل وفقًا للقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩م المنظِّم للعمل الأهلي، تحت طائلة الحل أو التعرُّض لعقوبات.

وفي ظِل التحقيقات الممتدة منذ سنوات في القضية ١٧٣، اضطر عدد من المنظمات الحقوقية المستقلة إلى الإغلاق أو نقل مقارها إلى خارج البلاد. ومع ذلك، سَعَى بعض الجمعيات إلى التسجيل بموجب قانون ٢٠١٩م باعتباره خيارًا سياسيًّا يضمن الحد الأدنى من البقاء، لكنها واجهت استمرارًا للقيود التي تحد من حقها في تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها بحرية. وقد فرضت السلطات المصرية نظامًا مرهقًا للتسجيل يسمح بتدخل تعسفي في الشؤون الداخلية للجمعيات، إذ لعب قطاع الأمن الوطني دورًا مباشرًا في مراجعة طلبات التسجيل وتشكيل مجالس الإدارات وتحديد الأنشطة، مما خلق مناخًا من الخوف والرقابة الذاتية. كما رُفِضَت العديد من طلبات التمويل الأجنبي دون تبرير، في حين مُنِحَت موافقات أخرى بعد تأخيرات طويلة أثَّرت في قدرة الجمعيات على تنفيذ برامجها واستقلال عملها.

وفي إطار دراسة وَضْع المجتمع المدني، حَلَّلت منظمة العفو الدولية أوضاع ١٢ جمعية تعمل في القاهرة الكبرى في مجالات حقوق الإنسان والإعلام والتنمية الاجتماعية. وبناءً على مقابلات أجريت مع ١٩ شخصًا بين مارس ويوليو ٢٠٢٥م، إضافة إلى مراجعة واسعة للوثائق الرسمية، تبيَّن أن قانون الجمعيات لسنة ٢٠١٩م لا يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. فالقانون يمنح وزارة التضامن الاجتماعي صلاحيات واسعة للتدخل في إدارة الجمعيات وأنشطتها وتمويلها، ويَسمَح بدخول مقار المنظمات دون إخطار مسبق، كما يفرض غرامات كبيرة ويربط التعاون مع شركاء محليّين أو دوليّين بشروط مُقيِّدة، مما ينزع استقلالية الجمعيات ويَحُد من قدرتها على رصد انتهاكات حقوق الإنسان أو مساءلة المسؤولين.

وأظهرت دراسة المنظمة أن السلطات فرضت قيودًا غير مُبرَّرة على الجمعيات المستقلة في مجالات متعددة، بدءًا من إجراءات التسجيل والتدخل في اختيار الأسماء والكوادر الإدارية، وصولًا إلى التحكم في الأنشطة والموارد المالية. ويسمح القانون للسلطات برفض تسجيل الجمعيات استنادًا إلى مبررات فضفاضة، مثل «الإخلال بالنظام العام» أو «الآداب العامة»، أو ممارسة «نشاط سياسي»، وهو ما يُستخدَم عمليًّا لإقصاء الجمعيات الحقوقية من المجال العام. وبسبب القيود التشريعية المتتالية، ظلت الجمعيات لسنوات غير قادرة على التسجيل القانوني، ما دفعها إلى العمل في شكل شركات غير هادفة للربح أو مكاتب محاماة قبل أن تُجبَر لاحقًا على التسجيل بموجب قانون ٢٠١٩ لتجنب الحل.

وتبيَّن كذلك أن الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلي تجاوزت القانون عبر التدخل في الهيكل التنظيمي والأنشطة الداخلية للجمعيات، إذ صدرت أوامر بفصل موظفين دون أساس قانوني، وطُلِب من جمعيات تقديم محاضر اجتماعاتها وأسماء المشاركين في أنشطتها بصورة منتظمة. وترافق ذلك مع تدخلات مباشرة من قطاع الأمن الوطني، شملت مكالمات ترهيبية واستدعاءات غير قانونية واستجوابات قسرية، ما يُفسِّر التأخير لفترات طويلة في الحصول على الموافقات الإدارية، ويَحُول دون ممارسة الجمعيات لحقوقها بشكل طبيعي.

وقد أسهمت هذه الممارسات في استمرار شيوع مناخ الخوف والترقب، تجلَّى في تدخل الأمن الوطني في تشكيل مجالس إدارات بعض الجمعيات أو مراجعة أنشطتها أو التعليق على منشوراتها أو التنقيب عن مصادر تمويلها.

وفي مارس ٢٠٢٥م، أصدرت الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلي تعليمات لما يقرب من ١,٤٠٠ جمعية، تهدد فيها بوقف أي نشاط لم يتم إخطار السلطات به مسبقًا. وفي إحدى الوقائع، أصدر قطاع الأمن الوطني توجيهًا بفصل موظفَين من جمعية معينة.

وفيما يتعلق بالتمويل، يشترط القانون الحصول على موافقة مسبقة لتلقي أي دعم خارجي، وقد امتنعت الوحدة المركزية عن الرد على العديد من الطلبات أو رفضتها بلا تبرير. وفي حالات أخرى، استغرقت الموافقات أشهرًا ما أدى إلى تعطيل تنفيذ الأنشطة أو إلغائها بالكامل. كما أن فتح حساب مصرفي يتطلب خطابًا رسميًّا من الوحدة المركزية، وهي عملية قد تستغرق وقتًا طويلًا دون تفسير، مما يهدد القدرة التشغيلية للجمعيات.

يُعَد الحق في حرية تكوين الجمعيات إحدى الركائز الأساسية لبناء مجتمع مدني فاعل، ويتطلب من الدولة الامتناع عن وضع عقبات أمام عمل الجمعيات، كما يستوجب منها توفير بيئة داعمة تضمن التمتع بالحقوق المرتبطة، بما في ذلك الخصوصية وعدم التمييز وحرية التعبير. ويجب أن يكون أي إشراف حكومي محدودًا وغير تعسفي، وأن يقتصر على ما هو ضروري ومتناسب مع أهداف حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الحقوق العامة، مع عدم المساس بجوهر حق تكوين الجمعيات.

وبناءً على نتائج الدراسة، خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن السلطات المصرية تنتهك بصورة متزايدة حقوق الجمعيات المستقلة، وقدمت مجموعة من التوصيات أبرزها: الحد من تدخلات قطاع الأمن الوطني وممارساته القائمة على الترهيب؛ وضمان التسجيل بنظام الإخطار بدلًا من الإذن المسبق؛ ووقف القيود غير المبرَّرة التي تفرضها الوحدة المركزية؛ فضلًا عن إلغاء القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩م ولائحته التنفيذية، والشروع في عملية تشاور جادة لصياغة قانون جديد يتوافق مع المعايير الدولية والتزامات مصر في مجال حقوق الإنسان[١].

(١) منظمة العفو الدولية، لمطالعة التقرير مفصلًا: مصر: «اللي الأمن يقوله يتعمل»: تقييد حرية تكوين الجمعيات المستقلة أو الانضمام إليها في مصر، ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/0464/2025/ar/

٣ - أنشطة المجتمع المدني (أحزاب- نقابات- مبادرات):

شهد عام ٢٠٢٥م نشاطًا مدنيًّا واضحًا رغم الأوضاع الصعبة؛ حيث حافظت الأحزاب والنقابات والمنظمات المدنية على وجودها وبعض فعالياتها. ومع ذلك لا يزال الحراك المدني هشًّا بسبب الضغوط القانونية، والقمع، والقيود المؤسساتية والاجتماعية التي تجعل الاستمرارية صعبة. كما اتسم هذا العام بمستوى من التنوع في الفاعلين و في قضايا المجتمع التي حظيت بالاهتمام (عمالية، حقوقية، مهنية، سياسية)، لكن هذا التنوع لا يُترجَم دائمًا إلى قوة فاعلة أو تغيير ملموس بسبب القيود.

فعلى مستوى الأحزاب السياسية، كثفت بعض الأحزاب، وخصوصًا المقرَّبة من السلطة، نشاطها التحضيري للانتخابات البرلمانية ٢٠٢٥م عبر تنظيم حملات دعائية وخيرية، وتوزيع مساعدات، وتفعيل قنوات التواصل مع المواطنين[١]. كما حاولت أيضًا بعض أحزاب تحت التأسيس أو من خارج تيار السلطة إظهار نفسها عبر إصدار بيانات سياسية، عنيت بالتضامن مع قضايا حقوق الإنسان أو مطالب اجتماعية، أو نقد بعض السياسات، ما يُشِير إلى محاولةٍ لاستمرار النشاط الحزبي/المدني رغم الضغوط[٢].

بالنسبة للنقابات المهنية والعمالية، فقد شهد عام ٢٠٢٥م نشاطًا ذا وزن في نقابات مثل نقابة المحامين التي نظَّمت احتجاجات على زيادة الرسوم القضائية في عدة محافظات، وبحثت قضايا مهنية مهمة، كما شهدت نقابات أخرى (الصحفيّون، المهندسون، الأطباء، الصيادلة) فعاليات متنوعة، كالدورات التدريبية، والندوات المهنية، الأنشطة الثقافية أو المهنية، وتنظيم روابط مهنية جديدة، مما يدل على استمرار العمل النقابي المهني رغم التحديات[٣].

في الجانب العمالي، كانت هناك جهود ونشاطات من نقابات عمالية، اشتملت على إضرابات، ومطالبات بحقوق العمال، ونقاش لمشاريع قوانين العمل، وهو ما يعكس بقاء همّ التنظيم العمالي كجزء من المجتمع المدني[٤].

---

(١) دفاتر مصرية، مرصد المجتمع المدني في مصر.. يونيو ٢٠٢٥ «أحزاب ، نقابات ، حركة حقوق الإنسان»، ٣ يوليو ٢٠٢٥م، https://dfatermasr.net/?p=1795

(٢) دفاتر مصرية، مرصد المجتمع المدني في مصر.. فبراير ٢٠٢٥ «أحزاب ، نقابات ، حركة حقوق الإنسان»، ٤ مارس ٢٠٢٥م، https://dfatermasr.net/?p=1654

(٣) مرصد المجتمع المدني في مصر.. يونيو ٢٠٢٥ «أحزاب ، نقابات ، حركة حقوق الإنسان»، مرجع سبق ذكره

(٤) المرجع السابق.

وعلى مستوى منظمات حقوق الإنسان والجمعيات المدنية، فإن عددًا من المنظمات الحقوقية أصدرت بيانات وتحليلات تطرَّقت لقضايا مثل الحقوق المدنية، والعدالة، وقضايا معتقلين، وحوادث عنف أو انتهاكات تهم الحقوق الأساسية. كان هناك أيضًا تعاون بين جهات مدنية، مثل الاتفاق بين المجلس القومي لحقوق الإنسان والاتحاد العام لنقابات عمال مصر لدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، في محاولة لتعزيز دور المجتمع المدني في القضايا الاجتماعية[١].

كما نظمت بعض المؤسسات ورش عمل، وندوات، ومبادرات للدفاع عن حقوق الأقليات وحرية الاعتقاد والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ما يدل على استمرار نشاط حقوقي مدني رغم المناخ العام[٢].

٤ - محاولات إعادة تفعيل الحركة النقابية (نقابة الصحفيين نموذجًا):

شهدت نقابة الصحفيّين خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥م حالة من الزخم الاستثنائي، حيث تزايدت النقاشات الداخلية بشأن أوضاع حرية الصحافة، والتعاقدات المؤسسية، ومشكلات الأجور، وملفات الرقابة، والضغوط الاقتصادية التي يتعرض لها العاملون في القطاع. وقد ارتبط ذلك بشكل رئيس بانتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيّين، والتي شهدت منافسة شديدة بين مَن أطلق عليه ممثل الدولة (عبد المحسن سلامة)، ومَن أطلق عليه مرشح اليسار أو مرشح الاستقلال (خالد البلشي). وقد انتهت الانتخابات بفوز الأخير رغم ممارسة الضغوط غير المباشرة من جانب الأجهزة الرسمية عبر سياسة العصا والجزرة.

وقد تفاعلت نقابة الصحفيّين مع العديد من القضايا المحورية مثل الحرب في السودان والحرب على قطاع غزة وغيرها. ففي نوفمبر ٢٠٢٥م أعلنت النقابة التضامن مع الصحفيّين السودانيّين في مدينة الفاشر بالسودان، ودَعَت لوقف جرائم ميليشيات الدعم السريع ضد الصحفيّين والمواطنين في المدينة، وشددت على إدانتها لجرائم الحرب التي ترتكبها الميليشيات والتي يُستهدَف فيها الصحفيون والصحفيات بشكل ممنهج ومنتظم، في انتهاكٍ صارخ لكافة

(١) دفاتر مصرية، مرصد المجتمع المدني في مصر.. أبريل ٢٠٢٥ «أحزاب ، نقابات ، حقوق الإنسان»، ٢٩أبريل ٢٠٢٥م، https:// dfatermasr.net/?p=1726

(٢) مرصد المجتمع المدني في مصر.. فبراير ٢٠٢٥ «أحزاب، نقابات، حركة حقوق الإنسان»، مرجع سبق ذكره.

المواثيق الدولية والقيم الإنسانية. وشددت على الدعم الكامل للزملاء في السودان، ودَعَت إلى تحقيق دولي في جرائم ميليشيات الدعم السريع وجرائم الاستهداف الممنهج للصحفيّين.

كما اتخذت نقابة الصحفيّين المصريّين موقفًا شديد اللهجة ضد الجرائم الصهيونية في قطاع غزة وضد عدد من الدول العربية. فعلى سبيل المثال، أدانت النقابة في أكتوبر ٢٠٢٥م «الهجوم الإرهابي الذي شنته قوات الاحتلال الصهيوني على أسطول الصمود العالمي، الذي كان في طريقه الإنساني إلى كسر الحصار الجائر وإغاثة ملايين الفلسطينيّين في قطاع غزة»، وقالت إن اقتحام سفن الأسطول واعتقال الصحفيّين أثناء قيامهم بواجبهم المهني هو اعتداء سافر على حرية الصحافة، وقواعد القانون الدولي، وكل المواثيق والأعراف الإنسانية»[١].

وفي سبتمبر من نفس العام، أدان خالد البلشي نقيب الصحفيّين المصريّين ما تعرَّض له الصحفي مهاد الشرقاوي من إجراءات تعسفية من قِبَل هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، بعد أن فوجئ بسحب عرض العمل الرسمي الذي تلقَّاه لشغل وظيفة «كبير منتجين» في برنامج «در»، رغم اجتيازه جميع الاختبارات والمقابلات بنجاح، ثم توالت الانتهاكات بإنهاء عقده كـ«عامل حر» في برنامج «بتوقيت مصر»، مما أفقده مصدر دخله دون مبرر مُقنِع، وذلك بعد أن اتهمته المؤسسة البريطانية بـ «معاداة السامية» كذريعة لسحب العرض الوظيفي استنادًا إلى منشور شخصي قديم على حسابه الخاص على مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما أكد النقيب أنه يُعَد انتهاكًا لحقه في التعبير، فضلًا عن أنه يمثل ربطًا تعسفيًّا وغير مشروع بين الرأي الشخصي للصحفي خارج إطار العمل، وبين كفاءته ومهنيته داخل المؤسسة الإعلامية[٢].

وفيما يتعلق بقضايا الحريات وحقوق الإنسان، طالب خالد البلشي نقيب الصحفيّين في مايو ٢٠٢٥م بإلغاء عقوبة الحبس الواردة في المادة (٨) من مشروع قانون تنظيم إصدار الفتوى الشرعية المقدَّم من الحكومة لمجلس النواب فيما يتعلق بمخالفة مواد نشر وبث الفتاوى، وذلك في خطاب مُرسَل إلى المستشار الدكتور حنفي جبالي، رئيس مجلس النواب

(١) نقابة الصحفيين المصريين، الاعتداء على أسطول الصمود عمل إرهابي.. وفرض مبادرات إذعان دولية على المنطقة استمرار لنهج الانحياز للعدوان الصهيوني، ٢ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://www.ejs.org.eg/news/89936

(٢) نقابة الصحفيين المصريين، في خطاب رسمي.. نقيب الصحفيين يدين اتهام BBC للزميل مهاد الشرقاوي بـ «معاداة السامية» وفصله ويطالب بمراجعة القرار فورا، ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٥م، http://ejs.org.eg/news/12276

المصري السابق، معبرًا عن رفضه لنص المادة (٨) من مشروع القانون، التي تضمَّنت الحبس لمدة ٦ أشهر، على مخالفة مواد القانون المتعلقة بنشر وبث الفتاوى وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه، ولا تزيد على مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، مؤكدًا أن ذلك يُعد مخالفة صريحة لنص المادة (٧١) من الدستور المصري، وكذلك المادة (٢٩) من قانون تنظيم الصحافة والإعلام رقم (١٨٠) لسنة ٢٠١٨م[١].

وفي نفس الشهر، وجّه خالد البلشي نقيب الصحفيّين، دعوة إلى الصحفيّين أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، لحضور جلسة نقاشية تتناول الطلب، الذي تقدمت به النقابة، لتعديل المادة (١٢) من القانون رقم (١٨٠) لسنة ٢٠١٨م، الخاص بتنظيم الصحافة والإعلام. وسَبَق ذلك إطلاق نقيب الصحفيّين حملة تعديل المادة (١٢)، وأكد أن الحملة تهدف إلى تسهيل عمل الزملاء الصحفيّين، خاصَّة المصورين، واستعادة قيمة كارنيه النقابة، وخطابات الصحف والمواقع المعتمدة، كتصريح وحيد للعمل الصحفي. كما تهدف الحملة إلى تعزيز دور الصحفي في ممارسة مهنته بحرية دون قيود تعيق أداء رسالته الإعلامية.

وأكد البلشي أن النقابة ستتقدم بأجندة تشريعية متكاملة تتضمن رؤيتها لقانون حرية تداول المعلومات، ومشروع قانون منع العقوبات السالبة للحريات في قضايا النشر، وكذلك تعديلاتها على القوانين المنظمة للصحافة والإعلام، للعمل عليها فور بداية الفصل التشريعي القادم الذي يبدأ بعد تشكيل مجلس النواب الجديد في أعقاب انتهاء الانتخابات البرلمانية. وأضاف أن النقابة تأمل أن يتم تعديل المادة (١٢) خلال الدورة الحالية، مشيرًا إلى أنها تقف حائلًا بين الصحفيّين وأداء دورهم المهني في التغطيات الميدانية[٢].

لم يتم إجراء التعديل المطلوب على نحو يعكس مستوى التأثير الذي تمارسه النقابة على المستوى التشريعي، حتى فيما يتعلق بآليَّات عمل الصحفيّين.

(١) نقابة الصحفيين المصريين، نقيب الصحفيين يخاطب رئيس مجلس النواب لحذف عقوبة الحبس على النشر بمشروع قانون «الفتوى الشرعية»: مخالفة للدستور، ١٠ مايو ٢٠٢٥م، https://www.ejs.org.eg/news/72788

(٢) نقابة الصحفيين المصريين، نقيب الصحفيين يدعو النواب الصحفيين لجلسة نقاشية ضمن حملة تعديل المادة (١٢) من قانون تنظيم الصحافة والإعلام، ٢٧ مايو ٢٠٢٥م، http://ejs.org.eg/news/65903

ومع ذلك فإن مواقف النقابة تجاه القضايا الخارجية وفي مقدمتها فلسطين والسودان، والمواقف من قضايا الحريات، رغم محدودية تأثيرها، تبقى جزءًا من عملية إعادة إحياء رمزية لبعض تقاليد المجتمع المدني المصري خلال العقدين السابقين، وهي تقاليد كانت قد شهدت انحسارًا ملحوظًا منذ ٢٠١٦م.

٥ - نشاط الجمعيات الأهلية في مجالات الخدمات الاجتماعية:

نشر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء تقريرًا عبر صفحته الرسمية على موقع «فيس بوك» تناول فيه موقع مصر في مؤشر العطاء العالمي لعام ٢٠٢٥م، إذ أوضح التقرير أن مصر جاءت في المركز الثاني عالميًّا وفقًا للمؤشر، بمعدل عطاء يُقدَّر بنحو ٢,٤٥٪ من دخل الفرد. ووفقًا للمعطيات التي استعرضها المركز، يَصِل حجم العمل الخيري عالميًّا إلى ١,٥ تريليون دولار سنويًّا، وهو سياق يُقدَّم فيه موقع مصر كمساهم رئيس في النشاط الخيري على المستوى الدولي.

وأشار التقرير إلى وجود بنية واسعة من منظمات المجتمع المدني داخل مصر، تضم ما يقرب من ٥٢ ألف جمعية أهلية تعمل في مجالات التنمية ودعم المجتمع. وقد حصلت هذه الجمعيات خلال عام ٢٠٢٤م على تمويل يُقدَّر بـ ١٤,٥ مليار جنيه عبر ١,٦٣٤ منحة موجَّهة لقطاعات الصحة والتعليم وتمكين المرأة ورعاية اللاجئين، الأمر الذي يعكس حجم النشاط الأهلي وتأثيره في الساحة الاجتماعية. كما قدر المركز حجم إنفاق المصريّين على التبرعات بنحو ٤,٥ مليارات دولار سنويًّا، ما يُعزِّز الصورة التي يُقدِّمها التقرير حول ارتفاع مستويات العطاء المجتمعي وقدرته على دعم المبادرات التنموية.

وفي سياق استعراض المبادرات التي يصفها التقرير بأنها تُعبِّر عن «رحلة من العطاء إلى التنمية الشاملة»، أشار إلى توسع قافلة «أبواب الخير» التابعة لصندوق تحيا مصر، والتي وَصَلت إلى نحو خمسة ملايين مستفيد بعد تطوير نطاقها، إلى جانب ما يقرب من ٦٥٠ مليون جنيه أُنفِقت لدعم مليون أسرة. كما سلط الضوء على استفادة ٢٥٠ ألف أسرة من دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتوجيه ٢,٥ مليار جنيه لعلاج مرضى ضمور العضلات، إضافة إلى الإفراج عن سبعة آلاف غارم وغارمة في إطار مبادرة «مصر بلا

غارمين». وقد رُصِد أيضًا ما يقرب من ١٠٠ مليون جنيه لتمويل المبادرات التنموية والخيرية، مع الإشارة إلى أن مبادرة «حياة كريمة» قد وَصَلت إلى نحو ستين مليون مواطن في الريف المصري بهدف تحسين مستوى المعيشة والخدمات.

وفيما يتعلق بالعمل الخيري في مجالات التعليم والصحة والبنية الأساسية، أوضح التقرير أنه تمَّ إنشاء نحو ١,٢٠٠ مدرسة بالإضافة إلى ٣٠٠ وحدة صحية جَرَى تطويرها ورفع كفاءتها، كما وفرت مبادرات صندوق «تحيا مصر» حوالي نصف مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة. وأبرز التقرير كذلك توفير ما يقرب من ١٢٠ ألف وحدة سكنية للأسر الأولى بالرعاية، مع تغطية المرحلة الأولى من مبادرة «حياة كريمة» لنحو ١,٥٠٠ قرية استفاد منها ثمانية عشر مليون مواطن. وأشار التقرير أيضًا إلى أن مبادرة «١٠٠ مليون صحة» قامت بفحص نحو سبعين مليون مواطن للكشف عن الأمراض المزمنة وفيروس سي.

كما تناول التقرير مساهمة بنوك الطعام وبنوك الخير في إعلان مصر خالية من فيروس سي عام ٢٠٢٣م، مستندًا في ذلك إلى توزيع ٢٠٠ مليون وجبة سنويًّا للأسر الأكثر احتياجًا، وتقديم دعم لنحو ستة ملايين أسرة خلال السنوات الأخيرة. وفي بُعد آخر من العمل الإغاثي، أشار التقرير إلى مساهمة الهلال الأحمر المصري في التعامل مع نحو ٤٠٠ حالة طوارئ سنويًّا داخل مصر وخارجها، وتقديم مساعدات عاجلة لنحو مليوني شخص[١].

وتجدر الإشارة إلى أن التوسُّع في حجم ونطاق نشاط الجمعيات الأهلية العاملة في مجالات الإغاثة الاجتماعية في مصر، يتأثر بعوامل اقتصادية واجتماعية معقدة، أبرزها ارتفاع معدلات التضخم وتراجع القوة الشرائية لشرائح واسعة من المجتمع، إذ تلعب الجمعيات دورًا تكميليًّا مهمًّا في منظومة الحماية الاجتماعية، من خلال توزيع المساعدات الغذائية، والدعم النقدي الطارئ، والقوافل الصحية، والبرامج الاجتماعية الموجَّهة لفئات جديدة شملت حتى شرائح كانت سابقًا خارج نطاق الإغاثة، وذلك في ظِل زيادة الطلب الاجتماعي وغياب تغطية بعض الشرائح من قِبَل برامج الحماية الاجتماعية الحكومية.

(١) الوطن، بسمة عبد الستار، «الوزراء» تكشف حجم مساهمة مصر في العمل الخيري بعد احتلالها المركز الثاني عالميًا، ٦ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://www.elwatannews.com/news/details/8128149

وتثير هذه الأنشطة، رغم خدمتها للوظائف الاجتماعية، تساؤلات حول حدود العمل الأهلي، واتساع الفجوة بين النشاط الخدمي والنشاط الحقوقي، وضعف دور العديد من الجمعيات في لعب دور مناصر للقضايا الحقوقية أو الديمقراطية.

٦ - مواقف المجتمع المدني المصري تجاه قضية غزة:

تُظهِر متابعة موقف المجتمع المدني من العدوان الصهيوني على قطاع غزة تضامنًا واسع النطاق من قطاعات متعددة من المجتمع المدني (أحزاب، نقابات، منظمات حقوقية وشبابية)، والتي اتخذت مواقف تضامن مع غزة خلال ٢٠٢٥م، عبر إصدار بيانات متعددة أو تنظيم فعاليات للدعم والتضامن. لكن في المقابل وثقت التقارير أن بعض الأنشطة والفعاليات واجهت ممارسات أمنية أو إجراءات قضائية، وهو ما جعل بعض الفاعلين يواجهون مخاطر أو قيودًا أثناء تعبيرهم عن موقفهم من العدوان[١]. وفيما يلي أمثلة لمواقف التضامن التي صدرت عن المجتمع المدني:

أ – المواقف والبيانات الصادرة عن الأحزاب السياسية: أعادت أحزاب موالية ومُقرَّبة من السلطة التأكيد على دعم الموقف الرسمي المصري الرافض لتهجير سكان غزة، وشاركت في فعاليات تضامنية محلية لهذا الغرض، مثل المشاركة في مظاهرات أو إصدار بيانات تندد بالتهجير أو تقف تضامنيًّا مع أهل غزة. كما أصدرت أحزاب معارضة وحركات مدنية بيانات رفض للتصريحات التي تناولت «تهجير الفلسطينيّين» أو أي مقترحات لتغيير وضع القطاع، ونظمت ندوات وفعاليات تضامن مع الأسر الفلسطينية[٢].

ب – مواقف ونشاطات النقابات المهنية والعمالية: أصدرت نقابات مهنية (الصحفيّين، المحامين، المهندسين، الأطباء، الصيادلة، ... إلخ) بيانات تضامن واضحة مع غزة، ونظَّمت تجمعات أو فعاليات تعبيرية (مثل الوقفات أمام مقار النقابات أو منصات حوارية حول أثر العدوان). كما استضافت بعض النقابات متحدثين من شخصيات فلسطينية أو مختصين للحديث عن إعادة الإعمار وآثار العدوان[٣]. فقد نظمت نقابة

(١) مرصد المجتمع المدني في مصر.. فبراير ٢٠٢٥ «أحزاب، نقابات، حركة حقوق الإنسان»، مرجع سبق ذكره.
(٢) المرجع السابق.
(٣) مرصد المجتمع المدني في مصر.. أبريل ٢٠٢٥ «أحزاب ، نقابات ، حقوق الإنسان»، مرجع سبق ذكره.

المحامين – على سبيل المثال – وقفات تضامن مع غزة، وعَبَّرت عن رفض التطبيع والتهجير. وأشارت تقارير إلى «تظاهر العشرات على سلم نقابة الصحفيّين، تضامنًا مع فلسطين، ورفضًا للتهجير أو نزع سلاح المقاومة[١].

أما نقابة المهندسين فقد قالت على لسان نقيبها، طارق النبراوي، إن «غزة طالما كانت رمزًا للصمود والمقاومة، وتتعرض منذ عقود لعدوان وحصار غاشم من الاحتلال الصهيوني، في انتهاك صارخ لكل القوانين والمواثيق الدولية»[٢]. كما «نظَّمت النقابة ندوة تحت عنوان: «إعادة إعمار غزة.. دور الهندسة والمهندسين»، لمناقشة مجالات التخطيط العمراني والإسكان والطاقة والبنية التحتية بالقطاع[٣].

وكذلك شاركت النقابات العمالية أو أبدت تضامنًا مع المجتمع الفلسطيني، بالتوازي مع مواصلة مطالبها الاقتصادية والاجتماعية محليًّا، فقد «أعلن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، في بيان رسمي، عن دعمه الكامل وتأييده التام للبيان الصادر عن وزارة الخارجية المصرية بشأن تنظيم زيارات الوفود الأجنبية والمحلية إلى المنطقة الحدودية المحاذية لقطاع غزة»[٤].

ت – مواقف منظمات حقوق الإنسان والجمعيات المدنية: في الوقت الذي شهدت فيه مصر العديد من الفعاليات المتضامنة مع القضية الفلسطينية والمنَدِّدة بالعدوان الصهيوني على غزة، وثقت منظمات حقوقية ومدنية حالات التضييق على المشاركين في هذه الفعاليات بما في ذلك الاعتقالات التي جَرَت أحيانًا على خلفية المشاركة، وكذلك حالات تجديد الحبس لمعتقلين على ذمة قضايا تتقاطع مع التضامن، وأصدرت هذه المنظمات بيانات متكررة تدعو فيها إلى حماية حرية التعبير والتجمع بشأن القضية الفلسطينية مع متابعة الحالات سواء لمواطنين أو ناشطين مقبوض عليهم بسبب المظاهرات أو بيانات التضامن.

(١) مرصد المجتمع المدني في مصر.. أبريل ٢٠٢٥ «أحزاب ، مرجع سبق ذكره.

(٢) مرصد المجتمع المدني في مصر.. فبراير ٢٠٢٥ «أحزاب ، نقابات ، حركة حقوق الإنسان»، مرجع سبق ذكره.

(٣) مرصد المجتمع المدني في مصر.. يونيو ٢٠٢٥ «أحزاب ، نقابات ، حركة حقوق الإنسان»، مرجع سبق ذكره.

(٤) دفاتر مصرية، مرصد المجتمع المدني في مصر.. يونيو ٢٠٢٥ «أحزاب ، نقابات ، حركة حقوق الإنسان»، ٣ يوليو ٢٠٢٥م، https://dfatermasr.net/?p=1795

كما شاركت بعض المنظمات والمبادرات الحقوقية في تنظيم فعاليات تضامن أو ندوات حقوقية حول الآثار الإنسانية للعدوان على أهل غزة[١]. وقد أشارت تقارير إلى أنه «في ١٢ يونيو، أدانت مؤسسات وشخصيات حقوقية قيام السلطات المصرية باحتجاز وترحيل عشرات النشطاء المشاركين في «المسيرة العالمية إلى غزة»، من مختلف أنحاء العالم»[٢].

ث – الفعاليات الاحتجاجية بين التضامن الشعبي/المهني ورَدِّ الفعل الأمني: شهد عام ٢٠٢٥م وقفات ومظاهرات تضامنية (بعضها أمام مقر الأمم المتحدة بالقاهرة، والبعض الآخر أمام نقابات مهنية) شارك فيها مواطنون، ومحامون، وصحفيون ومجموعات شبابية. وقد وَثَّق العديد من التقارير وقوع حالات ضبط أو اعتقال مؤقتة في بعض الوقفات، وإطلاق سراح بعد دفع كفالات في حالات أخرى[٣]. وقد أشارت تقارير إلى حالات استدعاء أو تضييق من جانب الأمن على ناشطين بسبب تعاطفهم أو نشاطاتهم التضامنية مع غزة[٤].

ج – القضايا البارزة التي تابعتها جهات المجتمع المدني والمتعلقة بغزة: تضمَّن الحراك المدني قضايا مهمة تتعلق بالموقف من الحرب على قطاع غزة، وكان أبرزها الدعوة لرفض أي مخططات تهجير أو نقل لسكان غزة (رَدًا على تصريحات أو أفكار متداولة خلال الحرب)، وصدور بيانات مشتركة من أحزاب ونقابات تطالب السلطة والمجتمع الدولي بالتحرك لحماية المدنيّين، إلى جانب التفاعل مع قضايا سجناء الرأي المرتبطة بالتضامن مع فلسطين والتي كانت موضوع متابعة من الأحزاب والحركات والنقابات[٥].

ح – الأنشطة الإغاثية الشعبية: شهدت مصر منذ أواخر يوليو ٢٠٢٥م توسعًا ملحوظًا في حجم الأنشطة الإغاثية الموجَّهة إلى قطاع غزة، في ظِل استمرار الحصار الإسرائيلي وسياسة التجويع الممنهجة التي مورست ضد الفلسطينيّين منذ مارس من العام نفسه. وقد أدَّى السماح بدخول المساعدات عبر المعابر إلى إعادة تفعيل حملات التبرع الشعبية والمؤسسية، التي ترافقت مع دور حكومي منسق ومؤطر، بينما برز كلٌّ من الهلال الأحمر المصري وبيت

(١) مرصد المجتمع المدني في مصر.. فبراير ٢٠٢٥ «أحزاب ، نقابات ، مرجع سبق ذكره.
(٢) مرصد المجتمع المدني في مصر.. يونيو ٢٠٢٥ «أحزاب ، نقابات ، حركة حقوق الإنسان»، مرجع سبق ذكره.
(٣) مرصد المجتمع المدني في مصر.. أبريل ٢٠٢٥ «أحزاب ، نقابات ، حقوق الإنسان»، مرجع سبق ذكره.
(٤) مرصد المجتمع المدني في مصر.. فبراير ٢٠٢٥ «أحزاب ، نقابات ، حركة حقوق الإنسان»، مرجع سبق ذكره.
(٥) المرجع السابق.

الزكاة والصدقات التابع لمشيخة الأزهر بوصفهما محورين رئيسين في تنظيم تدفق المساعدات الإنسانية على الحدود.

جاءت عودة حملات التبرع بكثافة بعد فترة من التوقف، إذ انطلقت جهود الإغاثة عبر المؤسسات المخوَّلة رسميًّا بجمع الأموال وتلقي التبرعات العينية، في وقتٍ أدَّت فيه المبادرات الشعبية غير الرسمية إلى نقاش عام حول حدود المشاركة المجتمعية وقواعد العمل الخيري في أوقات الطوارئ. وعلى خلفية استمرار الإغلاق الإسرائيلي لمعبر رفح ومعابر غزة الأخرى، ورفض إدخال المساعدات إلَّا بكميات قليلة جدًا، باتت الجهود المصرية تُعَد من بين القنوات المحدودة التي تحاول مواجهة الكارثة الإنسانية المتصاعدة داخل القطاع.

وفي هذا السياق، دفع الهلال الأحمر المصري قافلته السابعة ضمن مبادرة «زاد العزة.. من مصر إلى غزة، محملة بكميات كبيرة من المستلزمات الغذائية والطبية، شملت ما يزيد على ٩٥ ألف سلة غذائية، ونحو ٩٥ طنًا من الدقيق، وآلاف الأرغفة، وأكثر من أربعة أطنان من المواد الطبية. وكانت أولى هذه القوافل قد انطلقت في ٢٧ يوليو عبر معبر كرم أبو سالم، حاملة آلاف الأطنان من الإمدادات التي تنوعت بين الدقيق وألبان الأطفال والأدوية ومستلزمات العناية الشخصية، إلى جانب سيارات للوقود. وقد مثلت هذه القوافل نموذجًا لجهد منظم يجمع بين الدعم الرسمي والعمل الأهلي المرخَّص.

وتوازى هذا الدور مع نشاط مُتسِع لبيت الزكاة والصدقات المصري، إذ أطلق البيت في الخامس من أغسطس قافلته الإغاثية الحادية عشرة التي اشتملت على أكثر من ألف خيمة مجهزة، وآلاف الأطنان من الغذاء والمياه والمواد الطبية والمعيشية، إضافة إلى ألبان الأطفال والحفاضات والأدوية. ويتمتع البيت بقبول شعبي واسع، ما جعل قوافله من أكثر المبادرات حضورًا في المشهد الإغاثي خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٢٥م.

كما شاركت مؤسسات كبرى في العمل الخيري المحلي في دعم غزة ضمن تحالفات منسقة، حيث أعلنت جمعية «الباقيات الصالحات» وصول شاحنات مساعداتها ضمن قافلة للتحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي. هذا التحالف كشف عن إطلاق قافلته الحادية عشرة بمشاركة ٢٠٠ شاحنة محملة بنحو أربعة آلاف طن من المواد الغذائية، جَرَى تجهيزها عبر ١٣ مؤسسة من مختلف المحافظات.

وعلى المستوى الشعبي المؤسسي، جهزت «جمعية الأورمان» قافلة إغاثية ضمن حملة «أنقذوا غزة»، بينما أعلن بنك الطعام المصري بدء تجهيز قافلة إغاثية، داعيًا المواطنين للمشاركة في توفير المواد الغذائية المطلوبة.

وتواصلت أيضًا حملات جمع التبرعات الرسمية، حيث أطلقت شركة «فودافون مصر» مبادرة لمضاعفة قيمة التبرعات المقدمة من العملاء لصالح جهود الهلال الأحمر المصري، بالتزامن مع مشاركة موظفيها في عمليات التجهيز والتعبئة. وفي الاتجاه نفسه، أطلق بنك الشفاء المصري حملة لتوفير الأدوية والمستلزمات الصحية، بينما دشنت «جمعية رسالة» حملة عبر تطبيقاتها الرقمية وخدمات التحويل البنكي لدعم قافلة طبية جديدة. ومن جانبها، أعلنت «مؤسسة مصر الخير» حملة «ساند أهل غزة» لتوفير التجهيزات الإغاثية، في حين خصصت مؤسسة الأورمان سهم تبرع بقيمة ٤٠٠ جنيه لدعم جهودها هناك. كما تَبنَّت لجنة العطاء التابعة لنقابة الأطباء استقبال التبرعات العينية والمادية الموجَّهة للمساعدات الطبية داخل غزة.

وفي موازاة الجهود الرسمية والمؤسسية، ظهرت أنماط مبتكرة من المشاركة الشعبية، أثارت نقاشًا عامًا واسعًا، تمثلت في محاولات أفراد لإرسال مواد غذائية إلى غزة عبر البحر، عبر إلقاء زجاجات محكمة الإغلاق تحوي حبوبًا وطعامًا أملًا في وصولها إلى الشواطئ. وقد اعتبر بعض الباحثين هذه الأنشطة شكلًا من أشكال المقاومة المدنية السلمية الرافضة لحالة التأخر في تدفق المساعدات، ورمزًا للتضامن الشعبي المصري في مواجهة التجويع والحصار.

إلى جانب ذلك، سَعَت الحملة الشعبية المصرية للتضامن مع الشعب الفلسطيني إلى تنظيم قوافل إنسانية تطالب بالسماح لها بمرافقة المساعدات إلى معبر رفح. وقد أشارت شخصيات عامة مشاركة في الحملة إلى رغبتهم في إدارة قوافل شعبية تتحمل مسؤولية نقل الإغاثة مباشرة إلى الفلسطينيّين، معتبرين أن استمرار الحصار يتطلب ضغوطًا شعبية مستمرة لمقاومة عمليات التجويع ومَنْع التهجير.

جاءت هذه التحركات في ظِل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، التي خلَّفت مئات الآلاف من الشهداء والجرحى والمفقودين والنازحين، وجَعَلت من المساعدات الإنسانية مسارًا حيويًّا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من حياة المدنيّين في ظِل مجاعة متفاقمة.

رابعًا: القيود والتحديات التي واجهت الحراك المدني

١ - اتهامات الفساد الانتخابي والمال السياسي:

شهدت الانتخابات البرلمانية في ٢٠٢٥م جدلًا كبيرًا حول «المال السياسي» ومحاولات شراء الأصوات، ما أثار تساؤلات حول نزاهة فرص الأحزاب، وغياب تكافؤ الفرص بين أحزاب مؤيدة للسلطة ومعارِضة لها، مما يضع قيودًا على الفضاء السياسي المفتوح، ويُقلِّل من المصداقية السياسية لبعض الأحزاب(١).

٢ - قمع حرية التعبير وحقوق الإنسان:

أدانت منظمات حقوق الإنسان استمرار حملات الاعتقال، التضييق على المدافعين عن الحقوق، وصانعي المحتوى(٢). فقد تعرَّضت بعض المنظمات الحقوقية والنقابية لمضايقات قانونية، مثل تجديد حبس ناشطين، ومحاكمات، وقضايا تتعلق بـ»أمن الدولة» أو تُهَم سياسية، ما يُصعِّب عملهم ويَضَع الكثير منهم تحت ضغط(٣)، وذلك في ظِل ضعف إطار حماية الحقوق المدنية مع استمرار حالات الاحتجاز التعسفي، وتأخير المحاكمات، وعدم ضمان حرية التعبير، ما ينعكس على قدرة الجمعيات والنقابات على ممارسة دور مستقل(٤).

٣ - الضغوط الاجتماعية والسياسية على النقابات العمالية:

على الساحة العمالية، ورغم الإضرابات والمطالبات، واجهت النقابات ضغوطًا (اقتصادية، وإدارية، وقانونية) تجعل تحقيق مطالب العمال أمرًا صعبًا، خصوصًا في بيئة اقتصادية مضطربة(٥). وبشكل عام، أظهرت احتجاجات العُمَّال، وخفض الحقوق، وأزمات الأجور أو الحقوق النقابية هشاشة قدرات النقابات في مواجهة السياسات الرسمية أو الاقتصادية، مما يُقلِّل من فاعلية التنظيم النقابي كجزءٍ من المجتمع المدني(٦).

---

(١) مرصد المجتمع المدني في مصر، شهر نوفمبر ٢٠٢٥ «أحزاب ، نقابات ، حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

(٢) المصدر السابق.

(٣) مرصد المجتمع المدني في مصر.. فبراير ٢٠٢٥ «أحزاب ، نقابات ، حركة حقوق الإنسان»، ، مرجع سبق ذكره.

(٤) مرصد المجتمع المدني في مصر.. أبريل ٢٠٢٥ «أحزاب ، نقابات ، حقوق الإنسان»، ، مرجع سبق ذكره.

(٥) مرصد المجتمع المدني في مصر.. فبراير ٢٠٢٥ «أحزاب ، نقابات ، حركة حقوق الإنسان»، ، مرجع سبق ذكره.

(٦) مرصد المجتمع المدني في مصر، شهر نوفمبر ٢٠٢٥ «أحزاب ، نقابات ، حقوق الإنسان، ، مرجع سبق ذكره.

خامسًا. رؤية حول مستقبل المجتمع المدني المصري

يَرتبط مستقبل المجتمع المدني المصري بقدرته على استعادة «المجال العام» كفضاءٍ للحوار العقلاني الحر، متجاوزًا حالة التضييق الرقمي والملاحقات القضائية التي استهدفت صنَّاع المحتوى في الآونة الأخيرة. إن هذا التحوُّل يتطلب الانتقال من الرؤية التي تعتبر المنظمات المدنية مجرد «واجهة تجميلية» للسلطة إلى كونها فاعلًا حقيقيًّا يمارس المشاركة كواجب سياسي ووطني. فالمستقبل يَرهَن فاعلية هذه المؤسسات والمنظمات بمدى قدرتها على التعبير عن «جموع المواطنين» الواعين بحقوقهم، بدلًا من الاكتفاء بالهياكل الإدارية الرسمية.

يواجه المجتمع المدني تحدي «المأسسة الرسمية» التي قد تبتلعه ضمن أجهزة الدولة، كما ظهر في توجهات عام ٢٠٢٥م عبر «صندوق دعم مشروعات الجمعيات» الذي يَربط التمويل بمؤشرات أداء تخدم الرؤية الحكومية. إن استدامة هذا القطاع تعتمد على تحقيق «استقلال نسبي» جوهري، بحيث لا يَظل المجتمع المدني مجرد «ظِل للدولة» أو أداة لتنفيذ سياساتها الخدمية فقط. فبدون استقلال مالي وإداري حقيقي، يُخشَى أن تتحول المنظمات إلى «أجهزة بيروقراطية» تابعة للسلطة، وتفقد قدرتها التفسيرية ومفعولها النقدي.

على الرغم من تصدر مصر مراتب متقدمة في «مؤشر العطاء» وامتلاكها آلاف الجمعيات العاملة في مجالات إغاثية، إلَّا أن المستقبل يتطلب إعادة التوازن بين الدور الخدمي والدور الحقوقي. فالمجتمع المدني السليم لا يكتفي بسد فجوات العجز الحكومي في الصحة والتعليم، بل يجب أن يكون «قاطرة للتحول الديمقراطي» عبر مراقبة كافة البنى الاجتماعية، بما في ذلك مؤسسة الدولة ذاتها. إن غياب الوظيفة «الدفاعية» يجعل من المفهوم مجرد هيكل شكلي يفتقر للقدرة على تمهيد الطريق لديمقراطية مستقرة.

يمثل إصلاح الإطار القانوني والتشريعي حجر الزاوية في المشهد القادم، خاصَّة في ظِل الانتقادات الدولية لقانون الجمعيات وتدخلات الأجهزة الأمنية في تسجيل المنظمات وتشكيل مجالس إداراتها. إن خلق «بيئة تمكينية» يتطلب تشريعات تضمن حرية التنظيم دون عوائق إدارية أو رقابة صارمة على التمويل تُقيّد حركة المؤسسات. فالمستقبل يقتضي الانتقال من نظام «المَنْح والمَنْع» إلى إطار قانوني يوفر مساحة حركة حرة تعزز هيبة الدولة وشرعيتها بدلًا من إضعافها.

يَرتكِز نجاح المجتمع المدني مستقبلًا على «التركيب» بين ثلاثة أبعاد: الحياة الترابطية، والمجال العام، والمجتمع الصالح[١]. هذا يَعني أن الزخم الذي شهدته النقابات المهنية في عام ٢٠٢٥م، كنقابتي الصحفيّين والمحامين، يجب أن يَصبُّ في مصلحة بناء «أمة مواطنة» تجمع الحقوق بالانتماء الواعي. فالتعددية النقابية والحزبية ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لصقل مهارات المواطنين في التفاوض والحوار السلمي لتحقيق العدالة والخير العام.

سيكون الفضاء الرقمي والشبكات الدولية هما الساحة الكبرى للتمكين في المستقبل، مما يستدعي حماية «الحقوق الرقمية» ضد أي استراتيجيات لتقييد الفضاء المدني. كما أن تزايد التضامن الشعبي مع القضايا الإقليمية، مثل غزة والسودان، يمنح المجتمع المدني المصري فرصة للانخراط في «المجتمع المدني العالمي». إن هذا التواصل العابر للحدود يمنح الفاعلين المحليّين خبرات في المناصرة والضغط، مما يقوي من شرعيتهم وقدرتهم على التأثير في السياسات العامة.

كما يرتهن مستقبل المجتمع المدني بمدى قدرة المنظمات على تحقيق «الديمقراطية الداخلية» والشفافية المطلقة في إدارتها. يجب التخلص من الأنماط التقليدية التي تغلب فيها النزعات «العشائرية والقبلية» على مفهوم المواطنة الحديثة. إن بناء وَعْي شعبي وثقافة مدنية تقوم على التسامح وقبول الآخر وإدارة الخلاف بالوسائل السلمية هو الضمانة الوحيدة لمَنْع تحول المنظمات إلى مجرد أدوات لتنفيذ أجندات فئوية ضيقة.

في المحصلة، يُرسَم مستقبل المجتمع المدني المصري بأحد سيناريوهين رئيسين: الأول هو استمرار مسار الاحتواء المؤسسي، حيث يتحول المجتمع المدني إلى ذراع تنموية مكملة للدولة مع تراجع دوره الحقوقي والسياسي؛ والثاني يتمثل في إمكانية تجدد مشروط، يعتمد على تراكم خبرات الفاعلين المدنيّين، وضغوط اقتصادية واجتماعية داخلية، وتغيرات في البيئة الإقليمية والدولية قد تفرض إعادة فتح المجال العام جزئيًّا. غير أن تحقق هذا السيناريو الأخير يَظل مرهونًا بإصلاحات تشريعية حقيقية، وضمانات لاستقلال العمل الأهلي، لم تتوفر ملامحها بعد.

(١) مايكل إدواردز، المجتمع المدني: النظرية والممارسة، ترجمة عبد الرحمن عبد القادر شاهين، ط١، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥م.

خاتمة

شهد عام ٢٠٢٥م بعض محاولات «مأسسة» المجتمع المدني عبر مؤسسات رسمية، مثل صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وهو تطور مهم، لكنه لا يَعني بالضرورة تحررًا أو انفراجة في الحريات السياسية أو الحقوقية.

وبشكل عام، يعكس رصد حالة المجتمع المدني في مصر خلال ٢٠٢٥م صورة مُركَّبة، فمِن جهةٍ، حملة تضييق على حرية التنظيم، وحضور محدود للمجتمع المدني في السياسة العامة، وضغوط على المنظمات والنقابات؛ ومن جهةٍ أخرى، استمرار نشاطات حزبية، ونقابية، وحقوقية ما يَعني أن المجتمع المدني لم يُمحَ كليًّا، لكن عمله يَخضع لتوازنٍ هشٍّ بين الرغبة في الفعل المدني وضغوط القمع والتقييد من جانب أجهزة الدولة.

فرغم التحديات والعراقيل التي تواجه الحراك المدني في مصر، يكشف ما سبق عن أنه ما زالت هناك شبكات من الأحزاب، والنقابات، والمنظمات الحقوقية التي تسعى للعمل العام، والتي تحقق حضورًا ولو محدودًا في الميدان السياسي والاجتماعي.

لكن البيئة التنظيمية والسياسية تضع قيودًا منهجية وقانونية تجعل من الصعب على هذه الكيانات أن تعمل بحرية أو تؤسس لنشاط طويل المدى في ظِل قمع حرية التعبير، والاتهامات الأخلاقية، والضغوط الاقتصادية، وضعف استقلال القرار داخل الجمعيات والنقابات.

كما أن استمرار نشاط الهيئات النقابية والمهنية يدل على أن المجتمع المدني لم ينطفئ؛ فهناك رغبة في التنظيم المهني، والحقوقي، والعمل الاجتماعي، وهو ما يوفر أرضية للحراك، ويؤكد أنه رغم التحديات، تبقى النقابات العمالية والمهنية إحدى أدوات التنظيم الاجتماعي، وإن كانت هشاشتها تجعل مطالب العمال والموظفين في خطر مستمر، خاصَّة في سياق التغييرات الاقتصادية أو تشريعات العمل.

بالتوازي مع ذلك حاولت بعض مؤسسات المجتمع المدني تغيير القوانين أو التأثير عليها (قانون العمل، وحقوق العمال، وحقوق الإنسان)، ما يُبيّن وجود جهد للمساءلة والإصلاح مهما كانت الصعوبات داخل النظام القائم.

يضاف إلى ذلك التنوع في الفاعلين من أحزاب، ونقابات، ومنظمات مدنية، ما يُمثِّل تعددًا في أشكال العمل المدني، ويزيد من فرص التخصص والتعاون، بالإضافة إلى توثيق ومتابعة القضايا الحقوقية من اعتقالات، وأوضاع اجتماعية، وحقوق عمالية، من قِبل منظمات مستقلة تمنح – رغم القيود – مساحة للتوثيق والنقد، وهو أمر جوهري لأي حراك مدني طويل الأمد.

وبالمجمل، يَبقى المجتمع المدني – حتى لو كان في حالة ضعف – فضاءً محتملًا لمساءلة الدولة، وللدفاع عن الحقوق، وللتعبير عن المطالب الاجتماعية والسياسية. وفي هذا المشهد لا تزال الأحزاب والنقابات كمكونات من المجتمع المدني التنظيمي الفاعل الأكثر وضوحًا على السطح، لكنها تعمل غالبًا ضمن أفق محدود (خدمات، انتخابات، نشاط محلي) وليس كمنابر للنقاش الحر أو الضغط على الدولة، كما يبدو الفضاء الحقوقي/الحقوقي–السياسي المستقل ضعيفًا، مما يشير إلى استمرار حالة الخوف، والتقييد، أو الإحجام عن النشاط العلني.

المعارضة المصرية في عام ٢٠٢٥م

قطب العربي
كاتب صحفي

المحتويات
مقدمة
نظرة تاريخية
الملامح العامة لمشهد المعارضة الحالي
١ – المعارضة في الداخل، ٢ – المعارضة في الخارج
تحالفات سياسية ومراجعات
تحوُّلات في معارضة الخارج
المعارضة وملف المعتقلين السياسيّين
الانتخابات البرلمانية.. انكشاف وانقسام
الأزمات الاقتصادية.. تأثير محدود للمعارضة
موقف المعارضة من التشريعات الجديدة
المعارضة المصرية والقضايا الخارجية
العلاقات البينيَّة بين المعارضة
العلاقة بين المعارضة والنظام الحاكم
التحديات، الفرص وآفاق المستقبل
١ – التحديات أمام المعارضة، ٢ – الفرص أمام المعارضة، ٣ – توقعات مستقبلية

المعارضة المصرية في عام ٢٠٢٥م

مقدمة

رغم التضييق الكبير على العمل الحزبي والمنافسات الانتخابية طيلة العقد الماضي، إلَّا أن العام ٢٠٢٥م كان بمثابة فرصة جديدة للمعارضة المصرية، خصوصًا في الداخل، للخروج من قمقمها الذي حَبَست نفسَها فيه، أو حبسها النظام فيه طيلة ذاك العقد، حيث شهد العام العديد من المحطات المهمة المناسبة لإعادة تنشيط المعارضة، مثل الانتخابات البرلمانية التي جَرَت في الربع الأخير للعام، بدءًا من شهر أغسطس ٢٠٢٥م (انتخابات مجلس الشيوخ) وحتى نهاية العام، بل وحتى مطلع العام الجديد (انتخابات مجلس النواب)، وما سبقها من استعدادات منذ مطلع العام، وظهور تحالفات سياسية وحزبية جديدة استعدادًا لها، وقبل ذلك العديد من المعارك حول عدة قوانين جماهيرية، وكذا استفحال الأزمة الاقتصادية وتداعياتها، ومراجعات صندوق النقد، والمراجعة الدورية للملف الحقوقي المصري في الأمم المتحدة، وأيضًا بعض القضايا الخارجية المنعكسة على الوضع الداخلي، مثل تطورات حرب غزة، وافتتاح إثيوبيا رسميًّا لسَد النهضة دون اتفاق مع مصر.

شهد العام حراكًا ضعيفًا ولكن متناميًا للمعارضة، مع ظهور قوى معارضة جديدة، سواءً في الداخل (تيار الأمل)، أو في الخارج (صعود حركة ميدان – ظهور تيَّار جيلZ). إلَّا أن المعارضة الداخلية لم تغتنم الفرص المتاحة بشكل مناسب، حيث تصاعدت خلافاتها خلال العام، ولم تتمكن من تشكيل تحالف انتخابي تخوض به انتخابات البرلمان التي خرجت منها بمقاعد هزيلة، أو تؤثر به على السلطة في ملف التشريعات الجديدة، أو حلحلة ملف المعتقلين، أو الأزمة الاقتصادية.

كما أن المعارضة الخارجية – رغم ظهور الحراك الشبابي الجديد – لا تزال في حالة تشرذم، ولم تستطع حتى الآن بناء مظلة وطنية جامعة تساعدها في إحداث التغيير السياسي المطلوب، وظلت الانقسامات قائمة في أكبر فصائلها (جماعة الإخوان المسلمين).

تقييم حالة المعارضة المصرية خلال العام المنصرم يقتضي معرفة تفاصيل خريطة المعارضة بأحزابها وحركاتها ومنظماتها وشخصياتها في الداخل والخارج، وما شهدته هذه الخريطة من

تغيُّرات خلال العام المنصرم، وتفاعلها مع الأحداث والقضايا الكبرى الداخلية والخارجية، وما هي العلاقة التي تربط قوى المعارضة ببعضها، أو تربطها بالنظام الحاكم، وما هي التحديات التي واجهتها، وكيف تعاملت معها، والفرص التي أتيحت لها، ومَدى الاستفادة منها، وبالضرورة نظرة مستقبلية لها.

نظرة تاريخية

عرفت مصر المعارضة السياسية المنظمة منذ بداية تأسيس الأحزاب مطلع القرن العشرين، وعاشت هذه الأحزاب عصرًا ذهبيًّا بعد ثورة ١٩١٩م مع تداول السلطة بينها. واستمر هذا الوضع حتى يوليو ١٩٥٢م؛ حيث تمَّ إلغاء الحياة الحزبية، وتحولت البلاد إلى نظام الحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكي). وفي النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين، بدأت تجربة حزبية جديدة أنتجت عدة أحزاب معارضة بجوار حزب السلطة (حزب مصر العربي الاشتراكي)، والذي تحوَّل إلى «الحزب الوطني الديمقراطي» حتى قيام ثورة يناير ٢٠١١م.

فتحت الثورة الباب مجددًا لممارسة سياسية حرة، نشطت خلالها الأحزاب والحركات السياسية، وتنافست بكل حرية على مقاعد البرلمان، بل تنافست على رئاسة الدولة، وصولًا إلى انقلاب الثالث من يوليو ٢٠١٣م، الذي شلَّ الحياة الحزبية، وقمع المعارضة الحقيقية، واعتقل رموزها وكوادرها، وأبقى على معارضة هامشية ديكورية لا تمثل أيَّ خطر حقيقي عليه.

الملامح العامة لمشهد المعارضة الحالي

المشهد الحالي للمعارضة في مصر متنوع، ما بين معارضة حزبية، تشمل أحزابًا ليبرالية ويسارية وإسلامية، ومعارضة غير حزبية، تشمل حركات سياسية مختلفة، وائتلافات واتحادات سياسية، ونقابات مهنية وعمالية، ومؤسسات وجمعيات حقوقية، ومجموعات افتراضية على شبكات التواصل الاجتماعي، وشخصيات سياسية مستقلة تنظيميًّا.

وبسبب الأزمة السياسية التي تعيشها مصر منذ انقلاب الثالث من يوليو ٢٠١٣م، توزعت المعارضة المصرية بين الداخل والخارج.

١ - المعارضة في الداخل:

القوة الرئيسة للمعارضة الحزبية في الداخل المصري (بخلاف المعارضة غير الحزبية التي أشرنا إليها سابقًا) هي من الأحزاب، والحركات السياسية، وتضم ١٠٤ حزبًا مسجلًا، بخلاف الحركات غير المسجلة، التي لا يَعرف الناس منها إلَّا القليل جدًّا، وهو ما دَفع الباحث المتخصص في الملف الحزبي، وعضو مجلس أمناء الحوار الوطني، الدكتور عمرو هاشم ربيع للتساؤل: «لماذا كل هذا الكم الكبير من الأحزاب، لا سيما وأن الشاهد وباعتراف العديد من القيادات الحزبية، أن النظام الحزبي في مصر مُهترأ، ويَتسِم بالعبث؛ بسبب كثرة الأحزاب الكرتونية، وهزالة البنى التنظيمية، والفساد المالي الكبير؟!!»[(١)].

تتنوع المعارضة السياسية بين أحزاب، وحركات ليبرالية ويسارية، وناصرية، وحتى إسلامية. ومن أبرز الأحزاب المعارضة الليبرالية أحزاب الوفد، والإصلاح والتنمية، والدستور، والمحافظين، والحرية، والمؤتمر، والمصريين الأحرار. ومن أبرز الأحزاب اليسارية حزب التجمع، والتحالف الشعبي، والكرامة، والناصري، والحزب الاشتراكي. ومن أبرز الأحزاب الإسلامية القائمة حتى الآن حزب النور، وحزب الوسط. ولا تزال بعض الأحزاب ذات الخلفيات السلفية محتفظة برخصتها القانونية، مثل الأصالة، والفضيلة، والإصلاح، لكن قادتها غادروا مصر بعد ٢٠١٣م.

منذ العام ٢٠١٧م، تأسست الحركة المدنية المصرية لتكون مظلة معارضة، وجاء تأسيسها بعد انتهاء شهر العسل بين القوى المدنية (الليبرالية واليسارية) ونظام ٣ يوليو على خلفية تسليم جزيرتي تيران وصنافير للسعودية رغم حكم القضاء النهائي بتبعيتها لمصر.

ضمَّت الحركة ١٢ حزبًا، وهي الدستور، والمحافظين، والكرامة، والناصري، والعدل، والديمقراطي الاجتماعي، والإصلاح والتنمية، والاشتراكي المصري، والتحالف الشعبي، والوفاق، والعيش والحرية، وعددًا كبيرًا من الرموز السياسية المدنية، سواء كانوا منتمين لأحزاب الحركة أو مستقلين. وقد رفضت الحركة ضمَّ بعض الحركات ذات السقف المعارض الأعلى، ومنها حركة ٦ أبريل، وحركة الاشتراكيّين الثوريّين، كما رفضت ضمَّ الأحزاب ذات الخلفية الإسلامية، مقتصرةً على الوجه المدني العلماني فقط.

(١) عمرو هاشم ربيع، «الأحزاب المصرية... كيف تخرج وتُخرجها السلطة من شرنقة الضياع؟»، مصر ٣٦٠، ٧ سبتمبر ٢٠٢٥م.

ظلت الحركة تمثل الواجهة الرئيسة للمعارضة في الداخل، وإلى جانبها أحزاب أخرى تعتبر نفسها معارضة، ولكن بدرجات أقل، مثل الوفد، والتجمع. ويُضاف إلى ذلك معارضة متنامية من بعض النقابات المهنية، وخاصَّة نقابات الصحفيّين والمهندسين والأطباء والمهندسين، وبالذات في القضايا المرتبطة بالمهنيّين، وإن كانت نقابة الصحفيّين تختلف عن الجميع، كونها لا تقتصر على قضايا الحريات الصحفية، بل تهتم بالحريات عمومًا. كما أنها سَمَحت لمجموعات شبابية معارضة راديكالية بتنظيم وقفات ومظاهرات على سلالمها بعد منع المظاهرات في الميادين العامة.

٢ - المعارضة في الخارج:

تمثلت المعارضة المصرية في الخارج أساسًا في القوى التي رفضت الانقلاب ابتداءً، والتي يَغلب عليها القوى الإسلامية، وفي القلب منها جماعة الإخوان المسلمين، وبعض الشخصيات الأخرى الليبرالية واليسارية، والتي تزايدت أعدادها مع الوقت.

وقد تكررت محاولات تجميع هذه القوى في الخارج تحت مظلة واحدة، وكلها تجارب متعثرة، ومع ذلك هناك بعض الكيانات والمجموعات المعارضة في الخارج رغم ضعف فعاليتها، مثل اتحاد القوى الوطنية (شِبه المجمد)، والمجلس الثوري، ومجموعة تكنوقراط مصر، والتي يَغلب عليها الطابع الليبرالي، ومجموعة ثورة المفاصل، وحركة ميدان، ومجموعات شبابية متفرقة. ويُضاف إلى هذه المكونات السياسية للمعارضة في الخارج أيضًا عدد من المنظمات الحقوقية المصرية التي خرجت من مصر، أو التي تأسَّست في عواصم غربية، وكان لها دور مهم في رصد وفضح الانتهاكات الحقوقية وتعقبها في المحافل الدولية، وخلقت بحراكها أزمات كبرى للنظام المصري. كما لا يفوتنا التنويه إلى دور المنابر الإعلامية المعارضة في الخارج.

تحالفات سياسية ومراجعات

رغم بقاء الحركة المدنية الديمقراطية كمظلة جامعة شكليًّا لعدد من الأحزاب والشخصيات الليبرالية واليسارية في الداخل، إلَّا أن الحركة دخلت مرحلة التجميد، بل والتشقق فعليًّا، بعد أن فشلت في تقديم نفسها كممثل للمعارضة المدنية في الداخل، أو في إقناع أعضائها بالتوافق على موقف موحد تجاه الانتخابات. وأحدثت الانتخابات البرلمانية صدعًا أكبر في

الحركة التي قررت نقل اجتماعاتها قبل نهاية العام من مقر حزب المحافظين إلى مقر الحزب الاشتراكي، مع اختيار رئيس الحزب، أحمد بهاء الدين شعبان، رئيسًا جديدًا للحركة، خلفًا لأكمل قرطام، بسبب الاعتراض على تعاون نجل رئيس حزب المحافظين ورئيس الحركة المدنية (إسلام أكمل قرطام) مع الأجهزة الأمنية ليفوز في دائرته الانتخابية.

وشهد العام ٢٠٢٥م ولادة عدة تشكيلات جديدة من رحم الحركة نفسها، مثل تحالف «الحيز المتاح» (العدل والمصري الديمقراطي، والإصلاح والتنمية)، وتحالف ليبرالي باسم «الطريق الحر» (الدستور والمحافظين)، وتحالف يساري باسم «الجبهة الشعبية» (حق الناس) ويَضم أحزاب الكرامة، والتحالف الشعبي، والاشتراكي، والوفاق القومي، والشيوعي المصري، والعيش والحرية، والجبهة الديمقراطية، والأمل، والأحزاب الأربعة الأخيرة تحت التأسيس. وكذا حركة الاشتراكيّين الثوريّين. كما شكَّلت ٦ أحزاب صغيرة لفظتها القائمة الوطنية تحالفًا باسم «التحالف الوطني»، وهي أحزاب هزيلة جدًّا، ولا يمكن إسباغ لون مُعيَّن عليها.

هذا التفتت للحركة المدنية يَعود في جزء منه إلى تدخلات الأجهزة الأمنية التي سَعَت لتفتيت الحركة منذ إنشائها، بل أطلقت عليها بعض البلطجية لتخريب حفل إفطار رمضاني لها، والاعتداء بدنيًّا على مَن شاركوا فيه عام ٢٠١٨م، أي بعد عام واحد من تأسيس الحركة، وتدعي قيادات الحركة أن الأجهزة الأمنية استقطبت ثلاثة أحزاب منها إلى تحالف السلطة، ممثلًا في «القائمة الوطنية» عام ٢٠٢٠م، الذي قاده حزب «مستقبل وطن»، ومنحها مجتمعة ١٨ مقعدًا فقط[١].

يمكن النظر إلى هذه التحالفات بطريقة إيجابية إذا نجحت فعلًا في بلورة تحالفات سياسية متماسكة وليس فقط مجرد تحالفات انتخابية هَشَّة ومؤقتة؛ فتطوير الحياة السياسية في مصر يَقتضي فرزًا سياسيًّا حقيقيًّا أمام المواطن؛ حتى لا يَختلط الحابل بالنابل، كما حدث طيلة الفترة التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، حيث لم تكن الفروق أمام المواطن واضحة بين الأحزاب اليسارية والليبرالية، وكان للمواطن العذر فعلًا حين يَرى شيوعيًّا يرأس حزبًا ليبراليًّا، أو العكس. يَدعي بعض مسؤولي التحالفات الجديدة، خاصَّة التحالف الليبرالي (الطريق الحر) أن هذا هو الهدف، وقد حاول هذا التيَّار تنظيم نفسه من قبل، بمبادرة من السياسي والناشط

(١) العربي الجديد، ١٥ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://2u.pw/afwUkz

الحقوقي هشام قاسم، تحت مظلة التيَّار الحر، لكن المحاولة وُئِدت في مهدها عقب حبس قاسم في قضية سب وزير القوى العاملة السابق كمال أبو عيطة. كما أن القوى اليسارية شكَّلت تحالفها الجديد (حق الناس)، لكنه رغم ضمه لـ٨ كيانات إلَّا أنه لم يُختبر اختبارًا حقيقيًّا بعد، وإن كان متوقعًا حدوث انقسام جديد داخله بين الأحزاب الناصرية والأحزاب اليسارية.

على المستوى الداخلي أيضًا، شهد العام المنقضي محاولة متعثرة لتيَّار الأمل الذي يقوده البرلماني السابق أحمد طنطاوي لتأسيس حزب سياسي، غير أنه واجه صعوبات في الحصول على التوكيلات القانونية اللازمة، ومع ذلك واصل الحزب حضوره في إطار (حزب تحت التأسيس)، وشارك في انتخابات مجلس النواب، وإنْ تعرَّض أمينه العام محمد أبو الدر للحذف من سجلات الناخبين لحرمانه من الترشح. كما نجح الحزب في قيادة العديد من القوى الناصرية واليسارية لتأسيس لجنة شعبية للدفاع عن سجناء الرأي، في ١١ نوفمبر ٢٠٢٥م. وقد عقدت اللجنة العديد من الاجتماعات والندوات بحضور أسر المعتقلين، كما أصدرت العديد من البيانات التضامنية مع المعتقلين.

وفي الداخل أيضًا، شهد العام المنصرم محاولة خجولة لعودة الشباب للعمل العام، من خلال تشكيل جناح شبابي للحركة المدنية، وكذا قيادة الشباب لمبادرة أسطول الصمود المصري لتقديم الغوث الإنساني لقطاع غزة، ضمن فعاليات أسطول الصمود العالمي لكسر الحصار، لكن السلطات المصرية مَنعت هذا الأسطول من التحرُّك رغم تقدمه بطلب رسمي.

كما شهد العام ٢٠٢٥م إعلان السياسي الناصري حمدين صباحي، المرشح الرئاسي السابق ومؤسس تيَّار الكرامة، لمراجعات سياسية حول دوره السياسي خلال فترة الثورة وما بعدها، بعنوان: «نصيبي من الخطأ». وقد نشر موقع المنصة هذه المراجعات بدءًا من ٢٥ يناير ٢٠٢٥م في سبع مقالات، اعتذر فيها صباحي عن بعض أخطائه خلال فترة الثورة، ومنها الفشل في تشكيل قيادة مفوضة شعبيًّا لإدارة الدولة (ما عُرِف أيام الثورة بفكرة المجلس الرئاسي)، ثم الفشل في التوافق على مرشح رئاسي واحد يُمثل الثورة. واعترف أيضًا بخطئه في الترشح للانتخابات الرئاسية في العام ٢٠١٤م؛ لأن ذلك كان ضد ما وَصَفه بالمزاج الشعبي العام الداعم للسيسي. كما اعترف في هذه المراجعات بأن فض اعتصام رابعة والنهضة كان مجزرة هي الأوسع والأوجع، وهو ما أنكره من قبل. واعترف بخطأ تفكيك جبهة الإنقاذ بعد

انقلاب الثالث من يوليو. بدت اعتذارات صباحي في غالبها سعيًا لانتحال الأعذار لنفسه عن تلك الأخطاء، وتحميل الإخوان المسلمين المسؤولية الأكبر عن تلك الأخطاء، رغم أن عنوان مراجعاته كان «نصيبي من الأخطاء»(١).

وقد تلت مراجعات صباحي مراجعات مماثلة من جانب المرشح الرئاسي الأسبق ورئيس حزب الغد الدكتور أيمن نور، بعنوان: «بيان التاسع من مارس.. ٢٠ اعترافًا واجبًا». كان أبرزها أيضًا الفشل في تقديم بديل وطني توافقي، وعدم امتلاك خارطة طريق واضحة بعد الثورة، وسيادة الخطاب الشعبي على حساب الحلول الواقعية المطمئنة للداخل والخارج، والصراع المبكر مع الدولة العميقة، ومشاركته في الجمعية التأسيسية التي انسحب منها لاحقًا، والخطأ في توحيد صفوف المعارضة سواء في الداخل أو الخارج(٢).

تحوُّلات في معارضة الخارج

لا تزال المعارضة التقليدية هي سيّدة المشهد في الخارج، سواء ذات الوجه السياسي الواضح، مثل جماعة الإخوان المسلمين، أو مجموعة تكنوقراط مصر، أو بعض الرموز والنشطاء السياسيّين المنتمين لقوى مدنية أخرى. ولكن أداء هذه القوى التقليدية تراجع، وتفكَّكت تحالفاتها، مثل اتحاد القوى الوطنية.

وفي المقابل، ظهرت أشكال أخرى من المعارضة الجديدة، التي كان لها دور بارز في العام ٢٠٢٥م، وغلب عليها العنصر الشبابي. فبالإضافة إلى مجموعة «ثورة المفاصل» التي بدأت في العام ٢٠٢٤م تقريبًا، ظهرت بقوة مجموعة ميدان، ورغم أن تأسيسها تمَّ قبل ٣ سنوات تقريبًا، إلَّا أن الجديد هو طرحها لمشروع سياسي، تقدم نفسَها من خلاله بديلًا للسلطة الحاكمة الحالية، خلافًا لجماعة الإخوان المسلمين التي أعلنت أنها لن تصارع على السلطة، ولن تتصدر المشهد.

كما ظهرت خلال العام المنقضي حركة السفارات، بدءًا من شهر يوليو ٢٠٢٥م، بالتزامن مع حرب التجويع والإبادة في قطاع غزة، وإغلاق معبر رفح أمام قوافل المساعدات.

(١) حمدين صباحي، نصيبي من الأخطاء، موقع المنصة، لمراجعة كل الحلقات: https://manassa.news/topic-files/21874

(٢) د. أيمن نور، بيان التاسع من مارس.. ٢٠ اعترافًا واجبًا، موقع أخبار الغد، ٩ مارس ٢٠٢٥م، https://2u.pw/As9k7r

وقد بدأت تلك الحركة بإغلاق بوابة سفارة مصر في هولندا، ثم تبعها إغلاق بوابات سفارات مصرية أخرى في عدة دول، وشارك في تلك الأنشطة شباب بين العشرينات والثلاثينات.

تطورت حركة السفارات إلى حركة (Gen Z002)، على غرار الحركة الشبابية التي قادت المظاهرات في بنغلادش ثم نيبال، وتاليًا في المغرب. ودَعَت حركة (Gen Z002) الشباب للانضمام إلى تجمع لها على تطبيق (Discord) الذي سبقهم إليه الشباب المغربي، وقاد من خلاله مظاهراته ضد تردي الخدمات الصحية والتعليمية خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠٢٥م. وقد مثلت هذه الحركة الشبابية المصرية ضغطًا كبيرًا على الحكومة المصرية التي استعانت بشباب موالين لها في أوروبا لمواجهتها، لكنها في الوقت نفسه ضغطت على سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحيث تمَّ فتح المعبر لدخول العديد من شاحنات الإغاثة إلى قطاع غزة. وقد بدأت الحركة تنظيم عملها، وأصدرت وثيقتها السياسية في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٥م، واعتبرت نفسَها تيَّارًا وطنيًّا جامعًا يستمد مشروعيته من الشعب، وهدفه هو إقامة دولة القانون والكرامة والحرية[١].

تضمَّنت الوثيقة التي وَقَّع عليها – حسب موقع الحركة – ٢٠ ألف شاب٤ أقسامًا، حدد الأول منها الرؤية حول مصر التي يريدونها دولة قانون ومؤسسات، ودولة مواطنة كاملة لكل أبنائها، تقوم على اقتصاد الكفاية والكرامة. وحدد القسم الثاني منهج العمل من خلال الشورى والمؤسسية، والوضوح والمحاسبة، والحكمة والواقعية المبدئية، والالتزام بما وصفته الوثيقة بالسلمية المبدعة القائمة على الجمع بين الالتزام الأصيل بمبدأ اللاعنف، وبين استعداد مسؤول لوضع خطط دفاع مجتمعي مشروع يَمنع الاعتداء على المواطنين ويَحمي الحراك المدني من القمع المنفلت. أما القسم الثالث فقد حدد الالتزامات الوطنية مع شركاء الوطن (الأقباط)، وتجاه المرأة، وتجاه القوى الوطنية الأخرى من خلال العمل المشترك مع رفض الإقصاء والتخوين.

كما نشطت الحركة الحقوقية المصرية في الخارج خلال العام ٢٠٢٥م، وكان حضورها لافتًا في مجلس حقوق الإنسان الدولي خلال المراجعة الدورية الشاملة للملف المصري، بدءًا من ٢٨ يناير ٢٠٢٥م. وقد تقدمت العديد من المنظمات المصرية بالعديد من التوصيات التي انعكست في التوصيات الختامية التي رفعها المجلس للحكومة المصرية (٣٤٣ توصية قبلت مصر رسميًّا منها ٢٨١ توصية)[٢].

(١) انظر: https://2u.pw/rrVkLm

(٢) السفير علاء حجازى، مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة بجنيف، تصريحات للمصري اليوم، ٣ يوليو ٢٠٢٥م، https://2u.pw/L5n543

المعارضة وملف المعتقلين السياسيّين

أصبحت قضية المعتقلين شأنًا مشتركًا بين كل القوى السياسية المعارضة في الداخل والخارج، خاصَّة أنها ضمَّت قيادات ورموزًا كبرى من مختلف الاتجاهات، مثل عبد المنعم أبو الفتوح رئيس حزب مصر القوية، والمرشح الرئاسي السابق، ونائبه محمد القصَّاص، وأحمد طنطاوي رئيس حزب «تيَّار الأمل» الذي أطلق سراحه في ٢٨ مايو ٢٠٢٥م بعد قضاء عقوبة الحبس عامًا فيما عُرِف بقضية التوكيلات للترشُّح للانتخابات الرئاسية الماضية. وكذا المهندس يحيي حسين المتحدث باسم الحركة المدنية، ومحمد عادل نائب رئيس حركة ٦ أبريل، بخلاف عدد من قادة أحزاب الحرية والعدالة، والوسط، والبناء والتنمية، وقادة جماعة الإخوان المسلمين والتيَّار الإسلامي.

وبينما استغلت الأحزاب والقوى السياسية داخل مصر منصة الحوار الوطني ولجنة العفو الرئاسي والمجلس القومي لحقوق الإنسان، مركزةً مساعيها في الإفراج عن أعضائها وقادتها المحبوسين دون أن تولي اهتمامًا بغيرهم من سجناء التيَّار الإسلامي، فإن المعارضة المصرية في الخارج اعتمدت بشكل أساسي على المنظمات الحقوقية، سواء المصرية أو الدولية، وكذلك المنصات الإعلامية الداعمة لها، وعبر تنظيم حملات إعلامية وحقوقية للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين بشكل عام، مع إبراز المعتقلين الإسلاميّين بشكل خاص، خاصَّة من ذوي المحكوميات العالية، والمرضى وكبار السِّن والنساء. ورغم الوعود الكثيرة التي تعهدت بها السلطة للقوى السياسية التي شاركت في الحوار الوطني بالإفراج عن قوائم محددة من معتقليهم إلَّا أنها اقتصرت في النهاية على عدد قليل، بينما اعتقلت ضعف هذا العدد في الوقت ذاته.

وبينما سَعَت المعارضة في الخارج لتأسيس مظلة لأسر المعتقلين للحديث باسمهم، ونشرت العديد من الرسائل المسرَّبة من داخل السجون، فإن المعارضة اليسارية داخل مصر نجحت في تدشين لجنة وطنية للدفاع عن سجناء الرأي يوم ١١ نوفمبر ٢٠٢٥م، وكانت هذه اللجنة بمبادرة من النائب السابق أحمد طنطاوي رئيس حزب تيَّار الأمل (تحت التأسيس)، وشارك في التأسيس كلٌّ من الحزب الاشتراكي المصري، وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، والحزب الشيوعي المصري، وحزب الكرامة، وحزب الوفاق القومي الناصري، وحركة الاشتراكيّين الثوريّين. كما كان من بين المؤسسين العديد من الشخصيات العامة،

ومنهم الدكتور أحمد البرعي وزير العمل الأسبق، وكمال أبو عيطة وزير القوى العاملة الأسبق أيضًا، والدكتور عمرو حلمي وزير الصحة الأسبق، وأحمد النجار رئيس مجلس إدارة الأهرام الأسبق، وحمدين صباحي المرشح الرئاسي الأسبق، وحسام بهجت مدير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، والدكتور عبد الجليل مصطفى (الذي قرأ البيان التأسيسي)، وراجية عمران عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان، والدكتورة ليلى سويف، والدكتور عمَّار علي حسن، والدكتور جمال زهران، وأحمد دومة وآخرين.

الانتخابات البرلمانية.. انكشاف وانقسام

الحدث الأبرز في مصر خلال العام ٢٠٢٥م هو الانتخابات البرلمانية، والتي جَرَت بعد إقرار قانونها المعيب، والذي واجه معارضة كبيرة من المعارضة بمختلف ألوانها، إلَّا أن السلطة تمكَّنت من تمريره من خلال الأغلبية الكبيرة التي تتمتع بها الأحزاب الموالية لها في مجلس النواب، وفرضت من خلاله نظام القائمة المغلقة لنصف مقاعد البرلمان.

جَرَت انتخابات الغرفة الثانية وهي مجلس الشيوخ خلال شهر أغسطس، فيما جَرَت انتخابات مجلس النواب على مرحليتين في الفترة من السابع من نوفمبر وحتى نهاية العام (واستمرت إلى مطلع العام الجديد في بعض الدوائر) وخرجت المعارضة من هذه الانتخابات بمقاعد أقل مما حَصَلت عليه في دورتي ٢٠١٥ و٢٠٢٠م.

جَرَت الانتخابات وفق هندسة سياسية أشرف عليها جهاز الأمن الوطني، حددت نِسَب الفوز لأحزاب الموالاة وأحزاب المعارضة والأحزاب الأخرى والمستقلين، كما مَنَعت هذه الهندسة وجود أي قوائم منافسة للقائمة الوطنية حتى تفوز بالتزكية، ومَنَعت بعض المعارضين من الترشُّح لأسباب شكلية واهية، مثل النائب السابق هيثم الحريري (عدم أداء الخدمة العسكرية رغم أنه معفى منها).

مَضَت انتخابات مجلس الشيوخ في هدوء وفقًا لتلك الهندسة، لكن الوضع تغيَّر في انتخابات مجلس النواب، وهي الأكثر أهمية بحكم ما للمجلس من صلاحيات على خلاف مجلس الشيوخ. جاء هذا التغيُّر بسبب المبالغ الضخمة التي طُلِبت من المرشحين الراغبين في الترشُّح عبر القائمة الوطنية ضمانًا للفوز، وجَهَر بعضهم بالشكوى عبر منصات التواصل

الاجتماعي. كما أن الرشاوى المالية للناخبين كانت ظاهرة أمام لجان الاقتراع، وقد وثقتها وسائل التواصل الاجتماعي عبر العديد من المقاطع المصوَّرة، وهو ما دَفَع إحدى المرشحات في دائرة إمبابة للانسحاب أثناء العملية الانتخابية (فازت هذه المرشحة، وهي نشوى الديب، لاحقًا بعد إعادة الانتخابات في دائرتها).

الجديد أيضًا في هذه الانتخابات هو حدوث أزمة بين الأجهزة الأمنية بسبب الحصص المخصصة لأحزابها، حيث هيمن حزب مستقبل وطن، وشريكه الصغير حزب الشعب الجمهوري، وكلاهما تابعان لجهاز الأمن الوطني، على أغلبية المقاعد، في حين تركا حصصًا قليلة لحزب حماة وطن المعبّر عن المخابرات الحربية، وحزب الجبهة الوطنية المعبّر عن المخابرات العامة.

كما تقدم عدد كبير جدًّا من المرشحين بطعون قضائية في الانتخابات، وهو ما دفع السيسي للتدخل عبر تعليق على صفحته بموقع فيس بوك[١] لضبط المشهد الذي كان محصورًا بين متنافسين من معسكر ٣٠ يونيو فقط، والأهم لضبط التوازن بين الأجهزة الأمنية وأحزابها، وإرضاء بعض الأصوات الغاضبة الأخرى من المعسكر الداعم له. ولم يكن تدخله غضبًا من تزييف الإرادة الشعبية!.

عقب تدخل السيسي، قررت الهيئة الوطنية إعادة الانتخابات في ١٩ دائرة، كما قررت محكمة القضاء الإداري إعادتها في ٣٠ دائرة، وتغيَّرت بعدها النتائج في العديد من الدوائر عما كانت عليه قبل الإعادة، وهو ما شجع الكثيرين من القوى السياسية والرموز الوطنية الأخرى للمطالبة بإبطال الانتخابات كلها، وإصدار قانون جديد للانتخابات وفقًا للقائمة النسبية، لتجري وفقًا له انتخابات جديدة، لكن هذه المطالب لم تلق أي استجابة.

وأكد بيان لـ ١٠ منظمات حقوقية مصرية أن ما حدث هو «مسار انتخابي زائف»، يَهدِف إلى إفراغ العملية الانتخابية من شرعيتها، وأن حالة الفوضى التي شابت عملية الاقتراع، والغموض الذي اكتنف آليَّة اتخاذ القرار، وصولًا إلى التدخل المباشر والعلني من السيسي في مجريات العملية، تقدم براهين قاطعة على الطبيعة الصورية لهذه الانتخابات، وانعدام استقلالية الهيئة الوطنية للانتخابات.

(١) الصفحة الرسمية لعبد الفتاح السيسي: https://www.facebook.com/share/p/1EAmENruGy/

كما أوضحت هذه المنظمات أن رسالة السيسي لا تُشِير إلى تحوُّل نحو النزاهة أو التمثيل الديمقراطي، بل تؤكد استمرار رهن الانتخابات في مصر بمصالح سياسية مبهمة تخدم أصحاب السلطة والأجهزة الأمنية، وشبكات المنتفعين الجدد، وهو ما يُحوِّل البرلمان إلى مؤسسة شكلية كما كان الحال منذ عام ٢٠١٥م. وأشار في بيانها إلى أن هذه التدخلات الرئاسية تؤدِّي فقط إلى «إعادة توزيع المقاعد» بين الأجنحة الأمنية والموالين للسلطة، لكنها لن تُنتِج تمثيلًا ديمقراطيًّا حقيقيًّا في ظِل بيئة سياسية قُضِي فيها على المجال العام، وقُمِعت الأصوات المستقلة، ونُكِّل بالمعارضة السلمية، ما حال دون تشكيل حركات سياسية قادرة على تمثيل المصريّين[١].

كانت الآمال معلقة على حدوث حالة انفتاح سياسي جزئي من خلال هذه الانتخابات تسمح بمشاركة حقيقية وتمثيل أفضل نسبيًّا للمعارضة عما جرى في انتخابات ٢٠١٥ و٢٠٢٠م، وساهم في هذا التفاؤل جلسات الحوار الوطني التي دُعِيت بعض الشخصيات المحسوبة على المعارضة أو القريبة منها للمشاركة فيها، والتي طرحت فيها هذه الرغبة، لكن ما حدث فعليًّا هو استمرار حالة الانسداد والتضييق على المعارضة بعد رفض مطلبها الرئيس خلال جلسات الحوار باعتماد القائمة الحزبية النسبية في الانتخابات، حيث أصرت السلطة وأحزابها على استمرار تطبيق القائمة المغلقة لنصف المقاعد، التي تعني أن مَن يَفوز بنسبة ٥٠٪+١ يفوز بكل مقاعد القائمة، في حين يَخسر مَن حصل على ٤٩٪ من الأصوات كل شيء!

كانت حجة السلطة وأحزابها أن القائمة المغلقة تحل إشكالية دستورية ممثلة في وجود نسبة محددة في عضوية البرلمان للمرأة والشباب والأقباط وأصحاب الاحتياجات الخاصَّة، لكن المعارضة طرحت في جلسات الحوار الوطني حلولًا لهذه الإشكالية لم تأخذ بها السلطة.

كان واضحًا من إدارة الانتخابات إصرار النظام على تمسكه بهندسة الانتخابات ليَسمح بفوز مَن يريد، وإسقاط مَن لا يريد، خشية تأسيس بؤرة معارضة برلمانية مزعجة في برلمان يهيَّأ لمناقشة تعديلات دستورية لتمديد فترة الرئاسة للسيسي، وهذا سَمْت النظم السلطوية بشكل عام؛ ففي هذه السلطويات الحديثة لا تلغى الانتخابات، بل يُعاد تعريف

(١) العربي الجديد، منظمات حقوقية مصرية: انتخابات مجلس النواب ٢٠٢٥ مسار زائف، ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://2u.pw/E0Jvkc

وظيفتها ضمن هندسة سياسية تهدف إلى إعادة إنتاج السيطرة، وتقدم هذه الانتخابات بوصفها آليَّات ديمقراطية، لكنها تدار عمليًّا كآليَّات لضبط المجال العام واحتواء المعارضة، وتجديد شبكات الولاء للنظام الحاكم. كما تُستخدَم الانتخابات كوسيلة لقياس مستويات الامتثال الشعبي، وتوزيع الامتيازات، وإعادة تشكيل التحالفات داخل النخبة الحاكمة. والحالة المصرية تجسد هذا النموذج بوضوح، مع خصوصية تجعلها تتجاوز مجرد اختلال التوازن، فالتنافس لم يَعد يدور حول كسب ثقة الناخبين، بل حول كسب ثقة النظام وأجهزته التنظيمية والأمنية[١].

نجح النظام في تحقيق أهدافه، ومنها ضمان أغلبية برلمانية كاسحة داعمة له، كما نجح في شق صفوف المعارضة، فيما فشلت المعارضة في مسعاها القديم للتوافق على قائمة مرشحين يمثلونها في مواجهة مرشحي أحزاب الموالاة، وفشلت في تحسين تمثيلها داخل البرلمان، وكانت فكرة «الحيز المتاح» هي القشة التي قسمت ظهر المعارضة الداخلية، بين مؤيد ومعارض للفكرة؛ فقد تبنَّتها أحزاب المصري الديمقراطي الاجتماعي برئاسة فريد زهران، والإصلاح والتنمية برئاسة محمد أنور السادات، والعدل برئاسة عبد المنعم إمام، وهي الأحزاب ذاتها التي وافقت على خوض الانتخابات الرئاسية بمرشح في ٢٠٢٤م (وهو فريد زهران) في مواجهة السيسي ومرشحين آخرين، للمشاركة في استكمال الديكور الديمقراطي، في حين رفضت فكرة «الحيز المتاح» بقيَّة أحزاب الحركة المدنية التي انقسمت بدورها بين أولئك الذين قبلوا بالمشاركة الجزئية في المنافسة على المقاعد الفردية بشكل مستقل بعيدًا عن القائمة الرسمية، وأولئك الذين رفضوا المشاركة بالمرة، باعتبار أن الأمر هو مجرد حالة هزلية.

حاولت الحركة المدنية تشكيل قائمة موحدة لكنها فشلت، وبحسب تصريحات لقيادات من داخل الحركة فإن «الفشل ليس بسبب صعوبات فنية فقط تتعلق بترتيب الأسماء، أو توزيع الدوائر، بل لأن الأسئلة الكبرى حول الجدوى من المشاركة من الأساس لا تزال بلا إجابة، والقانون الانتخابي نفسه، الذي يُكرِّس هيمنة السلطة، لم يَتغيَّر، كذلك لم تُنفَّذ

(١) د. محمد سعد، من الشيوخ إلى النواب.. قراءة في هندسة السلطوية التنافسية في الانتخابات المصرية، ورقة بحثية نشرها موقع فكر تاني، ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://2u.pw/KadRU9

توصيات الحوار الوطني، ولا جَرَى أيُّ انفتاح حقيقي في المجال العام»[1]. كان هذا الفشل إيذانًا بموجة التشظي الجديدة التي أشرنا إليها من قبل.

نتيجة انتخابات مجلسي الشيوخ والنواب كشفت ضمور المعارضة حد التلاشي، إذ لم تستطع الفوز في مجلس الشيوخ بأي مقعد من المقاعد الفردية التي تنافست عليها، بما فيها حزب النور الذي كان الحزب الثاني في مجلس الشورى عام ٢٠١٢م، بينما تمكنت الأحزاب المتعلقة بأذيال السلطة، والمرشَّحة ضمن قائمتها الوطنية، من الحصول على ٢٠ مقعدًا ضمن القائمة الوطنية، بينها ١٣ مقعدًا لأحزاب «الحيز المتاح» (كانت جزءًا من الحركة المدنية وهي المصري الديمقراطي، والإصلاح والتنمية والعدل) و٤ مقاعد لحزبي الوفد والتجمع، و٣ مقاعد لأحزاب المؤتمر وإرادة جيل، وحزب الحرية. وفي انتخابات مجلس النواب تمَّ تخصيص ٣٦ مقعدًا لأحزاب معارضة في القائمة الوطنية (٩ للحزب الديمقراطي الاجتماعي، و٨ للعدل، و٨ للإصلاح والتنمية، و٧ للوفد، و٤ للتجمع)، وفاز عدد محدود من مرشحي المعارضة في الدوائر الفردية، ومنهم عبد المنعم إمام رئيس حزب العدل الذي لم ترشح أحزاب الموالاة منافسًا له، وإسلام أكمل قرطام عن حزب المحافظين، والمرشح المعارض المستقل ضياء الدين داود، والمرشح المستقل أحمد البدري فرغلي، والنائب البرلماني القديم محمد عبد العليم داوود الذي ترشح مستقلًّا بعد رفض حزب الوفد ترشيحه على قوائمه.

ليس من المعروف هل ستستطيع أحزاب المعارضة تشكيل جبهة معارضة منسقة داخل البرلمان أم لا، وإن كان الغالب أن النظام لن يسمح لها بذلك، خاصَّة أنها فازت على قوائمه، لكن هذا لن يمنع محاولات بعض الأصوات الفردية لإثبات حضورها البرلماني خاصَّة أنهم أصحاب تجربة برلمانية سابقة.

الأزمات الاقتصادية.. تأثير محدود للمعارضة

رغم إعلان رئيس الحكومة المصرية، مصطفى مدبولي، في ٢٩ يوليو ٢٠٢٥م، أن مصر تجاوزت الأزمة الاقتصادية، إلَّا أن المعارضة وخاصَّة الحركة المدنية لم تتصدى لتفنيد هذا الادعاء، كما تجاهلته أيضًا النقابات المهنية والعمالية.

(١) العربي الجديد، ٣٠ يونيو ٢٠٢٥م.

وفي السابع من سبتمبر ٢٠٢٥م، أطلقت الحكومة المصرية وثيقة السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية، لكن المعارضة لم تلق بالًا لهذه الوثيقة، وربما اعتبرتها مجرد كلام نظري لمغازلة هيئات دولية دون أن يكون لها أثر على أرض الواقع. كما أن المعارضة لم تُظهِر مواقف نقدية منظمة تجاه تصاعد الديون الخارجية، أو برنامج صندوق النقد الدولي، وخاصَّة إصراره على رفع الدعم، اكتفاءً بما قدمته من انتقادات لبرنامج الصندوق قبل ٣ سنوات.

لكن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية أصدرت في ٥ أكتوبر ٢٠٢٥م تقريرًا نقديًّا مفصلًا عن المراجعة الرابعة لاتفاق صندوق النقد الدولي مع مصر بعنوان: «عين على الدين»، كشفت فيه عن استمرار الحلقة المفرغة ذاتها التي حوصرت فيها السياسات الاقتصادية المصرية خلال العقد الماضي، مع استمرار الضغوط على ميزان المدفوعات بسبب خدمة الدين الخارجي، وكذلك على مستوى عجز الموازنة العامة بسبب تكلفة فوائد الدين الداخلي المرتفعة، بالإضافة إلى الاعتماد المتزايد على بيع الأصول كأداة تمويلية قصيرة الأجل لسد الفجوة التمويلية، كما انتقدت المنظمة مواصلة الصندوق تشخيص الأزمة باعتبارها أزمة مالية مرتبطة بالعجز في الموازنة العامة»[(١)].

جدير بالذكر أن الأحزاب المعارضة الليبرالية لا تعارض سياسات التحرر الاقتصادي بشكل عام، أما الأحزاب اليسارية فإنها تتخذ موقفًا مضادًا، لكنه ظلَّ خافتًا طوال العام ٢٠٢٥م.

كما أن المعارضة الخارجية لم تول القضايا الاقتصادية اهتمامًا خاصًّا في مواقفها المؤسسية (البيانات الرسمية أو الندوات واللقاءات) وإن أبدى عدد من كُتَّابها وإعلاميّيها انتقادات متواصلة لموجات الغلاء، وزيادة الديون الخارجية، وموافقة الحكومة على وصفات صندوق النقد الدولي، ومواصلة المشروعات غير ذات الأولوية، والتي تمثل المزيد من الضغط على الاقتصاد المصري وتُلحِئه لمزيدٍ من الديون.

وقد ظهرت مواقف متفرقة لجماعة الإخوان المسلمين في بعض بياناتها، لكنها لم تشتبك بشكل مباشر مع حدث اقتصادي بعينه سوى اتفاق الغاز مع إسرائيل، والذي اعتبرته إهانة

(١) انظر: https://2u.pw/vqI1E5

للكرامة الوطنية، وتهديدًا للأمن القومي المصري في الوقت الذي يُمعِن فيه العدو الصهيوني في القتل والتجويع والإبادة الجماعية بحق أهلنا في قطاع غزة. كما رأت الجماعة أن الاتفاق «ينشئ حالة من الاعتماد على الكيان الصهيوني في توفير سلعة استراتيجية لها دورها الجيوسياسي، وهي الطاقة، الأمر الذي يَرهن الصناعات الاستراتيجية، بل القرار السياسي المصري، لإرادة تل أبيب، والتي لن تتورع هي الأخرى عن استخدامه سلاحًا للضغط على مصر عند الضرورة، ما يَعني أن النظام بهذا الاتفاق منح العدو أوراق ضغط تُضعِف الموقف الوطني، وتُسهِم في عزلها إقليميًّا»، ودَعَت إلى الوقف الفوري لهذا الاتفاق، وإلغاء كافة أشكال التعاون التجاري والأمني والسياسي والعسكري مع الاحتلال، وتجريم التطبيع معه في كل المجالات، قبل أن يأتي على مصر يوم تتعطل فيه الصناعات الاستراتيجية، وتتوقف الحياة وتظلم، ويكون مفتاح الحل في الكيان الصهيوني[١].

وظهر موقف الجماعة أيضًا في البيان الصادر في ٣ يوليو ٢٠٢٥م، بمناسبة ذكرى الانقلاب العسكري، والذي تضمَّن الدعوة لإعادة النظر في أولويات الإنفاق الحكومي، ووَضْع الأولوية للإنفاق على التعليم والصحة، وتطوير الريف، والمناطق والأحياء المهمَّشة، ورفع القيود التنظيمية عن القطاع الخاص، ودعم المشروعات الصغيرة، وتوجيه الأولوية القومية للاستثمار في تطوير البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية المتقدمة بوصفها ركيزة ضرورية للنهضة والتنمية.

موقف المعارضة من التشريعات الجديدة

خلال العام ٢٠٢٥م، صدرت عدة قوانين أثارت جدلًا عامًّا، وعَبَّرت المعارضة المصرية، سواء الحزبية أو غير الحزبية، عن انتقادها للعديد من نصوصها. وقد نجحت جزئيًّا في تعديل أو ضبط بعض البنود. وقادت المعارضة لهذه القوانين بشكل أساسي النقابات المهنية، والعمالية، إلى جانب القوى السياسية المعارضة، لكن السلطة تمكنت إجمالًا من تمرير تلك القوانين، وهذه القوانين هي قانون الانتخابات، وقد تعرضنا لرفض المعارضة وخاصَّة الحركة المدنية له، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون الإيجارات الجديد، وقانون العمل الجديد، بخلاف بعض القوانين المتعلقة ببعض القطاعات المهنية مثل قانون المسؤولية الطبية، الذي قادت معركته نقابة الأطباء.

(١) انظر: https://ikhwan.site/p-223303

كان قانون الإجراءات الجنائية صاحب النصيب الأكبر من الانتقادات التي تزعمتها نقابتا المحامين والصحفيّين، وأحزاب الحركة المدنية الديمقراطية، وبعض المنظمات الحقوقية، وقد أعاد السيسي القانون إلى مجلس النواب لإعادة النظر في ٨ مواد كانت محل انتقادات محلية ودولية. ورغم أن المجلس عقد اجتماعًا خاصًّا للنظر في هذا الطلب بعد انفضاض دورته، إلَّا أنه أدخل تعديلًا جديدًا على المادة ١٠٥ من القانون تسمح للنيابة العامة بالتحقيق مع المتهمين دون حضور محام، وقد تسبب هذا التعديل الجديد في انسحاب نقابة المحامين وبعض النواب من جلسة البرلمان، كما أصدرت عدة أحزاب ومنظمات حقوقية بيانًا في الثامن عشر من أكتوبر ٢٠٢٥م برفض التعديلات الجديدة للقانون، ضمن (حملة نحو قانون عادل للإجراءات الجنائية: موقفنا من تعديلات قانون الإجراءات الجنائية)، وهي حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، وحزب الكرامة، وحزب العيش والحرية (تحت التأسيس)، والحزب الشيوعي المصري، والمركز العربي لدراسات القانون والمجتمع، والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ومؤسسة حرية الفكر والتعبير، ومؤسسة قضايا المرأة المصرية، ومؤسسة الحق لحرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان، ومؤسسة المرأة الجديدة، وتبيان للحقوق والحريات، ومبادرة ميزان للقانون، ثيميس لسيادة القانون، والمفوضية المصرية للحقوق والحريات، والمنبر المصري لحقوق الإنسان، والجبهة المصرية لحقوق الإنسان، وإيجيبت وايد لحقوق الإنسان، والمركز الإقليمي للحقوق والحريات[١].

نال قانون الإيجارات الجديد المرقم ١٦٤ لسنة ٢٠٢٥م والذي صَدَّق عليه السيسي في الرابع من أغسطس ٢٠٢٥م مساحة واسعة أيضًا من النقاش، وأبدت المعارضة، خاصَّة اليسارية، رفضها للقانون، معتبرةً إيَّاه مَسًّا بالأمن الاجتماعي، ولعدم مراعاته الأبعاد الاجتماعية والإنسانية. وقد انسحب ٢٥ نائبًا من نواب المعارضة والمستقلين من الجلسة النهائية لإقرار القانون في ٢ يوليو ٢٠٢٥م، وكانت الأحزاب السياسية (موالاة ومعارضة) قد دَعَت لإعادة النظر في المشروع المقدَّم من الحكومة خلال مناقشات البرلمان في مايو ٢٠٢٥م، وأدخلت بعض التعديلات الشكلية على النصِّ المطروح، لكن أحزاب الموالاة وشِبْه الموالاة وافقت في النهاية على القانون، فيما أعلنت ٣ أحزاب معارضة داخل مجلس النواب اعتراضها على القانون في

(١) المبادرة المصرية، https://2u.pw/c11kA2

جلسة إقراره، وهي أحزاب العدل، والتجمع، والمصري الديمقراطي الاجتماعي، وأعلنت بعض الأحزاب اليسارية غير الممثلة في البرلمان رفضها للقانون، منها حزب التحالف الشعبي، وحركة الاشتراكيّين الثوريّين، والحزب الشيوعي المصري، وحزب الكرامة، والحزب الاشتراكي المصري.

تكرر السيناريو ذاته مع قانون العمل الذي صَدَّق السيسي عليه في ٥ مايو ٢٠٢٥م بعد إقراره في البرلمان، وبعد سلسلة من الاعتراضات التي قادتها بشكل أساسي النقابات العمالية والأحزاب والحركات والمنظمات اليسارية.

أما المعارضة المصرية في الخارج فإنها لم تتفاعل بشكل مؤسسي مع القوانين التي أثارت جدلًا في الداخل، واكتفت بتعليقات وانتقادات في المواقع والقنوات الفضائية القريبة منها، وصفحات التواصل الاجتماعي لرموزها.

المعارضة المصرية والقضايا الخارجية

تنوعت مواقف المعارضة المصرية في داخل الوطن وخارجه من القضايا الخارجية الكبرى التي تهم الشارع المصري، وعلى رأس تلك القضايا العدوان الإسرائيلي على غزة، ولبنان وإيران، وتفاعلات قضية سد النهضة الإثيوبي، والحرب في السودان، وفي ليبيا، وانتصار الثورة السورية.

وبينما تشابهت مواقف المعارضة في الداخل بشكل عام مع سياسات النظام في قضايا الحرب في السودان وليبيا، والأوضاع في سوريا وحتى السد الإثيوبي، فإنها – خاصَّة القوى الناصرية واليسارية – اختلفت مع النظام في الموقف من العدوان على قطاع غزة، وإيران، ولبنان؛ حيث تبنت هذه القوى مواقف داعمة للمقاومة الفلسطينية واللبنانية، والدولة الإيرانية.

شارك العديد من الأحزاب المعارضة، والنقابات المهنية التي تضم شخصيات معارضة في الداخل، في حملات دعم لأهل غزة، سواء حملات إغاثة إنسانية، أو حملات دعم معنوي من خلال عقد المؤتمرات والندوات، وإصدار البيانات، بل نظم العديد من منتسبيها ومن غيرهم من النشطاء السياسيّين المعارضين العديد من الوقفات والتظاهرات الداعمة للمقاومة على سلالم نقابة الصحفيّين، التي استضافت أيضًا ندوات لدعم الصحفيّين الفلسطينيّين ومنحتهم معاملة خاصَّة.

وحين حدثت أزمة قافلة الصمود المغاربية والعالمية التي مَنَعت السلطات المصرية وصولها إلى معبر رفح في شهر يونيو ٢٠٢٥م، استنكرت الحركة المدنية المصرية هذا الإجراء، وطالبت السلطات المصرية بالسماح للقافلة بالمرور، وأعلنت استعدادها للمشاركة في القافلة حال السماح بها وفقًا لتصريحات المتحدث باسم الحركة طلعت خليل(١).

وعقدت الجبهة الشعبية للعدالة الاجتماعية، التي تضم عددًا من الأحزاب اليسارية والناصرية اجتماعًا يوم ١٢ يونيو ٢٠٢٥م، ناقشت خلاله كيفية التفاعل ودعم القافلة، وقالت، في بيان لها عقب الاجتماع، إن هذه المبادرة الإنسانية تهدف إلى توجيه أنظار العالم، والمجتمع الدولي، والتفاعل مع التحركات الشعبية في أوروبا والتي تزداد تضامنًا مع غزة، وحث الشعب العربي على كسر حاجز الصمت المخزي على هذه الجرائم البشعة.

كما أعلنت الجبهة عن تنظيم مؤتمرات سياسية متتالية في القاهرة والمحافظات لكل مكوناتها، وإطلاق حملة إعلامية مكثفة بكل وسائط الميديا، وشبكات التواصل الاجتماعي لدعم المقاومة الفلسطينية(٢).

وسَعَى نشطاء من أحزاب وحركات سياسية معارضة في الداخل لتنظيم أسطول الصمود المصري لكسر الحصار عن غزة(٣)، وعقدوا العديد من الاجتماعات واللقاءات التنسيقية، وأسسوا صفحة لهم على الفيس بوك، كما فتحوا الباب لتلقي التبرعات العينية، وفرزها، وتجهيزها انتظارًا للحصول على موافقة حكومية، لكن السلطات المصرية رفضت منح الموافقة.

أما المعارضة المصرية في الخارج، خاصَّة الإسلامية، فقد كان لها موقف مغاير تجاه الأوضاع في ليبيا وسوريا، وكانت الأعلى صوتًا في نقد الموقف الرسمي المصري، واتهامه بالمشاركة في حصار قطاع غزة، عبر إغلاق معبر رفح، أو في الحد الأدنى السماح بإغلاقه من الجانب الإسرائيلي. وأصدرت جماعة الإخوان المسلمين، وهي القوة الرئيسة في المعارضة المصرية بالخارج، العديد من البيانات الداعمة للمقاومة في غزة، والتي طالبت الشعب المصري وبقية الشعوب العربية والإسلامية ببذل كل الدعم الممكن. كما وَجَّهت الجماعة رسائل

(١) القدس العربي، ١٢ يونيو ٢٠٢٥م، https://2u.pw/uw1YUj

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر: https://www.facebook.com/profile.php?id=61580336524268

للقادة العرب والمسلمين قبيل اجتماعات قممهم الخاصَّة بتداعيات العدوان على غزة، تطالبهم فيها باتخاذ المواقف التي تنتظرها منهم شعوبهم، دعمًا وإسنادًا حقيقيًّا لغزة ومقاومتها، ومواجهة للعدوان الإسرائيلي عليها، ودعتهم لوقف التطبيع مع الكيان[١]. كما أشادت الجماعة بالرفض الرسمي المصري والأردني لمخطط تهجير أهل غزة، ودَعَت إلى تثبيته[٢]، وشاركت الجماعة مع غيرها من القوى المجتمعية في بلدان المهجر في تنظيم مظاهرات وفعاليات داعمة للمقاومة الفلسطينية، وساهمت في جمع وتقديم التبرعات المالية والعينية. كما نظم مركز حريات – الذي يرأسه الدكتور طارق الزمر رئيس حزب البناء والتنمية السابق – العديد من الندوات والفعاليات التضامنية مع غزة، وأصدر العديد من بيانات الدعم أيضًا. وتكرر الأمر مع حزب غد الثورة الذي يرأسه الدكتور أيمن نور.

وفي القضايا الأخرى، كانت المعارضة الخارجية ومن خلال منصاتها الإعلامية هي الأعلى صوتًا والأشد انتقادًا لمواقف الحكومة المصرية تجاه أزمة سد النهضة الإثيوبي، حيث اتهمت السيسي شخصيًّا بالتسبُّب فيها، والعجز عن مواجهة التعنت الإثيوبي. كما اختلف موقف المعارضة في الخارج من الأوضاع في سوريا، حيث رحبت في معظمها بانتصار الثورة السورية، والإطاحة بحكم بشار الأسد، وعودة المهجَّرين السوريّين إلى بلادهم.

وفيما يخص الوضع في السودان، يُلاحَظ أن موقف المعارضة بشقيها الإسلامي والعلماني يقترب من موقف النظام المصري، فكلاهما مع وحدة السودان، وكلاهما ضد ميليشيات الدعم السريع. وحين استرد الجيش السوداني العاصمة الخرطوم من الدعم السريع، في مارس ٢٠٢٥م، بادرت جماعة الإخوان المسلمين بتهنئة الشعب السوداني[٣]، كما عبَّرت قوى المعارضة المصرية الأخرى عن سعادتها بهذا التحرير. وبعد سقوط مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور، اعتبرت المعارضة في الخارج، عبر منابرها الإعلامية، هذا السقوط خطرًا على الأمن القومي المصري، وانتقدت تقاعس النظام المصري عن مواجهة ميليشيات الدعم السريع المدعومة من الإمارات. وقد أكد النظام عقب لقاء السيسي مع رئيس مجلس السيادة

(١) انظر: https://ikhwan.site/p-223328
(٢) انظر: https://ikhwan.site/p-223125
(٣) انظر: https://ikhwan.site/p-223180

السوداني، عبدالفتاح البرهان، في ١٨ ديسمبر، دعمه للجيش السوداني، وحدد خطوطًا حمراء لا ينبغي تجاوزها في السودان في رسالة للدعم السريع والقوى الإقليمية الداعمة له[١].

العلاقات البينيَّة بين المعارضة

لا تزال المعارضة المصرية سواء داخل الوطن أو خارجه في حالة تشتت، وهو ما يُغري النظام الحاكم بتنفيذ المزيد من سياساته القمعية بحقها وبحق عموم المواطنين.

لقد جَرَت من قبل بعض المحاولات لتوحيد المعارضة في الداخل أو في الخارج، لكن العام ٢٠٢٥م كشف فشل تلك المحاولات، وتشقق بعض التحالفات التي عُقِدت من قبل؛ فالحركة المدنية التي مثلت مظلة جامعة للعديد من القوى الليبرالية واليسارية من معسكر ٣٠ يونيو (١٢ حزبًا وعشرات الشخصيات والرموز)، والتي ظلت متماسكة منذ تأسيسها في العام ٢٠١٧م، تشققت بصورة كبيرة منذ الانتخابات الرئاسية التي جَرَت في العام ٢٠٢٤م، على خلفية الموقف من تلك الانتخابات؛ حيث لم تستطع بناء موقف موحد، بل أقدم بعض مكوناتها على الترشُّح الصوري في مواجهة السيسي، بالمخالفة للتوجهات العامة للحركة التي كانت تطلب ضمانات لنزاهة الانتخابات أولًا، إلَّا أنها لم تحصل على تلك الضمانات، ومع ذلك ترشَّح رئيس أحد الأحزاب الأساسية المؤسسة للحركة وهو فريد زهران رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي، وانحاز له حزبان آخران هما العدل، والإصلاح والتنمية.

ونجح النظام في شق صف الجبهة الوطنية عبر إغراء بعض مكوناتها ببعض المكاسب الحزبية والنيابية. وفي العام ٢٠٢٥م تعمَّق الشرخ داخل الحركة على خلفية الانتخابات البرلمانية بشقيها (مجلس الشيوخ ومجلس النواب)، وتسببت الخلافات داخل الحركة في فشلها في صياغة موقف موحد تجاه الانتخابات، فانقسمت مكوناتها بين ٣ اتجاهات: الأول يمثله تحالف الطريق الديمقراطي (أحزاب الديمقراطي الاجتماعي، والعدل، والإصلاح والتنمية)، وقد خاض هذا التحالف الانتخابات ضمن القائمة الوطنية التي أعدتها ورَعَتها السلطة، كما تنافس مرشحون آخرون له على بعض المقاعد الفردية، وكان هذا التحالف الذي تأسس رسميًّا في الخامس والعشرين من مايو ٢٠٢٥م قد أعلن في بيان له أنه سوف يترشح على

(١) انظر: https://www.facebook.com/share/p/1Xh2WwjA7V/

جميع المقاعد الفردية لمجلس الشيوخ والنواب[١]، لكنه لم يستطع تنفيذ هذا الوعد. أما الثاني فهو تيَّار المشاركة من خارج القائمة الوطنية، وضَمَّ هذا التيَّار تحالف «الطريق الحر» (حزبا الدستور والمحافظين) وتحالف الجبهة الشعبية للعدالة الاجتماعية الذي يَضم ٦ أحزاب يسارية، كان أبرزها حزب التحالف الشعبي الذي قرر الانسحاب من الانتخابات بعد استبعاد اثنين من مرشحيه، فيما استمر حزب العيش والحرية بمرشح واحد، وتحالف تيَّار الأمل الذي يَضم حزب الأمل تحت التأسيس ومعه شخصيات أخرى. أما التيَّار الثالث فقد قرر مقاطعة الانتخابات باعتبارها محض عملية هزلية، وإن لم يُمانع في التصويت لمرشحي المعارضة، وتمثله حركة الاشتراكيّين الثوريّين وحركة ٦ أبريل، وبعض الشخصيات المعارضة المستقلة.

كان واضحًا حالة الخلاف بين التحالفات التي تنتمي مكوناتها للحركة المدنية؛ حيث ترشح بعضهم ضد بعض في عدد من الدوائر، وقد ظهرت تداعيات هذه الخلافات سريعًا، حيث قررت الحركة نقل اجتماعاتها من مقر حزب المحافظين بسبب اعتراضها على تعاون نجل رئيس الحزب مع الأجهزة الأمنية في الانتخابات، كما اختارت الحركة رئيسًا جديدًا هو أحمد بهاء شعبان رئيس الحزب الاشتراكي، خلفًا لرئيسها السابق أكمل قرطام رئيس حزب المحافظين، والذي كان يستضيف اجتماعات الحركة في مقر حزبه. ومن المتوقع أن تعيد الأحزاب الليبرالية النظر في عضويتها في الحركة، خاصَّة أن بعضها جَمَّد نشاطه بالفعل، مثل أحزاب الديمقراطي الاجتماعي، والعدل، والإصلاح والتنمية. وقد يلحق بهذه الأحزاب حزبا المحافظين والدستور.

ومن أحزاب المعارضة خارج الحركة المدنية ترشح حزبا الوفد والتجمع بعدد رمزي ضمن القائمة الوطنية، كما رشحوا آخرين في الدوائر الفردية دون تنسيق مع بقية أحزاب المعارضة، وهو مشهد آخر لانقسام المعارضة المصرية في الداخل.

على مستوى المعارضة في الخارج، ظلَّ التشتت بينها قائمًا، ورغم وجود بعض المحاولات للتقارب والتنسيق إلَّا أنها ظلت في حدود منخفضة جدًّا، بل إن بعض الأطراف والشخصيات العلمانية ظلت رافضة لأي تعاون مع القوى الإسلامية. وفي الوقت نفسه ظلت الخلافات قائمة داخل أكبر تنظيم معارض، وهو جماعة الإخوان المسلمين، وهو ما انعكس بدوره سلبيًّا على العلاقة مع القوى الأخرى.

(١) الوطن، ٢٥ مايو ٢٠٢٥م، https://www.elwatannews.com/news/details/8080425

على مستوى العلاقة بين المعارضة في الداخل والخارج، ظلت حالة الانفصال قائمة، حيث تخشى المعارضة الداخلية من أي تواصل علني مع معارضة الخارج «الموصومة بالإرهاب!»، وهو ما تخشى معارضة الداخل أن يطالها، خاصَّة أنها تعمل تحت ضغط أمني شديد، لكن ذلك لا يَعني انقطاعًا تامًّا في التواصل الذي يَجري بطريقة فردية غير معلنة في الغالب.

كما أن المنظمات الحقوقية التي تعمل في الخارج، ورغم ما تتمتع به من أجواء الحرية، إلَّا أنها حريصة على عدم الارتباط بالقوى السياسية المعارضة في الخارج أيضًا بحجَّة ضرورة الفصل بين العمل السياسي والحقوقي، وخوفًا من ردود فعل الجهات الممولة لها.

وقد جاء إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٥م، بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية في مصر ولبنان والأردن كمُتغيّر جديد على مشهد المعارضة الخارجية، الأمر الذي زاد مخاوف بقية فصائل المعارضة والمجموعات الحقوقية من التواصل مع الجماعة خشية التأثر سلبًا بهذا التصنيف.

العلاقة بين المعارضة والنظام الحاكم

تختلف العلاقة بين نظام الحكم في مصر، وكلًّا من المعارضة الخارجية والداخلية؛ فالمعارضة الخارجية – التي تتشكَّل في غالبها من التيَّار الإسلامي، مع حضور رمزي لشخصيات ليبرالية ويسارية – هي معارضة جذرية، وتفضل أن تُوصَف بأنها مناهضة وليست معارضة بالمعنى التقليدي.

أما المعارضة الداخلية فتنقسم بدورها إلى عدة مستويات، فأغلبها ضمن حلف ٣٠ يونيو، ومنها أحزاب الحركة المدنية، وحزب النور، وأحزاب الوفد والتجمع. ومنها أحزاب وقوى خارج حلف ٣٠ يونيو (وهي رافضة للانقلاب وما أنتجه من حكم عسكري)، مثل حزب الوسط، وحزب مصر القوية (الذي غيَّر موقفه من الانقلاب) وحركة الاشتراكيّين الثوريّين، وبعض الشخصيات والرموز السياسية المستقلة.

وحتى داخل حلف ٣٠ يونيو هناك نوعان من المعارضة: أحدهما المعارضة الهادئة، أو ما يُسمَّى بمعارضة «الحيز المتاح»، وهي التي تتعامل وفق الأسقف المنخفضة التي يُحدِّدها النظام، وتخوض الانتخابات على قوائمه، كما حدث مؤخرًا في انتخابات مجلسي الشيوخ والنواب،

عبر ما سُمِّي بالقائمة الوطنية. وثانيهما المعارضة التي تتعامل بسقف سياسي أعلى، ورفضت الانضواء تحت القائمة التي رتبتها الأجهزة الأمنية، وخاض بعضها الانتخابات في المقاعد الفردية بعدد محدود من المرشحين، فيما قاطع بعضها الترشح بشكل كامل.

سَعَى النظام خلال العامين الماضيين لإعادة ترميم حلف ٣٠ يونيو من خلال دعوته للحوار الوطني، ودعوة ممثلي معظم هذه القوى للمشاركة فيه، وتدشين لجنة العفو الرئاسي للإفراج عن بعض نشطائها، لكن العلاقة توترت بين الكثير من هذه القوى والنظام بعد إدراكها أنها كانت مجرد ديكور يَستخدمه النظام في تعامله مع المجتمع الدولي فقط دون الاستجابة لطلبات وتوصيات هذه القوى.

يَحرص النظام الحاكم على تقسيم وتفتيت المعارضة، خاصَّة الداخلية، وقد استخدم موسم الانتخابات البرلمانية لتكريس بعض الانقسامات بينها، حيث فتح أبوابه لقبول بعضها ضمن القائمة الوطنية فيما أغلقها في وجه آخرين، لتستعر الخلافات والاتهامات بينهم. وفي الخارج، يَحرص النظام على وَصْم كل المعارضين بأنهم إخوان مسلمين، بما في ذلك معارضون ليبراليون ويساريون معروفون، والهدف هو دفعهم لنفي هذه التهمة عن أنفسهم بشكل عملي من خلال الابتعاد عن أي عمل مشترك مع الإخوان حتى لا يدفعوا فاتورة تصنيف الجماعة «إرهابية».

في الخارج أيضًا، يَستثمر النظام تحسُّن علاقاته مع الحلفاء القدامى للمعارضة، وخاصَّة تركيا وقطر، لدفع الدولتين لممارسة المزيد من التضييق على المعارضة المقيمة على أرضهما، عبر منع الأنشطة السياسية والتضييق الكبير على النشاط الإعلامي. كما نجح النظام خلال العام المنصرم في إقناع الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي بغض بصرها عن انتهاكات حقوق الانسان في مصر، والتي كانت تدفعها من قبل لاقتطاع بعض المساعدات المالية حتى يتم تحقيق تقدُّم في هذا الملف. ولم تعد الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي تربط تطوير علاقاتها مع النظام المصري بملف حقوق الانسان، بل إنها ضاعفت تعاونها السياسي والاقتصادي معه، ولم تعد تهتم بمطالب وملاحظات المعارضة المصرية.

التحديات، الفرص وآفاق المستقبل

تواجه المعارضة المصرية في الداخل كما الخارج العديد من التحديات الرئيسة، وفي الوقت نفسه هناك العديد من الفرص التي لو أحسنت المعارضة استثمارها لتمكَّنت من تطوير فاعليتها، وتجميع صفوفها وفرض مطالبها، أو جزء كبير منها.

١ - التحديات أمام المعارضة:

- يأتي في مقدمة التحديات حالة البطش الأمني الشديد ضد أيّ نشاط معارض حقيقي، وترزح معارضة الداخل بصورة أكبر تحت هذا الضغط الذي دفع بعضها للتفاهم مع السلطة ذاتها حتى تجد لنفسها مكانًا في المشهد، كما تسبب هذا البطش في الزج بعددٍ من قادة وأعضاء العديد من الأحزاب في السجون، مثل أحزاب تيَّار الأمل، والكرامة، والدستور، ومصر القوية، والوسط، والاستقلال و... إلخ.
- في الخارج تتعقب السلطة أنشطة المعارضة، وتضغط على حكومات الدول التي تحتضن بعض مجموعات وأفراد المعارضة لمنع النشاط السياسي على أرضها. كما ترفض السلطات المصرية تقديم أي خدمات قنصلية للمعارضين في الخارج، مثل إصدار شهادات الميلاد وجوازات السفر.
- يَظل تحدي الانقسام هو الأبرز أمام المعارضة في الداخل، ورغم أنها جميعًا تتعرَّض للقمع الشديد إلَّا أن ذلك لم يدفعها لمراجعة مواقفها، والتلاقي فيما بينها لصياغة مشروع وطني مشترك للإنقاذ. كما لم تتمكن المعارضة في الداخل من تشكيل قائمة واحدة للترشح في الانتخابات البرلمانية الأخيرة.
- تصاعد الخلافات والأزمات بين معارضة الداخل بعد الانتخابات البرلمانية، التي شهدت بروز ٣ تكتلات للمعارضة («الحيز المتاح» المنشق عن الحركة المدنية – التحالف اليساري «حق الناس»، والتحالف الليبرالي «الطريق الحر») مع تراجع كبير لمظلة الحركة المدنية التي جَمَعت تلك التكتلات من قبل.
- كما أن المعارضة في الخارج لم تتمكن من التوافق على إطار تنسيقي متماسك ومستدام، رغم تعدد المساعي في هذا الطريق، والأنكى هو حدوث انقسام داخل الكيان الأكبر وهو الإخوان المسلمين، وعجز كل المحاولات حتى الآن عن إنهائه.

- افتقار المعارضة لعملية مراجعة حقيقية لمواقفها وسياساتها منذ ثورة يناير، والتي أوصلت إلى الانقلاب، وفقدان المكاسب الديمقراطية التي كان منها الانتخابات النزيهة وحرية التعبير و... إلخ.
- افتقار المعارضة في الداخل لوسائل إعلام قوية قادرة على تسويقها شعبيًّا، واعتمادها بدلًا من ذلك على صفحات التواصل الاجتماعي.
- افتقار المعارضة في الداخل إلى ظهير شعبي حقيقي، وقد برزت تداعيات ذلك في العديد من المظاهر، أحدثها عدم قدرتها على تغطية كل أو معظم الدوائر بمرشحين في الانتخابات البرلمانية على المقاعد الفردية.
- تراجع الاهتمام الدولي بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في مصر، بل تغيير الحكومات الغربية مواقفها السلبية إلى إيجابية تجاه النظام خلال العامين الأخيرين نظرًا لاحتياجها إليه في ملف الحرب في غزة.
- حالة الإحباط التي أصابت قطاعًا واسعًا من الشباب، ويأس هذه الفئة من التغيير، وانصرافها إلى شؤونها الخاصَّة، ما حرم المعارضة وقوى التغيير عمومًا من أهم روافدها.
- التحدي المالي، والمقصود عدم قدرة أحزاب وقوى المعارضة على الإنفاق على مشاريع عملها، وأنشطتها، وأحدث مظهر لذلك الحملات الانتخابية الضعيفة لمعظم مرشحيها.

٢ - الفرص أمام المعارضة:

- تصاعد الغضب الشعبي ضد النظام نتيجة غلاء المعيشة، وتراجع قيمة الجنيه، وارتفاع البطالة التي دفعت الكثيرين للهجرة غير الشرعية من مصر عبر مراكب الموت.
- انكشاف ألاعيب ومؤامرات الأجهزة الأمنية لتفريق المعارضة، وفشل النظام في إعادة توحيد جبهة ٣٠ يونيو خلفه، وعدم تفريقه في القمع بين المعارضين، واعتقال النشطاء من كل الاتجاهات، وهو ما ينبغي أن يكون حافزًا للمعارضة للعمل المشترك.
- بروز الخلافات بين الأجهزة الأمنية والأحزاب التابعة لها، وخروج العديد من الكوادر منها بعد الانتخابات الأخيرة، وجرأتهم على نقدها علنًا خلال فترة الانتخابات.

- تراجع شعبية السيسي، وبالتالي أهمية الاستعداد من الآن للانتخابات الرئاسية في ٢٠٣٠م.
- وجود العديد من قادة ونشطاء المعارضة من مختلف الاتجاهات خارج مصر بعيدًا عن القبضة الأمنية يتيح لهم الفرصة للعمل والحوار وحتى العمل المشترك.
- كما أن أجواء الحريات في الخارج تتيح العديد من الفرص لممارسة الضغوط السياسية والإعلامية والحقوقية والقانونية ضد النظام حتى بدون عمل مشترك.
- بدايات تحرك جيل z في الخارج، وعودة بعض الأنشطة الشبابية في الداخل (شباب الحركة المدنية – شباب أسطول الصمود المصري)، ما يَعني عودة الروح تدريجيًّا لقطاع الشباب الذي خرج من المعادلة تقريبًا طيلة السنوات الماضية.

٣ - توقعات مستقبلية:

كانت أحداث العام ٢٠٢٥م محطات مفصلية أمام المعارضة المصرية في العشرية السوداء الأخيرة، ومن المنتظر أن تُعِيد المعارضة حساباتها خلال العام الجديد على ضوء تفاعلها مع أحداث العام المنصرم، وهنا يمكننا توقع بعض المسارات، ومنها ما يأتي:

- أن تعيد الحركة المدنية النظر في وضعها وتشكيلها، حيث المتوقع أن تنسحب منها الأحزاب الليبرالية لتشكل تحالفًا جديدًا ضمن الطريق الحر أو غيره، ولتصبح الحركة المدنية قاصرة على الأحزاب الناصرية واليسارية وبعض الشخصيات العامة من التيَّار ذاته. وبما أن هذا التيَّار لديه تجمع سياسي يربطه حاليًّا (الجبهة الشعبية للعدالة الاجتماعية) فمِن المتوقع أن يَحسم خياراته بين البقاء في هذه الجبهة، أو الاكتفاء بالحركة المدنية باعتبارها إطارًا أوسع قد يجذب آخرين، أو ربما تعيد الحركة تقييم أدائها خلال الفترة الماضية، وتضع معايير جديدة للعمل المشترك من خلالها.
- السلطة من جهتها قد تعيد النظر في منظومة الأحزاب التابعة لها بعد أدائها الركيك في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وانصراف الشعب عنها، ومن المتوقع حدوث انتقالات داخلية بين أحزاب السلطة، وربما يشرع البعض في تأسيس أحزاب جديدة، أو قد تلجأ السلطة لدمج أحزاب الأجهزة الأمنية تجنبًا لتفاقم صراعات تلك الأجهزة، وتوحيدًا لجهدها وتقويتها، ولتكون هي حزب السلطة على طريقة الحزب الوطني سابقًا.

- بعض نواب البرلمان، خاصَّة في مجلس النواب، ربما يسعون لتشكيل جبهة معارضة على غرار جبهة ٢٥-٣٠ في برلمان ٢٠١٥م، لكن السلطة الحاكمة قد تضع العراقيل أمام ذلك، خاصَّة أن معظم نواب أحزاب المعارضة فازوا من خلال القائمة الوطنية التي أعدتها الأجهزة الأمنية، ومع ذلك تبقى الفرصة قائمة أمام نواب المعارضة المستقلين وربما يلحق بهم بعض نواب الأحزاب المعارضة.

- من المتوقع أن تتواصل الجهود التنسيقية بين المعارضة في الخارج بعد بروز تجمعات وكيانات جديدة لديها رغبة حقيقية في التغيير، وقد تسفر هذه الجهود عن مظلة تنسيقية ستخضع بدورها للاختبار العملي لمعرفة مدى صلابتها، وقدرتها على الاستمرار، والتعبير عن مطالب التغيير.

- تصنيف جماعة الإخوان كجماعة إرهابية سوف يؤثر حتمًا على مساعي العمل المشترك مع القوى السياسية غير الإسلامية التي ستجد صعوبة في التعاون مع جماعة بهذا التصنيف، وفي الوقت نفسه من المتوقع أن تتكثف الجهود لتوحيد الجماعة لتصبح قادرة على مواجهة هذا التحدي الخطير الذي يواجهها.

- الثقل الرئيس لحراك المعارضة في الخارج سوف يتركز على الأرجح في العواصم الغربية، خاصَّة مع التحسُّن الكبير للعلاقات المصرية التركية، والذي يُلقِي بظلاله على حركة المعارضة المصرية في تركيا، وقد يتواصل التضييق على المنابر الإعلامية المحسوبة على المعارضة في تركيا.

- من المتوقع ظهور رموز جديدة للمعارضة في الداخل، بعضها ممن ترشحوا للانتخابات كمستقلين وفازوا أو وصلوا إلى مراجل الإعادة.

- سوف تكون المعارضة سواء في الداخل أو الخارج أكثر يقظة، وأكثر رفضًا لأي محاولات لتعديل الدستور لفتح مُدَد الرئاسة، خلافًا لتعديلات ٢٠١٩م التي مَرَّت بقليل من المعارضة.

- من المتوقع أن تسعى المنابر الإعلامية المستقلة في الداخل لتوسيع هامش الحرية المتاح لها في ظِل خلافات الأجهزة الأمنية، وفي ظِل فشل منظومة إعلام السلطة سواء في شقها الرسمي (قنوات ماسبيرو) أو الأمني (قنوات وصحف الشركة المتحدة).

الحالة الدينية في مصر في عام ٢٠٢٥م

محمد فتحي النادي
باحث في الفكر الإسلامي

المحتويات
مقدمة
الأديان السماوية
أولًا: الإسلام
١ – المؤسسات الرسمية (أ/ الأزهر الشريف، ب/ وزارة الأوقاف المصرية، ج/ دار الإفتاء المصرية)
٢ – الجماعات الصوفية
٣ – الجمعيات الدينية (أ/ الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسُّنة المحمدية، ب/ جمعية أنصار السُّنة المحمدية، ج/ جمعية الدعوة السلفية: مدرسة الإسكندرية)
٤ – المؤسسات غير الرسمية (أ/ السلفيون، ب/ الإخوان المسلمون، ج/ الجماعة الإسلامية، د/ دعاة الميديا)
٥ – الشيعة في مصر
٦ – أهل الشبهات (أ/ القرآنيون، ب/ التنويريون)
ثانيًا: المسيحية
١ – الطائفة الأرثوذكسية، ٢ – الطائفة الكاثوليكية، ٣ – الطائفة البروتستانتية (الإنجيليون)، ٤ – طائفة السبتيّين، ٥ – طائفة شهود يهوه
ثالثًا: اليهودية
الأديان الوضعية
١ – الطائفة البهائية، ٢ – الطائفة القاديانية
تيارات الإلحاد
التحديات الدينية
خاتمة

الحالة الدينية في مصر في عام ٢٠٢٥م

مقدمة

الحالة الدينية: هي مجموع ما يكون عليه الفرد أو المجتمع من عقائد وأخلاق وسلوكيات ومفاهيم ينشأ عليها ويتطبَّع بها، يتعلمها من أفراد أو مؤسسات، فتصبغ حياته، وينطلق بها في تعاملاته مع الآخرين سواء أكانوا أفرادًا أو مؤسسات أو دولًا سلبًا أو إيجابًا، وهي ليست مستقرة دائمة بل تتبدل وتتغير وتنقلب.

والدين يكون من جهة المصدر، والتديُّن يكون من جهة المؤمنين بالدين؛ فالدين: هو العقائد والتعاليم والتشريعات والأحكام والأخلاق السماوية أو الوضعية. والتديُّن: هو الالتزام بتلك العقائد والتعاليم والتشريعات والأحكام والأخلاق[١]. وعليه فالدين هو القاعدة، والتديُّن هو التطبيق العملي له.

ولدراسة الحالة الدينية في مصر، في عام ٢٠٢٥م، وضعنا نصب أعيننا عدة أهداف قبل الشروع في كتابة هذا التقرير، والتي تتمثل في تقديم قراءة شاملة للحالة الدينية في مصر، تنطلق من تفكيك الفسيفساء الطائفية والدينية التي يتكوَّن منها المجتمع المصري، بوصفه مجتمعًا متعدِّد المكوِّنات لا كتلة دينية واحدة صماء، مع السعي إلى تحديد الحجم الحقيقي لكل مكوِّن، وقياس مدى نفوذه داخل المجتمع والدولة، ورصد أوضاع المكوِّنات المهمَّشة أو المضطهَدة. كما يقف التقرير على حدود حماية الدولة للدين من العبث والانحراف، وكذلك على أنماط توظيف الدولة للدين في تعاملها مع المجتمع. ويسعى التقرير، في الوقت ذاته، إلى تقويم مدى تأثُّر المجتمع المصري بالمؤثرات الأجنبية الوافدة، ورصد الواقع الديني رصدًا موضوعيًّا يُعين على فهم عقلية المجتمع ومنطلقاته الفكرية والسلوكية. ويُراهن هذا الجهد على توفير معلومات دقيقة وموثوقة لصنَّاع القرار والباحثين والإعلاميّين، بما يجعل أحكامهم أقرب إلى الصواب.

ومن الضروري أن نشير هنا إلى عدم استمرارية تقارير الحالة الدينية بمصر، فالمراكز البحثية التابعة للدولة لم يصدر لها أي تقرير في هذا الشأن منذ ما يقرب من ربع قرن.

(١) انظر: دار الإفتاء المصرية، الفرق بين الدين والتدين، ١٦ أبريل ٢٠١٧م، https://2cm.es/1iJFA

والتقارير الخارجية قد يتضخم حجمها، ويكثر الباحثون المستكتَبون فيها، لكنها تقع في نفس الإشكالية من عدم الاستمرارية.

وتنبع أهمية هذا التقرير من كونه محاولة منهجية لرسم صورة كلية للحالة الدينية في مصر خلال عام ٢٠٢٥م، من خلال استعراض مكوناتها الرئيسة، ورصد التفاعلات بين الدين والتديُّن، والمؤسسات الدينية الرسمية وغير الرسمية، والفاعلين الدينيّين داخل المجتمع. كما يتناول التقرير توزيع الأديان والمذاهب، وأدوار المؤسسات الدينية في المجالين الداخلي والخارجي، وحدود العلاقة بينها وبين الدولة، فضلًا عن تتبُّع الظواهر والسلوكيات الدينية والاجتماعية المرتبطة بها.

الأديان السماوية

أولًا: الإسلام

المصريون في عام ٢٠٢٥م جاوزوا الـ(١١٩) مليون نسمة[١]، يُمثل المسلمون الغالبية العظمى منهم؛ إذ إن عدد المسلمين تجاوز الـ(١١١)[٢]، بنسبة تتجاوز ٩٣٪ من عدد السكان. ومصر دولة سُنية يمثل أهل السُّنة والجماعة فيها نسبة تتجاوز الـ(٩٢٪)[٣].

وفي الأصول يمثِّل المذهب الأشعري عماد أهل السُّنة والجماعة، ويزاحمه مذهب أهل الحديث والأثر. وتدور بينهما الصراعات العقائدية، وخصوصًا حول الأسماء والصفات حتى يجاوز الأمر في بعض الأحيان التفسيق والتبديع إلى التكفير.

وفي الفروع ينتشر المذهب الشافعي في الشمال، والمذهب المالكي في الصعيد، وخصوصًا في العبادات، أما المذهب الحنفي فيؤخذ به في قوانين الأحوال الشخصية، وهناك وجود للمذهب الحنبلي.

(١) عدد سكان مصر اليوم، https://populationtoday.com/ar/eg-egypt/.

(٢) عدد المسلمين حول العالم https://timesprayer.com/muslim-population/.

(٣) انظر: سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في مصر، تقرير عن الحرية الدينية الدولية لعام ٢٠٢٣م، https://eg.usembassy.gov/ar/.

١ - المؤسسات الرسمية:

أ/ الأزهر الشريف

في هذا العام قد بلغ عمر الأزهر الشريف ١٠٨٥ سنة، وهو ليس فقط جامعًا وجامعة بل مؤسسة ومظلة ينضوي تحتها ملايين المسلمين داخل مصر وخارجها. وهو أكبر قوة ناعمة لمصر تجعلها محط أنظار المسلمين في العالم، وقبلة لكبار ساسة العالم وقادتهم.

والإمام الأكبر أحمد الطيب هو الإمام الثامن والأربعون للأزهر الشريف، وفي هذا العام يكون قد مكث في منصبه ١٥ عامًا.

ويتبع هذا الصرح الكبير مؤسسات كثيرة؛ منها: مركز الأزهر لمكافحة التطرف، والمنظمة العالمية لخريجي الأزهر، ومجمع البحوث الإسلامية، واللجنة العليا للمصالحات الثأرية بالأزهر، ومركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية، ومركز الإمام الأشعري.

والأزهر الشريف له أدوار متعددة، نحاول تسليط الضوء عليها داخليًّا وخارجيًّا.

دور الأزهر الشريف داخليًّا

سوف نتلمس دور الأزهر الشريف داخليًّا في العام المنقضي من خلال عدة أمور، منها:

مكاتب تحفيظ القرآن: يُشرِف الأزهر على أكثر من ١١ ألف كُتَّاب عبر محافظات الجمهورية، إضافة إلى التحفيظ عبر الإنترنت، بجانب مشروع (الكُتَّاب الحضاري)[١].

وقد أعلن الجامع الأزهر الشريف عن افتتاح ٧٠ فرعًا جديدًا للرُّواق الأزهري لتحفيظ القرآن الكريم، وذلك في عدد من المدن الجديدة، مع إمكانية الدراسة عن بُعد (أونلاين)[٢].

وتقوم مدرسة الإمام الطيب لحفظ القرآن الكريم وتجويده بتعليم القرآن للوافدين والأجانب، وتُنظم مسابقة سنوية لاكتشاف المواهب القرآنية[٣].

وكانت الإدارة العامة لشؤون القرآن بقطاع المعاهد الأزهريَّة قد دَعَت جميع طلاب وطالبات المعاهد الأزهرية ومكاتب تحفيظ القرآن، والأفراد داخل مصر وخارجها للمشاركة

(١) الجزيرة مصر، ٦ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/AJA.Egypt/.

(٢) الأزهر الشريف، ١٠ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.

(٣) انظر: الأزهر الشريف، ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.

في مبادرة (يوم السرد القرآني)، والتي تستهدف إحياء عظمة القرآن في النفوس، وتدريب الألسنة على الترتيل، وربط القلوب بكلام الله [١]ا.

طلاب الأزهر الشريف: تجاوزت المعاهد الأزهرية ١٠ آلاف معهد ديني لكل المراحل التعليمية، والتي تُقدِّم خدماتها التعليمية لأكثر من ٢ مليون طالب أزهري، ولطلبة وافدين من أكثر من مائة دولة حول العالم[٢].

وبلغ إجمالي عدد طلاب الشهادة الابتدائية (٢٢٠٣٨٣) طالبًا وطالبة، وطلاب الشهادة الإعدادية (١٩٦٥٧٧) طالبًا وطالبة، وطلاب شهادة إجازة التجويد (٤٩٤٩) طالبًا وطالبة، وطلاب شهادة عالية القراءات (١٧٨٩) طالبًا وطالبة، وطلاب شهادة تخصص القراءات (١١٧٢) طالبًا وطالبة[٣]، وطلاب الشهادة الثانوية الأزهريَّة (١٧٣,٨٠٨)[٤]، وطلاب معاهد البعوث الإسلامية (٥٢٤٨) طالبًا وطالبة[٥].

المصحف المرتل لطلاب الأزهر الشريف: في محاولة لصناعة جيل جديد من القرَّاء، أعلنت الإدارة العامة لشئون القرآن الكريم الانتهاء من مشروع (المصحف المرتل لطلاب الأزهر الشريف)؛ حيث تمَّ تسجيل المصحف المرتل بأصوات ٣٠ طالبًا أزهريًّا متميزًا لم يتجاوزوا الثامنة عشرة، وخضع هذا المشروع لثلاث مراجعات دقيقة من لجنة مراجعة المصحف الشريف بالأزهر[٦]، وتبث إذاعة القرآن الكريم الختمة المرتلة لهم يوم الأحد من كل أسبوع[٧].

مسابقات القرآن الكريم: للأزهر الشريف مسابقة سنوية لحفظ القرآن الكريم لطلاب المعاهد الأزهرية، ومكاتب التحفيظ الخاضعة لإشراف الأزهر، والرواق الأزهري في مختلف المحافظات، وقد شارك في مسابقة هذا العام (١٥٦٠٩٩) متسابقًا، وقد حازت المكاتبُ الأهلية على النسبة الأكبر من عدد الفائزين، وتبلغ القيمةُ الإجمالية لجوائز المسابقة (٢٣) مليون جنيه[٨].

(١) السابق، ٧ أغسطس ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٢) انظر: قطاع المعاهد الأزهرية ٢٠٢٥/٢٠٢٦م، https://mtrl.azhar.gov.eg/education.
(٣) انظر: الأزهر الشريف، ١١ يونيو ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٤) انظر: السابق، ٢٥ مايو ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٥) نفسه، ٧ يناير ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٦) نفسه، ٩ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٧) نفسه، ٧ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٨) نفسه، ٧ أبريل ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.

مسابقة السُّنة النبوية: أقام الأزهر «مسابقة الأزهر الشريف للسُّنة النبوية، والتي ضمَّت فرعين: الأول: للجنسين من ١٢ إلى ١٨ سنة، ويشتمل على حفظ جزء من «رياض الصالحين»، و«مختصر صحيح البخاري» للإمام أبي جمرة، مع اجتياز اختبار إلكتروني حول جهود الإمام البخاري في خدمة السُّنة، وتقديم مقالة عن جهود علماء مصر في خدمة السُّنة النبوية ثم اجتياز اختبار فيها.

أمَّا الثاني فمخصص للجنسين من ٥ إلى ١١ سنة، ويشتمل على حفظ جزء من «رياض الصالحين»، وحفظ «الأربعين النووية»، بالإضافة إلى اجتياز اختبار إلكتروني حول جهود البخاري في خدمة السُّنة[١].

بيت الزكاة والصدقات: تمَّ إنشاؤه سنة ٢٠١٤م، تحت إشراف الإمام الأكبر، وبرامجه متعددة منها: الدعم النقدي الشهري، والخدمات الصحية، وتيسير الزواج، **وكفالة اليتيم، وسداد الدين... إلخ.**

مجلة الأزهر: يقوم مكتب إحياء التراث بمشيخة الأزهر بأعمال ثقافية جليلة بإصدار هدايا متميزة مع مجلة الأزهر، مثل: كتاب (ارتشاف الطرب في مولد سيد العجم والعرب محمد ﷺ) للعلامة النحوي أبي عبد الله محمد بن أحمد بن جابر الضرير الأندلسي[٢].

برامج لذوي الهمم: افتتح الرواق الأزهري بالجامع الأزهر أروقة جديدة خاصَّة بذوي الهمم في مختلف فروعه بالمحافظات، والتي تضمَّنت تحفيظ القرآن الكريم وتعليم أحكام التجويد والتلاوة، بالإضافة إلى تنظيم دروس وملتقيات علمية بلغة الإشارة، فضلًا عن تعليم اللغة العربية وقواعد الكتابة والخط العربي[٣].

وقد تمَّ تنظيم مسابقة «الأزهر – بنك فيصل الإسلامي» لحفظ القرآن الكريم وتجويده لذوي الهمم؛ وبلغ إجمالي قيمة الجوائز ٤٥٠ ألف جنيه[٤].

(١) نفسه، ١ يونيو ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٢) نفسه، ١ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٣) نفسه، ٢١ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٤) نفسه، ١٤ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.

تدريب الوعاظ على لغة الإشارة: لم يُهمِل الأزهر الصم والبكم، وعمل على تدريب الدعاة والوعاظ على استخدام لغة الإشارة.

تدريب الأئمة الوافدين: قامت أكاديميَّة الأزهر العالمية بتنظيم دورات تدريبية متخصِّصة لنخبة من الأئمَّة الوافدين من ثمان دول(١).

دور الأزهر الشريف خارجيًّا

اللقاءات الدبلوماسية: واصل شيخ الأزهر استقبال كبار الدبلوماسيّين والمفكرين والعسكريّين ورجال الدين في العالم، المسلم منهم وغير المسلم، مُمَرِّرًا إليهم رسائل، كأن يؤكد أن عالم اليوم يعيش حالةً من الفوضى واللامنطقية وسيطرة تجارة السلاح والقتل وغطرسة القوة.

ولا يمانع أن يلتقي بمَن كان عدوًّا بالأمس؛ مثل استقباله لرئيس منظمة «فرسان مالطا»، ويَدعو إلى ضرورة ترسيخ التَّعاون بين المؤسسات الدينية والثقافية حول العالم، لإنقاذ المستضعفين، خاصَّة في ظِل التحديات المعاصرة التي لا تعرف إلَّا لغة القوة وخطاب الدمار والفوضى الذي يَجتاح العالم اليوم، ويَدفع ثمنَه الأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ والشباب واللَّاجئين الذين أُجبروا على تركِ أرضهم ومنازلهم(٢).

أو الدعوة لافتتاح مركز لتعليم اللغة العربية في الدول الأجنبية؛ لخدمة مسلميها، فضلًا عن استضافة الأئمة الأجانب في «أكاديمية الأزهر العالمية لتدريب الأئمة والوعاظ»؛ لتطوير مهاراتهم الدعوية وتحصينهم علميًّا في مواجهة الفكر المتطرف، وتمكينهم من بيان المفاهيم الإسلامية الصحيحة فيما يَخصُّ قضايا التعايش، وحقوق المرأة، واندماج المسلمين في المجتمعات الغربية، وغيرها من القضايا(٣).

الزيارات الخارجية: قام الإمام الأكبر بكثير من الرحلات الخارجية، للمشاركة في مؤتمرات وإجراء زيارات ولقاءات... إلخ في قارات العالم؛ ففي روما قال: إنَّ لنا في الحروبِ

(١) نفسه، ١٦ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.

(٢) نفسه، ٢ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.

(٣) نفسه، ٢٥ يونيو ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.

التي ابتُلي بها شرقنا الآمِن لعِبَرة؛ فما إنْ تبدأ حتى تبدأ معها متواليات مِن الفظائع، مِن هدمٍ للدُّور، وتَشريدٍ لآلاف النساء والشيوخ والشباب، وتجويع للأطفال حتى الموت، وتمتُّعٍ بانتهاك كرامة الإنسان، والتَّنكيل به على مَرأى ومسمع من العالم المتحضِّر في قرنه الواحد والعشرين[١].

الاهتمام بأزمات إفريقيا: اقترح شيخ الأزهر إنشاء لجنة من حكماء إفريقيا والقادة الدينيّين المعروفين بالحكمة وتغليب لغة الحوار، تكون مهمتها العمل على تخفيف النزاعات في منطقتي الساحل الإفريقي والقرن الإفريقي[٢].

العمل مع المؤسسات الدولية: شيخ الأزهر أكَّد أنَّ الأزهر يحرص على توطيد علاقاته مع المراكز الإسلامية والمؤسسات الدينية حول العالم، في إطار رسالته العالمية لنشر السلام وتعزيز ثقافة الأخوة الإنسانية، مؤكدًا انفتاحه على كل المؤسسات الثقافية والدينية حول العالم، وهو ما أثمر محليًّا في تأسيس «بيت العائلة المصرية»، الذي يجمع الأزهر ومختلف الكنائس المصرية، والذي أسهم في القضاء على كثيرٍ من أشكال الفتن الطائفية[٣].

الموقف من النظام الدولي والحضارة الغربية: أكد شيخ الأزهر أن هناك اضطرابًا أصاب النظام العالمي، وجَرَّأه على الكَيْل بمائة مكيالٍ[٤]، وأن دعوات قبول «الشذوذ الجنسي» دليل على جنون هذه الحضارة، ومحاولتها المستمرة لإقصاء الدين، وتأليه حرية الإنسان والسعي المطلق لإشباع رغباته المادية[٥]، وأن كارثة شعب غزة كشفت الغطاء عن قوانين وأنظمة وسياسات معاصرة طالما تغنَّى بها واضعوها، وعيَّرونا بافتقادها[٦].

الموقف من العنصرية والعنف: خاطب شيخ الأزهر شباب مجلس الكنائس العالمي أن كلَّ ما يُشاع في الغرب من أن الأديان هي سبب الحروب مزاعمُ واهيةٌ، فالحرب العالمية الأولى والثانية التي راح ضحيتها ما يزيد على ٧٠ مليون إنسان، لم يكن الدين سببًا فيها، بل كانت القوميَّة والعنصريَّة والكراهية وغيرها من المبادئ المادية[٧].

(١) نفسه، ٢٩ أكتوبر، ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٢) نفسه، ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٣) نفسه، ٢٥ يونيو ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٤) نفسه، ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٥) نفسه، ٣ يونيو ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٦) نفسه، ٢٧ مايو ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٧) نفسه، ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.

الانفتاح على الفِرق التي تنسِب نفسَها للإسلام: في لقاء للإمام الأكبر مع رحيم آغا خان، زعيم الطائفة الإسماعيليَّة، ذكر أنَّ رسالة الأزهر تقوم على تعزيز الأخوَّة بين الجميع، وأنَّه بادر بعقد أول مؤتمر للحوار الإسلامي الإسلامي في البحرين؛ لطي صفحات الماضي، والاتفاق على إنشاء منصة قادرة على لمّ شمل كلمة علماء الأمة ومؤسساتها الدينية، والخروج بموقف علمائي موحَّد تجاه الأزمات والتحديات التي تواجهها(١).

قضية فلسطين: لم تغب فلسطين ومعركة الطوفان عن الأزهر، ففي قلب روما، قال شيخ الأزهر: إنَّ مشهد غزة -الذي يجثم على صدورِنا منذُ أكثر من عامين- ليَكشِف عن خللٍ خطيرٍ في بنية النظام الدولي، وأن «السلام الدولي» باتَ أمره رَهْنًا بموازين القوَّة وعنفوانها، وتجارة الأسلحة ومكاسبها، والحروب واقتصاداتها، وكل ذلك في معزلٍ تامٍّ عن ميزان الحقِّ والإنصاف(٢).

وأدخل بيت الزكاة والصدقات أكثر من اثنتي عشرة قافلة إغاثيَّة، وتأتي ضمن الحملة العالمية لنصرة أهل غزة «أغيثوا غزَّة»، التي أطلقها الإمام الأكبر تحت شعار: جاهدوا بأموالكم.. وانصروا فلسطين(٣).

وقد أفتى مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية بجواز إخراج الزَّكاة لصالح إعمار قطاع غزة، وإيواء أهلها، ولإيصال كافة المواد الغذائية والمستلزمات الطبية(٤).

وانطلقت فعاليات الموسم الخامس من «مسابقة مئذنة الأزهر للشعر العربي» لعام ٢٠٢٥م، التي ينظمها مركز تطوير تعليم الطلاب الوافدين والأجانب بالأزهر، حيث خُصِّص موضوع المسابقة لاختيار أفضل خمس قصائد عمودية نُظمت باللغة العربية الفصحى عن «القضية الفلسطينية»، باعتبارها قضية كل مسلم وعربي ومُنصِف حول العالم(٥).

قضية السودان: أدان الأزهر الشريف الانتهاكات البشعة والجرائم التي تُرتكبُ ضد المدنيّين الأبرياء في مدينة الفاشر بالسودان، وذكَّر المعتدين بأنَّ مَن يقتلونهم هم إخوتهم من

(١) نفسه، ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٢) نفسه، ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٣) نفسه، ١٦ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٤) نفسه، ١٧ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٥) نفسه، ١٨ أغسطس ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.

السودانيّين الذين يشاركونهم الدين والوطن والعرق، ودَعَا الأزهر المجتمع الدولي إلى تحمُّل مسؤولياته الأخلاقية والإنسانية[١].

الأزهر والدولة المصرية

تركت الدولة الأزهر في مساحات العمل الخارجية وتثبيت مرجعيته للعالم السُّني أمام العالم، وفي المقابل نأى الأزهر عن الدخول في قضايا داخلية قد تُضيِّق العمل عليه، أو توقعه في تصادم مع الدولة. فالدولة تساند الأزهر خارجيًّا، والأزهر يساند الدولة داخليًّا.

ومِن أبرز تجليات المساندة مسألة افتتاح المتحف المصري الكبير الذي ألقى الأزهر بل والمؤسسات الدينية الرسمية بثقلها في هذه القضية تأصيلًا ومؤازرة ودفاعًا ودعاية.

ففي البيان الختامي للمؤتمر العالمي للتجديد في الفكر الإسلامي، ذكر الأزهر أنَّ الحفاظ على التراث والآثار هو واجب ديني وإنساني، وأن الآثار موروث ثقافي يُعرِّف بتاريخ الأمم والحضارات[٢].

ب/ وزارة الأوقاف المصرية

على رأس الوزارة الدكتور أسامة الأزهري، وهو -حسب صفحة الوزارة- رقم (٦٨) على هذا المقعد. والوزارة مسؤولة عن جميع المساجد بالدولة؛ حيث صدر قانون سنة ٢٠١٤م بضم جميع المساجد الأهلية والزوايا إلى الوزارة.

وتشهد الوزارة في عهد الأزهري نشاطًا موسعًا وحركة دؤوبة، وانسجامًا بينها وبين الأزهر الشريف ودار الإفتاء المصرية.

وخلت تلك الفترة من الصدام بين الوزارة والأئمة؛ بل إن الوزارة لتقوم على صفحتها بالتعزية لمن توفي مِن الأئمة أو مُقِيمي الشعائر، وتقوم بصرف أموال لعائلاتهم.

ويمكن تلمس بعض ما تقوم به الوزارة من خلال هذه النقاط التالية:

(١) نفسه، ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.

(٢) نفسه، ٣١ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.

عدد المساجد المفتتحة: عدد المساجد المفتتحة منذ أول يوليو ٢٠٢٤م حتى مايو ٢٠٢٥م (١٣٢٩) مسجدًا، من بينها (٩٠١) مسجدًا بين إنشاء وإحلال وتجديد، و(٤٢٨) مسجدًا صيانةً وتطويرًا[١]، والمفتتحة منذ أول يوليو ٢٠٢٥م حتى ديسمبر ٢٠٢٥م (٣٥٥) مسجدًا، من بينها: (٢٦٩) مسجدًا بين إنشاء وإحلال وتجديد، و(٨٦) مسجدًا صيانةً وتطويرًا[٢].

وخصصت الوزارة (٥١٤٣) مسجدًا للاعتكاف و(٩٣٧٦) للتهجُّد في رمضان[٣]، ونزعت ما كان يُميّز جماعة الإخوان والسلفيّين بسيطرتها على الساحات بتخصيص ٦٢٤٠ ساحة لصلاة عيد الفطر المبارك.

الأولوية مواجهة التطرف: قال وزير الأوقاف: إن مواجهة التطرف أولويتنا[٤]، مع إعداد دعاة على مستوى عالٍ من الوعي لمواجهة التطرف وخطابات الكراهية[٥]، وتتضامن الوزارة مع الأجهزة الأمنية في مواجهة ما زُعم أنه محاولات الجماعات الإرهابية استهداف أمن الوطن واستقراره[٦].

الأوقاف والعمل الخيري: سيطرت الدولة على الجمعيات الخيرية، وقامت بالدعاية الضخمة على التليفزيونات، وأحضرت مشاهير الدعاة لدعوة الناس للمساهمة في تلك الأنشطة، واستفادت من حب الشعب للخير ومبادرته لإغاثة الملهوفين بأن تصب تلك الأموال في أوعية تابعة لها بدلًا من أن تتسرب تلك الأموال بعيدًا عنها.

لذا تعاونت وزارة الأوقاف مع مؤسسة مصر الخير في مبادرات خيرية ضخمة[٧]. وأطلقت حملة صكوك الأضاحي لعام ١٤٤٦هـ / ٢٠٢٥م بالتعاون مع وزارتي التموين

(١) وزارة الأوقاف المصرية، ٩ مايو ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٢) المصري اليوم، ضمن خطتها لإعمار بيوت الله.. الأوقاف تفتتح ١٧ مسجدًا، ١٢ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iJFR
(٣) وزارة الأوقاف المصرية، ٢٢ مارس ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٤) السابق، ١٢ مارس ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٥) نفسه، ٢٢ مارس ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٦) نفسه، ٢٦ يونيو ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٧) نفسه، ١٨ مارس ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.

والتجارة الداخلية، والتضامن الاجتماعي؛ لإيصال لحوم الأضاحي إلى الأسر الأولى بالرعاية في جميع محافظات الجمهورية طوال العام، دون الاقتصار على أيام العيد(١).

عسكرة الدعوة: كانت الشؤون المعنوية بالجيش تستعين بالدعاة لتوجيه الجنود نحو فكرة معينة، وقد انقلب الحال بأن أصبح الدعاة هم الذين يدخلون الأكاديمية العسكرية لتأهيلهم وبرمجة عقولهم، وكأن الأكاديمية تقوم بدور التنظيم الطليعي الذي أنشأه عبد الناصر، لكن التنظيم كان سريًّا، في حين أن الأكاديمية تقوم الآن بهذه الأعمال علنًا؛ فقد تمَّ تخريج دورة الأئمة الثانية (دورة الإمام محمد عبده) عقب تأهيلهم لدى الأكاديمية العسكرية المصرية على مدار ستة أشهر بحضور السيسي(٢).

ثم اختير عدد من حاملي الدكتوراه من دعاة الوزارة ليلتحقوا بالأكاديمية العسكرية في دورة علمية تستغرق العامين، وذكر السيسي أن المستهدَف من تلك الدورة هو تحقيق استنارة حقيقية، وإعداد علماء ربانيّين مستنيرين مفيدين لوطنهم، ومجابهة التخلف والتطرف والغث، وزيادة الفهم وتحقيق بناء عقلي جامع مختلف عن كل العقول السابقة، وطالب الأئمة أن يكونوا حراسًا للحرية، بما في ذلك حرية الاعتقاد.

فالأكاديمية في دولة السيسي تقوم بدور كبير في صياغة الشخصية المصرية وتأهيل الشباب لجعلهم قادرين على المشاركة في تطوير الدولة –حسب رؤيتهم– بخطى سريعة، وهو ما يُحتم التدقيق في عملية انتقاء العناصر التي يتم إلحاقها بالأكاديمية(٣). واختير ١٣٦ إمامًا وخطيبًا للدورة التثقيفية في الاستراتيجية والأمن القومي رقم (١٠٤) التي نُفذت بالأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية – كلية الدفاع الوطني(٤).

توحيد الخطبة ومعاقبة المخالف: أكد الوزير أن هناك رقابة صارمة على المساجد، وأن الخطبة الموحدة تعزز الخطاب الوسطي(٥). وتقوم الوزارة بنشر نص خطبة الجمعة والمقالات

(١) نفسه، ٨ مايو ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٢) نفسه، ٢٢ أبريل ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٣) المتحدث الرسمي لرئاسة الجمهورية، ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/Egy.Pres.Spokesman.
(٤) وزارة الأوقاف المصرية، ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٥) السابق، ١٣ مارس ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.

الداعمة لها عبر منصتها الرقمية[١]، وتُحِيل الوزارة للتحقيق مَن يُخالف ذلك، وتعتبر أن الملتزمين يحققون الأمن الفكري في ربوع الوطن[٢].

مجالس قراءة الكتب: اهتمت الوزارة بقراءة الكتب الحديثية وغيرها في المساجد؛ مثل مجالس قراءة «صحيح الإمام البخاري» في مسجد سيدنا الإمام الحسين [٢]u، والبُردة الشريفة في مختلف مساجد الجمهورية[٤]، و«الروض الأنف» للسهيلي في (٩٧) مسجدًا على مستوى الجمهورية[٥]، و«الأذكار» للنووي[٦]. وفي رحاب مسجد الإمام الشافعي تمَّ ختمُ مجلس القراءة الثاني لشرح كتاب «الرسالة» للإمام الشافعي [٧]t.

المبادرات: أطلقت الوزارة عدة مبادرات مجتمعية وسلوكية، وكانت مبادرة «صحح مفاهيمك» مبادرة ضخمة أطلقتها الوزارة برعاية كاملة من الدولة تمتد لعام كامل، وشملت أكثر من ٤٠ قضية محورية؛ لتصحيح مجموعة واسعة من المفاهيم والسلوكيات السلبية التي تمسُّ حياة الناس اليومية، وتشمل: ١- الغش في الامتحانات ٢- مخالفة إشارات المرور ٣- عدم احترام كبار السن ٤- رشق القطارات ٥- تعذيب حيوانات الشارع ٦- استخدام الهاتف أثناء القيادة ٧- التدخين والسجائر الإلكترونية ٨- تعاطي المخدرات ٩- العنف ضد الأطفال ١٠- التوعية بخطورة ظاهرة أطفال الشوارع ١١- الانتحار بحبوب الغلة ١٢- الألعاب غير المفيدة للأطفال ١٣- إدمان الأطفال على السوشيال ميديا ١٤- التعامل غير اللائق مع السياح ١٥- التنمر ١٦- إيذاء ذوي الهمم ١٧- التعدي على الجار ١٨- الرشوة ١٩- الانتحار ٢٠- التعصب الكروي ٢١- التفكُّك الأسري ٢٢- عدم مساعدة الزوج لزوجته ٢٣- الخلافات الأسرية ٢٤- تخريب الممتلكات العامة ٢٥- إدمان السوشيال ميديا وأثره على الأسرة ٢٦- الإسراف في استهلاك المياه ٢٧- التوعية بخطورة العنف المدرسي ٢٨- إدمان المواد الإباحية ٢٩- إلقاء القمامة في الشوارع ٣٠- تقديم المساعدات

(١) نفسه، ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/AwkafOnline/.
(٢) انظر: نفسه، ٢٥ يوليو٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٢) نفسه، ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/watch/live/.
(٤) نفسه، https://www.facebook.com/reel/.
(٥) نفسه، ٢٣ يوليو ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٦) نفسه، ١٥ يوليو ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٧) نفسه، ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/AwkafOnline/.

للمحتاجين بشكل غير لائق ٣١- غياب التواصل بين الآباء والأبناء ٣٢- التحرش بجميع أنواعه ٣٣- سَبُّ الدين ٣٤- الاحتيال المالي في صورة «مستريح» ٣٥- التنزيل الخاطئ للآيات ٣٦- التدين بالحماس ٣٧- مفهوم الجهاد في الإسلام ٣٨- شرعنة الفحش ٣٩- شرعنة العنف ٤٠- الولاء والبراء ٤١- الإلحاد ٤٢- التشكيك في قيمة الوطن والادعاء أن الوطن حفنة تراب ٤٣- التشكيك والحيرة ونشر روح التشاؤم في كل شيء[١].

وقد تمَّ تنظيم ندوات توعوية بمراكز الشباب، وفي المدارس، والشركات والمصانع الكبرى[٢]، مع عرض فيديوهات مبادرة «صحح مفاهيمك» على شاشات المترو والقطار الكهربائي الخفيف بالتعاون مع وزارة النقل[٣].

الإنشاد والتديُّن: الشعب المصري يُظهِر حبه للدين من خلال تجويد القرآن وإنشاد الابتهالات الدينية، ولم يَغِب عن الوزارة هذا الأمر فأطلقت هي و«مؤسسة محمد جلال الخيرية» أول مسابقة قرآنية وابتهالية بمناسبة المولد النبوي الشريف لأبناء محافظات القاهرة الكبرى (القاهرة – الجيزة – القليوبية)[٤].

المجلات: يصدر عن الوزارة أكثر من مجلة، أقدمها مجلة «منبر الإسلام»، ثم مجلة «وقاية» التي تأتي رؤيتها منسجمة مع توجُّهات الدولة المصرية. وممن يكتب فيها بعض مشاهير الإعلام من المحسوبين على النظام، مثل: خالد الجندي وسيّد علي[٥]، ومجلة «تعايش» وهي مجلة علمية بحثية نصف سنوية يشارك في إعدادها الأئمة والواعظات، وتركِّز في محتواها على قضايا التعايش والخطاب الديني الهادف المرتبط بمحاور عمل الوزارة[٦]، ومجلة «الفردوس» للأطفال التي تصدر عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية[٧].

الأوقاف وفلسطين: خصصت الوزارة موارد مالية وعينية لدعم الأشقاء، مثل إرسالها أكثر من ٧٠ طنًا من لحوم صكوك الإطعام والأضاحي إلى غزة عبر الهلال الأحمر المصري

(١) نفسه، ٢ أغسطس ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٢) نفسه، ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/AwkafOnline/.
(٣) نفسه، ١١ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/AwkafOnline/.
(٤) نفسه، ١٥ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٥) نفسه، ٣ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٦) نفسه، ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٧) نفسه، ١٦ مايو ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.

والتحالف الوطني للعمل الأهلي، وأكثر من ٣٢٠ طنًا من السلع الغذائية، فضلًا عن قوافل مساعدات متنوعة شملت المواد الغذائية والبطاطين والأدوية وغير ذلك، ولم يقتصر دور الوزارة على الدعم المادي وحده، بل اتخذ أشكالًا متعددة، منها: التوعية بالقضية عبر المنابر الدعوية والندوات العلمية، والدعاء المستمر في الخطب والدروس[١]، ورغم هذا فإن الوزارة لم تلتزم بالمقاطعة لمنتجات الشركات المعاونة للاحتلال؛ إذ كانت المشروبات الغازية التي تنتجها الشركات الداعمة لإسرائيل على موائد احتفالاتها ولقاءاتها، مع توفر المنتج المحلي البديل.

الظواهر الكونية: تابعت الأوقاف ظاهرة خسوف القمر، وبيَّنت كيفية صلاتها، وأمَّ الآلاف من المصلين أئمة وزارة الأوقاف بالمساجد الكبرى على مستوى الجمهورية[٢].

دور الأوقاف خارجيًّا

قامت الوزارة بإهداء بعض إصداراتها للمراكز الإسلامية في بعض الدول الأجنبية[٣]، وأوفدت أعدادًا – ليست بالكبيرة – من الأئمة والقراء لإحياء ليالي رمضان بعدد من الدول[٤].

الأوقاف والصوفية

علاقة الوزارة بالتصوف علاقة متينة، وتتجلى تلك العلاقة في اهتمام الوزارة الخاص بمساجد آل البيت[٥]، ولا يمتنع الوزير عن شهود احتفال الطرق الصوفية بالمولد النبوي الشريف بمسجد سيدنا الحسين[٦]، أو المشاركة في الاحتفال بالمولد الأحمدي بطنطا، والذي اعتبره أنه يعكس الصورة المشرقة للتصوف المصري الأصيل[٧].

وقد نظمت الوزارة جولة لذوي الهمم بمسجد أبي العبَّاس المرسي أحد أعلام التصوف في مصر[٨].

(١) نفسه، ١٢ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٢) نفسه، ٦ و٧ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٣) انظر: نفسه، ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/AwkafOnline/.
(٤) انظر: نفسه، ١١ فبراير، و١٩ أكتوبر و١٢و١٨ فبراير ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٥) نفسه، ٢٢ مارس ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٦) نفسه، ٤ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٧) نفسه، ١٦ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٨) نفسه، ١٦ مايو ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.

الوزارة وقضايا الطفل

أطلقت الوزارة صفحة «أطفالنا»، وتهدف إلى تقديم محتوى توعوي وتربوي مُبسَّط من خلال فيديوهات تثقيفية وأنشطة سلوكية هادفة، مع العمل على اكتشاف وصَقْل مواهب الأطفال في مختلف المحافظات، وتنظيم فعاليات ومسابقات وندوات تثقيفية داخل المساجد ومراكز التنمية الشبابية الخاصَّة بالأطفال(١).

الكتاتيب

طرحت الأوقاف ميثاق «الكتاتيب» أمام رئيس الوزراء للمساهمة في تعليم القراءة ومحو الأمية، وحفظ الهوية، وإحياء لغة القرآن، وحماية الأجيال من الفكر المتطرف، مع تنمية المواهب(٢).

مسابقات القرآن المحلية والعالمية

تنوعت المسابقات التي تقوم بها الوزارة، فأعلنت عن المسابقة القرآنية الأولى للمشتركين في برنامج «التحفيظ عن بُعد»، والتي وَصَلت إلى (٩٦) حلقة، وبلغ عدد الملتحقين بها (١٧٧٦) دارسًا.

وكذلك أعلنت انطلاق المسابقة الأولى في التلاوة القرآنية للمشتركين في مراكز تلاوة القرآن الكريم وتعليم أحكام التلاوة، والتي يقوم عليها عدد من القراء المعتمدين بالإذاعة والتليفزيون، وهي تقوم على عقد حلقات تعليم التلاوة يومين في الأسبوع(٣).

أما المسابقة العالمية الثانية والثلاثين للقرآن الكريم فقد أطلقت الوزارة عليها اسم القارئ الشيخ الشحات محمد أنور، بجوائز مالية قدرها ١٣ مليون جنيه(٤).

برنامج دولة التلاوة

هذا برنامج لاكتشاف المواهب في ترتيل وتجويد القرآن الكريم(٥)، وكان له مردود كبير بين المصريّين. وقد تمَّ استخدامه للهجوم على ما تمَّ تسميته: تيار إخواني سلفي (ظلامي

(١) نفسه، ٢٠ أغسطس ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٢) نفسه، ٢٧ مايو ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٣) نفسه، ١٣ يوليو ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٤) نفسه، ٩ مايو ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.
(٥) نفسه، ٥ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.

مُحتكِر للدين)؛ لاعتراض البعض على تقديم البرنامج من قِبَل امرأة محجبة كاملة الزينة، أو لبعض الضيوف من الدعاة.

القوافل الدعوية

لا تنتظر الوزارة قدوم الجماهير إليها، بل تسعى إليهم في أماكن تجمعهم، وكانت تنظم قوافل دعوية بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة(١).

الوقف

ذكر الوزير أنه ملتزم بتوجيهات الرئيس بضرورة تعظيم الاستفادة من أصول الوقف، واستثمارها بالشكل الأمثل لدعم المشروعات الوطنية والتنموية، بما يُعزِّز دور الأوقاف في خدمة المجتمع(٢).

وهذا يُثِير انتقادات للحكومة بأنها تستغل تلك الأصول، وهي تدافع عن إجراءاتها بأن هذا لتحسين إدارة هذه الثروات وتنميتها، والمخاوف قائمة خشية تجاوز المقاصد الوقفية الأصلية لصالح أغراض أخرى.

الأوقاف والدولة

الوزارة لا تملك الاستقلالية عن رؤية الدولة؛ فهي أداة من أدوات الدولة لتوجيه المجتمع في قضايا مثل: المشاركة في الانتخابات، ودعوة المشاركين بالتحلي بالنزاهة وإعلاء مصلحة الوطن(٣)، والدعاية للمتحف المصري الكبير، بل وبث بعض الحلقات الدينية في بعض المواقع الأثرية الفرعونية.

ج/ دار الإفتاء المصرية

تقوم الدار بالإفتاء للجماهير، وتقديم المشورة الشرعية للجهات الحكومية والمحاكم، وعلى رأسها الآن الدكتور نظير محمد عيَّاد، وهو المفتي العشرون لتلك المؤسسة عبر تاريخها.

(١) نفسه، ١١ يوليو ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.

(٢) نفسه، ١٠ مارس ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.

(٣) نفسه، ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/AwkafOnline/.

وفي هذا العام أقيمت احتفالية ضخمة بمناسبة مرور ١٣٠ عامًا على تأسيس الدار بحضور كبار الشخصيات، وفي مقدمتهم المفتون السابقون وأُسَر المفتين الراحلين الذين أسهموا في مسيرة الدار(١).

الإفتاء في مواجهة الجماعات الإسلامية

تعمل الدار على أن تكون الفتوى محافظة على استقرار المجتمع وأمنه –من وجهة نظرها – وأن تواجه ما تراه أنها فتن تثيرها جماعات الإسلام السياسي من خلال فتاوى غير رسمية(٢).

الثقة في دار الإفتاء

أشارت نتائج دراسة إلى ارتفاع ثقة الجمهور بدار الإفتاء المصرية، والأزهر، ثم وزارة الأوقاف(٣).

وقد صدر عن الدار أكثر من مليون فتوى خلال عام، منها: ٤٥٠ ألف فتوى شفوية مباشرة، و٤٠٠ ألف فتوى إلكترونية، والآلاف من الفتاوى عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ومن مظاهر هذه الثقة أن صفحة دار الإفتاء عليها ١٤ مليون متابع، متجاوزة صفحة رئيس الجمهورية التي يتابعها ١٢ مليون متابع، وصفحة الأزهر التي يتابعها حوالي ٥ مليون متابع، وصفحة الأوقاف التي يتابعها حوالي ٤ مليون متابع.

التأصيل للسياحة

أثارت قضية افتتاح المتحف المصري الكبير الكثير من القضايا، وقد تصدت دار الإفتاء لبعضها، واعتبر المفتي أن هذا الافتتاح يمثل إنجازًا وطنيًّا وتاريخيًّا يَعكِس عظمة مصر عبر العصور(٤).

وعلى قدر فخر البعض بهذا العمل إلَّا أن هناك مَن رأى أن هذا مِن باب التزلف للدولة والحفاظ على المنصب، ومنهم مَن رأى أن الشعب في وضع اقتصادي مزر وكل هذا البذخ كان ذهابه للشعب أولى.

---

(١) دار الإفتاء المصرية، ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/EgyptDarAlIfta/.

(٢) السابق.

(٣) نفسه.

(٤) نفسه، ١ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/EgyptDarAlIfta/.

متابعة الترندات والتسريبات

بين الحين والآخر تنتشر مسائل يثار حولها الجدل ومدى الشرعية، مثل مسألة «البِشْعَة»، التي اعتبرتها دار الإفتاء ممارسة محرَّمة شرعًا ومُنافية لمقاصد الشريعة في صيانة الكرامة الإنسانية(١).

وأحيانًا تكون الفتاوى ملتبسة فلا يرضى عنها غالبية المطلعين عليها؛ كتلك التي تتحدث عن التشهير بما تمَّ الحصول عليه من خلال تتبع العورات وانتهاك الحياة الخاصَّة(٢)؛ فالفتوى عمومًا صحيحة، لكن الإشكال في تنزيلها؛ إذ الجمهور يُنزلها على أشخاص وحوادث بعينها؛ ويَرون خطأ أصحابها في كل الأحوال، وهنا يأتي الاعتراض.

فوائد البنوك

هذه القضية ما زالت مثار جدل؛ إذ تصدم الدارُ جمهورها بتلك الفتوى؛ فقالت: يَجوز شرعًا التعامل مع البنوك، وأخذ الفوائد منها؛ لأن أعمال البنوك من قبيل «التمويل، والاستثمار»، ولا علاقة لها بالربا، الذي أجمع الفقهاء على حرمته(٣). ومَن يتابع تعليقات الجمهور على تلك الفتوى على صفحة الدار يجد أن الغالبية رافضة لها ولذلك التكييف الفقهي، ويتعدى الأمر الرفض إلى الهجوم.

الخطاب الإفتائي بين التسامح والحرب على المتشددين

لا تفتأ دار الإفتاء تدعو وتُرغِّب في العفو عن المسيء ومسامحته عند القدرة؛ فإن كانت المعاقبة هي جوهر العدل والإنصاف، فإن العفو هو قمة الفضل والإحسان، وتؤكد على نشر قيم التسامح والحوار مع الآخر، لكنها لا تفعل ذلك مع مَن تصمهم بأصحاب الأفكار المتطرفة والمتشددة(٤)؛ فثقافة العيش المشترك تكون مع غيرهم مهما كانت معتقداتهم، لكنها بعيدة عمَّن اختلف مع الدولة سواء أكان إسلاميًّا أم يساريًّا أم مسيحيًّا(٥)، فكأن عنوان البراء والولاء بالنسبة للدار هو الدولة.

(١) نفسه، ٤ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/EgyptDarAlIfta/.
(٢) نفسه، ١٨ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/EgyptDarAlIfta/.
(٣) نفسه، ١٦ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/EgyptDarAlIfta/.
(٤) نفسه.
(٥) نفسه، ٩ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/EgyptDarAlIfta/.

دار الإفتاء والعنف ضد المرأة

يقوم القائمون على صفحة الدار على وسائل التواصل الاجتماعي بنشر منشورات كثيرة تحث على إكرام المرأة وعدم ظلمها أو هضمها حقها، وكذلك المفتي أكَّد أن حماية المرأة واجب شرعي ووطني، وصَوْن كرامتها أساسُ استقرار المجتمع(١)، وعاد لتأكيد ذلك عند الحديث عن الجهود التي تقوم بها الدار للحفاظ على الترابط الأسري ومواجهة ظاهرة التفكُّك الأسري، والحد من ارتفاع نسب الطلاق(٢).

فإننا نجد أن هذه المنشورات تثير حفيظة كثير من المعلقين الذين يَرون أن قوانين الأسرة المنحازة للمرأة جعلت الأسرة ألعوبة من خلال الطلاق والخُلْع والحضانة والرؤية وقائمة المنقولات... إلخ، وأن الظلم أصبح واقعًا على الرجل أكثر منه على المرأة، وتدعو الجماهير دار الإفتاء – ومن قبلها الأزهر – للعمل على تغيير تلك الأوضاع القانونية المقلوبة. وقد علق متابع فقال: أين دوركم حاليًا في تفعيل قانون الأسرة الجديد، ورفع الظلم عن الزوج المظلوم، والأطفال الذين تشردوا في محكمة الأسرة ومحرومون من حضن آبائهم بسبب الزوجة التي كلُّ هدفها الانتقام من الزوج بسبب الغِل والافتراء، وبسبب محام فاشل كل هدفه أن يسترزق على حساب تشريد الأطفال المساكين وظلم الزوج.

دار الإفتاء والانتخابات

أدلى مفتي الجمهورية بصوته في انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠٢٥، وأكد أن المشاركة تُعَد التزامًا وطنيًّا وتكليفًا شرعيًّا ينبغي لكل مواطن أن يؤديه؛ تعزيزًا لاستقرار الدولة، مشددًا على أن التصويت في الانتخابات يجب أن يكون تعبيرًا نزيهًا عن المصلحة العامة، بعيدًا عن الاعتبارات الضيقة(٣).

وقد صاحب هذه الانتخابات انتقادات كثيرة دفعت الهيئة الوطنية للانتخابات لإعلان بطلان الانتخابات في دوائر كثيرة بعد حديث السيسي عن تلك الخروقات، إلى جانب عزوف الجماهير عن المشاركة في الانتخابات رغم الدعاية الضخمة والمال السياسي المدفوع المبالغ فيه.

(١) نفسه، ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/EgyptDarAlIfta/.

(٢) نفسه، ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/EgyptDarAlIfta/.

(٣) نفسه، ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/EgyptDarAlIfta/.

وقد أبدى الدكتور كمال حبيب استغرابه قائلًا: دار الإفتاء تفتي بأن المواطن الذي لا يُدلِي بصوته في الانتخابات آثم شرعًا، بينما لم تُفتِ بأن الذي يُزوِّر الانتخابات ويُزيِّف إرادة المواطنين ويَسرقها في وضح النهار وعلى أعين الناس هو الغاشم الخائن الأثيم.

دار الإفتاء وفلسطين

أعلنت الدار أنها مع فلسطين قلبًا وقالبًا، وحاول المفتي أن يَستنهِض ضمير العالم ويُذكِّره بمسؤوليته تجاه شعبٍ أثقلته المِحَن، واعتبر أن التضامن الصادق لا يُقاس بالشعارات وحدها، بل بقدرة المجتمع الدولي على تجاوز المعايير المزدوجة التي شوَّهت وجه العدالة وعَمَّقت جراح الأبرياء، ودَعَا إلى بذل كل جهد يضمن للمدنيّين الأمن والكرامة، ويُمهِّد لشعبٍ صابرٍ طريقًا نحو مستقبلٍ يليق بتضحياته وصموده[١].

منع دار العلوم من الإفتاء

أصدر السيسي القانون رقم ٨٦ لسنة ٢٠٢٥م بتنظيم إصدار الفتوى الشرعية، والذي وافق عليه مجلس النواب، وفيه أن يَختص بالفتوى الشرعية العامة كلٌّ من «هيئة كبار العلماء» بالأزهر الشريف، أو «مجمع البحوث الإسلامية»، أو «دار الإفتاء المصرية»، ويَختص بالفتوى الشرعية الخاصَّة كلٌّ من هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، أو مجمع البحوث الإسلامية، أو مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية، أو دار الإفتاء المصرية، أو اللجان المشتركة المنشأة بموجب أحكام المادة (٤) من هذا القانون، أو أئمة وزارة الأوقاف الذين يتوافر في شأنهم الشروط المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون[٢].

وهذا يَعني أن كلية دار العلوم التي تخرَّج فيها كبار العلماء في الشريعة غير مشمولة بهذا القانون المخصِّص والمحدِّد لمن له حق الإفتاء، وقد أثار هذا الأمر استغراب قطاع عريض من المثقفين.

(١) نفسه، ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/EgyptDarAlIfta/.

(٢) اليوم السابع، الرئيس السيسي يصدر قانون تنظيم إصدار الفتوى الشرعية بعد موافقة مجلس النواب، ١٠ يونيو ٢٠٢٥م، https://www.youm7.com/.

٢ - الجماعات الصوفية:

يُقدِّر البعضُ أن عدد الصوفية حوالي ستة ملايين بين مُريد ومُحِب[١]، وهناك مَن يَذهب إلى أن عددهم لا يَقِل عن ١٥ مليون صوفي[٢]، ويُمثِّلهم المجلس الأعلى للطرق الصوفية، ورئيس الجمهورية هو الذي يُعيّن شيخ مشايخ الطرق الصوفية. ويبلغ عدد الطرق نحو ٧٠ طريقة، ٦٧ منها مُسجَّل بالمجلس الأعلى للطرق الصوفية، وفي القاهرة وحدها ٤١ طريقة.

الاحتفالات بمولد النبيّ والأولياء

نركز هنا على أشهر الاحتفالات، وإلَّا فإن الاحتفالات بالموالد لا تخلو منها قرية أو مدينة لوجود وليّ صالح مقبور فيها. والموالد ليست مقصورة على الرجال، بل هناك موالد لنساء صالحات كذلك.

المولد النبوي الشريف: احتفلت به في شهر سبتمبر الطرق الصوفية؛ حيث بدأ الموكب من أمام مسجد سيدي صالح الجعفري وارتفعت المدائح النبوية وصولًا إلى المسجد الحسيني الذي يُعَد المحطة الرئيسة للاحتفال[٣].

مولد السيد البدوي: في أكتوبر احتفلت به الطرق الصوفية، وأحدث هذا الاحتفال ضجَّة بمصر لكثرة زوَّاره، وما حدث فيه من مشاهد أثارت الاستياء من مخالطة الرجال للنساء في مجالس الذِّكْر (الرقص)، وما عَدَّه البعض مظاهر للشرك مِن طوافٍ بالقبور واستغاثة بالأموات، مما دَعَا المجلس الأعلى لإصدار بيان جاء فيه أن المشيخة العامة في جميع الاحتفالات بالموالد تُنكِر ما قد يَطرأ من مخالفات أو إسراف أو خلطٍ بين الجَدِّ واللهو، وتؤكد أن وجود تجاوزات محدودة لا يَنفي مشروعية الأصل، بل يستوجب التصحيح بالحكمة والموعظة الحسنة، وأن مِن واجب الجميع صيانة مقامات الأولياء من التشويه أو العبث[٤].

---

(١) الجزيرة نت، المجلس الأعلى للطرق الصوفية بمصر، ٤ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/.

(٢) الوطن، «الأعلى للطرق الصوفية» يطالب باعتباره هيئة روحية مستقلة في الدستور، ٣ أكتوبر ٢٠١٣م، https://www.elwatannews.com/.

(٣) اليوم السابع، لابسين أبيض.. الطرق الصوفية تحتفل بالمولد النبوي أمام مسجد الحسين، ٥ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://www.youm7.com/.

(٤) المشيخة العامة للطرق الصوفية بمصر، ١٩ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/EgyptSufiSheikhdom/.

مولد سيدنا الحسين: وكذلك في أكتوبر تمَّ الاحتفال بمولد سيدنا الحسين بمدينة القاهرة، وهو الاحتفال الذي يشهد زحامًا شديدًا بالمسجد والضريح والساحة، والاحتفالات لا تكون بيوم مولده بل بيوم قدوم رأسه الشريف إلى مصر(١).

مولد إبراهيم الدسوقي: وكذلك في أكتوبر كان الاحتفال بالدسوقي بمدينة دسوق بمحافظة كفر الشيخ، والذي ادَّعت بعض الصحف حضور نحو مليوني زائر له(٢).

٣ - الجمعيات الدينية:

أ/ الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسُّنة المحمدية

إمام الجمعية الشرعية حاليًا هو الدكتور عبدالفتاح عيسى البربري، وهو الإمام الثامن. ورسالة الجمعية الإصلاح الاجتماعي بعيدًا عن أي انتماء سياسي أو حزبي(٣).

هناك حزمة من المشروعات الاجتماعية للجمعية الشرعية منها:

كفالة الطفل اليتيم: التفتت الجمعية الشرعية لأهمية العناية بشريحة مهمة من شرائح المجتمع، وهي شريحة الأيتام؛ فكانت ولادة مشروع «الطفل اليتيم» على يد الدكتور رضا الطيب(٤).

تحفيظ القرآن الكريم: هناك مكاتب لتحفيظ القرآن الكريم تابعة للجمعية الشرعية، ولا تكتفي بتحفيظ كتاب الله، بل تعمل على تخريج أجيال تتقن التلاوة والتجويد على أيدي متخصصين(٥).

وقد احتفى الأمين العام والقيادات بخريجي الدورة المكثفة السابعة لحفظ القرآن بدار عبد الله بن مسعود التابعة للجمعية الشرعية بمنطقة القنطرة غرب بمحافظة الإسماعيلية(٦)، وكانت الجوائز المالية بقيمة ٣٤٢ ألف جنيه لـ ١١٤ حافظًا وحافظة(٧).

(١) بي بي سي عربي، الإمام الحسين: ما سر احتفال المصريين بمولد «ولي النعم» مرتين كل عام؟ ٢١ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://www.bbc.com/arabic.

(٢) الجمهورية، انطلاق احتفالات مولد سيدي إبراهيم الدسوقي وسط حضور مليوني زائر، ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://algomhuria.gomhuriaonline.com/.

(٣) الجمعية الشرعية الرئيسية، ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/alshareyah/.

(٤) السابق، ١٦ أبريل ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/alshareyah/.

(٥) نفسه، ٢٧ مايو ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/alshareyah/.

(٦) نفسه، ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/alshareyah/.

(٧) نفسه، ٩ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/alshareyah/.

دعم البحث العلمي: في إطار استراتيجيتها الطموحة لدعم البحث العلمي والبحوث التطبيقية، قدَّمت الجمعية الشرعية الرئيسة دعمًا ماليًّا بقيمة مليون جنيه لجامعة سوهاج، مخصصًا لمشروعات بحثية في مجال صناعة الألبان، أحد القطاعات الحيوية المرتبطة بالأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي(١).

رعاية طلاب العلم: تقدم الجمعية الشرعية الرئيسة دعمًا ماليًّا لبعض الباحثين المتميزين والمساهمة في نفقات سفرهم إلى الخارج(٢).

وقد طرحت الجمعية قبل ٤ سنوات، في ٢٠٢١م، مبادرة «حاضنات الفائقين علميًّا بالجامعات المصرية» لتكون منصة داعمة للإبداع والبحث العلمي، امتدت إلى ٣٠ جامعة؛ لتشكل حاضنة لرعاية المواهب والبحوث التطبيقية.

ويَنصُّ البروتوكول على تقديم دعم مادي يقدر بـ ٢٥ ألف جنيه لكل طالب متفوق، إضافة إلى ١٢ ألف جنيه سنويًّا كمصروف خاص، يَستفيد منه ٤٠ طالبًا بكل جامعة، بإجمالي ٤٠٠ طالب سنويًّا، ضمن خطة خمسية تستهدف ٢٠٠٠ طالب متفوق(٣).

المشروعات الطبية: منها مستشفى الحروق والأورام، والأشعة التشخيصية، ورعاية الأطفال المبتسرين(٤)، وهي تصل إلى ١٠٦ مركزًا طبيًّا مجانيًّا في خدمة المواطنين بالمحافظات المصرية المختلفة (٥).

الجمعية وفلسطين: أقامت الجمعية الشرعية حملة كبيرة لدعم فلسطين، حتى تمكَّنت من إرسال القافلة الإنسانية رقم ٣٠ لأهالي غزة، وقد تجاوزت إجمالي المساعدات ٩٧ ألف طن بتكلفة تجاوزت ٣٤٧,٥ مليون جنيه(٦).

(١) نفسه، ٢١ أغسطس ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/alshareyah/.
(٢) نفسه، ٢٩ يوليو ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/alshareyah/.
(٣) نفسه، ٢١ أغسطس ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/alshareyah/.
(٤) نفسه، ٢٦ يوليو ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/alshareyah/.
(٥) نفسه، ٢٠ يونيو ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/alshareyah/.
(٦) الجمهورية، انطلاق احتفالات مولد سيدي إبراهيم الدسوقي وسط حضور مليوني زائر، ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://algomhuria.gomhuriaonline.com/.

ب/ جمعية أنصار السُّنة المحمدية

يرأسها الآن الشيخ أحمد يوسف سلمان، وقد بلغت فروعها أكثر من ١٥٠ فرعًا، وبلغ عدد المساجد التابعة للجماعة ما يقرب من ٢٠٠٠ مسجد.

والتضييق الدعوي طالها كما طال غيرها، لكن نشاطها العلمي من خلال مجلة «التوحيد» لم ينقطع، وهي تعالج قضايا التوحيد والاعتقاد والأسماء والصفات، ومحاربة التصوف، مع بعض التفسيرات لكتاب الله تعالى، وبعض الأمور الفقهية التي يحتاجها المسلم.

وتتمتع الجمعية بعلاقات وطيدة مع المملكة العربية السعودية وأمراء الأسرة الحاكمة. وهي سلفية علمية تبتعد عن السياسة، وتركز أنشطتها في العلم الشرعي فقط.

ج/ جمعية الدعوة السلفية (مدرسة الإسكندرية)

رئيسها الآن هو الدكتور ياسر برهامي. والدعوة السلفية وإن كانت مع وئام مع الدولة، فإنها تشعر بعزلة حاليًا؛ لأن الاتصالات بينها وبين الرئاسة في أضعف فتراتها بحسب تعبير برهامي نفسه.

وقد دفعت الدعوة السلفية بجناحها السياسي (حزب النور) لخوض غمار الانتخابات البرلمانية، ولم ينجح سوى مرشحين لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة.

وفي خضم معركة «طوفان الأقصى»، صرَّح الدكتور ياسر برهامي أن «أهل غزة قرروا دخول الحرب منفردين ولم يتشاوروا مع الدول الإسلامية، ولدينا ميثاق مع اليهود إذا أردنا أن ندخل حربًا يجب أن نعلمهم بإلغائه، والمقاومة دمرت غزة ولم تنتصر»[١]،

وقد أثارت تلك التصريحات موجة غضب عارمة ضده، وإنْ أكَّد الشيخ عبد المنعم الشحات المتحدث الرسمي أن الدعوة السلفية في مصر ما زالت على موقفها من مناصرة غزة[٢].

وكانت جمعية «الدعاة» الخيرية التابعة للدعوة السلفية لها مجهودات في مساعدة ونصرة أهل غزة؛ إذْ ساهمت في إرسال قوافل الإغاثة بعشرات الشاحنات بالتنسيق مع الهلال الأحمر المصري[٣].

(١) قدس، https://www.instagram.com/reel/.

(٢) الجزيرة مباشر، سجال حاد بين عبد المنعم الشحات والشيخ محمد الصغير بعد فتوى برهامي.. والعوا يدافع عن حماس، ٩ أبريل ٢٠٢٥م، https://www.aljazeeramubasher.net/.

(٣) الدعوة السلفية-الصفحة الرسمية، ٢٠ أبريل ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/Salafiacall/.

واستنكرت «الدعوة السلفية بمصر» الجرائم البشعة التي تقوم بها ميليشيات الدعم السريع في السودان مِن: القتل والتصفية، وانتهاك الأعراض، وتدمير الممتلكات[١].

وتنتشر عبر المدارس والمساجد التابعة للجمعية كتيبات صغيرة ومنشورات رخيصة الثمن، تروج لمفاهيم يَرى البعض أنها مغلقة، عن الجاهلية الحديثة والعلمنة، وتُصوِّر المثقفين والمفكرين بوصفهم منحلين أو زنادقة»[٢]، وهو ما يَعتبره متابعون تحريضًا للدولة عليهم.

وأصبحت صفحة الدعوة السلفية أشبه الآن بصفحة وفيات؛ إذ غالب ما يُنشر عليها هو التعازي لأفراد قد ماتوا سواء أكانوا من المشاهير أم لا.

والدعوة السلفية تعاني من مهاجمة العلمانيّين لها، والتحذير منها؛ إذ يَرون أن «الخطورة تتجلَّى أكثر في سعي الدعوة السلفية إلى إضعاف الثقة بالمؤسسات الثقافية والتعليمية، مثل الجامعات ووزارات الثقافة والتعليم، حيث يُتهَم الأكاديميون والمثقفون بأنهم أعداء الدين أو خدام الغرب، ما يخلق فجوة خطيرة بين المجتمع والنخب الفكرية، ويُعمِّق الشك في أي مشروع ثقافي حداثي أو إصلاحي.

٤ - المؤسسات غير الرسمية:

أ/ السلفيون

هناك مدارس سلفية أخرى لم تعترف بها الدولة:

مدرسة القاهرة السلفية: هذه المدرسة تعتبر الشيخ محمد عبد المقصود رمزها، وهي سلفية حركية لا تقف فقط عند العلم الشرعي، بل تتفاعل مع الواقع وتشتبك معه، وهي في صراع مع سلفية الإسكندرية؛ فالنهجان مختلفان؛ فسلفية القاهرة لم ترتم في أحضان الدولة كما فعلت سلفية الإسكندرية.

وأتباع هذه المدرسة موجودون لكنهم غير نشطين؛ إذ إن الظروف والأحوال غير مناسبة للعمل والحركة، ومنهم مَن تعرضوا للاعتقال والمطاردة.

---

(١) السابق، ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/Salafiacall/.

(٢) بوابة الحركات الإسلامية، من الدعوة إلى الهيمنة: قراءة في تأثيرات السلفية على المجتمع المصري، ١٤ أبريل ٢٠٢٥م، https://www.islamist-movements.com/.

التبليغ والدعوة: هؤلاء قوم في سمتهم الظاهري يشبهون منتسبي السلفية، وإن كانوا يختلفون في بعض مناهجهم عن السلفية العلمية أو السلفية الحركية، وللسلفية العلمية هجوم شديد عليهم.

وفي طموه بأبي النمرس بمحافظة الجيزة يقع المركز العالمي للدعوة الإسلامية التابع لجماعة التبليغ والدعوة، والأمير الحالي هو الشيخ طه عبد الستير، ومعه في الإشراف على شؤون الجماعة ستة أمراء آخرين(١).

ونشاط عناصر «التبليغ والدعوة» ليس بعيدًا عن أعين الشرطة المصرية؛ إذ يجب عليهم الحصول على تصريحات من جهاز أمن الدولة، وتقديم تقارير له عن فعالياتهم في المناطق التي يتوجهون إليها.

وليست لديهم عضوية أو اشتراكات؛ فالكل يشارك بنفسه ووقته وماله «الحلال». وعددهم في مصر –حسب بعض التقديرات– يتراوح ما بين ربع مليون إلى ثلاثمائة ألف، ويُقال: ربما تمكنت الجماعة من مضاعفة عضويتها في السنوات الماضية.

والحملات الدعوية والجولات داخل محافظات الجمهورية توسعت نتيجة للفراغ الحادث من غياب العناصر الإسلامية الرئيسة في المشهد كالإخوان المسلمين(٢).

الرسلانية: هي ليست جماعة بل فكرة تجد لها أتباعًا وأنصارًا ومؤمنين بها، وشيخهم هو الشيخ محمد سعيد رسلان، وتقوم دعوته على تمجيد الجيش، ورئيس الدولة، والحط من شأن الإخوان المسلمين، ومهاجمة المقاومة الإسلامية في فلسطين، مع الخطاب الزهدي، وله متابعون على صفحته يقاربون المليون، وأثره يمتد خارج مصر.

(١) السابق، «التبليغ والدعوة » الجماعة الأكثر انتشارًا في العالم الإسلامي، ٢٩ سبتمبر ٢٠١٤م، https://www.islamist-movements.com/.

(٢) انظر: ٢٤: الخبر بين لحظة وضحاها، مصر: الأمن الوطني يستدعي قيادات جماعة «التبليغ والدعوة» بسبب «تحركات مريبة»، ١٨ أكتوبر ٢٠١٧م، https://24.ae/article/، والجزيرة، «جماعة الدعوة» لغز يكتسح الشرق الأوسط، ٨ ديسمبر ٢٠١٥م، https://www.aljazeera.net/politics/.

ب/ الإخوان المسلمون

هي من أكبر الجماعات الإسلامية في مصر، لكنها ما زالت مُغيَّبة عن المشهد، وليست غائبة تنتظر الانفراجة، محرومة من الدعوة والعمل الخيري والسياسي.

أفرادها مضطهدون من الدولة بالاعتقال والمطاردة والتضييق في الأرزاق بمصادرة الأموال والفصل من العمل... إلخ.

هذا إلى جانب انقسامهم الداخلي الذي أدَّى إلى تشتيت الجهود. وعملهم الآن فردي قدر المستطاع.

مرت أحداث «طوفان الأقصى» ولم يظهر لهم نشاط بارز في الداخل، وكل النشاطات في دول المهجر.

ج/ الجماعة الإسلامية

ما يقال عن الإخوان المسلمين ينطبق تمام الانطباق على الجماعة الإسلامية، غير أنهم ليسوا مثل الإخوان في الانشقاقات الداخلية.

د/ دعاة الميديا

هؤلاء الدعاة أثبتوا الحضور الجماهيري، بالمتابعة الحثيثة من الجمهور لأقوالهم وأحوالهم، وهم قد تنوعت مشاربهم وأفكارهم؛ فمنهم مَن يتكلم في التزكية مثل حازم شومان ومصطفى حسني، ومنهم مَن يتكلم في الشبهات والرد عليها مثل عبد الله رشدي وهيثم طلعت.

وصفحات هؤلاء مليونية؛ فعبد الله رشدي وحازم شومان يجاوز متابعوهم ٧ مليون متابع على الفيسبوك، ومصطفى حسني يتابعه على الإنستجرام ٢٥ مليون متابع.

وبعض هؤلاء تستعين بهم الدولة وتستفيد من شعبيتهم، مثل ظهور مصطفى حسني في برنامج «دولة التلاوة».

وأحيانًا لما يكثر الضغط على الناس، وتتأزم الأحوال يخرج البعض بالدعوة لترك السياسة وعدم الصدام مع الدولة عسكريًّا أو سياسيًّا، مثل حازم شومان الذي قال: «كفى.... كل

يوم نُقدِّم ألف حسين جديد.. نريد تقديم حَسَن جديد... منذ ١٠٠ عام نُقدِّم كل يوم ألف حسين جديد يُذبحون من أجل التغيير، ألا مِن مرة نُقدِّم حسنًا جديدًا».

وهؤلاء الدعاة رغم أنهم قد يرتمون في أحضان الدولة، أو يداروها إلَّا أن العلمانيّين لا يقبلون وجودهم، ويُحرضون الدولة ضدهم، ويشنون حملات إعلامية ضخمة عليهم.

٥ - الشيعة في مصر:

لا يوجد إحصاء دقيق مُعلَن لعدد الشيعة في مصر، لكن التقارير الأمريكية المتتابعة وغيرها من العلماء والمنظمات غير الحكومية تُقدِّر أن الشيعة يشكلون حوالي ١٪ من السكان.

أي أنهم في حدود المليون شخص[١]، وهناك مَن يبالغ فيَصِل بهم إلى ٣ مليون مصري[٢].

وتتعامل الدولة مع ملف الشيعة تعاملًا أمنيًّا، ورغم هذا الخوف والحذر فإن السيسي دائم الاستقبال لسلطان طائفة البهرة الدكتور مفضل سيف الدين، وأنجاله الأمير جعفر الصادق عماد الدين، والأمير طه نجم الدين، والأمير حسين برهان الدين. والسلطان له ممثل بالقاهرة، وهم من الشيعة الإسماعيلية الباطنية الذين كانت تنتمي إليهم الدولة الفاطمية العبيدية.

والسيسي يُثني على الجهود التي تضطلع بها الطائفة في ترميم وتجديد مقامات آل البيت وعدد من المساجد المصرية التاريخية[٣].

٦ - أهل الشبهات:

هؤلاء أفردنا لهم قسمًا خاصًّا بهم؛ لأنهم انمازوا عن أهل السُّنة بردهم للسُّنة جملةً وتفصيلًا، وخالفوا ما عليه جماعة المسلمين وعامتهم عبر العصور، وبذلك لا يُعتبرون من أهل السُّنة والجماعة. ولا هم من الشيعة حتى نجعلهم من طوائفهم.

---

(١) انظر: القدس العربي، الشيعة في مصر أقلية صغيرة تشكو الإقصاء من الدولة والناس والسلفيين، ١٨ يونيو ٢٠١٣م، https://www.alquds.co.uk/.

(٢) الأنباء، المتحدث باسم الشيعة: عددنا ٣ ملايين شيعي في مصر وأزهريون: كلام الهاشمي عن وجود تشيع في كتب السنة كذب، ٢ سبتمبر ٢٠١٢م، https://www.alanba.com.kw/ar/arabic-international-news/egypt-news/.

(٣) اليوم السابع، الرئيس السيسي يستقبل سُلطان «البهرة» بالهند وأنجاله، ٥ مايو ٢٠٢٥م، https://www.youm7.com/story/.

أ/ القرآنيون

هم ينشطون في تلك الفترة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ويُثيرون الجدل دائمًا، بالطعن في الأحاديث النبوية ورواتها وخصوصًا أبا هريرة t، ومَن صَنَّف فيها. ونال البخاري من الطعن ما لم ينله إمام آخر.

ولهم موقع خاص بهم يُسمَّى: «أهل القرآن»، ومن رءوسهم: هو الدكتور أحمد صبحي منصور، وأحمد عبده ماهر، والدكتور محمد هداية.

وعددهم في مصر غير واضح، لكنهم ليسوا بالعدد الكبير؛ ففي أقصى تقدير يصلون إلى ١٠ آلاف؛ وذلك لأن غالبيتهم يُخفون معتقداتهم خوفًا من تبعات الإعلان عنها.

وهم ليسوا جماعة، لكنها أفكار تدخل في قلوب البعض فيُشربها، وقد هاجمهم الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب[١]. وكان جناح الأزهر الشريف قد عرض بمعرض القاهرة الدولي للكتاب في دورته الـ ٥٦، ندوة بعنوان: «القرآنيون.. لماذا أنكروا السُّنة؟»، شارك فيها الدكتور علي جمعة، عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، والدكتور محمد الضويني، وكيل الأزهر، والدكتور محمد عبد الدايم الجندي، أمين عام مجمع البحوث الإسلامية.

وذكر علي جمعة أن القرآنيّين يمكن تقسيمهم من ناحية إنكارهم للسُّنة إلى طائفتين: «طائفة مع إنكارها لم تخرج عن الإسلام»، وذلك لعدم إنكارهم للإجماع، و«طائفة أخرى خرجت عن الإسلام»؛ لأنهم أنكروا السُّنة بالإضافة إلى جميع المصادر، وأكَّد أن هؤلاء المنكرين في الحقيقة يريدون هدم الدين وليس إنكار السُّنة، لكنهم لو صرحوا بذلك سرعان ما يفشلون فشلًا تامًّا[٢].

والدولة لا تتعرَّض لرموزهم الذين يثيرون تلك الشبهات، إلَّا إذا قام أحدٌ برفع دعوى قضائية ضدهم.

(١) انظر: أهل القرآن، القرآنيون في مصر.. بين قبضتي الدولة والأزهر، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٢م، https://ahl-alquran.com/arabic/show_news.

(٢) المصري اليوم، القرآنيون.. لماذا أنكروا السُنّة؟ جناح الأزهر يرد على الشبهات بمعرض الكتاب، ٣١ يناير ٢٠٢٥م، https://www.almasryalyoum.com/news/details/.

ب/ التنويريون

مجموعة نخبوية استعلائية تُسفِّه من الأمة، وتتعمد بناء قطيعة جذرية مع الجماهير والرأي العام[١]؛ ويزعمون أنهم لا يكتبون للمبتدئين، «ولا لأنصاف المتعلمين، ولا للمفتشين عن السقطات، ولا للساقطين في مهاوي التعصب، ولا للمتاجرين بالدين وبؤس الناس، الراغبين في إذكاء الخلاف ابتغاء منافع شخصية ونزعات دنيوية ونزغات شيطانية»[٢].

وهم يَلقون تمويلات ضخمة، وتُفتح لهم القنوات الفضائية، ويظهرون بمفردهم دون مواجهة من مخالف أو خصم، ويُلقون بأفكارهم دون اعتراض.

ومِن أشهرهم في تلك الفترة الروائي يوسف زيدان الذي يثير الجدل بأفكاره وتصريحاته، ومنها أنه يَرى السلطان محمود بن سبكتكين الغزنوي واحدًا من أحقر الشخصيات في التاريخ[٣]، وأن قصة أبرهة الحبشي ومحاولة هدم الكعبة من الإسرائيليات، وأن الآيات في سورة الفيل تتحدث عن يهود تصارعوا فيما بينهم مستخدمين الفيلة[٤].

فإذا كان القرآنيون يحاولون هدم الدين باسم الغيرة على القرآن، فإن التنويريين يحاولون هدم الدين باسم العلم والمنطق والعقل.

والتنويريون يُهاجمون الدين والثوابت ويَرونها مِن الحرية، ويتركون الاضطهاد والاستبداد والديكتاتورية؛ فحريتهم تقف عند أسوار القصور.

ثانيًا: المسيحية

تتشكل الطوائف المسيحية في مصر من الأقباط الأرثوذكس ويمثلون حوالي ٩٠٪ من نسبة المسيحيّين المصريّين، إلى جانب الأرمنية الرسولية، والكاثوليكية (الأقباط الكاثوليك، والأرمن الكاثوليك، والكلدانية، والملكانية، والمارونية، واللاتينية، والسريانية)، والأرثوذكسية (اليونانية والسريانية)، والأنجليكانية/الأسقفية وغيرها من البروتستانت[٥].

(١) الجزيرة، المشكلة في «مركز تكوين» أم في التنوير «سيئ السمعة»؟!، ١٣ مايو ٢٠٢٤م، https://www.aljazeera.net/opinions/.

(٢) منتدى يوسف زيدان، ٥ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/groups/.

(٣) السابق، ١٠ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/groups/.

(٤) قناة الشمس، د. يوسف زيدان يروي القصة الحقيقية لأبرهة الحبشي .. تفاصيل صادمة وراء «عام الفيل»، ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/watch/.

(٥) تقرير عن الحرية الدينية الدولية لعام ٢٠٢٣م https://eg.usembassy.gov/ar/.

١ - الطائفة الأرثوذكسية:

هم أكبر الطوائف المسيحية وأعمقها تاريخيًّا بمصر، ولا يوجد إحصاء رسمي لعدد المسيحيّين في مصر، وهم – بحسب بعض المصادر – ما بين ٧٪ إلى ١٠٪[١]، ويَجلس على كرسي البابوية البابا تواضروس الثاني، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية وهو البابا الثامن عشر بعد المائة، وقد ذكر في تصريح في أبريل ٢٠٢٥م أن عدد الأقباط خارج مصر حوالي ٣ ملايين[٢]. وفي تصريح لموقع مسيحي في يوليو ٢٠٢٥م، ذكر أن عدد الأقباط خارج مصر حوالي مليونين[٣]، وهذا يؤكد أنه تقدير جزافي؛ فلا يمكن أن يكون الفارق مليونًا بالسالب في ثلاثة أشهر.

وقد شهدت الكنيسة الأرثوذكسية في عهد السيسي طفرة كبيرة تجلَّت في إصدار قانون بناء الكنائس ودور العبادة وإنشاء بيت العائلة وعدد من المبادرات المجتمعية المختلفة.

فقد شهد ملف تقنين أوضاع الكنائس في مصر تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الماضية، حيث وَصَلت جهود التقنين حتى عام ٢٠٢٥م إلى تقنين أوضاع ٣٦١٣ كنيسة ومبنى تابعًا للطوائف المسيحية المختلفة في مصر، وهذا الرقم يعكس تسارعًا كبيرًا مقارنة بالأرقام السابقة[٤].

هذا إلى جانب جهود الدولة لإحياء مسار العائلة المقدسة، والذي يمتد من سيناء إلى أسيوط، عبر ١١ محافظة[٥].

وفي مايو ٢٠٢٥م، في آخر اجتماع للجنة الوزارية لتقنين أوضاع الكنائس، وَصَل إجمالي عدد الكنائس والمباني الخدمية التي تمَّ تقنين أوضاعها والموافقة عليها إلى ٢٧٤٨ كنيسة ومبنى خدميًّا على مستوى الجمهورية.

---

(١) الدستور، الإلحاد في مصر: بين الإحصائيات المتضاربة والتحديات المجتمعية، ١١ سبتمبر ٢٠٢٤م، https://www.dostor.org/.

(٢) المصري اليوم، البابا تواضروس: عدد الأقباط خارج مصر ٣ ملايين، ٢٩ أبريل ٢٠٢٥م، https://www.almasryalyoum.com/news/.

(٣) وطني، ٢٠٢٥ عام البركة.. الكنيسة القبطية تسير برؤية شاملة بين الجذور والامتداد، ٣٠ يوليو ٢٠٢٥م، https://www.wataninet.com/.

(٤) رئاسة مجلس الوزراء المصري، ٥ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/EgyptianCabinet/posts/.

(٥) الهيئة العامة للاستعلامات، المواطنة في الجمهورية الجديدة، ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://sis.gov.eg/ar/.

هذه الأرقام تُظهِر أن الدولة المصرية تمكنت من تقنين أوضاع أكثر من ٢٧٠٠ كنيسة ومبنى خدمي خلال حوالي ثماني سنوات (٢٠١٧-٢٠٢٥م).

ولم تقتصر جهود الدولة على تقنين الأوضاع القائمة، بل امتدت لتشمل بناء كنائس جديدة تتناسب مع التوسعات العمرانية ومشروعات المدن الجديدة التي تشيدها الدولة المصرية.

وذكر الأب دوماديوس كاهن كنيسة مارمرقس بأسوان أن ما تحقق من إنجازات في ملف دعم الكنيسة المصرية خلال العقد الأخير شهادة على مسار وطني جديد ترسمه الدولة المصرية بإرادة قوية وعزيمة لا تلين، من خلال التزام واضح بتطبيق القانون وتذليل العقبات، تمكنت مصر من تقنين أوضاع آلاف الكنائس وبناء أخرى جديدة على أحدث طراز[١].

وقد اعتبر البابا أن عام ٢٠٢٥م عام البركة.

الكنيسة المصرية في الخارج

تنتشر الكنيسة القبطية في بلاد المهجر عبر أكثر من ٣٥ إيبارشية، يقوم على رعايتها ٣٩ أبًا مطرانًا وأسقفًا، إلى جانب مئات الكهنة الذين يخدمون أبناء الكنيسة المهاجرين روحيًّا ورعويًّا واجتماعيًّا.

ولها في بلاد المهجر ٦٠٠ كنيسة، و١٩ ديرًا للرهبان والراهبات في الخارج، بالإضافة إلى المشروعات التعليمية والخدمية. والآباء الأساقفة والكهنة يعملون للوصول إلى تجمعات الأقباط، وتشييد كنائس بالقرب من تجمعاتهم وفي المناطق التي يتزايد فيها الحضور القبطي.

الكنيسة والأزمة الاقتصادية

تسعى الكنيسة لتخفيف حدة الأزمات الاقتصادية عبر دعم الأسر المحتاجة، أو تقديم برامج تنموية، أو من خلال تشجيع مبادرات اقتصادية بتفعيل مشروعات صغيرة أو متوسطة، ومساندة العاطلين عن العمل من خلال برامج تدريبية وتأهيلية.

(١) اليوم السابع، قصة وطن يحتضن أبناءه، ٢٧ أغسطس ٢٠٢٥م، https://www.youm7.com/story/.

الكنيسة والتعليم

المكتب البابوي للمشروعات يُعِد سنويًّا برنامجًا صيفيًّا لتعليم اللغات أقيم هذا العام بمشاركة مدرسين متطوعين من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا إلى جانب مصر، ويهدف البرنامج إلى تطوير المهارات اللغوية للشباب المسيحي من مختلف المحافظات.

أما على صعيد التعليم الفني فتم افتتاح فصل لتعليم مهنة لحام المعادن داخل الكاتدرائية، وذلك بالتعاون مع وزارة الإنتاج الحربى، حيث يحصل الشباب على تدريب نظري ثم يواصل التدريب العملي داخل مصنع ٢٠٠ الحربي، وتنتهي الدورة بتأهيل مباشر لسوق العمل في المصانع الوطنية.

والمدارس القبطية تنتشر في ربوع مصر، حيث تستقبل طلابًا مسيحيّين ومسلمين، وتمتد هذه المدارس من القاهرة إلى الإسكندرية، ومن مدن الصعيد إلى قرى الدلتا بإشراف مباشر من المطرانيات والإيبارشيات وبدعم متواصل من الكنيسة الأم.

الكنيسة والصحة

للمكتب البابوي للمشروعات رؤية وخطة وبرنامج عمل إزاء هذه القضية، فأطلق مشروع العيادات الطبية المتنقلة (كيمي) وهي قافلة طبية متكاملة، وتتحرك من مكان إلى آخر لتصل إلى المرضى والمتألمين في المناطق المحرومة من الرعاية الصحية، وتقدم خدماتها للجميع، كبارًا وصغارًا، وقد شاركت وزارة الصحة بدعم هذه القوافل من خلال سيارات (الماموجرام) للكشف المبكر عن أورام الثدي وسيارات تنظيم الأسرة.

وسَعَت الكنيسة لتطوير أكثر من ٢٤ مستشفى تضم ألف سرير، بعضها بدأ في العمل بالفعل، والبعض في مرحلة التجهيز، وذلك من خلال شراكات حقيقية بين الكنيسة ومؤسسات المجتمع المدني والدولة، فضلًا عن مستشفيات ومستوصفات الكنائس بالقاهرة والإسكندرية التي تقدم خدماتها الطبية بأسعار رمزية وتخدم يوميًّا مئات المرضى.

وفي الإسكندرية تمتلك الكنيسة سبع مستشفيات كبيرة تعمل تحت مظلة كيان موحد باسم: الأمانة العامة للمستشفيات الكنسية[١].

(١) وطني، البابا تواضروس: مستشفيات الكنائس في الإسكندرية تؤدي دورًا كبيرًا في خدمة المجتمع، ٨ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.wataninet.com/.

قضايا تواجه الكنيسة

الإلحاد: هناك نمو في الخطاب الإلحادي خاصَّة بين الشباب، ولا سيما عبر الإنترنت، حيث تُبَث أفكار تشكك في الإيمان المسيحي.. والكنيسة لديها محاضرات متخصصة في الإيمان المسيحي والعقل يشارك فيها أساتذة جامعيون وأطباء وعلماء من مصر ومن خارج مصر.

المثلية الجنسية: أمام موجات إعلامية وقانونية تدعم المثليّين يجد المسيحيون وخاصَّة في بلاد المهجر أنفسهم في صراع بين ما يتعلمونه في الكنيسة وبين ما تفرضه عليهم بيئة اجتماعية وقانونية مختلفة، فتقوم الكنائس خاصَّة في أوروبا وأمريكا بعمل برامج توعية وشرح لهذه المفاهيم.

الكنيسة والهُوِيَّة القبطية: في بعض البلاد الغربية يُعاني المسيحيون من ضياع لغوي حتى في اللغة الإنجليزية نفسها بسبب تنوع اللهجات والمصطلحات، وهذا الضياع اللغوي يؤدي إلى ضعف في الارتباط بالكنيسة والتراث القبطي والهُوِيَّة المصرية.. والكنيسة تواجه هذا التحدي من خلال إنشاء فصول لتعليم اللغة العربية والقبطية وتنظيم مؤتمرات للشباب في المهجر تربطهم بجذورهم وإصدار كتب ومواد مرئية تناسب أبناء الجيلين الثاني والثالث بلغتهم وأساليبهم، وتشجيع الزيارات إلى مصر ليعيشوا إيمانهم الأرثوذكسي في موطنهم الأصلي.

الكنيسة والذكاء الاصطناعي: بدأت بعض الإيبارشيات في مصر وأوروبا خطوات عملية جادة لإنشاء نماذج ذكاء اصطناعي تحمل الروح الأرثوذكسية وتقدم إجابات موثقة ودقيقة مستندة إلى مصادر الكنيسة ومراجعها المعتمدة[١].

رسامة شماسات فتيات: قام الأنبا بولس أسقف أوتاوا ومونتريال وشرقي كندا بترسيم فتيات كشماسات، الأمر الذي أدَّى إلى عقد اجتماع للجنة الدائمة للمجمع المقدس، في نوفمبر ٢٠٢٥م، برئاسة البابا تواضروس الثاني، وفي حضور الأنبا بولس، واستمعت إليه وناقشته في بعض الأمور الرعوية بالإيبارشية، فاتضح – بحسب ما صدر عن الاجتماع – أنه قد اختلط عليه الأمر في موضوع إقامة فتيات كشماسات، وعليه يُعتبر الأمر كأنه لم يكن.

(١) السابق، ٢٠٢٥ عام البركة.. الكنيسة القبطية تسير برؤية شاملة بين الجذور والامتداد، ٣٠ يوليو ٢٠٢٥م، حوار فيكتور سلامة، https://www.wataninet.com/.

وقد شددت الكنيسة على حرصها على التزام الجميع بالتعليم الكنسي الصحيح ومراعاة الضوابط المتعارف عليها داخل الكنيسة[١]، وأصدر الأنبا بولس بيان اعتذار عن صدور كلمة «شمامسة» منه عند مباركته بعض الفتيات؛ إذ إن الفتيات غير مسموح لهن بالخدمة في الهيكل[٢].

٢ - الطائفة الكاثوليكية:

الأنبا إبراهيم إسحق هو بطريرك الإسكندرية للأقباط الكاثوليك، ورئيس مجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك بمصر[٣]، وهو البطريرك السادس في تاريخ الكنيسة القبطية الكاثوليكية.

والكنيسة تضم قرابة الربع مليون نسمة، معظمهم مقيم في مصر، والقسم الآخر موزع في بلاد المهجر.

والكنيسة مقسمة إلى سبع أبرشيات، تدار من قبل سبعة مطارنة في المنيا والإسماعيلية وسوهاج وأسيوط والأقصر وأخيرًا في الجيزة منذ ٢٠٠٦م، يرأسهم بطريرك الإسكندرية للأقباط الكاثوليك.

ويوجد دير واحد للحياة التعبديَّة يتبع هذه الكنيسة يقع في كينج مريوط، وبشكل عام فإن العمل الرهباني في هذه الكنيسة ليس مقتصرًا على حياة التعبد في الأديرة وإنما يقوم على العمل الرعوي في خدمة أبناء الكنيسة وفي العمل في الحقول الكنسية المختلفة.

للكنيسة معهد لاهوتي لتخريج الكهنة يحمل اسم القديس لاون يقع في ضاحية المعادي في القاهرة. ويتبع لهذه الكنيسة -أيضًا- ١٦٠ مدرسة كاثوليكية موزعة على أغلب المدن المصرية، وتستقبل تلك المدارس أبناء المصريّين كافة على اختلاف مذاهبهم وأديانهم.

وتدير هذه الكنيسة مشفى في أسيوط ومستوصفات ومراكز صحية في مناطق مختلفة في البلاد.

---

(١) اليوم السابع، بيان هام للكنيسة الأرثوذكسية حول رسامة شماسات فتيات بإيبارشية شرق كندا، ٢١ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.youm7.com/story/.

(٢) الشروق، بعد اعتذار الأسقف المسئول.. الكنيسة القبطية تحسم جدل ترسيم الشماسات في كندا، ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.shorouknews.com/news/.

(٣) الدستور، بطريرك الكاثوليك يحتفل بمرور ٦٠ عامًا على الحياة المكرّسة، ١٥ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.dostor.org/.

وهذه الكنيسة ليست عضوًا في مجلس الكنائس العالمي، ولكنها عضو في مجلس كنائس الشرق الأوسط[١].

وهناك سبع طوائف كاثوليكية لها وجود في الأراضي المصرية، وهي: ١. طائفة الأقباط الكاثوليك ٢. طائفة الروم الكاثوليك ٣. طائفة الموارنة الكاثوليك ٤. طائفة السريان الكاثوليك ٥. طائفة الأرمن الكاثوليك ٦. طائفة الكلدان الكاثوليك ٧. طائفة اللاتين الكاثوليك. وجميع هذه الطوائف تخضع لرئاسة بابا روما[٢].

٣ - الطائفة البروتستانتية (الإنجيليون):

رئيس الطائفة الإنجيلية بمصر هو الدكتور القس أندريه زكي إسطفانوس[٣]، وهو الرئيس الثامن لها.

ولرابطة الإنجيليّين بمصر مؤتمر سنوي، وكان عنوانه في ٢٠٢٥م: «صنع السلام وفض النزاعات» ببيت رئاسة الطائفة الإنجيلية «أجابية». وتضمَّن المؤتمر عددًا من المحاضرات وورش العمل المتخصصة حول صناعة السلام، وبناء الجسور، وفض النزاعات، بحضور الدكتور القس جورج شاكر، نائب رئيس الطائفة الإنجيلية بمصر، وعدد من أعضاء المجلس الإنجيلي العام، ورؤساء المذاهب الإنجيلية وقيادات وخدام وأعضاء رابطة الإنجيليين بمصر.

وفي مصر العديد من الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني التي لها جذور إنجيلية تعمل في حقل التنمية.

وهناك الهيئة القبطية الإنجيلية لخدمة الجميع، وتعمل في أكثر من مائة مجتمع من المجتمعات الفقيرة والأشد فقرًا والعشوائية في ثماني محافظات، في العديد من المجالات التنموية والقروض الصغيرة والمتناهية الصغر، والنشر، ودعم ثقافة الحوار والتعددية. وتصل بخدماتها إلى أكثر من مليوني مواطن.

---

(١) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الكنيسة القبطية الكاثوليكية، https://ar.wikipedia.org/wiki/.

(٢) موقع الأنبا تكلا هيمانوت، https://st-takla.org/books/helmy-elkommos/catholic/.

(٣) وطني، روح واحدة... احتفال يجمع الكنيسة الأسقفية والإنجيلية تحت شعار: المسيح وحده، ١٦ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.wataninet.com/.

وتسعى الهيئة في إعداد وتدريب قيادات تطوعية داخل المجتمعات التي تعمل بها، وَصَل عددهم إلى أكثر من خمسة آلاف متطوع ومتطوعة.

وكلية اللاهوت الإنجيلية هي المؤسسة التعليمية للكنيسة الإنجيلية المشيخية بمصر، وهي ترتبط أكاديميًّا بإدارة التعليم العالي الخاص بمصر، وهدف الكلية الأول هو إعداد خدام وقسوس مكرسين للعمل الرعوي بالكنيسة الإنجيلية المشيخية بمصر وإعداد قيادات مؤهلة لخدمة الكنيسة والمجتمع في مصر والعالم العربي.

ولهم مجلة «الهدى» الشهرية. وعندهم دار الثقافة للنشر، وهي أحد قطاعات الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية.

موقف الكنيسة من السياسة انطلق من لاهوت مسؤولية الكنيسة في العالم على أنها في العالم وليست من العالم، فهي توجه إلى ما يجب أن يكون وتشير إلى الأخطاء وتدرب أبناءها وبناتها أن يكونوا فعالين في الإطار السياسي الذي يرسمه المجتمع.

وفي قضية فلسطين شجعت الكنيسة الإنجيلية المشيخية مجلس الكنائس العالمي الذي هي عضو فيه فقام ببرنامج الإغاثة ومعونة اللاجئين[١].

وترفض الكنيسة أي محاولات للربط بينها وبين ما يُسمى بـ(المسيحية الصهيونية)، مؤكدة أن هذا الربط مرفوض جملةً وتفصيلًا، ولا يمت بصلة إلى عقيدة الطائفة أو مواقفها اللاهوتية والإنسانية والوطنية.

وجددت الكنيسة التزامها الثابت بالدفاع عن الحقوق المشروعة لجميع الشعوب، والدعوة إلى سلام عادل ودائم، يقوم على أسس العدل وصون كرامة الإنسان. وأن السلام الحقيقي لا يتحقق إلَّا بإقرار الحقوق، واحترام القيم الإنسانية المشتركة.

ودعت الكنيسة إلى الصلاة من أجل أن يعم السلام في فلسطين والمنطقة والعالم أجمع، في ظِل التحديات الإنسانية والسياسية الراهنة[٢].

(١) الموقع الرسمي لرئاسة الطائفة الإنجيلية مصر، https://pcegypt.net/AnglicanCommunion.

(٢) النهار العربي، مصر... الطائفة الإنجيلية ترفض ربط المسيحية بالصهيونية، ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://www.annahar.com/arab-world/north-africa/.

٤ - طائفة السبتيّين:

من الطوائف التي لها وجود بمصر، ومُعترَف بها من الدولة طائفة الأدفنتست السبتيّين، وهي طائفة إنجيلية، وقد أطلق عليها البعض: أقلية الأقلية.

وكلمة «الأدفنتست» هي من الكلمة الإنجليزية «Adventist»، والتي تعني: المجيء، وكنيستهم تسمى: «Seventh-day Adventist Church»، أي: الكنيسة السبتية.

ويقع المقر الرئيس لهم في ميدان روكسي في مصر الجديدة، ويحمل شعار الطائفة، والذي يجمع بين الصليب والإنجيل والشعلة. ومنهم أغنياء كبار في مصر يملكون شركات للأطعمة وأدوات التجميل. وقد كانوا بالآلاف لكنهم في نقصان دائم لهجرة الكثير منهم للخارج، حتى صاروا بالمئات في مصر.

وكان المجمع المقدس للكنيسة القبطية الأرثوذكسية برئاسة البابا شنودة الثالث قد قرر رسميًّا في جلسته المنعقدة في يونيو ١٩٨٩م اعتبار أن طائفتي السبتيّين وشهود يهوه طوائف غير مسيحية، ولا يُعترَف بترجمات الكتاب المقدس الخاص بهم.

وهذه الطائفة لم تخرج في سمتها العام عن المسيحية الصهيونية، التي ترى عودة المسيح وحكمه للبشر ألف عام، وتدعيمها للكيان الصهيوني المحتل؛ لذا فهذه الطائفة ليس لها قبول أو انتشار واسع بين المصريّين المسيحيّين نظرًا لهذه الميول الواضحة لليهودية والصهيونية[١].

٥ - طائفة شهود يهوه:

هي طائفة دينية تضع نفسها ما بين اليهودية والمسيحية، وهي طائفة غير مُعترَف بها في مصر، ويتراوح عددهم ما بين ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠[٢].

ثالثًا: اليهودية

رئيسة الطائفة اليهودية بمصر هي ماجدة هارون. وقد نشرت وزارة الخارجية الإسرائيلية أرقامًا متضاربة بشأن عدد اليهود في مصر وغيرها من الدول العربية، حيث ذكر المنشور باللغة العربية أرقامًا، في حين تغيرت الإحصاءات في النص الإنجليزي.

(١) منتدى العلماء، السبتيون .. مسيحيون متهوّدون في مصر، محمد فتحي النادي، ٧ نوفمبر ٢٠١٨م، https://www.msf-online.com/.

(٢) انظر: سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في مصر، تقرير عن الحرية الدينية الدولية لعام ٢٠٢٣، ١٥ يوليو ٢٠٢٤م، https://eg.usembassy.gov/ar/.

وكشفت الأرقام عن تراجع حاد في أعداد اليهود المقيمين في الدول العربية ما بين عامي ١٩٤٨ و٢٠٢٥م، مسلطة الضوء على تغيرات ديموغرافية واسعة شهدتها المنطقة خلال العقود الماضية.

ففي مصر كان يوجد ٧٥ ألفًا، تبقَّى منهم ١٠٠. وقالت الوزارة بالإنجليزية: كان يوجد في مصر ١٠٠ ألف يهودي لم يتبق منهم إلَّا ٣[١].

وبحسب منشور الخارجية الإسرائيلية، لم تُذكر المصادر التي استندت إليها هذه الأرقام أو طبيعة الجهات التي قامت بتوثيقها[٢].

وتزعم ماجدة هارون أن مَن بقي في مصر جميعهم من النساء[٣]. أمَّا اليهود المتخفون الذين أظهروا إسلامهم وأبطنوا عقيدتهم فيؤكد السفير رفعت الأنصاري وجودهم، وأنهم خلايا نائمة سوف تؤدي دورها عند الحاجة إليها، وولاؤها فقط لإسرائيل[٤].

رابعًا: الأديان الوضعية

الأديان الوضعية في مصر ليست أديانًا بشرية محضة، بل هي أفكار ومعتقدات وتشريعات خرجت من عباءة أديان سماوية، ودخلها انحراف وتحريف وخلط وزيف وأهواء.

لذا تجد منهم مَن يزعم أنه مسلم، لكنه مسلم بفهم واعتقاد خاص؛ مثل الأحمدية (القاديانية) الذين يعزون أنفسهم إلى الإسلام، وجمهور العلماء على إخراجهم من دائرة الإسلام.

١ - الطائفة البهائية:

تنسب البهائية إلى ميرزا حسين علي الملقب بـ: بهاء الله. ويَعترف الدستور المصري بالإسلام والمسيحية واليهودية فقط في حين توضع علامة (–) في خانة الديانة على بطاقة الهوية التي يحملها البهائيون، وهو الإجراء المتبع من جميع أتباع المعتقدات الدينية التي لا تنتمي

(١) الجزيرة، إسرائيل تنشر أرقاما متضاربة عن عدد اليهود بدول عربية، ١ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://www.aljazeera.net/news/.

(٢) البارتي الديمقراطي الكردي في سوريا، ١٢ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/alpartysirya/.

(٣) المصري اليوم، رئيسة الطائفة اليهودية تجيب.. هل تخفى اليهود في مصر بأسماء إسلامية؟، ٩ يونيو ٢٠٢٥م، https://www.almasryalyoum.com/news/details/.

(٤) السابق، السفير رفعت الأنصاري يكشف حقيقة وجود «يهود متأسلمين» في مصر.. وهل يمكن اعتبارهم «خلايا نائمة»؟، ٣١ يوليو ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/watch/.

إلى الإسلام أو المسيحية أو اليهودية، وهناك ما يزيد على ٨٠٪ من البهائيّين مدون في خانة الديانة مسلم أو مسيحي في الأوراق الثبوتية، وهو عكس الحقيقة(١).

وأتباع الديانة البهائية في مصر لا يُسمَح لهم بدفن موتاهم في أي مقابر أخرى سوى مقابر البساتين المخصصة لهم والملاصقة لمقابر اليهود مهما كان مكان سكنهم بمصر.

وطقوس عقيدتهم تحتم عليهم أن يتم دفن جثمان البهائي في مكان الوفاة نفسه أو مكان قريب لا يزيد على ساعة.

ولا تعترف الدولة بعقود زواجهم وما يلحقها مِن إجراءات تتعلق بالحصول على الحقوق في الميراث والمعاشات وإلحاق أبناءهم بالمدارس والجامعات، وحالتهم الاجتماعية مسجلة في بطاقات الرقم القومي إما أعزب أو آنسة.

ويُشرِف على أتباع الديانة البهائية في مصر هيئة إدارية مكونة من تسعة أعضاء حاليًا، وتعد الهيئة الإدارية العليا المسؤولة عن إدارة شؤون البهائيّين في مصر وهي هيئة منتخبة سنويًّا.

ولا يوجد إحصاء دقيق بأعداد البهائيّين المقيمين في مصر، فأدنى التقديرات أنهم ألف، وأعلاها أنهم عشرة آلاف.

ويلجأ بعض البهائيّين إلى عدم الإفصاح عن معتقداتهم؛ لرفض المجتمع لهم، ووَصْفهم بالملحدين والكفرة(٢).

٢ - الطائفة القاديانية:

القاديانية أو الجماعة الإسلامية الأحمدية التي أسسها ميرزا غلام أحمد بالهند، وهي ديانة مستقلة وعقيدة فاسدة كفريَّة، وما يَعتقده أصحابها يُعدُّ كفرًا بواحًا(٣).

(١) أريج، البهائيون في مصر: مواطنون بلا حقوق، تحقيق : ياسمين محمد، ٢٦ يونيو ٢٠٢٤م، https://arij.net/investigations/bahayeen-egypt.

(٢) اندبندنت عربية، بهائيو مصر تلاحقهم معضلة الحياة والموت، أحمد سعيد حسانين، ٣٠ مايو ٢٠٢٣م، https://www.independentarabia.com/node/.

(٣) المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، الأقليات الدينية غير المعترف بها في مصر: الفيل الذي لا يراه المسؤولون، ٢٠ يونيو ٢٠٢١م، https://www.eipr.org/blog/.

وهناك تقديرات أن أعدادهم تبلغ قرابة ٧ آلاف في مصر، وزاد آخرون في عددهم لكنهم لم يزيدوهم عن ٥٠ ألفًا[١]، وهم ينشطون بشكل سري في كافة المحافظات، ومن كافة الشرائح الاجتماعية[٢].

وهم يعدون أنفسهم مسلمين، يؤمنون بالقرآن وأركان الإيمان جميعها، لكنهم يزعمون أن ميرزا غلام أحمد مبعوث من الله ا، مثيلًا لعيسى u ليوقف الحروب وسفك الدماء، ويُعيد تأسيس الأخلاق والعدالة والسلام إلى العالم.

وتُعرِّف الجماعة الأحمدية نفسها عبر موقعها الرسمي «إسلام أحمدية» بأن الجماعة الإسلامية الأحمدية هي النشأة الثانية الموعودة للإسلام، والظهور الثاني الآخر لجماعة المسلمين الملحقة بالأولين التي أنبأ عنها القرآن الكريم[٣].

وعقب العدوان الإسرائيلي على غزة أصدر المركز الإعلامي لـ»الجماعة الإسلامية الأحمدية» بيانًا حول ما أسماه: «التصعيد الأخير في الحرب الأهلية الفلسطينية» تدعو فيه لوقف الحرب، وتُعرِب عن تعازيها الحارة لكل من فقد عزيزًا أو تضرر. وقد أشيع أن القاديانيّين التحقوا بالجيش الإسرائيلي، ووَصَل عددهم إلى ٦٠٠ جندي قادياني.

وقد رحَّلت السلطات المصرية طالب لجوء سوري أحد أتباع ما يُعرَف بـ»دين السلام والنور الأحمدي»، وقبضت على اثنين مصريّين ينتميان للطائفة نفسها، وذلك على خلفية تعليق لافتة دعائية لقناة فضائية تابعة لجماعتهم الدينية اسمها: «ظهر المهدي»، في عمليات أمنية استهدفت منتمين للديانة الأحمدية في مصر خلال شهر مارس ٢٠٢٥م[٤].

تيارات الإلحاد

يُقسِّم باحثون الفئات المنكرة للإله والأنبياء والأديان إلى: ملحد (يُنكِر وجود إله خالق)، و«لا أدري» (لا يُنكِر ولا يَعترِف بوجود إله)، و«لا ديني» (يؤمن بوجود خالق للكون لكنه لا يَعترِف بالأديان).

(١) ويكيبيديا، الأحمدية في مصر، https://en.wikipedia.org/wiki/Ahmadiyya_in_Egypt.

(٢) فيتو، من يُحرك الجماعة الأحمدية العالمية في مصر؟ ١٥ ديسمبر ٢٠١٧م، https://www.vetogate.com/.

(٣) الاستقلال، الطائفة الأحمدية.. ما علاقتها بـ»كريم خان» وطلب اعتقال نتنياهو؟ https://www.alestiklal.net/ar/article/.

(٤) مدى مصر، على خلفية انتماء لـ«الطائفة الأحمدية».. مصر ترحِّل قسريًّا طالب لجوء سوري وتحتجز ٣ آخرين دون الإفصاح عن مكانهم، أحمد بكر، ١٠ أبريل ٢٠٢٥م، https://www.madamasr.com/.

وهذه الفئات بأطيافها المختلفة، لها حضور متزايد على منصات التواصل الاجتماعي ومواقع الإنترنت في مصر. وقد اتفقت المؤسسات الدينية إسلامية ومسيحية على محاربة الإلحاد.

ويُذكَر أن مصر هي الأعلى عربيًّا في نسب الإلحاد[١]. وأشار المفتي السابق الدكتور شوقي علام أن الإلحاد قد يكون تنظيمًا، أو من وراءه أجندات كثيرة[٢].

وقد أطلق «مجمع البحوث الإسلامية» في القاهرة، مبادرة تحت عنوان: «معًا لمواجهة الإلحاد»، تهدف إلى «مواجهة ظاهرة الإلحاد، التي أصبحت تُشكِّل خطرًا يُهدِّد الهُوِيَّة الدينية والقِيَم الأخلاقية، إذ تسعى المبادرة إلى تقديم الدعم العلمي والتوعوي لصد الشبهات التي تُروِّج بشكل كثيف عبر مواقع إلكترونية وقنوات تسعى إلى نشر الإلحاد والانحلال الفكري والأخلاقي»[٣].

وعلى المستوى الأمني شنت الأجهزة الأمنية حملة ضد أفراد من اللادينيّين والملحدين بدأت منتصف سبتمبر، منهم ماجد زكريا عبد الرحمن، المعروف بـ»مفتي الإنسانية» وعدد ممن ظهروا معه في برنامجه على منصة «يوتيوب» أو نشروا مقاطع فيديو لهم عبر المجموعات المفتوحة أو المغلقة على «فيس بوك»، ومنها مجموعة «شبكة ومنتدى الملحدين العرب». وفي أماكن الاحتجاز تمَّت إقامة ندوات دينية للمقبوض عليهم[٤].

وقد وفرت وسائل الاتصال الاجتماعي للشباب منافذ للتعبير عن ذواتهم وآرائهم بحُرية، وتنامت بين بعضهم أنماط من الانحراف الفكري والتشكيك في الثوابت، وأسسِّت صفحات على موقع الفيسبوك وغيرها تدعو إلى الاعتراف بالإلحاد، كما ظهروا في برامج تلفزيونية عامة، ورفعوا مطالبهم بالحرية الدينية وعلمانية الدولة.

---

(١) التحرير، الملحدون في مصر.. الحياة على حافة «الموت المدني»، ٢٨ يناير ٢٠٢٢م، https://timep.org/post-arabic/.

(٢) اليوم السابع، شوقي علام لـ الناس: «الإلحاد» قد يكون تنظيما أو من وراءه أجندات كثيرة، ١١ يناير ٢٠٢٥م، https://www.youm7.com/story/.

(٣) النهار العربي، استنفار المؤسسات الدينية في مصر... هل أصبح «الإلحاد» تهديدًا لـ»الهوية»؟، ٢٣ يناير ٢٠٢٥م، https://www.annahar.com/arab-world/north-africa/.

(٤) المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، حملة الملاحقات الأمنية تمتد للادينيين والملحدين وأصحاب الآراء الدينية المخالفة للسائد، ١٤ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://eipr.org/press/.

وقد أطلق الأزهر عددًا من البرامج التثقيفية والحملات التوعوية واللقاءات الجماهيرية التي تعنى برفع المستوى الثقافي التنويري لدحض شبهات الفكر الإلحادي وتفنيد تأويلاته الشاذة والمنحرفة.

ومع تولي أسامة الأزهري منصب وزير الأوقاف، تمَّ الإعلان عن رؤية استراتيجية لعمل الوزارة تقوم على أربعة محاور وهي: مكافحة التطرف الديني، ومكافحة التطرف اللاديني، وبناء الإنسان، وصناعة الحضارة(١).

التحديات الدينية

الحروب الدينية حروب لا هوادة فيها، وتأخذ أشكالًا متعددة، ويُغذيها ويَنفخ فيها الأعداء بكل ما أوتوا من قوة؛ لإضعاف الأمة، وبَث روح الفرقة فيها، ومن تلك التحديات:

التطرف الديني واللاديني: إن التطرف الديني وتعزيز ثقافة التسامح في مصر أمر يجب السعي لإزالته؛ والتطرف الديني له وجه إسلامي كالذين لا يقبلون بالآخر المخالف لهم سواء أكان مسلمًا أم غير مسلم، ووَجْه مسيحي كالذين يكرهون الصحابي عمرو بن العاص ويدَّعون أنهم أصحاب الأرض الأصليّين، وأن الفتح الإسلامي هو احتلال عربي لمصر القبطية، وهو الذي يؤثر على المجتمع؛ فتنشأ الصراعات.

ومن أشكال التطرف ظهور حركة (كيميت، أي: الأرض السوداء) وهي دعوة من البعض إلى أن يكون التراث الحضاري الفرعوني واللغة الهيروغليفية بديلًا عن التراث العربي والإسلامي واللغة العربية، وقد أسفرت عن تيار يُقدِّم نفسه على أنه حارس الهُويَّة المصرية.

وهذه الحركة فيها مسيحيون وعلمانيون وملاحدة، وهم يصادمون المجتمع ودينه وثقافته ولغته(٢).

إدارة الخلافات الفكرية: لا يمكن لأحد مهما علا شأنه أن يقضي على الخلافات الفكرية، ويقوم الأزهر الشريف بدور كبير في نشر الفكر الوسطي المعتدل الذي يبتعد عن

(١) فيتو، ثورة المؤسسات الدينية على الإلحاد، ١١ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://www.vetogate.com/.

(٢) الجزيرة مباشر، الكيميتيون والذين معهم.. حركة ثقافية أم ديانة فرعونية؟ ١٨ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://www.aljazeeramubasher.net/opinions/.

التطرُّف والمغالاة، وخصوصًا استخدام التكفير سلاحًا لقتل الخصم معنويًّا، وإخراجه من دائرة الإسلام؛ لذا فهو يتعامل مع الشيعة والإباضية وسائر الفرق المسلمة، ويُقيم المؤتمرات التي تُعزِّز ثقافة الحوار، وتُرسِّخ آداب الاختلاف، وتفتح مسارات للتفاهم بين المذاهب الإسلامية المختلفة(١).

لكن إدارة الخلاف الفكري داخل مصر ما زالت متأخرة، وتدور في فلك المعارك الصفرية؛ فالحوار السُّني السُّني حباله مقطوعة بسبب الأفكار السياسية، والصراعات حول السلطة.

تجديد الخطاب الديني: إن تجديد الخطاب الديني يكاد يكون أمرًا مختصًّا بالدولة، وليس حوارًا تُستدعَى إليه الأطراف المعنية؛ فالدولة توجه الخطاب حسب ما تراه مناسبًا؛ فهي تستبعد خطابات تراها متشددة، أو لا تخدم توجهاتها؛ فأصبح الوعظ والفتيا غير مسموح بهما لأي حامل لشهادة علمية شرعية، أو متعلم على يد العلماء والمشايخ وتمَّت إجازته منهم. فأصبح تجديد الخطاب الديني مُحتكَرًا من قِبل الدولة(٢).

وفي تطبيق ذلك، عقد وزير الأوقاف عددًا كبيرًا من الندوات وجلسات التباحث والنقاش مع المتخصصين والخبراء في مجالات علم النفس، والقانون، والإعلام، وغيرها، ومع المراكز المتخصصة، من أجل التوصل إلى رؤية استراتيجية لتجديد الخطاب الديني، ويتم ذلك من خلال الندوات والمبادرات والبرامج الدينية والخطب المنبرية... إلخ.

(١) بوابة الأهرام، شيخ الأزهر يقدم اقتراحًا لعلماء الأمة المجتمعين في مؤتمر الحوار الإسلامي حول «دستور أهل القِبْلَة»، ١٩ فبراير ٢٠٢٥م، https://gate.ahram.org.eg/News/.

(٢) وزارة الأوقاف المصرية، ٢٢ أبريل ٢٠٢٥م، https://www.facebook.com/.

خاتمة

تحتكر الدولة الشرعية الدينية بسيطرتها على المؤسسات الدينية، وترفض مَن ينازعها السلطة رافعًا شعار الدين، لذلك تستفيد من الأزهر والأوقاف والصوفية، بل إنها أصبحت تستفيد من بعض المدارس السلفية منذ تعاونها معها في إسقاط الإخوان المسلمين سنة ٢٠١٣م، وهي بذلك تعمل على سحب البساط من تحت أقدام الجماعات الإسلامية.

ويؤثر تغييب بعض المكونات الوطنية والدينية في الحالة الدينية عمومًا للشعب؛ حيث إن الشعب منه مَن لا يقبل العظة من موظفي الدولة، ويتلقفها من غير التابعين للدولة؛ إذ يَرى هذا الفريق أن بعض الفتاوى والتوجهات والآراء تخرج لإرضاء النظام الحاكم.

وظهور العنف المجتمعي من القتل والمسارعة في الفتك، والتفكك الأسري، واغتصاب الأطفال، وانتشار المخدرات بين فئات الشباب، وشيوع السرقة والنصب والاحتيال... إلخ، كل هذه القضايا لا يمكن للدولة ومؤسساتها الدينية أو الأمنية أن تواجهها المواجهة المثلى، بل تحتاج لتكاتف الجميع، وعدم إقصاء المخالف.

والحوار والتسامح اللذان تطالب بهما الدولة يجب أن تتحلى بهما، وأن يكون صدرها أرحب في تعاملاتها مع مواطنيها، وإلَّا فإن الإقصاء والتعصب وانسداد أبواب الحوار يُولِّد العنف والانفجار الذي لن يكون في صالح المجتمع.

وإجمالًا فإن الحالة الدينية في مصر ٢٠٢٥م شهدت تناغمًا بين المؤسسات الرسمية فيما بينها، مما وَلَّد حالة من الرضا العام عن تلك المؤسسات بين البعض، أثمرت تجاوبًا من شرائح عديدة من الشعب معها؛ مثلما حدث في رمضان وصلاة التراويح بالجامع الأزهر وظهور مشايخ نالوا رضا الشعب، وبرنامج دولة التلاوة الذي حاول إعادة البهاء للمدرسة المصرية في قراءة القرآن.

وهذا التناغم موجود كذلك بين تلك المؤسسات والدولة، فلم تظهر قضايا خلافية بينهما كمسألة الطلاق الشفوي فيما سبق.

والتناغم بين الدولة والكنيسة يتجلى في الزيارة السنوية للكنيسة في أعياد الميلاد، ومسألة تقنين الكنائس.

والأمن في الجانب الديني حاول ردع الذين يخرجون على الشكل العام للتركيبة الدينية؛ فاعتقل أشخاصًا من القاديانية والملحدين... إلخ.

لكن الإعلام يقوم بدور سلبي بتسليط الضوء على أشخاص يعملون على نشر البلبلة والتشويش الديني على جموع المتدينين، وخدش الذوق الأخلاقي العام.

وتبقى أكبر نقطة سلبية هي استمرارية اتهام الإخوان وبعض السلفيّين بالإرهاب والتطرف وعزلهم عن المجتمع دعويًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا، وهذا لا يصب في توازن الحالة الدينية بمصر.

الحالة الثقافية والفكرية في مصر في ٢٠٢٥م

إمام الليثي

إعلامي وباحث في الشؤون الثقافية

المحتويات

مقدمة

أولًا: السياسات الثقافية العامة

١ – التركيز على المشاريع القومية الكبرى، ٢

– خطاب «التجديد الثقافي» و«مواجهة «التطرف»»،

٣ – سياسات الرقمنة كشعار حديث

ثانيًا: تسييس الثقافة وصراع الهُويَّة

١ – تعزيز الهُويَّة الفرعونية كخيار رسمي،

٢ – الهوية العربية الإسلامية.. وجود شعبي وغياب رسمي نسبي

ثالثًا: أزمة المؤسسات الثقافية التقليدية.. التشخيص والبدائل

١ – المجلس الأعلى للثقافة،

٢ – الهيئة العامة لقصور الثقافة

رابعًا: الرقمنة والتحوُّل التكنولوجي.. استراتيجيات وإشكاليات

خامسًا: الممارسات الثقافية المتخصصة

سادسًا: المشهد الأدبي والنقدي.. تيارات التجديد ومقاومة السوق

١ – الفعاليات والجوائز،

٢ – تيارات الإبداع الأدبي،

٣ – أزمة النقد الأدبي والفني

سابعًا: المهرجانات والفعاليات.. الجدل حول النخبوية والفعالية

ثامنًا: فعاليات الوزارة الموسمية.. بين الشكل والمضمون

تاسعًا: الفكر والخطاب العام.. قضايا وإشكاليات

خاتمة

الحالة الثقافية والفكرية في مصر في ٢٠٢٥م

مقدمة

تتسم الحالة الثقافية في أي مجتمع بأنها حصيلة تفاعل مركب بين عوامل داخلية وخارجية، تاريخية ومعاصرة. ولفهم المشهد المصري في ٢٠٢٥م، لا بد من وضع هذا العام في سياقه التاريخي الأوسع، الذي شهد تحولات جذرية على مدار العقد الماضي. فقد مرت مصر بمرحلة اضطراب سياسي بعد ٢٠١١م، تلتها مرحلة إعادة تأسيس لدور الدولة المركزية بعد ٢٠١٣م، مع التركيز على ملفات الأمن والاستقرار وإعادة البناء الاقتصادي.

في هذا الإطار، بدأت الثقافة تحتل مكانًا متزايد الأهمية في الخطاب الرسمي، ليس فقط كمجال للترفيه أو الهُويَّة، ولكن كأداة للقوة الناعمة ووسيلة لجذب الاستثمارات وتعزيز الصورة الدولية.

يَعتمد هذا التقرير على منهجية تحليلية نقدية متعددة المستويات:

- **مستوى تحليل الخطاب**: بتحليل الخطاب الرسمي الصادر عن وزارة الثقافة والمؤسسات التابعة لها، والخطاب الإعلامي المصاحب للأحداث الكبرى.
- **مستوى تحليل الممارسات والمخرجات**: بدراسة نماذج من المنتجات الثقافية البارزة في مجالات مختلفة (الدراما، الأدب، الفنون) لفهم القضايا التي تشغل بال المبدعين والجمهور.
- **مستوى رصد التفاعل الاجتماعي**: بالاعتماد على رصد حوارات الرأي العام حول القضايا الثقافية على وسائل التواصل الاجتماعي، كمؤشر على تلقي وتمثل الجمهور لهذه القضايا.

يَهدِف هذا التقرير، من خلال هذا الإطار، إلى تقديم صورة بانورامية لا تكتفي بالوصف، بل تسعى للتحليل والفهم والتقييم، سعيًا للإسهام في نقاش جاد حول مستقبل الثقافة في مصر.

أولًا: السياسات الثقافية العامة

شهد عام ٢٠٢٥م استمرارًا لسياسات ثقافية تركز على مفهوم «الدولة القوية» ذات الرؤية الأحادية الطموحة. ويمكن تلخيص أبرز ملامح هذه السياسات في المحاور التالية:

١ - التركيز على المشاريع القومية الكبرى:

كانت الأولوية القصوى موجَّهة نحو إنهاء وافتتاح المشاريع الضخمة التي بدأت منذ سنوات، باعتبارها «شواهد مادية» على عظمة الدولة وقدرتها على الإنجاز. يتصدر هذه القائمة:

- **المتحف المصري الكبير**: هذا المشروع ليس مجرد متحف، بل هو مشروع قومي يحمل دلالات سياسية واقتصادية وهُويَّاتية. تمَّ تمويله بمساعدات وقروض خارجية ضخمة (خاصَّة من اليابان عبر الوكالة الدولية للتعاون الدولي – JICA)، وتمَّت تغطيته في الإعلام العالمي كحدث استثنائي. سياسة الدولة هنا واضحة: الاستثمار في «التراث المادي» الفرعوني كأصل قومي يُدر عائدًا اقتصاديًّا عبر السياحة، ويُعزِّز الصورة الدولية[١].
- **تطوير محيط الأهرامات والمناطق الأثرية**: استكمالًا لهذا النهج، استمرت مشاريع التطوير الضخمة حول المناطق الأثرية لتحويلها إلى «منتجات سياحية» متكاملة، مع إزالة المناطق السكنية العشوائية المجاورة، في عملية تخلط بين التطوير الحضري والسياحة الثقافية وإعادة رسم الذاكرة المكانية[٢].

٢ - خطاب «التجديد الثقافي» و«مواجهة «التطرف»:

تكرر في الخطاب الرسمي للدولة ربط الثقافة بمحاربة ما يوصف من جانبها بالتطرف الفكري. فعلى صعيد التعاون مع المؤسسة الدينية، وَقَّع وزير الثقافة، أحمد هنو، ومفتي الجمهورية نظير محمد عيَّاد، في أكتوبر ٢٠٢٥م، بروتوكول تعاون بين المؤسستين لمواجهة ما يَعتبرانه أفكارًا متطرفة. وفي العديد من تصريحات مسؤولي الوزارة، تمَّ تقديم الفعاليات الثقافية والفنية كـ«سلاح ناعم» في مواجهة ما يرون أنه من الأفكار المتشددة.

(١) موقع رئاسة الجمهورية، الرئيس عبد الفتاح السيسي يشهد افتتاح المتحف المصري الكبير في الأول من نوفمبر ٢٠٢٥، ٣١ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nt1O

(٢) إندبندنت عربي، لماذا يتخوف أثريون ومخططون مصريون من تطوير منطقة الأهرام؟، ٣ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1ntmH

هذا التكرار يُعطي المشروعية السياسية للنشاط الثقافي، ويوجهه لخدمة أجندة أمنية فكرية، حيث أصبح دور الثقافة «التهذيب» و«التصحيح» بدلًا من التنوير والتساؤل الحر[١].

٣ - سياسات الرقمنة كشعار حديث:

أصبح «التحول الرقمي» شعارًا رئيسيًّا ترفعه وزارة الثقافة المصرية، وهو ما تم ترجمته في التوجهات التالية:

- دعم مشاريع رقمنة التراث في دار الكتب المصرية
- الدعوة لتطوير مواقع إلكترونية للمؤسسات الثقافية التابعة للدولة
- التشجيع على نشر المحتوى الثقافي عبر المنصات

لكن هذه السياسة بقيت في معظمها على مستوى البنية التحتية التقنية، دون تطوير استراتيجية ثقافية رقمية شاملة تتناول قضايا المحتوى التفاعلي، والمواطنة الرقمية، وإدماج الجماهير في الإنتاج، وحقوق المبدعين[٢].

تقييم السياسات

يمكن القول إن السياسة الثقافية الرسمية في ٢٠٢٥م كانت «استعراضية» و«خارجية التوجُّه» إلى حد كبير؛ فقد استهدفت العالم الخارجي أكثر من استهدافها المواطن المصري البسيط في قريته أو في شارعه أو في حارته. لقد نجحت في إنتاج «أيقونات» ثقافية ضخمة، لكنها أخفقت في بناء «نسيج» ثقافي يومي حيوي ومتنوع يلامس حياة الناس ويطور ذائقتهم ويحقق العدالة الثقافية بين المركز والأطراف.

ثانيًا: تسييس الثقافة وصراع الهُويَّة

يمثل صراع الهُويَّة العصب المركزي للحالة الفكرية المصرية في ٢٠٢٥م؛ فهو ليس نقاشًا أكاديميًّا مجردًا، بل معركة رمزية تحددها القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة، وتتجلى في السياسات والممارسات اليومية.

(١) الهيئة العامة للإستعلامات، وزير الثقافة ومفتي جمهورية مصر العربية يوقعان بروتوكول تعاون، ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1ntmT

(٢) المجلس الأعلى للثقافة، الرقمنة وصون التراث «مبادرة تراثك ميراثك»، ١١ يوليو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1it1f

١ - تعزيز الهُويَّة الفرعونية كخيار رسمي:

- **الاستثمار المادي والرمزي:** قامت الدولة بضخ موارد هائلة في المشاريع المرتبطة بالحضارة الفرعونية (المتاحف، الترميم، الترويج الإعلامي العالمي)، ما يجعل منها «الحضارة الأم» في الموقف الرسمي المعروض. ومِن ثمَّ يمكن أن يتم ترسيخها في العقل الجمعي المصري كهُويَّة أحادية[١].

- **الخطاب الإعلامي المصاحب:** في تغطية افتتاح المتحف المصري الكبير، تمَّ التركيز على مصطلحات مثل «أم الدنيا»، «أقدم حضارة»، «معجزة العصر»، مما يخلق سردية تفوق حصرية للحضارة الفرعونية، ونادرًا ما كان يتم ربط هذه الحضارة بالطبقات الحضارية اللاحقة بشكل متوازن[٢].

- **النقد الديني وكبحه:** موقف الشيخ مصطفى العدوي، ومِن قبله اعتقال شاب قرأ آيات عن فرعون وجنوده في المتحف، لم يكن بمعزل عن حديث الهُوِيَّة، بل عَبَّر عن رأي شريحة مصرية واسعة ترى في التماثيل الفرعونية «أصنامًا»، وفي الحضارة الفرعونية مثالًا للطغيان. لكن رَدَّ الدولة العنيف بالاعتقال أراد إرسال رسالة واضحة بأن النقد الموجَّه لهذا التوجه الهُوِيَّاتي خط أحمر غير مسموح بتجاوزه. وهذا يُحوِّل الهُوِيَّة من موضوع للحوار إلى عقيدة رسمية مفروضة[٣].

٢ - الهوية العربية الإسلامية.. وجود شعبي وغياب رسمي نسبي:

- **القوة في الوجدان الشعبي:** رغم التراجع الرسمي، يَظل الانتماء العربي والإسلامي راسخًا في وجدان قطاع عريض من المصريّين، وذلك عبر اللغة، والدين، والعادات، والذاكرة التاريخية المشتركة (مثل انتصارات صلاح الدين وقطز). كما أن الخطاب الديني الوعظي لا يزال الأكثر انتشارًا وتأثيرًا على المستوى الشعبي.

- **التهميش الرسمي:** لم تحظ المشاريع المرتبطة بالتراث الإسلامي أو العربي بنفس حجم الإنفاق الحكومي المصري أو الاهتمام الإعلامي العالمي. فمشروع ترميم مسجد الإمام

(١) الجزيرة نت، المتحف المصري الكبير.. مساع لاستثمار التاريخ، ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nsUw

(٢) برنامج الحكاية، عمرو أديب، اتصرف عليه مليار دولار.. عمرو أديب عن افتتاح المتحف المصري الكبير، ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1ittU

(٣) التلفزيون العربي، تواصل، مصطفى العدوي في قبضة الأمن بسبب الفراعنة!، ٤ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1itu0

الحسين أو شارع المعِز، رغم أهميته، يُقدَّم في إطار «التراث الإسلامي» المحلي، وليس كرمز قومي على مستوى الأهرامات والآثار الفرعونية[١].

- **الاستخدام الانتقائي:** تستخدم الدولة الرموز الإسلامية عندما تخدم أغراضًا سياسية، مثل التأكيد على خطاب «الوسطية» و«محاربة التطرف»، لكنها تتجنب الرموز التي قد تُذكِّر بتيارات إسلامية معارضة (كالإخوان المسلمين)[٢].

تقييم السياسات

أدَّت السياسات الثقافية للدولة إلى نشوء حالة من صراع الهُويَّة لدى المواطن المصري الذي أصبح يعيش في ٢٠٢٥م حالة من الازدواجية الهُويَّاتية، بين هُويَّة رسمية تقدم له في المدرسة والإعلام الرسمي على أنها «فرعونية» متفردة، وهُويَّة شعبية ودينية يعيشها في بيته ومسجده وتاريخه العائلي وهي الهُويَّة العربية الإسلامية. هذا الانقسام لا يؤدي فقط إلى نوع من الحيرة لدى المواطن، بل يُغذي أيضًا الاستقطاب، حيث يشعر كل طرف أن هُويَّته تتعرَّض للتهميش أو الهجوم من الطرف الآخر.

ثالثًا: أزمة المؤسسات الثقافية التقليدية.. التشخيص والبدائل

تُعَد أزمة المؤسسات الثقافية الراسخة من أعمق الإشكاليات البنيوية في المشهد الثقافي المصري. ويمكن تشخيص هذه الأزمة في مؤسستين رئيستين، هما المجلس الأعلى للثقافة والهيئة العامة لقصور الثقافة:

١ - المجلس الأعلى للثقافة:

في عام ١٩٨٢م، استقلت وزارة الثقافة المصرية بذاتها، لتصبح وزارة منفردة وغير ملحقة بأي وزارة أخرى كالتعليم العالي أو الإعلام كما كان يحدث سابقًا، وعُيّن لها وزير مختص هو الأستاذ محمد عبد الحميد رضوان[٣].

(١) الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية، تطوير وترميم منطقة مسجد الحاكم بأمر الله وشارع المعز، ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1ituJ

(٢) سكاي نيوز عربي، السيسي يدعو للارتقاء بالخطاب الديني لدحض الفكر المتطرف، ٢٢ أبريل ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1itQ0

(٣) الموقع الرسمي للمجلس، عن المجلس | المجلس الاعلى للثقافة، https://2cm.es/1ntLT

سبق هذا الاستقلال إنشاء المجلس الأعلى للثقافة، بقرار جمهوري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠م، وصدرت اللائحة الداخلية للمجلس بموجب قرار وزير الدولة للثقافة لسنة ١٩٨٢م، وتتمثل أهدافه في: تيسير سُبُل الثقافة للشعب وربطها بالقِيم الروحية، وذلك لتعميق ديمقراطية الثقافة والوصول بها إلى أوسع قطاعات الجماهير مع تنمية المواهب في شتى مجالات الثقافة والفنون والآداب، وإحياء التراث القديم، وإطلاع الجماهير على ثمرات المعرفة الإنسانية، وتأكيد قِيَم المجتمع الدينية والروحية والخلقية.

بعد الثالث من يوليو ٢٠١٣م، بدأت مظاهر الأزمة في المؤسسات الثقافية، وتأثر المجلس بالحالة العامة للبلاد، لتصل الأزمة إلى ذروتها في عام ٢٠٢٥م، بعدما أصيب المجلس بحالة من التكلس والجمود وتحوَّلت العضوية واللجان إلى كيانات شبه دائمة، تتكرر فيها الأسماء منذ سنوات، مما أفقدها الدماء الجديدة والأفكار الإبداعية، حيث تقام الندوات الشكلية التي تتكرر فيها الأسماء ولا يحضرها إلَّا قِلَّة قليلة.

والأسوأ أن المجلس تحوَّل إلى ساحة للمحسوبية، فيكفي أن نراجع أسماء المشاركين في الندوات وأعضاء اللجان لنجد أنها لم تتغير منذ عشرة أعوام. وللبرهنة على ذلك، يكفينا مثال واحد، وهو حصول الكاتب عبد الرحيم كمال على جائزة الدولة التقديرية لعام ٢٠٢٥م، رغم شغله لمنصب مساعد وزير الثقافة[١].

٢ - الهيئة العامة لقصور الثقافة:

في هذا العام تعرَّضت قصور الثقافة في مصر إلى تهديدات بالغلق وإنهاء دورها للتخلُّص من أعبائها المادية، وتأتي تلك التهديدات في ظِل معاناة تلك القصور من مشكلات متفاقمة أفقدتها تأثيرها وتواصلها مع الجماهير في المحافظات المختلفة، فضلًا عن افتقارها إلى آليَّات التواصل الحديثة مع جيل زد وما بعده من أجيال الشباب التي لا يتم الوصول إليها إلَّا عبر مواقع الإنترنت ومنصات التواصل الإجتماعي، ولم تعد الإمكانيات الضخمة ولا الانتشار الجغرافي من الأمور الكافية لجذب هذه الشريحة من الجمهور[٢].

(١) المصدر السابق، اللائحة الداخلية، اللائحة | المجلس الاعلى للثقافة، https://2cm.es/1ntM3

(٢) المجلس الأعلى للثقافة: المجلس الأعلى للثقافة: من صانع السياسات إلى قاعة مناسبات!، ٣٠ أبريل ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1ntKi

ضعف قصور الثقافة وقِلَّة إقبال الجمهور عليها أدَّى إلى نشوب أزمة في مايو ٢٠٢٥م بين وزارة الثقافة – التي قررت أن تراجع مواقع قصور الثقافة ومكتباتها وإخلاء عدد كبير منها بدعوى تحديثها وإيجاد بدائل متطورة – وبين عددٍ من المثقفين الذين اعترضوا على ما يرونه التفافًا حكوميًّا لتصفية الهيئة والتخلُّص منها بسبب ما يعانيه الاقتصاد المصري(١).

تُمثِّل الهيئة إرثًا لنموذج «الثقافة الموجَّهة للجماهير» في عهد الاشتراكية الناصرية، هدفها الأساسي كان «توجيه الوعي القومي» ونشر الثقافة الاشتراكية في الأرياف والمناطق النائية عبر شبكة جغرافية واسعة من القصور والبيوت الثقافية، بكل ما يحمله ذلك الإرث من فساد إداري وشعارات خطابية، وإغراق في الروتين الوظيفي وعدم قدرة على ملاحقة المتغيرات التي يشهدها العالم في مجالات التواصل والثورة التقنية والمعلوماتية(٢).

خلَّف القرار جدلًا بين مجموعات تنتمي للحقبة الناصرية، وبعضها مستفيد من الوضع الحالي. هذه المجموعات تحاول الإبقاء على هذه القصور كما هي وعدم الاقتراب منها، مؤكدة أن اعتراضها بسبب عدم وجود مشروعات بديلة لدى وزارة الثقافة، وأن ما تزعمه الوزارة من تطوير هي عاجزة عن تنفيذه، فهي عاجزة عن تقديم الخدمة وتقديم الاستثمارات، ويجب عليها عدم التفريط في مواقع هذه القصور ووضع خطة لتشغيلها بدلًا من غلقها.

أما المؤيدون لقرار الوزارة فيرون أن هذه القصور غير ذات فائدة، وأنها تُدار لصالح «مافيا» ثقافية مستفيدة منها، ويَغلب على نشاطاتها المجاملات دون تقديم خدمة ثقافية حقيقية للجمهور، وهؤلاء الفاسدون يجب إنهاء عملهم وليس ترويضهم، ويمكن الاستفادة من الأموال المهدرة في مشروع كبير يستفيد منه أهالي المنطقة التي يقع فيها قصر الثقافة بعد إغلاقه(٣).

تقييم السياسات

لماذا فشلت المؤسستان (المجلس الأعلى للثقافة وهيئة قصور الثقافة)؟ العامل الأول الذي أدَّى إلى فشل المؤسستين يَرجع إلى تشابه الأدوار بينهما، فضلًا عن غياب المساءلة والمحاسبة، فالمتابع لأنشطة كل مؤسسة سيجد أن الأداء في كل منهما لا يُقاس بمعايير كمية أو نوعية

(١) عربي ٢١، قصور الثقافة في مصر: تطوير أم تمهيد للإغلاق؟، ٢٧ يوليو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1ntMj

(٢) إندبندنت عربي، هل يعالج الإغلاق «قصور» الثقافة المصرية؟، ١٨ مايو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nsSL

(٣) المصدر السابق.

واضحة، فلا توجد مراجعة لأعداد المستفيدين من النشاط، أو جودة البرامج وقدرتها على الجذب للشرائح المستهدفة، ولا قياس للأثر المجتمعي الناتج عنها.

فضلًا عن ذلك، تُمثِّل التبعية الكاملة لكل من المجلس والهيئة لوزارة الثقافة عائقًا يفقدهما الاستقلالية الفكرية والمالية، الأمر الذي جعلهما مجرد أذرع تنفيذية باهتة للسياسات الآنية للوزارة دون قدرة على المبادرة أو النقد.

أضف إلى ذلك فشل كل منهما في مسايرة الثورة الرقمية وتطوير استراتيجية رقمية جادة تجعل من المقرات نقاط اتصال فعلية بين العالم الافتراضي والعالم الواقعي وتُنتِج محتوى رقميًّا جذابًا.

هذا الخلل المؤسسي أدَّى إلى صعود قوى جديدة ومنصات رقمية راحت تُنتِج وتُوزِّع محتوى ثقافيًّا (مسلسلات وأفلام وبرامج) بجودة عالية، وتصل لقطاعات عريضة من الشرائح المختلفة، ووَجَد الشباب في المبادرات المستقلة من معارض فنية صغيرة، ونوادٍ للقراءة، وورش مسرحية، مساحات عمل مشتركة للمبدعين، راحت تعمل بحيوية ومرونة رغم ضعف التمويل وعدم الاعتراف الرسمي بها في أحيان كثيرة.

رابعًا: الرقمنة والتحوُّل التكنولوجي.. استراتيجيات وإشكاليات

يمثل عام ٢٠٢٥م ذروة التحوُّل الرقمي في الثقافة المصرية، لكنه تحوُّل غير متكافئ، يحمل وجهًا مشرقًا وآخر مظلمًا. يأتي الوجه المشرق بداية في الإعلان عن مشروع رقمنة التراث الوطني بقيادة دار الكتب والوثائق المصرية، باستخدام ماكينات متطورة للتصفح الحراري والترميم، وإنشاء استديوهات رقمنة متخصصة بهدف جعل التراث في متناول الباحثين والمهتمين عالميًّا والمساهمة في الحضارة الرقمية العالمية، والإعلان عن رقمنة ٣,٩ مليون لقطة (مخطوطات وكتب نادرة وخرائط وصور ومواد صوتية) وهو إنجاز تقني يَحفظ ذاكرة الأمة من التلف[١].

الوجه الآخر المشرق في الرقمنة هو صعود المنصات الرقمية لكسر الاحتكار التقليدي لإنتاج وتوزيع الفضائيات للدراما؛ فمنصات مثل «شاهد» و«واتش إت» استطاعت منافسة الفضائيات في الإنتاج السينمائي والتلفزيوني، ووَفرت للجمهور مساحة للمتابعة طوال العام

(١) نفس المصدر.

خارج الموسم الرمضاني، ووَصَلت لشرائح شبابية عريضة من المشتركين، كما تنوعت في مضامينها، وأتاحت مساحة لمعالجة قضايا حساسة(١).

أما الجانب المظلم في التحوُّل الرقمي فيتمثل في التحديات والإشكاليات التي تواجه هذا التحوُّل، ويأتي في مقدمتها الفجوة الجغرافية التي تركز البنية التحتية للإنترنت عالي السرعة في القاهرة وبعض المدن الكبرى، بينما تعاني المحافظات والمناطق الريفية من الخدمات الرديئة، هذا فضلًا عن الفجوة الاقتصادية والاجتماعية التي تجعل من دفع اشتراك شهري لمنصة رقمية، وتوفر وقت للتعلم الرقمي، من الأمور المتاحة للطبقات المتوسطة وفوق المتوسطة والعليا في المدن فقط، مما يَعنِي حرمان ملايين المصريّين من»الثقافة الرقمية». الأسوأ من كل هذا هو احتكار الشركة المصرية للاتصالات، وهي شركة حكومية، للبنية التحتية لشبكات الإنترنت(٢).

الإشكالية الثانية في التحوُّل الرقمي تتمثل في معضلة حقوق الملكية الفكرية، فالانتهاكات الرقمية متعددة الأوجه، مِن سهولة نسخ ونشر الكتب إلكترونيًّا، إلى سرقات الأفلام والأغاني وترويجها دون إذن المؤلف والمنتج. كل هذه الأمور تهدد المبدعين، وتدمر مصدر رزقهم، خصوصًا المستقلين منهم. ولا تزال القوانين المصرية مليئة بالفجوات التي تجعلها عاجزة عن ملاحقة سرعة التطور التقني، مما يجعل تلك الانتهاكات شبه مأمونة العواقب بالنسبة لمن يقوم بها(٣).

والسؤال الذي يطرح نفسه ضمن هذه الفوضى المرقمنة، هو: ما الفائدة التي يمكن أن نرجوها من رقمنة مليون مخطوطة أو أكثر دون تطوير برامج تعليمية مدرسية تستفيد منها، أو معارض افتراضية تفاعلية تسمح للجمهور باستكشافها؟ إن الرقمنة في هذه الحالة وبهذا الشكل قد تظل مشروعًا تقنيًّا بحتًا، لا مشروعًا ثقافيًّا تنويريًّا.

(١) بوابة الأهرام، «دار الكتب» تحقق تطورًا ملموسًا في مجالات الرقمنة والترميم والفهرسة، ١٢ يوليو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1is-H

(٢) الشرق الأوسط، المنصّات الرقمية والفن العربي.. جمهور جديد أم امتحان الإبداع؟، ١٢ ديسمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1ntW8

(٣) موقع زاوية ثالثة، «نقطة الفشل الواحدة: كيف يعيق احتكار المصرية للاتصالات التحول الرقمي في مصر؟ ١ يوليو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iu1D

تقييم السياسات

المتابع لعملية التحول الرقمي يلمس وجود حالة من غياب رؤية استراتيجية رقمية ثقافية واضحة وشاملة، وهو ما يجب أن تتجاوز سياسة الرقمنة التي ما زالت في طور الحفظ والتخزين لتتحول إلى ما يلي:

- **الشمولية:** فيجب وضع خطة عاجلة لسد الفجوة الرقمية، عبر توفير إنترنت مجاني أو مدعوم في المكتبات العامة والمدارس، وتوزيع أجهزة لوحية ميسورة التكلفة.
- **التفاعلية:** تحويل الأرشيف الرقمي إلى منصات تعليمية وتثقيفية تفاعلية، تستخدم تقنيات الواقع الافتراضي والمعزز لإحياء التاريخ.
- **حماية المبدع:** تشريع قوانين رادعة لحماية الملكية الفكرية الرقمية، وتوعية الجمهور بضرورة احترام حقوق المؤلفين.
- **الإبداع الرقمي الأصلي:** تشجيع إنتاج أعمال فنية وأدبية مصممة خصيصًا للبيئة الرقمية، وليس مجرد نقل الأعمال التقليدية.

خامسًا: الممارسات الثقافية المتخصصة

الدراما والسينما بين التعبير والتوجيه

ظلت الدراما التلفزيونية، سواء في رمضان أو على المنصات، المرآة الأكثر وضوحًا للتوتر بين الرغبة في التعبير عن الواقع وبين ضغوط التوجيه الرسمي.

شاركت الدراما المصرية في ٢٠٢٥م الدولة في توجهاتها، بَدَا ذلك واضحًا بشكل كبير في آخر إنتاج لشبكة «واتش إت»، وهو مسلسل «كارثة طبيعية»، ذلك العمل الذي طرح قضية شاب من الطبقة المتوسطة التي تمَّ سحقها في ظِل متغيرات مجتمعية ازدادت حدتها بعد يونيو ٢٠١٣م.

ظاهريًّا، لامس المسلسل عصبًا حساسًا في المجتمع المصري، وهو الخوف من الإنجاب بسبب التكاليف الباهظة للمعيشة، فحوَّل أزمة اقتصادية مُجرَّدة إلى قصة إنسانية مؤثرة، وجَسَّد معاناة الطبقة المتوسطة المطحونة في إطار كوميدي اجتماعي.

تدور الأحداث حول شخصية الشاب «محمد شعبان» من الطبقة البسيطة، والذي يتزوج حديثًا ويسعى لتأمين احتياجات أسرته وبناء مستقبله رغم الظروف الاقتصادية الصعبة. ولكن حياته تنقلب رأسًا على عقب حين يكتشف أن زوجته حامل في ٥ توائم دفعة واحدة، لتبدأ سلسلة من المواقف الطريفة والمفارقات التي تعكس واقع الكثير من الأسر المصرية وما تواجهه من تحديات يومية(١).

فكرة إنجاب الأطفال في الأوضاع الاقتصادية السيئة، وتأمين حياتهم، ومقولة «رزقة العيال بتيجي معاهم» قد سمعناها ورأيناها كثيرًا في المسلسلات والأفلام، ولكن هنا، وما يجعل هذا المسلسل متفردًا برأيي هو: عنصر المبالغة والفنان محمد سلّام – الذي لعب دور الشاب – نفسه(٢).

لم يَنسَ المسلسل في النهاية تصدير رسالة أن الزواج والإنجاب مشكلتك وحدك، وعليك أن تحلها بطريقتك، لكننا لن نقوم بحلها لك، حتى لو كان العدد جاء نتيجة قدر أو كما أسموه «كارثة طبيعية»، فمحمد شعبان الأب في الحلقة العاشرة يذهب لبيع كليته بعد أن عرض مشكلته على إحدى الفضائيات ولم يجد من يسمعه، ولكن اتصالًا من مكتب وزير التضامن يجعله يهرب قبل أن تُجرى له العملية، ليذهب لمقابلة الوزير. المقابلة توحي بحل من جانب الدولة، لكن قبل أن يقوم الوزير بتوقيع قرار كفالة أطفال محمد تتم إقالته، وينتهي المسلسل نهاية مفتوحة، ومحمد وزوجته يبحثان عن حل في ظِل ظروف خانقة(٣).

خالف الفنان محمد سلّام كل ما نراه من أعمال سابقة، كانت تعتمد إمَّا على ثقافة «الكمباوند» أو «البلطجة» في مصر، حيث قدم شخصية تشبه كل مصري، وتشبه الحالة المصرية ككل، وهو ما يشتاق إليه الجمهور ويبحث عنه، خاصَّة أن السينما والدراما في الآونة الأخيرة بدأت تُقدِّم عوالم لا أساس لها في الواقع، وبالتالي تُقدِّم «مبالغة».

(١) جامعة القاهرة، د.هشام عزمي، محاضرة لرئيس الجهاز المصري للملكية الفكرية في فعاليات الموسم الثقافي لجامعة القاهرة، ٨ مايو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1ntWZ

(٢) سي إن إن عربي، هل بالغنا في حماسنا لمسلسل محمد سلّام الجديد «كارثة طبيعية»؟، ١٦ نوفمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iu2E

(٣) الحلقة ١٠ من مسلسل كارثة طبيعية، منصة واتش إت.

لقد تميز المشهد الدرامي في العام المنقضي وبعيدًا عن المسلسل المذكور باتساع الرقعة بعد دخول المنصات الإلكترونية عالم الإنتاج الفني، فأحدث تطورًا ملحوظًا لا تخطئه العين، رافقه تصاعد قوة هذه المؤسسات. وقد أسهم وجودها في مواصلة الآلة الإنتاجية واستمرارها في تقديم الأعمال الدرامية على مدار العام، بعد أن كان الأمر محصورًا على النطاق الرمضاني الضيق نسبيًّا، فقد زادت هذه الوفرة مساحات العرض والطلب، وكذلك حجم إنتاج هذه المسلسلات التلفزيونية، مقارنة بالإنتاج السينمائي، المتأثر عكسيًّا من هذا الفيض.

يُذكَر أن موسم رمضان ٢٠٢٥م كان قد أثار غضب الجماهير لسوء مستوى الدراما المصرية ولبُعدِها عن طبيعة الشعب المصري وترويجها للعنف والبلطجة والعري، مما حَدَا بالسيسي أن يوجه تحذيرًا في أحد لقاءاته بقيادات من الجيش من هذا الأمر، ويُوجِّه دعوة لشركات الإنتاج بضرورة إنتاج أعمال دات محتوى إيجابي[١].

تقييم السياسات

يَظهَر تدخل الدولة المصرية في مسار الإنتاج الدرامي في ظهور السيسي في أكثر من لقاء يتحدث فيه عن عدم رضاه عن المنتج الدرامي، ففي أكاديمية الشرطة، في نوفمبر ٢٠٢٥م، تحدث عن أثر الدراما على الأسرة المصرية وزيادة نسب الطلاق. وفي لقاء المرأة المصرية والأم المثالية، في مارس ٢٠٢٥م، حذر السيسي من ضعف المنتج الدرامي، وقبلها كانت الدولة قد أنشأت الشركة المتحدة للإنتاح الفني (شركة تابعة للمخابرات المصرية). كل هذه التصرفات من الدولة تؤثر على الحالة الإبداعية وتجعل من العاملين في مجال الفن والإنتاج الفني منفذين للتوجهات الخاصَّة بالدولة وتخلق حالة من الرقابة الذاتية لدى المبدِع والمنتِج ليتفادى المنْع أو العقاب.

سادسًا: المشهد الأدبي والنقدي.. تيارات التجديد ومقاومة السوق

١ - الفعاليات والجوائز:

تميز المشهد الأدبي في ٢٠٢٥م بالتناقض بين الإزدهار الشكلي في عدد الإصدارات الأدبية والمعارض، وبين أزمة حقيقية في التأثير والقراءة والاستقلالية النقدية.

(١) المصدر السابق.

فعلى صعيد الازدهار الشكلي، نجد أن معرض القاهرة الدولي للكتاب في دورته الـ ٥٦ في العام المنقضي تخطى حاجز الخمسة ملايين زائر، بينما وَصَل عدد دور النشر المشاركة ١٣٠٠ دار نشر، وهو ما تروج له الدولة كدليل على حيوية الثقافة المصرية(١).

وعلى هامش المعرض، جاء الإعلان من قِبَل وزارة الثقافة عن إطلاق مبادرة المليون كتاب للتبرع للمؤسسات التعليمية، في محاولةٍ منها لتشجيع القراءة(٢).

المبادرة طرحت تساؤلات حول آليَّة التوزيع، وكيف سيتم ضمان وصولها للمحافظات الأخرى، والمناطق النائية، مثل النوبة وسيناء ومرسى مطروح وغيرها، وليس الاكتفاء بإرسالها لمستودعات المحافظات حيث تتراكم دون فائدة.

جوائز أدبية عديدة تمَّ منحها هذا العام، كعادة الدولة المصرية، منها «جائزة الدولة التشجيعية»، و«جائزة نجيب محفوظ للرواية»، فضلًا عن جوائز اتحاد الكتَّاب المصري في مجالات أدبية مختلفة... إلخ). وكلها جوائز ذات مكانة متجذرة في الحياة الأدبية المصرية منذ زمن، ومع ذلك فقد تكررت الاتهامات للقائمين عليها بالتدخل في منحها لاعتبارات غير أدبية، وبوجود مساحة ضخمة من المحسوبية في الترشيحات لهذه الجوائز.

٢ - تيارات الإبداع الأدبي:

ما زالت الرواية هي الجنس الأدبي المهيمن على الساحة الأدبية المصرية، مع بروز جيل جديد من الروائيّين في العشرينيات والثلاثينيات من العمر، يتميز خطابهم بالتركيز على الهموم الذاتية، وتشظي الهوية، وقصص القاهرة كمدينة أم بكل تعقيداتها ومشاكلها. ومعظم هذا الجيل يتجه إلى السرد التجريبي وتكسير الشكل التقليدي للرواية.

في المقابل، ما زال الشعر كجنس أدبي يَحظى باهتمامات قطاعات عريضة من المبدعين، غير أنه يُعاني من أزمة قراءة حقيقية، رغم استمرار إصدار دواوين شعرية. والمتابع للمُنتَج الشعري يَجد أن الشعر العمودي قد احتفظ بجمهوره الخاص من المثقفين، مع تراجع واضح في جمهور شعر التفعيلة الذي بدأ يخوض تجارب جديدة، بينما ظهر على الساحة ومن

(١) أنتلجنسيا، سيسي يطلق تحذيرًا حازمًا ضد تراجع الدراما المصرية، ٢٢ مارس ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iu3t

(٢) جريدة اللواء، معرض الكتاب ٢٠٢٥ يختتم فعالياته وسط إقبال كبير من القرّاء، ٥ فبراير ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iu3W

خلال وسائل التواصل الشعر النثري الذي يتميز بالقِصَر الشديد في أبيات القصيدة، مما جعله سهلًا كشكل سريع للتلقي.

وسط هذه الأجواء الخاصَّة بالنشر والجوائز، ظهرت تجارب النشر الرقمي لكُتَّاب لم يجدوا بُدًّا من نشر منتجاتهم على منصات رقمية وعلى حساباتهم الشخصية، في منصات كمنصة «فيسبوك»، و«تويتر»، قبل أن يقوموا بجمع هذه المنتجات في كتاب. وهو أمر يُقرِّبهم من الجمهور، لكنهم يعانون من أزمة التمويل وغياب التحرير المهني(١).

٣ - أزمة النقد الأدبي والفني:

تُعد أزمة النقد الأدبي الفني إحدى الأزمات التي تعاني منها الحياة الأدبية والفنية منذ مطلع الألفية، حيث تتعدد أسباب تلك الأزمة، وتأخذ أبعادًا مختلفة. فبينما يراها بعض المثقفون والأدباء أزمة العقل العربي، يرصدها آخرون في سياق الشكوى من غياب التابعة الفنية والاقتصار على الشللية(٢).

ويضيف آخرون أن الجرائد والمجلات تهتم بأخبار النجوم والمشاهير وتصرفاتهم، وتفرد لهم صفحاتها، في حين تقلل من مساحات النقد والتحليل الأدبي والفني، لتتحول إلى صفحات ترفيهية. في المقابل، صعد النقد الرقمي (البلوجرز واليوتيوبرز)، وهو نقد سريع وحيوي، لكنه يفتقد إلى المنهجية، ويَظل نقدًا انطباعيًّا لا يقوم على أسس أكاديمية(٣).

خلاصة: يعيش الأدب والنقد في حالة من «الازدهار الوهمي» المبني على الكم، بينما تتراجع جودة الخطاب النقدي وتظل مشاكل التوزيع والقراءة والحرية الإبداعية قائمة دون حلول جذرية.

(١) الهيئة العامة للاستعلامات، المركز الإعلامي، الدورة الـ٥٦ لمعرض القاهرة الدُولي للكتاب، ١٣ يناير ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1ntZg

(٢) التلفزيون المصري، برنامج حديث من مصر، الروائي خالد الخميسي عن أزمة الثقافة والإبداع في مصر، ١ مايو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1iu0x

(٣) الشرق الأوسط، كتاب ونقاد مصريون: أزمة النقد هي من أزمة العقل العربي، ١٣ يناير ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1ntZE

سابعًا: المهرجانات والفعاليات.. الجدل حول النخبوية والفعالية

شكَّلت المهرجانات الثقافية والفنية واجهة مهمة للحياة الثقافية الرسمية وشبه الرسمية في مصر والعديد من البلدان ،لكنها في ٢٠٢٥م زادت وتيرتها، غير أنها ظلت محاصرة بإشكالية الجدوى والإقبال الجماهيري.

كانت البداية من مهرجان القاهرة السينمائي الدولي في دورته الـ «٤٦» وهو أهم مهرجانات السينما في الوطن العربي، حين أثار «البوستر التجريبي» سخرية رواد مواقع التواصل الإجتماعي ،وكشف عن فجوة رقمية بين الجمهور وإدارة المهرجان التي سارعت بشرح وجهة نظرها في البوستر معتبرة أنه بوستر تجريبي وليس نهائي مما زاد من هجوم رواد التواصل عليه(١).

يأتي دعم المهرجانات والفعاليات الفنية ضمن الأنشطة العديدة التي تقوم بها الوزارة فهي تدعم مهرجانات سينما ومسرح ومهرجانات نسائية ودولية، وجاءت الدورة الثالثة من مهرجان إيزيس لمسرح المرأة وهو مهرجان دولي متخصص في العروض المسرحية المرتبطة بقضايا المرأة والتي تعكس خصوصية الإبداع النسوي وفق رؤية حداثية مختلفة عن الإنتاج المسرحي التقليدي فهو مهرجان يتخذ من النسوية إطارا وفق تعريف المقيمين عليه دون اتخاذها هدفًا كما يوضح موقع المهرجان(٢).

سؤال النخبوية يلاحق المهرجان الذي يطرح خطاب نسوي أكاديمي متخصص، يصعب على الجمهور غير المطلع استيعابه، وبعض العروض قد تكون بلغات أجنبية أو تعالج قضايا تبدو بعيدة عن اهتمامات المرأة المصرية العادية (مثلًا: قضايا الهوية الجنسية في الغرب مقابل قضايا العنف الاقتصادي ضد المرأة في الريف المصري)، القضايا والعروض وطرق العرض التي لا يتابعها غير المهتمين بالفن وصراع النسوية تجعلنا نشعر بحالة من الاستقطاب يرسخها المهرجان فهو مهرجان للنخبة والناشطات فقط(٣).

خلاصة: المشكلة العامة في كثير من المهرجانات الرسمية تتمثل في اهتمامها بصناعة النخب دون النظر إلى القاعدة الجماهيرية فنجد معظمها منظم بشكل جيد ويتم تغطيته

(١) إندبندنت عربي، الناقد الفني... المغضوب عليه من المشاهير في مصر، ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٥م،https://2cm.es/1nu08

(٢) عربي ٢١، جدل حول الألوان يتسبب في سحب ملصق مهرجان القاهرة السينمائي، ٢١ مارس ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1itSP

(٣) رويترز، مهرجان إيزيس الدولي لمسرح المرأة في مصر يطلق دورته الثالثة، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1ntL2

إعلاميا بصورة واسعة، لكن تأثيره الثقافي يَظل محصورًا في فئة محددة من المنتمين للحقل الثقافي ولا يَخرج من حيز النخبة الضيق إلى فضاء الجمهور الأوسع، وذلك لانفصالها الفعلي عن اهتمامات وتطلعات ذلك الجمهور.

ثامنًا: فعاليات الوزارة الموسمية.. بين الشكل والمضمون

كثفت وزارة الثقافة، خلال العام ٢٠٢٥م، من إطلاق المبادرات. إحدى هذه المبادرات – على سبيل المثال – مبادرة «مصر تتحدث عن نفسها»، التي أطلقتها الوزارة كنشاط شهري.

فكرة المبادرة جيدة نظريًّا؛ لأنها تربط الثقافة بالحياة، لكن التطبيق العملي واجه مشاكل عديدة، أبرزها ما يلي[١]:

- **الشكلية:** في بعض المحافظات، تحولت المبادرة إلى مجرد احتفالية رسمية يحضرها موظفو وزارة الثقافة وبعض المثقفين المحليّين، دون تفاعل حقيقي مع الجمهور.
- **غياب التخطيط طويل الأمد:** فلم تكن هناك أهداف قابلة للقياس (مثل: عدد ورش العمل الدائمة التي تم تنظيمها، عدد المشاركات الجديدة التي تمَّ اكتشافها)[٢].

كذلك، هناك مهرجانات، مثل «أوف سكرين» والمسرح المستقل. فقد ظهرت منذ سنوات مبادرات أهلية صغيرة تنظم مهرجانات مسرحية أو سينمائية في أماكن غير تقليدية (المقاهي، مراكز الشباب، المساحات المستقلة). هذه المهرجانات أكثر حيوية وقربًا من الجمهور، لكنها تعاني من ضعف التمويل وعدم الاستقرار[٣].

تاسعًا: الفكر والخطاب العام.. قضايا وإشكاليات

شكَّلت سياسات الدولة تجاه الخطاب الديني أحد أهم ملامح الحالة الفكرية في ٢٠٢٥م، حيث اتخذت شكلًا أكثر وضوحًا وحسمًا. وشكل الحضور الرسمي لوزير الأوقاف،

(١) بوابة الأهرام، مبادرة «مصر تتحدث عن نفسها» تحتفي بالتراث في أوبرا دمنهور، ٢٥ يوليو ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1it2v

(٢) المصري اليوم، بفعاليات ثقافية وفنية للرواد.. استمرار أعمال مبادرة «مصر تتحدث عن نفسها» بالوادي الجديد، ١٤ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nsRR

(٣) اليوم السابع، تياترو الصعيد حلم شبابى تحول لشعلة فنية تغزو المنيا، ٨ يوليو ٢٠١٩م، https://2cm.es/1isZw

أسامة الأزهري، والمفتي الأسبق علي جمعة لمولد «السيد البدوي» جدلًا واسعًا، حيث جَدَّد الخلاف الفكري والعقدي بين السلفيّين والصوفية، حول جواز ومشروعية هذه الاحتفالات، خصوصًا مع المقاطع المصورة التي لا يتفق معها عقل سليم ولا تتوافق مع الثقافة الدينية لعموم المسلمين[١].

وجاءت قيادة الأزهري لحلقة ذكر صوفية بمثابة رسالة سياسية واضحة من الدولة، تعلن فيها نفسها كراعي للتصوف، واتخاذه كبديل «روحاني» عن الخطاب السلفي الحرفي أو الخطاب السياسي للإخوان المسلمين. هذا بالإضافة إلى ما يقدمه التصوف من صورة «جذابة» للإسلام في الغرب[٢].

ويَرى مراقبون أن ملء الفراغ بعد تغييب الإسلاميّين من المشهد لن يتم إلَّا بمزيدٍ من احتضان الفكر الصوفي وتقديم الدعم المالي والحكومي للجماعات الصوفية، خصوصًا في ظِل احتفاء المصريّين بالمقاومة الفلسطينية وارتباط تلك المقاومة بجماعة الإخوان المسلمين بصورة أو بأخرى[٣].

تلميحًا أو تصريحًا، حصلت الطرق الصوفية على مساحات أكبر في الإعلام الرسمي، وربما دعمًا في تنظيم موالدها، مقابل التزامها بعدم الخوض في الشأن السياسي وتبني خطاب الولاء للدولة.

خلاصة: تحوَّل الدين في ٢٠٢٥م إلى حقل آخر من حقول الصراع الناعم، حيث تستخدمه الدولة كأداة لترسيخ شرعيتها وتشكيل هُويَّة وطنية متوافقة مع رؤيتها، وتهميش أي خطاب ديني آخر قد يُشكِّل تهديدًا سياسيًّا أو فكريًّا لها.

خاتمة

- باستقراء الملامح العامة للحالة الثقافية والفكرية في مصر خلال عام ٢٠٢٥م، يَتبيَّن أن المشهد يعيش لحظة تحوُّل بالغة التعقيد، يتقاطع فيها إرث الماضي مع تحديات الحاضر ورهانات المستقبل. وفي ضوء هذا المشهد العام، يمكن استخلاص عدد من النتائج الرئيسة والتوصيات.

(١) عربي٢١، حضور رسمي لمولد البدوي يثير الجدل.. هل يرعى النظام المصري التصوف؟، ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nsPI

(٢) المصدر السابق.

(٣) الجزيرة نت، مصر.. موسم الهجرة إلى التصوف!، ٢١ أكتوبر ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1nsQq

١ - النتائج المركزية:

- **الهُويَّة تحت الصياغة القسرية:** عاش المجتمع المصري حالة من التمزق الهُويَّاتي بين مشروع رسمي يُروِّج للهُويَّة الفرعونية كمركز، وهُويَّة شعبية–دينية عربية إسلامية راسخة، مما يَخلق توترًا وصراعًا رمزيًّا يُهدِّد النسيج الاجتماعي.
- **انفصام بين المشاريع الضخمة والاحتياجات اليومية:** نجحت الدولة في إنشاء «أيقونات» ثقافية ضخمة تهدف للعالمية، لكنها تهمل الثقافة التنموية التشاركية التي تلامس حياة المواطن العادي وتحقق العدالة بين المركز والأطراف.
- **أزمة مؤسسية عميقة:** تعاني المؤسسات الثقافية التقليدية (المجلس الأعلى للثقافة، الهيئة العامة لقصور الثقافة) من جمود وفساد إداري وانفصال عن الجمهور، مما يُفقدها دورها ويَخلق فراغًا تملؤه قوى السوق والمنصات الرقمية.
- **تحول رقمي غير متكافئ:** الرقمنة تحفظ التراث وتخلق قنوات توزيع جديدة، ولكنها تُهدِّد بتعميق الفجوة بين مَن يملكون الأدوات الرقمية ومَن لا يملكونها، وتُضعِف حقوق الملكية الفكرية.
- **تقلُّص هامش الحرية الإبداعية:** تتدخل الدولة بشكل متزايد في توجيه المضامين الثقافية، خاصَّة في الدراما، عبر آليَّات رقابية مباشرة وغير مباشرة، مما يخلق مناخًا من الخوف ويُطِيح بجودة الإبداع.
- **احتواء الدين وتوجيهه:** تحوَّلت السياسة الدينية إلى أداة لتعزيز شرعية الدولة وترويج خطاب صوفي محدد، مع تهميش الخطابات الإسلامية الأخرى، مما يثير إشكاليات حول حرية المعتقد وحيادية الدولة.

٢ - التوصيات الاستراتيجية:

- **إصلاح المؤسسات القائمة إصلاحًا جذريًّا:** تفكيك البيروقراطية في المجلس الأعلى للثقافة وقصور الثقافة، وإعادة هيكلتهما كمؤسسات خدماتية ديناميكية، مع إشراك الشباب والأصوات الجديدة في إدارتها، وربط تمويلها بأداء قابِل للقياس.

- **تبني سياسة ثقافية تعددية جامعة:** الاعتراف الرسمي بالطبيعة المركبة للهوية المصرية (فرعونية، قبطية، إسلامية، عربية، أفريقية، متوسطية)، وتشجيع الحوار الحر والمتكافئ بين كل مكوناتها عبر برامج ومشاريع ثقافية مشتركة، والابتعاد عن فرض رواية أحادية.
- **وضع استراتيجية شاملة للعدالة الثقافية والرقمية:** ضمان وصول الخدمات الثقافية الأساسية (مكتبات، عروض مسرحية متنقلة، ورش فنية) لكل محافظات مصر، وسد الفجوة الرقمية عبر توفير إنترنت مجاني في المؤسسات العامة، وأجهزة ميسورة التكلفة.
- **فصل السياسة عن الدين في المجال الثقافي:** ضمان حيادية الدولة تجاه جميع المذاهب والطرق الدينية، والسماح بحرية التعبير الديني في حدود الدستور، وعدم استخدام الدين كأداة لتكريس الشرعية السياسية أو استبعاد الآخر.
- **دعم الاقتصاد الإبداعي والصناعات الثقافية:** خلق حوافز ضريبية وجمركية للشركات التي تستثمر في القطاع الثقافي، وتأسيس صندوق وطني لتمويل المشاريع الإبداعية الصغيرة والمتوسطة، خاصَّة خارج القاهرة، والاستثمار في مجالات واعدة مثل الألعاب الإلكترونية والرسوم المتحركة.
- **حماية حرية الإبداع وضمان استقلالية النقد:** إلغاء الرقابة المسبقة على الأعمال الفنية، واستبدالها بنظام التصنيف العمري، والاكتفاء بالرقابة اللاحقة في حالات الدعاوى القضائية. تشجيع وتدريب جيل جديد من النقاد المستقلين في وسائل الإعلام والمنصات الرقمية.
- **إدماج الثقافة في قلب النظام التعليمي:** إعادة حصص الفنون والموسيقى والمسرح إلى المدارس بشكل جدي، وتطوير مناهج لتعليم النقد والتذوق الفني، وإشراك المؤسسات الثقافية في الأنشطة اللاصفية للطلاب.

خاتمة

في ختام تقرير الحالة المصرية لعام ٢٠٢٥م، ثمَّة مجموعة من الملامح العامة التي أفرزتها المحاور المختلفة التي احتوى عليها التقرير، والتي يمكن رصدها في النقاط التالية:

- اتسمت السياسة الخارجية بالحذر الدفاعي وإدارة الأزمات ضمن دوائر الجوار، مع دور وسيط محدود الفاعلية في فلسطين، وجمود في حالة سد النهضة، وقيود خليجية ودولية تقلص استقلالية القرار، وتراجع في التأثير النسبي دوليًّا.
- شهدت السياسة الداخلية هدوءًا ظاهريًّا يقابله إحكام للسيطرة عبر التشريع وهندسة الانتخابات واحتكار الإعلام، وتراجع المشاركة والمعارضة، وإدارة انتقائية للملف الحقوقي، مع تهيئة بنية سياسية لتمرير استحقاقات كبرى، قد تتمثل في تعديل دستوري.
- هيمنت السلطة التنفيذية على البرلمان عبر هندسة الانتخابات والأغلبية الموالية، مع ضعف الرقابة وتفريغ التعددية وتحوُّل التشريع لوظيفة تكميلية للحكومة، وتصاعد المال السياسي وتوريث المقاعد، وتركيز تشريعات بيع الأصول والاقتراض.
- شهدت الحالة القضائية تراجعًا في الاستقلال المؤسسي بفعل تسييس التعيينات والتشريعات المقيدة، وتنامي القيود على الدفاع وزيادة رسوم التقاضي، بما أضعف ضمانات المحاكمة العادلة وثقة المجتمع، رغم وجود تحديث تقني محدود.
- استمرت الأزمة الهيكلية في الاقتصاد رغم التحسُّن الشكلي لبعض المؤشرات، مع تفاقم عجز الموازنة وهيمنة الدين وضعف الإنفاق الاجتماعي، وتعثر الإصلاحات، والاعتماد على الموارد الريعية والأموال الساخنة عالية المخاطر.
- تعززت مركزية الجيش في إدارة الأمن القومي وفق «ردع مَرِن» يوازن بين التلويح بالقوة وتجنب المواجهة، مع تنويع الشراكات والسعي لتحديث السلاح، وبقاء قيود سياسية على التسليح، وتوسُّع في التدخل في الشأن العام.
- ترسخ نموذج الاستقرار المدَار في الحالة الأمنية عبر الردع الاستباقي والرقابة المالية والرقمية وتوسيع الصلاحيات القانونية، مع استمرار الانتهاكات السياسية واحتواء التوترات المحلية، وتصاعد العنف اليومي والأسري، والتقييد المتزايد لحرية التعبير.

- عكست الحالة الاجتماعية ضغوطًا مركبة بفعل الغلاء وتآكل الطبقة الوسطى وتفاقم العنف والتفكُّك الأسري وأزمات الشباب، مع اتساع الفجوة الطبقية والعدالة الاجتماعية، واحتقان صامت في ظِل انكماش المجال العام.
- اتجه المجتمع المدني نحو فضاء مُؤطَّر عبر الرقابة التمويلية والتنظيمية، مع توسُّع العمل الخدمي والإغاثي وتراجع الدور الحقوقي، واستمرار التضييق الرقمي والتدخلات الأمنية، وهو ما أدى إلى تَقلُّص استقلال المؤسسات والمنظمات المدنية.
- اتسمت المعارضة بالضعف والانقسام وفشل توظيف الاستحقاقات السياسية والاقتصادية، مع تفكُّك الأطر الجامعة وصعود تحالفات جزئية وحراك خارجي شبابي، بينما نجح النظام في تفتيت الفعل المعارض.
- تكرست هيمنة الدولة على المجال الديني عبر توحيد الخطاب وضبط الفتوى والمنابر، وتعزيز أدوار المؤسسات الرسمية اجتماعيًّا وخارجيًّا، مع عسكرة جزئية للدعوة ودعم الصوفية، وتراجع الفاعلين غير الرسميّين.
- هيمنت الدولة على المجال الثقافي عبر مشاريع رمزية وتوجيه أمني للمضامين، مع صراع هُويَّة وتراجع الحرية الإبداعية وأزمة مؤسسات تقليدية، مقابل صعود منصات رقمية ومبادرات مستقلة محدودة التمويل والتأثير.

وعلى ضوء هذه الملامح العامة، يمكن استشراف الحالة المصرية في ٢٠٢٦م، حيث من المتوقع أن تكون ملامحها العامة على النحو التالي:

- استمرار إدارة الأزمات بحذر مع محدودية المبادرة؛ وبقاء غزة والسودان والبحر الأحمر دوائر تهديد، وتوظيف دور الوساطة لتعزيز الشرعية وجذب الدعم الاقتصادي دون اختراقات استراتيجية تُفضِي لقيادة إقليمية.
- استمرار الاستقرار القائم على الكبت وتعميق السيطرة التشريعية والمؤسسية؛ وأداء برلماني وظيفي داعم وتمرير تشريعات أو تعديلات دستورية محتملة، مع تهدئة انتقائية للنخب وبقاء الضبط مقابل هشاشة اقتصادية.

- استمرار البرلمان المنضبط كأداة لتمرير السياسات لا المنافسة؛ وتراجع الرقابة وتصاعد تشريعات الديون والأصول، واستخدام المجلس لتهيئة تعديلات دستورية محتملة، مع مشاركة مقيدة بسقف أمني وتشريعي.
- استمرار التوتر البنيوي بالمنظومة القضائية مع تعميق المسار القائم؛ وتوسُّع التحديث الرقمي والمحاكم المتخصصة دون تحسُّن في حالة الاستقلال، واستمرار تدخلات التعيين والتشريع وبقاء أزمة الثقة من جانب المجتمع في القضاء.
- استمرار الأزمة الهيكلية في الاقتصاد مع الاعتماد على القروض والريع وبرامج صندوق النقد الدولي؛ وضعف الاستثمار والإنتاج، ومخاطر خروج الأموال الساخنة، دون مؤشرات قريبة لإصلاح جذري يقوم على الإنتاج والتصدير.
- استمرار تمدد الدور العسكري في ظِل تصاعد التهديدات، مع استمرار استراتيجية «الردع المرِن» وتجنب الصدام، وتعزيز الحضور الحدودي والتحالفات بالبحر الأحمر والقرن الإفريقي، مع بقاء القيود تسليحية، وتوسع التدخل في الشأن العام.
- استمرار الردع الاستباقي رقميًّا، مع تفعيل قانون الإجراءات الجنائية؛ وتصاعد مخاطر الاحتقان الصامت والعنف اليومي، وتحوُّل الردع لإدارة الخوف والرقابة الذاتية.
- تفاقم الأزمات المعيشية والعنف وفجوة الثقة داخل المجتمع، مع توسع المجال الرقمي كبديل للتعبير، واستمرار إدارة الدولة بمنطق التكيف وليس الحل، ودفع الشباب للهجرة والاقتصاد غير الرسمي مع وجود قابلية للانفجار.
- استمرار حالة الضعف في المجال المدني بسبب القيود المفروضة عليه، مع تمدد التعبير الرقمي كمساحة بديلة؛ وتفاقم الضغوط المعيشية بما يعمّق الفجوة المجتمعية ويَحد من الفعل المنظم عبر المؤسسات والمنظمات المدنية.
- استمرار السيولة والانقسام في حالة المعارضة، مع إمكانية حدوث محاولات جزئية لإعادة تشكيل مشهد المعارضة، وصعود تحالفات محدودة وحراك شبابي بالخارج، مع بقاء التأثير ضعيفًا في ظل غياب مشروع جامع للقوى الوطنية باختلاف أطيافها وتياراتها.

- استمرار الضبط المؤسسي للمجال الديني وتوحيد الخطاب، وتوسيع تأهيل الدعاة أمنيًّا وفكريًّا؛ وانكماش الفاعلين المستقلين واستمرار دعم التصوف، مع توترات صامتة حول الفتوى والحريات الدينية.
- استمرار هيمنة الدولة على الثقافة وتكثيف إدارتها رقميًّا ورمزيًّا؛ وتصاعد صراع الهُوِيَّة واتساع فجوة الخطاب الرسمي والشعبي، مقابل نمو مبادرات مستقلة ومنصات رقمية دون إصلاح مؤسسي حقيقي للوضع الثقافي.

إجمالًا، يمكن القول إن مسار الحالة المصرية في عام ٢٠٢٦م مرشح لأن يكون امتدادًا لمسارها في عام ٢٠٢٥م، والقائم على ضبط المجال العام وإدارة الأزمات، دون مؤشرات قوية على تحولات جذرية في السياسات العامة للدولة. غير أن هذا المسار يَظل مرهونًا بقدرة الدولة على احتواء المطالب الداخلية والتعامل مع تداعيات التطورات الإقليمية.

فهرست الموضوعات

أسماء المشاركين في التقرير بحسب الترتيب الأبجدي ٤
مقدمة ٥
سياسة مصر الخارجية في عام ٢٠٢٥م ١١
محمد رأفت
المشهد السياسي المصري الداخلي في عام ٢٠٢٥م ٣٩
عبدالله السيد
المشهد البرلماني المصري في ٢٠٢٥م ٧٧
عبَّاس قبَّاري
الحالة القضائية في مصر خلال عام ٢٠٢٥م ١١١
وحدة البحوث بمنتدى الدراسات المستقبلية
الاقتصاد المصري في ٢٠٢٥م.. الأداء والتقويم ١٣١
عبدالحافظ الصاوي
الحالة العسكرية لمصر في ٢٠٢٥م ١٥٥
د. أحمد حسين
الحالة الأمنية في مصر ٢٠٢٥م ١٩١
مالك الشافعي
الحالة الاجتماعية في مصر خلال العام ٢٠٢٥م ٢٠٩
عمر عابدين
حالة المجتمع المدني في مصر خلال عام ٢٠٢٥م ٢٣٣
محمد عبده

المعارضة المصرية في عام ٢٠٢٥م ٢٦٣
قطب العربي
الحالة الدينية في مصر في عام ٢٠٢٥م ٢٩٣
محمد فتحي النادي
الحالة الثقافية والفكرية في مصر في ٢٠٢٥م ٣٤١
إمام الليثي
خاتمة ٣٦٣

يُقدِّم تقرير الحالة المصرية، الصادر عن منتدى الدراسات المستقبلية بإسطنبول، في عدده الأول، عن عام ٢٠٢٥م، قراءة شاملة ومتعددة الأبعاد للحالة المصرية في عام اتسم بتسارع التحولات وتعقُّد التحديات. ففي سياق إقليمي ودولي شديد الاضطراب، شهدت مصر اتجاهات نحو إعادة ترتيب معادلات السياسة والاقتصاد والأمن والمجتمع، مع حضور لافت لمنطق إدارة الأزمات وضبط المجال العام، وتَقدُّم اعتبارات الاستقرار على ما عداها من أولويات.

يَعتمد التقرير – الذي أعدته نخبة من الباحثين – مقاربة وصفية تحليلية لا تكتفي برصد الوقائع، بل تسعى إلى تفسير أنماطها وربطها بالبُنى الحاكمة لصنع القرار، بما يسمح بفهم أعمق لاتجاهات الدولة والمجتمع وتقدير مآلاتها المحتملة.

وعلى امتداد اثني عشر محورًا مترابطًا، يَرصد التقرير ملامح السياسة الخارجية الحذرة، وإعادة هندسة المجال السياسي والبرلماني، وتحديات الاقتصاد الهيكلية، وتنامي الأدوار العسكرية والأمنية، وضغوط البنية الاجتماعية، وتحولات المجتمع المدني والمعارضة، فضلًا عن المشهدين الديني والثقافي وما شهدهما من إعادة ضبط وتوجيه.

كما يُقدِّم التقرير خلاصات كلية تكشف الفجوة بين الخطاب الرسمي وواقع الممارسة في عدد من الملفات، ويَستشرف مستقبل الحالة المصرية في عام ٢٠٢٦م على ضوء المؤشرات التي أفرزها العام المنقضي.

ولا يَهدف هذا العمل إلى إصدار أحكام جاهزة، بل إلى بناء إطار مرجعي متوازن يَضع بين يدي الباحثين وصنَّاع القرار قراءة تحليلية متماسكة تساعدهم على فهم ما وراء الظواهر، واستيعاب اتجاهات التحول، واستشعار مسارات المستقبل انطلاقًا من معطيات الحاضر.

FUTURE STUDIES FORUM
منتدى الدراسات المستقبلية

ISBN 978-625-6332-41-6